

الفصل الخامس

السمين الحلبي والنحاة الآخرون

في علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها : المَجَسْطِيّ لبطلَيْموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسنطاليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه البصريّ النحويّ ، فإنّ كلّ واحدٍ من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنّه شيء إلا ما خطر له " (١).

وقال بعضهم : " عمرو بن عثمان قد رأيتّه ، وكان حدّث السنّ ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل ، وقد سمعته يتكلم ويناطر في النحو ، وكانت في لسانه حُبْسَة ، ونظرت في كتابه فرأيت علمه أبلغ من لسانه " (٢).

ونقع في كتب المترجمين له على أقوال أخرى ، أذكر بعضها : قال الأنباري : " وبرع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحدٌ إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده " (٣). قال : " وكان يقال بالبصرة : " قرأ فلان الكتاب " فيُعَلِّم أنه كتاب سيبويه ، و " قرأ نصف الكتاب " فلا يُشَكُّ أنه كتاب سيبويه " (٤).

وذكر القفطي نحو هذا ، فقال : " وعمل كتابه المنسوب إليه في النحو ، وهو مما لم يسبقه إليه أحد " (٥). قال : " وكان سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، وكان يقال بالبصرة : " قرأ فلان الكتاب " فيُعَلِّم أنه كتاب سيبويه ، ولا يُشَكُّ أنه كتاب سيبويه " (٦).

وقال أيضاً : " وكان في لسانه حُبْسَة ، وقلمه أبلغ من لسانه ، وهو أثبت

(١) معجم الأدباء ١٦/١١٧.

(٢) ذكره في معجم الأدباء نقلاً عن أحمد بن معاوية عن أبيه . (١٦/ ١١٨) .

(٣) نزهة الألباء ص ٦١.

(٤) نفسه ص ٦٣.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٦) نفسه ٣/ ٣٥١.

من أخذ عن الخليل بن أحمد " (١).

وقال ابن خلكان : " كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه " (٢).

وقال الذهبي : " سيبويه إمام النحو ، حجة العرب ... وقد طلب الفقه والحديث مدة ، ثم أقبل على العربية ، فبرع وساد أهل العصر ، وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يُدرَك شأوه فيه " (٣).

وقال اليافعي : " إمام أئمة العربية ، حامل راية النحو ، الراقى فيه المرتبة العلية ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبويه " (٤).

وقال ابن كثير : " وكان سيبويه شاباً حسناً ، جميلاً نظيفاً ، وقد تعلّق من كل علم بسبب ، وضرب مع كل أهل أدب بسهم ، مع حداثة سنه ، وقد صنّف في النحو كتاباً لا يُلْحَق شأوه ، وشرحه أئمة النحاة بعده ، فانغمروا في لجج بحرهِ ، واستخرجوا من درره ، ولم يبلغوا إلى قعره " (٥). وكان قد قال في مقدمة ترجمته له : " سيبويه إمام النحاة " (٦).

وقال ابن تغري بردي : " سيبويه شيخ النحو " (٧).

وقال حاجي خليفة في الكتاب : " ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة ... ". قال : " ولم يزل أهل العربية يفضلونه حتى قال المبرد : لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثله . ويقال : إن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره ، وجميع حكاياته عن الخليل حيثما قال : سألته ، أو أطلق اللفظ ، أراد الخليل ؛ لأنه أستاذه . وهو كثير الأبواب

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٤٩.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٥١.

(٤) مرآة الجنان ١ / ٣٤١.

(٥) البداية والنهاية ١٠ / ١٤٥.

(٦) نفسه .

(٧) النجوم الزاهرة ٢ / ١٣٠.

إبراهيم بن سفيان (ت ٢٤٩هـ) ، و أبو العباس ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، و أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، وأبو محمد عبد الله ابن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ) ، وأبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٨٠هـ) ، وابن الطراوة ، أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي (ت ٥٢٨هـ) (١).

ونقف على بعض من ألف في الرد على سيبويه ، ومنهم: المبرد ، وابن الطراوة ، أو الدفاع عنه ، ك: ابن الضائع ، علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ) (٢).
والسمين الحلبي هو أحد المعجبين بسيبويه و نحوه ، ولذا ألفناه يقف منه ومن أقواله موقف المؤيد المستحسن ، وموافقته له تكون إما بالتنبيه على مخالفة هذا النحوي أو ذاك لمذهبه ، و إما بدعم رأيه بكلامه لأنه حجة فيما يقول ، وإما بالدفاع عنه والإجابة عما أراده ، وتوضيح مذهبه ، و سيتضح هذا جميعه من خلال الأمثلة الآتية:

- قال السمين في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم: آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا: أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ (٣): " والكاف في قوله: ﴿ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ في محل نصب ، و أكثر المعربين يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوف ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمان الناس ، وكذلك يقولون في: سير عليه حثيثاً ، أي: سيراً حثيثاً. وهذا ليس من مذهب سيبويه ، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدر المضممر المفهوم من الفعل المتقدم . قال: " وإنما أحوج سيبويه إلى ذلك أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجوز إلا في مواضع محصورة ، ليس هذا منها ، وتلك المواضع: أن تكون الصفة خاصة بالموصوف ، نحو: مررتُ بكاتبٍ ، أو واقعة خبراً ، نحو: زيدٌ قائمٌ ، أو حالاً ، نحو: جاء زيدٌ راكباً ، أو صفةً لظرف ، نحو : جلستُ قريباً منك ، أو مستعملةً استعمال الأسماء ، وهذا لا يُحفظ ولا يقاس عليه ، نحو : الأبطحُ والأبرقُ ، وما عدا هذه

(١) انظر كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، ومقدمة تحقيق الكتاب ٤٠/١-٤١.

(٢) انظر كشف الظنون ١٤٢٨/٢.

(٣) البقرة: ١٣/٢.

المواضع لا يجوز فيها حذف الموصوف (١) ، ألا ترى أن سيبويه منع : " ألا ماء ولو بارداً " وإن تقدم ما يدل على الموصوف ، وأجاز " ألا ماء ولو بارداً " لأنه نصب على الحال " (٢) .

وما ذكره السمين هنا إنما هو كلام شيخه أبي حيان ، وقد نقله برمته بتصريف في بعض ألفاظه (٣) .

وفي المغني أجاز ابن هشام كلا الوجهين ، فقال : " تقع " كم " بعد الجمل كثيراً صفة في المعنى ، فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً ، ويحتملها قوله تعالى : ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ (٤) ، فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ " نعيده " ، أي : نعيد أول خلق إعادةً مثلما بدأناه ، أو لـ " نطوي " (٥) ، أي : نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول " نعيده " ، أي : نعيده مماثلاً للذي بدأنا ، وتقع كلمة " كذلك " أيضاً كذلك " (٦) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ (٧) قال السمين في " عليكم " : " واختلف النحاة في الضمير المتصل بها و بأخواتها ، نحو : إليك ولديك ومكانك ، فالصحيح أنه في موضع جر ، كما كان قبل أن تنقل الكلمة إلى الإغراء ، وهذا مذهب سيبويه (٨) ، واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب : " عليّ عبد الله " بجر " عبد الله " (٩) ، وهو نص في المسألة " (١٠) .

قال أبو حيان : " وكاف الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، لا نعلم

(١) انظر ص ٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٢١-١٢٢ . وانظر الكتاب ١ / ٢٢٧-٢٢٨ .

(٣) انظر البحر ١ / ١٩٩ .

(٤) الأنبياء ٢١ / ١٠٤ .

(٥) قال تعالى في الآية نفسها : ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ .

(٦) ص ٢٣٦-٢٣٧ .

(٧) المائدة : ١٠٥ / ٥ .

(٨) انظر الكتاب ١ / ٢٥٠ .

(٩) انظر الهمع ٥ / ١٢٥ .

(١٠) الدر المصون ٢ / ٦٢٣ .

خلافاً في ذلك ، بخلاف " عليك " و " دونك " وأخواتهما ؛ فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب ، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع ، فلا يجوز توكيدها بالمجرور ، ومذهب البصريين أنها في موضع جرّ ، ومذهب طاهر بن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب ، فلا موضع لها من الإعراب كهي في " حَيْهَأَكَ " (١) - وفي قوله تعالى : ﴿ دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأٰخْرُ دَعَوَاهُمْ اَنْ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) قال السمين: " و " أن " واسمها وخبرها في محلّ رفع خبراً للمبتدأ الأول ، وزعم الجرجاني أن " أن " هنا زائدة ، والتقدير : وآخر دعواهم الحمد لله ، وهي دعوى لا دليل عليها ، مخالفة لنص سيبويه والنحويين " (٣).

وهذا كلام أبي حيان ، إذ قال : " وزعم صاحب النظم أن " أن " هنا زائدة ، و " الحمد لله " خبر " و آخر دعواهم " ، وهو مخالف لنص سيبويه والنحويين ، وليس هذا من محالّ زيادتها " (٤). ويعني بصاحب النظم الجرجاني. وقال في الارتشاف: " تزداد باطراد "أن" بعد "لما" التي هي حرف وجوب لوجوب ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا اُنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ (٥) ، ولا تفيد غير التوكيد ... وبعد القسم الذي يليه "لو" ، نحو: و الله أن لو فعلت ، وهذا مذهب سيبويه ونصّ قوله ، ومذهب ابن عصفور إلى أنها في ذلك رابطة ، والجواب " لو " وما دخلت عليه ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وبعد " حتى " ، تقول: قَدْ كَانَ ذَلِكَ حَتَّى اُنْ كَانَ كَذَا ، وتزداد بغير اطراد بعد كاف التشبيه ، نحو:

[فَيَوْمًا تُوَافِينَا بُوْجِهٍ مُّقَسِّمٍ] كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَغْطُوْهُ اِلَى وَاْرِقِ السَّلْمِ " (٦).

ونصّ سيبويه هو: " فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك: لَمَّا اُنْ

(١) الارتشاف ٥ / ٢٣١٠ . وانظر شرح الكافية ٢ / ٦٩ ، والهمع ٥ / ١٢٥.

(٢) يونس ١٠ / ١٠ .

(٣) الدر المصون ٤ / ١٠ .

(٤) البحر : ٥ / ١٣٢ .

(٥) تتمتها: ﴿ اَلْقَاهُ عَلٰى وُجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيْرًا ... ﴾ يوسف ١٢ / ٩٦ .

(٦) ٤ / ١٦٩١ . وقد سبق تخريج البيت. انظر ص ٣١٤ ، ح ٥.

جاؤوا ذهباً ، و أما والله أن لو فعلت لأكرمك^(١) . أي بعد " لما " والقسم المتلوّ
بـ " لو " .

- وفي قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) قال
السمين: " قوله: ﴿ خَالِدِينَ ﴾ العامة على نصبه حالاً من الضمير المستكن في
الجار لوقوعه خبراً ، و عبد الله وزيد بن علي و الأعمش وابن أبي عبلّة برفعه
خبراً^(٣) ، و الظرف ملغى ، فيتعلق بالخبر ، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً
للحرف، وأعيد معه ضمير ما دخل عليه ، كقوله: ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٤) ،
وهذا على مذهب سيبويه ، فإنه يجيز إلغاء الظرف و إن أكّد^(٥) ، و الكوفيون
يمنعونه ، وهذا حجة عليهم ، وقد يجيبون بأن لا نسلم أن الظرف في هذه القراءة
ملغى ، بل نجعله خبراً لـ " أن " و خالدان: خبر ثانٍ ، وهو محتمل لما قالوه إلا
أن الظاهر خلافه " ^(٦) .

ونصّ أبي حيان هنا هو: " ... فجاز أن يكون^(٧) خبر " أن " والظرف
ملغى ، و إن أكّد بقوله: ﴿ فِيهَا ﴾ ، وذلك جائز على مذهب سيبويه ، ومنع ذلك
أهل الكوفة ، لأنه إذا أكّد عندهم لا يلغى ، ويجوز أن يكون " في النار " خبراً لـ
" أن " و خالدان: خبر ثانٍ ، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه " ^(٨) .

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾^(٩) قال
السمين في قراءة ابن عامر و الكسائي وحمزة بتخفيف " لكن " ورفع ما

(١) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٢) الحشر ١٧/٥٩ .

(٣) انظر البحر ٢٤٨/٨ .

(٤) قال تعالى: ﴿ وَأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات و الأرض ... ﴾

هود ١٠٨/١١ .

(٥) انظر الكتاب ٥٢/٢ ، ٩١ .

(٦) الدر المصون ٢٩٩/٦ .

(٧) أي: " خالدين " .

(٨) البحر ٢٤٨/٨ .

(٩) البقرة: ١٠٢/٢ .

بعدها ^(١): "وأما القراءة الأولى فتكون " لكن " مخففة من النقيصة جيء بها لمجرد الاستدراك ، و إذا خُفِّت لم تعمل عند الجمهور ، و نُقِلَ جواز ذلك عن يونس و الأخفش ، وهل تكون عاطفة ؟ ! الجمهور على أنها تكون عاطفة إذا لم يكن معها الواو ، وكان ما بعدها مفرداً ، وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة ، وهو قوي فإنه لم يُسْمَع من لسانهم: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، و إن وُجِد ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم ، و لذلك لم يمثَّل بها سيبويه إلا مع الواو ^(٢) ، وهذا يدل على نفيه " ^(٣).

وبنحو هذا قال أبو حيان ، وهذا نصّه: " الجمهور على أن " لكن " تكون عاطفة ، وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف ، وهو الصحيح ؛ لأنه لا يُحفظ ذلك من لسان العرب ، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ... و أما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، وما ضربتُ زيداً لكن عمراً ، وما مررتُ بزیدٍ لكن عمروٍ ، فهو من تمثيلاتهم ، لا أنه مسموع من العرب " ^(٥).

وقد ذكر المرادي في " لكن " ثلاثة أقوال ، قال في الثاني منها: " والثاني: أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، و الواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش لأنهما قالوا: إنها عاطفة ، ولما مثَّلا العطف بها مثلاً مع الواو". قال: "واستدل من قال: إن " لكن " غير عاطفة ، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد ، قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ ، فمن كلامهم لا من كلام العرب ، ولذلك لم يمثَّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ " ولكن " ، وهذا من شواهد

(١) انظر روح المعاني ١/٥٣٦.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٤٠.

(٣) الدر المصون ١/٣١٩.

(٤) الأحزاب ٣٣/٤٠.

(٥) البحر ١/٤٩٥.

أمانته ، وكمال عدالته ؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو ، و ترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب^(١). قلت: وفي قوله: إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو ، نظر ، وتقدم ما قاله ابن عصفور " (٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّواْ وجوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (٣) قال السمين: " قوله: ﴿ولكن البرّ من آمن﴾ في هذه الآية خمسة أوجه: ... الثالث: أن يكون الحذف من الثاني، أي: ولكن البرّ برّ من آمن ، وهذا تخريج سيبويه واختياره^(٤) ، و إنما اختاره لأن السابق إنما هو نفى كون البرّ هو تولية قبيل المشرق و المغرب ، فالذي يُستدرك إنما هو من جنس ما يُنفى ، و نظير ذلك: ليس الكرم أن تبذل درهماً و لكن الكرم بَذْلُ الآلاف ، و لا يناسب: و لكن الكرم من يبذل الآلاف " (٥).

وما قاله السمين في تعليل اختيار سيبويه لهذا الوجه إنما هو قول أبي حيان بنصه ، و تتمة العبارة عنده: " إلا إن كان قبله: ليس الكرم ببذل درهم " (٦).

وقال ابن هشام: " إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين و مع ثانيهما ، فتقديره مع الثاني أولى ، نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (٧) ، و نحو: ﴿و لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ ، فيكون التقدير: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، وَالْبِرُّ بِرٌّ مَنْ آمَنَ ، أولى من أن يقدر: أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ ، و ذا البرّ مَنْ آمَنَ ؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ، و لأن الحذف من آخر الجملة أولى " (٨).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

(٢) الجنى الداني ص ٥٨٨-٥٨٩.

(٣) البقرة: ١٧٧/٢.

(٤) انظر الكتاب ١/٢١٢.

(٥) الدر المصون ١/٤٤٧.

(٦) البحر ٥/٢.

(٧) البقرة: ١٩٧/٢.

(٨) المغني ص ٨١٣-٨١٤.

- وفي قوله تعالى: ﴿و إِنْ تَصَبَرُوا وَ تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ (١) قال السمين: " قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو: ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ بكسر الضاد و جزم الراء ، على جواب الشرط من ضارَه يَضِيرُه ... و قرأ الباقر: يَضُرُّكُمْ ، بضم الضاد و تشديد الراء مرفوعة (٢) ، وفي هذه القراءة أوجه: أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب للشرط ، و إنما هو دالٌّ على جواب الشرط ، و ذلك أنه على نية التقدير ؛ إذ التقدير: لا يَضُرُّكُمْ إِنْ تَصَبَرُوا وَ تَتَّقُوا فلا يَضُرُّكُمْ ، فَحُذِفَ " فلا يَضُرُّكُمْ " الذي هو الجواب لدلالة ما تقدم عليه ، ثم أُخِّرَ ما هو دليل على الجواب. وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه و أتباعه (٣) ، و إنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشطط لما رأوا من عدم الجزم في فعل مضارع لا مانع من إعمال الجازم فيه ، و مثل هذا قول الآخر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أخوكَ تُصْرَعُ (٤)
برفع " تصرَع " الأخير ، و كذلك قوله:

و إِنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ (٥)

برفع " يقول " ، إلا أن هذا النوع مطرد بخلاف ما قبله ، أعني كون فعلي الشرط و الجزاء مضارعين ، فإن المنقول عن سيبويه و أتباعه وجوب الجزم إلا في ضرورة كقوله:

[يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ] إِنْ يُصْرَعُ أخوكَ تُصْرَعُ

و تخريجه هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يخص بالضرورة ،

(١) آل عمران ٣/١٢٠.

(٢) انظر البحر ٣/٤٦.

(٣) و نقله أبو حيان عن سيبويه وحده. (نفسه).

(٤) نسب إلى جرير بن عبد الله البجلي ، و إلى عمرو بن خثارم ، وهو في: الكتاب ٣/٦٧ ،

و المقتضب ٢/٧٢ ، و الأصول ٢/١٩٢ ، و الأمالي الشجرية ١/٨٤ ، و شرح المفصل

١٥٨/٨ ، و شرح التسهيل ٤/٧٨ ، و شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠ ، و الارتشاف

٤/١٨٧ ، و المغني ص ٧١٧ ، و شفاء العليل ٣/٩٥٧ ، و الهمع ١/٢٥٠ ، و الدرر

٤٧/١.

(٥) سبق تخريجه. انظر ص ١١٠ ، ح ٧.

فاعلم ذلك " (١).

وقد صرح سيبويه بمذهبه في الكتاب فقال: " و قد تقول: إن أتيتني آتيك ،
أي: آتيك إن أتيتني ، قال زهير:

و إن أتاه خليل يوم مسألة يقول: لا غائب مالي ولا حرم

و لا يحسن: إن تأتي آتيك ، من قبل أن " إن " هي العاملة ، و قد جاء في
الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك " (٢). ثم ذكر بيتين آخرين و قال بعد ذلك:
" فجاز هذا في الشعر ، و شبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً ؛ لأن المعنى
واحد " (٣).

و في المغني : " قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا
يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ فيمن قرأ بتشديد الراء و ضمها: إنه على حد قوله: ... "
فذكر البيت الثاني المتقدم ثم قال: " فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا
في الشعر ، والصواب أنه مجزوم ، و أن الضمة إتباع كالضمة في قولك: لم يشد ،
ولم يرُد " (٤). و هذا هو الصحيح، و عن ابن هشام ببعضهم السمين.

- وفي قوله تعالى: ﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما
كسبا ... ﴾ (٥) ذكر السمين وجهين ، قال في الأول منهما: " أحدهما - وهو
مذهب سيبويه و المشهور من أقوال البصريين - : أن " السارق " مبتدأ محذوف
الخبر ، تقديره: فيما يتلى عليكم - أو فيما فرض - السارق و السارقة ، أي: حكم
السارق ، و يكون قوله: ﴿ فاقطعوا ﴾ بياناً لذلك الحكم المقدر ، فما بعد
الفاء مرتبط بما قبلها ، و لذلك أتى بها فيه ؛ لأنه هو المقصود ، و لو لم يأت

(١) الدر المصون ١٩٩/٢.

(٢) ٦٦-٦٧/٣.

(٣) ٦٨/٣.

(٤) ص ٧١٧-٧١٨.

(٥) المائة: ٣٨/٥.

بالفاء لتوهم أنه أجنبي ، و الكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية ، و الثانية أمرية ^(١). قال: " و إنما اختار سيبويه أن خبره محذوف ، كما تقدم ، دون الجملة الطلبية بعده لوجهين: أحدهما: أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب ، نحو: زيداً فاضربهُ ؛ لأجل الأمر بعده ، قال سيبويه في هذه الآية: الوجه في كلام العرب النصب ، كما تقول: زيداً فاضربهُ ، و لكن أبت العامة إلا الرفع ^(٢). و الثاني: دخول الفاء في خبره ، و عنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح كـ " الذي " و " مَنْ " بشروط أخرَ ذكرتها في كتبي النحوية ، وذلك لأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، و اشترطوا في صلته أن تصلح لأداة الشرط ، من كونها جملة فعلية ، مستقبلة المعنى ، أو ما يقوم مقامها من ظرفٍ و شبهه ، و لذلك فإنها إذا لم تصلح لأداة الشرط لم يجز دخول الفاء في الخبر ، و صلة " الـ " لا تصلح لمباشرة أداة الشرط ، فلذلك لا تدخل الفاء في خبرها ، و أيضاً فـ " الـ " و صلتهما في حكم اسم واحد ، و لذلك تخطأها الإعراب " ^(٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرُسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ﴾ ^(٤) قال السمين في " أنه " و " فأنَّ " : " وقد نُقِلَ عن سيبويه أنه قال : الثانية بدل من الأولى . وهذا لا يصح عن سيبويه فإنه ضعيف أو ممتنع ، وقد ضعفه أبو البقاء بوجهين : أحدهما : أن الفاء تمنع من ذلك ، والحكم بزيادتها ضعيف . والثاني : أن جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب " مَنْ " من الكلام ^(٥). وقال ابن عطية: وهذا يُعْتَرَضُ بأن الشيء لا يبدل منه حتى يُسْتَوْفَى ، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد ، إذ لم يأت جواب الشرط ، وتلك الجملة هي الخبر ، وأيضاً فإن الفاء تمنع البدل ، وأيضاً فهي في معنى آخر غير البدل فيقلق

(١) الدر المصون ٥٢١/٢. و انظر الهمع ٥٦/٢.

(٢) الكتاب ١٤٤/١. و ممن قرأ بالنصب: عيسى بن عمر وابن أبي عبله. (البحر ٤٩٠/٣).

(٣) الدر المصون ٥٢١/٢. و انظر البحر ٤٨٩/٣-٤٩٠ ، و الارتشاف ١١٤٠/٣-١١٤٤.

(٤) التوبة ٦٣/٩.

(٥) الإملاء ١٧/٢.

البذل " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ (٢) قال السمين: "وقرأ عبد الله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ (٣) نصباً على الحال من النكرة ، وقد قاسه سيبويه (٤)، وإن كان المشهور عنه خلافه ، وحسن ذلك هنا كون النكرة في قوة المعرفة ، من حيث إنه أريد بها شخصاً معيّن ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم " (٥).

وبهذا قال أبو حيان قبله ، قال : " وقرأ عبد الله : ﴿رسولٌ مُّصَدِّقًا﴾ نصبه على الحال ، وهو جائز من النكرة وإن تقدمت النكرة ، وقد ذكرنا أن سيبويه قاسه ، ويحسن هذه القراءة أنه نكرة في اللفظ ، معرفة من حيث المعنى ؛ لأن المعنى به محمد صلى الله عليه وسلم ، على قول الجمهور " (٦).

- وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (٧) قال السمين: " قوله : ﴿لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ فيه أوجه : أحدها : أن تكون " فعيل " مثال مبالغة مضافاً إلى مفعوله ، وإضافته من نصب ، وهذا دليل لسيبويه على أن " فعيلاً " يعمل عمل اسم الفاعل ، وإن كان قد خالفه جمهور البصريين والكوفيين " (٨).

وبهذا قال أبو حيان ، وهذا نصّه : " والظاهر إضافة " سميع " إلى المفعول ، وهو من إضافة المثال الذي على وزن " فعيل " إلى المفعول ، فيكون إضافة من نصب ، ويكون ذلك حجة على إعمال " فعيل " الذي للمبالغة في المفعول ، على ما ذهب إليه سيبويه ، وقد خالف في ذلك جمهور البصريين ، وخالف الكوفيين فيه وفي إعمال باقي الأمثلة الخمسة : فَعُولٌ وَفَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ

(١) الدر المصون ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ . وانظر المحرر الوجيز ٥٥٢/٦ .

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ١٣٩ ، ح ٣ .

(٣) انظر البحر ٥٣٥/٢ .

(٤) انظر الكتاب ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٥) الدر المصون ١٥٦/٢ .

(٦) البحر ٥٣٥/٢ .

(٧) سبق تخريجها. انظر ص ٢٧٢ ، ح ٥ .

(٨) الدر المصون ٢٧٥/٤ .

أولى من عبارة غيره : حرف امتناع لا متناع ؛ لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ ﴾ (١) ، وفي قوله عليه السلام : "بِعَمِّ الْعَبْدِ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ" (٢) ، وعدم صحة الثانية في ذلك ، كما سيأتي محرراً (٣) ، ولفساد نحو قولهم : لو كان إنساناً لكان حيواناً ، إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان " (٤).

وقال أبو حيان: "لو: عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي أحسن من قول النحويين : إنها حرف امتناع لا متناع ؛ لا طراد تفسير سيبويه رحمه الله في كل مكان جاءت فيه " لو " ، وانخراهم تفسيرهم في نحو " لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً " إذ على تفسير الإمام يكون المعنى ثبوت الحيوانية على تقدير ثبوت الإنسانية ؛ إذ الأخص يستلزم الأعم ، وعلى تفسيرهم ينخرم ذلك، إذ يكون المعنى امتناع الحيوانية لأجل امتناع الإنسانية ، وليس بصحيح ؛ إذ لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية ؛ إذ توجد الحيوانية ولا إنسانية " (٥).

وذكر ابن هشام في " لو " خمسة أوجه ، قال في الثاني منها : " والثاني : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ، ونصّ عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بموضع كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَسَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (٦) ، ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (٧) ، وقول عمر رضي

(١) الكهف ١٨/١٠٩ .

(٢) في حلية الأولياء في مولى أبي حذيفة ١/١٧٧: "إن سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه".

(٣) انظر الدر المصون ١/٣٣٠ .

(٤) نفسه ١/١٤٣ .

(٥) البحر ١/٢٢٦ .

(٦) الأنعام ٦/١١١ .

(٧) لقمان ٣١ / ٢٧ .

الله عنه : " نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ " . وبيانه : أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع " ما قام " ثبت " قام " ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم ، وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٢) قال السمين : " وَرَوَى عَنْ أَبِي عمرو وغيره : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ بالرفع (٣) ، وفيه ستة أقوال ، أصحها : أن رفعه على الصفة بتأويل " إلا " وما بعدها بمعنى " غير " ، وقد عقد سيبويه رحمه الله في ذلك باباً في كتابه فقال : هذا باب ما يكون فيه " إلا " وما بعدها وصفاً بمنزلة " غير " و " مثل " . وذكر من أمثلة هذا الباب : لو كان معنا رجل إلا زيداً لغئينا ، و ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ (٤) و :

[أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ] قليل بها الأصوات إلا بغامها (٥)
وسوى بين هذا وبين قراءة : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ برفع " غير " (٦) ، وجوز في نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، بالرفع ، البذل والصفة ، وخرج على ذلك قوله :

(١) المغني ص ٣٣٩ . وانظر الجني الداني ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٢٤٤ ، ح ١ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٢٤٤ ، ح ٢ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٦٣ ، ح ٤ .

(٥) قائله ذو الرمة . انظر ديوانه ٢ / ١٠٠٤ . وهو في : الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، ومعاني القرآن

للأخفش ١ / ٢٩٥ ، واللسان ١٢ / ٥١ (بغم) ، والمغني ص ١٠٠ ، وشرح شواهد

اللسيوطي ١ / ٢١٨ ، والهمع ٣ / ٢٧١ ، والخزانة ٣ / ٤١٨ ، ٤٢٠ .

(٦) النساء ٤ / ٩٥ . وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة . انظر البحر ٣ / ٣٤٤ .

وكلُّ أخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (١)

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الْفَرَقْدَيْنِ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ ، كما قال الشماخ :

وكلُّ خَلِيلٍ غيرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوَصَلِ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مُعَارِزٍ (٢)

وكلام السمين منقول من البحر بتصرف يسير (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا

رِزْقًا ﴾ (٤) قال السمين : " قوله : ﴿ المحراب ﴾ فيه وجهان مشهوران : أحدهما -

وهو مذهب سيبويه - : أنه منصوب على الظرف ، وشذَّ عن سائر إخوانه بعد

"دخَلَ" خاصة (٥) ، يعني أن كلَّ ظرف مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلا

بواسطة " في " ، نحو : صَلَّيْتُ فِي الْمِحْرَابِ ، ولا تقول : الْمِحْرَابُ ، ونمتُ فِي

السوق ، ولا تقول : السوق ، إلا مع " دخلَ " خاصة ، نحو : دخلتُ السوقَ

والبيتَ ، وإلا أفاضاً أحرَّ ذكرتها في كتب النحو .

والثاني : مذهب الأخفش ، وهو نصب ما بعد " دخلَ " على المفعول به لا

على الظرف ، فقولك : دخلتُ البيتَ ، كقولك : هَدَمْتُ البيتَ ، في نصب كل

منهما على المفعول به (٦) . وهو قول مرجوح بدليل أن " دخلَ " لو سُلِّطَ على

غير الظرف المختص وجب وصوله بواسطة " في " ، تقول : دخلتُ فِي الأمرِ ،

ولا تقول : دخلتُ الأمرَ ، فدلَّ ذلك على عدم تعدية للمفعول به بنفسه (٧) .

(١) قائله عمرو بن معد يكرب . (انظر شعره ص ١٧٨) . وهو في : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ،

ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ ، والمغني ص ١٠١ ، وشرح

أبياته للبغدادي ٢ / ١٠٨ ، ٤ / ٢٩٣ ، والهمع ٣ / ٢٧٣ ، والخزانة ٣ / ٤٢١ .

(٢) الدر المصون ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ . وانظر الكتاب ٢ / ٣٣١ - ٣٣٥ . وانظر البيت في

ديوان الشماخ ١٧٣ ، و الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، واللسان ٥ / ٣٧٣ (عرز) ، والبحر

١ / ٤٥٦ .

(٣) انظر البحر ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٣١١ ، ح ٤ .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٥ .

(٦) انظر الارتشاف ٣ / ١٤٣٥ .

(٧) الدر المصون ٢ / ٧٨ . وانظر ١ / ٢٣١ منه .

وقال ابن هشام : " ولم يجيزوا " دخلتُ الأمر " لئلا يجمعوا بين حذف "في" وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف " دخلتُ في الأمر " و " دخلتُ الدار " (١) .
 - وفي قوله تعالى : ﴿ يَحْتَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (٢) قال السمين : " إنما أفرَد الضمير في " يُرْضَوْهُ " وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقة لوجوه : ... الثالث : قال المبرد : في الكلام تقديم وتأخير تقديره : والله أحقُّ أن يُرْضَوْهُ ورسوله . قلت : وهذا على رأي من يدعي الحذف من الثاني . الرابع - وهو مذهب سيبويه - : أنه حذف خبر الأول وأبقى خبر الثاني (٣) . وهو أحسن من عكسه ، وهو قول المبرد ؛ لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ وخبره ، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه ، وأيضاً فهو متعين في قول الشاعر :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ (٤)

أي : نحن راضون ، حذف " راضون " لدلالة خبر الثاني عليه " (٥) .

وقد نقع على بعض المخالفات والاعتراضات على سيبويه ومذهبه :

- ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ : لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربِّي إذن لأمسكنم خشية الإنفاق ﴾ (٦) قال السمين : " قوله : ﴿ لو أنتم تملكون ﴾ فيه ثلاثة أوجه : ... الثالث : أن " أنتم " توكيد لاسم " كان " المقدر معها ، والأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت " كان " واسمها وبقي المؤكِّد ، وهو قول ابن فضال المجاشعي ، وفيه نظر من حيث إننا نحذف ما في التوكيد ، وإن كان سيبويه

(١) المغني ص ٤١٧ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ١١٤ ، ح ٤ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٧٥ - ٧٦ .

(٤) نُسب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ص ١٧٣ ، والى عمرو بن امرئ القيس . وهو في : الكتاب ١ / ٧٥ ، والأمالى الشجرية ٩٦ / ١ ، وشرح التسهيل ١ / ٦١ ، واللسان ٥ / ٤٦ (فجر) ، والبحر : ٥ / ٦٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٥٧ ، والهمع ٥ / ١٣٩ ، والدرر ٢ / ١٤٢ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٤٧٨ . وانظر المغني ص ٨٠٩ - ٨١٠ .

(٦) الإسراء ١٧ / ١٠٠ .

يجيزه " (١) .

ونكر ابن هشام في " لو " مسائل ، قال في إحداهما : " إحداهما : أن " لو " خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ " كان " محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر . " قال : " واختلف في ﴿ قل لو أنتم تملكون ﴾ فقيل : من الأول ، والأصل : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير . وقيل : من الثالث ، أي : لو كنتم تملكون ، وردّ بأن المعهود بعد " لو " حذف " كان " ومرفوعها معاً ، فقيل : الأصل : لو كنتم أنتم تملكون ، فحذفاً ، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد " (٢) . وقوله : " لو : خاصة بالفعل " إنما هو مذهب البصريين (٣) .

وجواز حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه إنما هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف ، وذهب الفارسي والأخفش وابن جني وثعلب إلى منع ذلك (٤) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾ (٥) قال السمين : " قوله : ﴿ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾ العامة على الجر في " مُخَلَّقَةٍ " وفي " غير " على النعت ، وقرأ ابن أبي عبلة بنصبهما (٦) على الحال من النكرة ، وهو قليل جداً ، وإن كان سيبويه قاسه " (٧) .

وقد أشار السمين إلى هذا في غير موضع من كتابه ، فقال في قوله

(١) الدر المصون ٤ / ٢٢٤ . وانظر البحر ٦ / ٨٢ .

(٢) المغني ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٤ / ١٨٩٩ .

(٤) نفسه ٤ / ١٩٥٣ .

(٥) الحج ٥ / ٢٢ .

(٦) انظر البحر ٦ / ٣٢٧ .

(٧) الدر المصون : ١٢٥ / ٥ . وانظر الكتاب ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ (١) :
" قوله : ﴿ يَقْتَتِلَانِ ﴾ صفة لـ " رَجُلَيْنِ " ، وقال ابن عطية : حال منهما (٢) .
وسيبويه وإن كان جوزها من النكرة مطلقاً إلا أن غيره - وهم الأكثر - يشترطون
فيها ما يسوِّغ الابتداء بها " (٣) .

- وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولٌ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ
النُّورِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ (٤) : " و ﴿ يَأْتِي مِنْ
بعدي ﴾ و ﴿ اسمه أحمد ﴾ جملتان في موضع جر نعتاً لـ " رسول " أو ﴿ اسمه
أحمد ﴾ في موضع نصب على الحال من فاعل " يَأْتِي " ، أو تكون الأولى نعتاً
والثانية حالاً ، وكونهما حالين ضعيف لإتيانهما من النكرة ، وإن كان سيبويه
يجوزها " (٥) .

قال السيوطي : " لما كانت الحال خبراً في المعنى وصاحبها مخبراً عنه
أشبه المبتدأ ، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوِّغ من مسوِّغات
الابتداء بها ، ومن النادر قولهم : عليه مئة بيضاً ، وفيها رجل قائماً ، واختار أبو
حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيبويه ، وإن
كان دون الإتيان في القوة " (٦) .

ومن المسوِّغات التي ذكرها : النفي كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ
إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٧) ، والنهي كقوله :

(١) القصص ٢٨ / ١٥ .

(٢) المحرر الوجيز ١١ / ٢٧٤ .

(٣) الدر المصون ٥ / ٣٣٥ . وانظر البحر ٧ / ١٠٤ .

(٤) الصف ٦١ / ٦ .

(٥) الدر المصون ٦ / ٣١٠ . وانظر ٢ / ١٥٦ منه .

(٦) الهمع ٤ / ٢١ - ٢٢ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٤٢٠ ، ح ٤ .

لا يَرَكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى متخوفاً لِجِجَامِ (١)

والاستفهام نحو قوله :

يا صَاحِ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى [لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادها الأَمْلا] (٢)
والوصف نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٣) ، والإضافة
نحو : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ ﴾ (٤) ، والعمل كقولك : مررتُ بضاربٍ هَنداً
قائماً (٥) .

والذي قاله أبو حيان هو : " الغالب في ذي الحال أن تكون معرفةً ، وقد
ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً ، وإن لم تكن بمنزلة الإبتاع في القوة ،
والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب " (٦) .
وقال في آية الحج المذكورة : " وقرأ ابن أبي عبيدة : ﴿ مَخْلَقَةٌ ﴾ ، بالنصب ،
و﴿ غَيْرَ ﴾ بالنصب أيضاً ، نصباً على الحال من النكرة المتقدمة ، وهو قليل وقاسه
سيبويه " (٧) . وليس في هذا دليل على اختياره له .

وقد يكتفي السمين بذكر أقواله والتنبيه على مذهبه :

- ففي قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ
بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ (٨) قال السمين : " قوله تعالى : ﴿ فَمَا
أصبرهم ﴾ في " ما " هذه خمسة أقوال : أحدها - وهو قول سيبويه والجمهور - :

(١) قائله قطري بن الفجاءة ، وهو في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٣٦ ، وأوضح
المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٥٠ ، والدرر ١ / ٢٠٠ ،
والخزانة ١٠ / ١٦٣ .

(٢) نُسِبَ إلى رجل من طيء ، وهو في : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٦٤ ،
والمقاصد النحوية ٣ / ١٥٣ ، والدرر ١ / ٢٠١ .

(٣) الدخان ٤٤ / ٤ - ٥ .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ ﴾ فصلت ٤١ / ١٠ .

(٥) الهمع ٤ / ٢١ - ٢٢ .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٥٧٧ .

(٧) البحر ٦ / ٣٢٧ .

(٨) البقرة ٢ / ١٧٥ .

أنها نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة ، وأن معناها التعجب ، فإذا قلت : ما أحسن زيدا ، فمعناه : شيءٌ صَيَّرَ زيدا حسناً " (١).

وقد مثل سيبويه لهذه الصيغة بنحو : " ما أحسنَ عبدَ الله " ثم قال : " زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدَ الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به " (٢).

وقال أبو حيان في البحر : " اختلف في " ما " فالأظهر أنها تعجبية ، وهو قول الجمهور من المفسرين ، وقد جاء : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا كَفَرَهُ ﴾ (٣) ، ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (٤) ، وأجمع النحويون على أن " ما " التعجبية في موضع رفع بالابتداء " ثم ذكر خلافهم فيها ، وعزا القول بكونها نكرة تامة إلى سيبويه والجمهور (٥).

- وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ﴾ (٦) قال السمين : " قوله : ﴿ واستغفروا الله ﴾ استغفر : يتعدى لاثنتين ، أولهما بنفسه ، والثاني بـ " من " نحو : استغفرتُ الله من ذنبي ، وقد يُحذف حرف الجر ، كقوله :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٧)
هذا مذهب سيبويه وجمهور الناس " (٨).

قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت

(١) الدر المصون ١ / ٤٤٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٧٢ .

(٣) عبس ٨٠ / ١٧ .

(٤) مريم ١٩ / ٣٨ .

(٥) ١ / ٦٦٨ . وانظر روح المعاني ٢ / ٦٧ .

(٦) البقرة : ١٩٩ / ٢ .

(٧) لم يُنسب ، وهو في : الكتاب ١ / ٣٧ ، والخصائص ٣ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٦٣ ،

وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٩٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٢٦ ، والهمع ٥ /

١٧ ، والدرر ٢ / ١٠٦ ، والخزانة ٣ / ١١١ ، ٩ / ١٢٤ .

(٨) الدر المصون ١ / ٤٩٧ . وانظر البحر ٢ / ١١٠ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٩٠ - ٢٠٩٢ .

اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ ، ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ واخترتُ موسىَ قومه سبعمائة رجلاً ﴾ (١) ، وسميتهُ زيداً ، وكنيتهُ زيداً أبا عبد الله ، ودعوتهُ زيداً ، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى " سميته " ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ، ومنه قول الشاعر : "... فذكر البيت المتقدم (٢) . وقال أيضاً : " وإنما فصلَ هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلاناً من الرجالِ ، وسميتهُ بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفرُ الله من ذلك " . قال : " وليست : أستغفر الله ذنباً ، وأمرتُك الخير ، أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم " (٣) . وقوله : " أمرتُك الخير " إشارة إلى بيت عمرو بن معد يكرب الذي ذكره ، وهو :

أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ (٤)

- وفي قوله تعالى : ﴿ ولئن أصابكم فضلٌ من الله ليقولنَّ كأن لم تكن بينكم وبينه مودةٌ باليتي كنتُ معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾ (٥) قال السمين : " قوله : ﴿ كأن لم تكن ﴾ هذه " كأن " المخففة من الثقيلة ، وعملها باق عند البصريين ، وزعم الكوفيون أنها حين تخفيفها لا تعمل كما لا تعمل " لكن " مخففة عند الجمهور ، وإعمالها عند البصريين غالباً في ضمير الأمر والشأن ، وهو واجب الحذف ، ولا تعمل عندهم في ضمير غيره ولا في اسم ظاهر إلا ضرورة ، كقوله :

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٣٢٩ ، ح ٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٧ .

(٣) نفسه ١ / ٣٨ .

(٤) شعره ص ٦٣ . وهو في : الكتاب ١ / ٣٧ ، والمحتسب ١ / ٥١ ، والأمالى الشجرية ١ /

١٦٥ ، والمغني ص ٤١٥ ، والهمع ٥ / ١٨ ، والدرر ٢ / ١٠٦ .

(٥) النساء ٤ / ٧٣ .

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنْ تُدْيِيَهُ حُقَّانٌ (١)

وقول الآخر :

ويوماً تَوَافِينَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنْ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَاْرِقِ السَّلْمِ (٢)

في إحدى الروايات ، وظاهر كلام سيبويه أنها تعمل في غير ضمير الشأن في غير الضرورة ، ونصه يطالع في كتابه " (٣).

ونص سيبويه هو : " وحدثنا من نثق به (٤) أنه سمع من العرب من يقول :
إن عمرا لمنطلق . و أهل المدينة (٥) يقرؤون : ﴿ وَإِنْ كُلا لِمَا لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ
أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٦) يخفون وينصبون ، كما قالوا :

[وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ] كَأَنْ تُدْيِيَهُ حُقَّانٌ

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ،
كما لم يغير عمل لم يكُ ، و لم أبلُ ، حين حذف " (٧).

قال أبو حيان في رد له على ابن عطية: " أما إذا خفت و وليها ما كان
ليها و هي ثقيلة ، فالأكثر و الأفصح أن ترتفع تلك الجملة على الابتداء و الخبر ،
و يكون اسم " كأن " ، ضمير شأن محذوفا ، و تكون تلك الجملة في موضع رفع
خبر " كأن " ، و إذا لم ينو ضمير الشأن جاز لها أن تنصب الاسم إذا كان

(١) لم ينسب ، وهو في : الكتاب ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، والأصول ١ / ٢٤٦ ، والمحتسب ١ / ٩ ،

والأمالي الشجرية ١ / ٢٣٧ ، والإنصاف ١ / ١٨٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٥ ، وشفاء

العليل ١ / ٣٧٢ ، والدرر ١ / ١٢٠ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص ٣١٤ ، ح ٥ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ . وانظر مذاهبهم في : الإنصاف ١ / ١٨٣ وما بعدها ،

والارتشاف ٣ / ١٢٧٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٣٤ .

(٤) ويعني به أبا زيد الأنصاري . (مرآة الجنان ١ / ٣٤٢) .

(٥) في البحر ٥ / ٢٦٦ : ابن كثير ونافع وأبو بكر ، إلا أن أبا بكر يشدد " لما " . وأما من قرأ
بتشديد " إن " و " لما " فهم : ابن عامر وحمزة وحفص . وانظر السبعة ٣٣٩ ، والتيسير

١٢٦ ، والإتحاف ٢٦٠ .

(٦) هود ١١ / ١١١ .

(٧) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

مظهرا ، و ترفع الخبر ، هذا ظاهر كلام سيبويه ، و لا يخص ذلك بالشعر ، فتقول: كأن زيدا قائم ، قال سيبويه: ... " فذكر كلامه المتقدم ثم قال: " فظاهر تشبيه سيبويه " إن عمرا لمنطلق " بقوله: " كأن ثدييه حقان " جواز ذلك في الكلام، و أنه لا يختص بالشعر " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ مَا قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) قال السمين: " قوله: ﴿ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ في محله أوجه: أحدها: أنه مرفوع على البذل من المخصوص بالذم ، و المخصوص قد حذف و أقيمت صفته مقامه ، فإنك تعرب " ما " اسما تاما معرفة في محل رفع بالفاعلية بفعل الذم ، و المخصوص بالذم محذوف ، و ﴿ قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ جملة في محل رفع صفة له ، و التقدير: لبئس الشيء شيء قدمته لهم أنفسهم ، فـ ﴿ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ بدل من " شيء " المحذوف ، وهذا هو مذهب سيبويه " (٣).

وفي الكتاب في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلُ اللَّهُ بُغْيًا ... ﴾ (٤): " وقال جل ذكره: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ ثم قال: ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ على التفسير ، كأنه قيل له: ما هو ؟ فقال: هو أَنْ يَكْفُرُوا " (٥).

قال السيرافي: " فـ " أَنْ يَكْفُرُوا " في موضع رفع على ظاهر كلامه ، وموضعه كموضعه في قولنا: بئس رجلاً زيدٌ ، و " ما " في معنى " شيئاً " ، واشتروا به : نعت لـ " ما " (٦).

و إذا نظرنا في الدر المصون نرى أن السمين قد ذكر نحو هذا بعد كلام للأخفش في آية البقرة في " ما " و ما بعدها فقال: " وذهب الجمهور إلى أن لها

(١) البحر ٣/٣٠٤.

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٤٦٦ ، ح ٥.

(٣) الدر المصون ٢/٥٨٨. و انظر البحر ٣/٥٤٩.

(٤) سبق تخريجها. انظر ص ٢٣٣ ، ح ١.

(٥) ٣/١٥٥.

(٦) كتابه غير مكتمل الأجزاء ، و لأهمية نصه في شرح كلام سيبويه فإني نقلته من حاشية

الكتاب ٣/١٥٥.

محلا ، ثم اختلفوا: محلها رفع أو نصب ؟ فذهب الأخفش إلى أنها في محل نصب على التمييز ، و الجملة بعدها في محل نصب صفة لها ، وفاعل " بئس " مضمرة تفسره " ما " ، و المخصوص بالذم هو قوله: ﴿ أن يكفروا ﴾ لأنه في تأويل مصدر ، و التقدير : بئس هو شيئا اشتروا به كفرهم ^(١)... ويجوز على هذا أن يكون المخصوص بالذم محذوفا ، و اشتروا: صفة له في محل رفع تقديره: بئس شيئا شيء أو كفر اشتروا به ... و " أن يكفروا " بدل من ذلك المحذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي: هو أن يكفروا " ^(٢). و مذهب سيبويه عنده هو ما تقدم ^(٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿ الذين آمنوا و عملوا الصالحات طوبى لهم و حسن مآب ﴾ ^(٤) قال السمين: " وجاز الابتداء بـ " طوبى " إما لأنها علم لشيء بعينه ، و إما لأنها نكرة في معنى الدعاء ، كـ : سلام عليك ، و ويل لك. كذا قال سيبويه " ^(٥).

قال أبو حيان : " و "طوبى" مبتدأ و خبره " لهم " ، فإن كانت علما لشجرة في الجنة فلا كلام في جواز الابتداء ، و إن كانت نكرة فمسوغ الابتداء بها ما ذهب إليه سيبويه ، من أنه ذهب بها مذهب الدعاء ، كقولهم: سلام عليك " ^(٦).

ومهما يكن ، فإن موقف السمين من سيبويه وأقواله هو موقف المؤيد المنتصر له ، سواء صرح بهذا أم لم يصرح ، ويتضح هذا من تأييد أقواله بكلامه ، والدفاع عنه ، وتوضيح مذهبه ، والإجابة عما أراد ، على أن هذا لا يمنع من الوقوف على بعض المخالفات له ، وقد يكفي بنقل مذهبه دونما إيضاح لرأيه فيه ، وهو في معظم هذا أخذ عن شيخه أبي حيان ، وإن لم يصرح ، وعلى هذا فإن شخصيته هنا غير واضحة ، لأنه قال بقول غيره ، واتخذ موقفه .

(١) انظر معاني القرآن ٣٢٢/١.

(٢) الدر المصون ٣٠٠/١.

(٣) نفسه ٣٠١/١.

(٤) الرعد ٢٩/١٣.

(٥) الدر المصون ٢٤١/٤. وانظر الكتاب ٣٣٠/١-٣٣١.

(٦) البحر: ٣٨٠/٥.

ثانياً - السمين الحلبي والفراء

وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي ، وقد عرف بالفراء لأنه كان يفري الكلام^(١). ولد بالكوفة ، وعرف بولائه لبني أسد . انتقل إلى بغداد ، وصحب الكسائي ، وقد اتخذه المأمون مؤدباً لولديه ، وأمره بوضع كتاب في أصول النحو ، فكان كتاب الحدود الذي اجتمع لإملائه خلق ، ثم تلاه بكتاب معاني القرآن الذي اشتهر كسابقه، إذ اجتمع له الخلق، فكان من جملتهم ثمانون قاضياً^(٢). وتحدث الخطيب البغدادي عن شيوخه وتلامذته فقال : " وحدث عن قيس ابن الربيع ، ومندل بن علي ، وحازم بن الحسن البصري ، وعلي بن حمزة الكسائي ، وأبي الأحوص سلام بن سليم ، وأبي بكر بن عياش ، وسفيان بن عيينة. روى عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى ، وغيرهما " ^(٣). توفي الفراء في طريق مكة ، وقيل: في بغداد ، وذلك سنة سبع ومئتين للهجرة^(٤).

وتتضح مكانته العلمية من خلال ما قاله العلماء فيه وفي مصنفاته : قال سعدون : " قلت للكسائي : الفراء أعلم أم الأحمر ؟ فقال : الأحمر أكثر حفظاً ، والفراء أحسن عقلاً ، وأبعد فكراً ، وأعلم بما يخرج من رأسه " ^(٥).

(١) انظر بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٢) انظر تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٩ .

(٣) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ .

(٤) انظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١ - ١٣٣ ، وتاريخ بغداد

١٤ / ١٤٩ ، ونزهة الألباء ص ٩٨ - ١٠٣ ، ومعجم الأدباء ٢ / ٩ - ١٤ ، ووفيات

الأعيان ٦ / ١٧٦ - ١٨٢ ، والمختصر في أخبار البشر ٢ / ٣٧ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٧٢ ،

وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٨ - ١٢١ ، و مرآة الجنان ٢ / ٢٩ - ٣٢ ، والبداية

والنهاية ١ / ٢١٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٩ - ٢٠ ، وهدية

العارفين ٦ / ٥١٤ ، و الأعلام ٨ / ١٤٥ - ١٤٦ ، ومعجم المؤلفين ٤ / ٩٥ - ٩٦ .

(٥) نزهة الألباء ص ١٠٢ .

وقال ثمامة بن الأشرس: "قرأت أبهة أديب ، فجلست إليه ، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً ، وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده ، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم ، وبالنجوم ماهراً ، وبالطبّ خبيراً ، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً " (١).

وقال سلمه بن عاصم : " إني لأعجب من الفراء ، كيف كان يعظّم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه ؟! " (٢) .

وقال ثعلب : " لولا الفراء ما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تُتَنَازَعُ وَيَدَّعِيها كُلُّ من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب " (٣).

وقال أيضاً : " كان الفراء يجلس للناس في مسجده إلى جانب منزله ، وكان يتفلسف في تصانيفه حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة " (٤).

وقال أبو بكر بن الأنباري : " لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما " (٥).

وقال ياقوت : " وكان الفراء فقيهاً ، عالماً بالخلاف ، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها ، عارفاً بالطبّ والنجوم ، متكلماً ، يميل إلى الاعتزال ، وكان يتفلسف في تصانيفه ، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة " (٦).

وقال ابن خلكان : " كان أبرع الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب " (٧).

(١) وفيات الأعيان ٦ / ١٧٧ . وانظر معجم الأدباء ٢٠ / ١١ - ١٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٦ / ١٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١٢١ .

(٣) معجم الأدباء ٢٠ / ١١ .

(٤) وفيات الأعيان ٦ / ١٨٠ .

(٥) نزهة الألباء ص ١٠١ . وانظر معجم الأدباء ٢٠ / ١٣ .

(٦) معجم الأدباء ٢٠ / ١١ .

(٧) وفيات الأعيان ٦ / ١٧٦ .

وقال الذهبي : " إخباري علامة نحويّ ، كان رأساً في قوة الحفظ ، أملى تصانيفه كلّها حفظاً " (١).

وقال أيضاً : " الفراء : العلامة ، صاحب التصانيف ... وكان ثقة " (٢).
وقال ابن كثير : " شيخ النحاة واللغويين والقراء ، كان يقال له : أمير المؤمنين في النحو " (٣).

وقال ابن العماد : " وهو أجل أصحاب الكسائي ، كان رأساً في النحو واللغة " (٤).

ومن مصنفاته : معاني القرآن ، والحدود ، وقد تقدّم ، ويشتمل الأخير على ستة وأربعين حداً في الإعراب ، والبهاء فيما تلحن فيه العامة ، واللغات ، والمصادر ، والجمع والتثنية ، وآلة الكتاب ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، وفعل وأفعال ، والمذكر والمؤنث ، وغيرها (٥).

وقد وقف السمين من آراء الفراء النحوية مواقف عدة ، لا تختلف عما سبق ؛ من ردّ واعتراض ، وتنبية على مخالفته لمذهب الآخرين ، وتأييد في بعض ما ذهب إليه .

١- ردوده واعتراضاته :

- قال السمين في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٦) : " لولا " هذه حرف امتناع لوجود ... وتكون " لولا " أيضاً حرف تحضيض فتختص بالأفعال ... و " لولا " هذه تختص بالمبتدأ ، ولا يجوز أن يليها الأفعال ، فإن ورد ما ظاهره ذلك أول ... والمرفوع بعدها مبتدأ ، خلافاً

(١) تذكرة الحفاظ / ١ / ٣٧٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء / ١٠ / ١١٨ - ١١٩ .

(٣) البداية والنهاية / ١ / ٢١٨ .

(٤) شذرات الذهب / ٢ / ١٩ .

(٥) انظر بغية الوعاة / ٢ / ٣٣٣ ، وهدية العارفين / ٦ / ٥١٤ .

(٦) البقرة / ٢ / ٦٤ .

للكسائي حيث رفعه بفعل مضمر ، وللفراء حيث قال : مرفوع بنفس " لولا " (١).
قال أبو حيان: "لولا" ويقال: "لوما": حرف امتناع لوجود ، ويرتفع
مابعدهما بالابتداء عند البصريين ، وبالفاعلية عند الكسائي ، وبها نفسها عند الفراء
وابن كيسان ، وبتقدير " لو لم يحضر " عند بعض متقدمي النحاة ... وزعم
الأخفش أنه لا يؤتى بهذا المرفوع بحال " (٢). ونسب المرادي القول بارتفاع ما
بعدها على الابتداء إلى أكثر النحاة (٣).

وقال أبو علي الفارسي : " وقد حكى عن أبي عثمان أن ناسا زعموا أن
الاسم بعد " لولا " مرتفع به ، وهذا لم يذهب إليه سيبويه ، ومما يضعف ذلك أن
الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب ، كما ترفع ، نحو : " ما " و " لات " و
" إن " وأخواتها ، وليس فيها شيء يرفع ولا ينصب ، فليس هذا القول
بالمستقيم ؛ لدفع الأصول له " (٤). وفي هذا الكلام رد على ما قاله الفراء .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٥) قال السمين:
" في " حيثما " هنا وجهان : أظهرهما : أنها شرطية ، وشرط كونها كذلك زيادة
" ما " بعدها ، خلافا للفراء " (٦).

قال ابن هشام : " وإذا اتصلت بها " ما " الكافة ضمنت معنى الشرط
وجزمت الفعلين ، كقوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللّهُ
عُهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ " (٧) .

(١) الدر المصون ١ / ٢٤٩ . وانظر المغني ٣٥٩ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٠٤ . وانظر في هذه المسألة : شرح الكافية ١ / ١٠٤ ، والجنى الداني

ص ٥٩٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٦٣ .

(٣) انظر الجنى الداني ص ٥٩٩ .

(٤) كتاب الشعر ١ / ٦٦ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ١٥٨ ، ح ١ .

(٦) الدر المصون ١ / ٣٩٩ . وانظر الارتشاف ٤ / ١٨٦٧ .

(٧) المغني ص ١٧٨ . ولم أهدت إلى قائل البيت ، وهو في : شرح التسهيل ٤ / ٧٢ ، وشرح

شذور الذهب ص ٤٣٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٣٦٨ ، وشرح شواهد المغني

للسيوطي ١ / ٣٩١ .

وقال سيبويه قبله : " ولا يكون الجزاء في " حيث " ولا في " إذ " حتى يضم إلى واحد منهما " ما " ، فتصير " إذ " مع " ما " بمنزلة " إنما " و " كأنما " ، وليست " ما " فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد " (١) .

وقال في موضع آخر من كتابه : ودخلت " ما " لتدخل " حيث " في الجزاء ، فجاءت مغيرة ، ولم تجيء كـ "موت " في " حضر " ، ولا لغوا " (٢) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ (٣) قال السمين : " قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ قرأ حمزة بكسر " إن " على أنها شرطية ، والباقون بفتحها (٤) ، على أنها المصدرية الناصبة ... " (٥) وذكر في القراءة الثانية عدة أقوال ثم قال : " وذهب الفراء إلى أغرب من هذا كله ، فزعم أن تقدير الآية الكريمة : كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، فلما قدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت " أن " ، قال : ومثله من الكلام : إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى ، معناه : إنه ليعجبني أن يعطى السائل إن سأل ؛ لأنه إنما يعجب الإعطاء لا السؤال ، فلما قدموا السؤال على العطية أصبحوه " أن " المفتوحة لينكشف المعنى . قال السمين : " فعنده " أن " في " أن تضل " للجزاء ، إلا أنه قدم وفتح ، وأصله التأخير . وأنكر هذا القول البصريون وردوه أبلغ رد ؛ قال الزجاج : لست أدري لم صار الجزاء إذا تقدم ، وهو في مكانه وغير مكانه ، وجب أن يفتح " أن " (٦) . وقال الفارسي : ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها ، والقياس يفسدها ، ألا ترى أنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك

(١) الكتاب ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٢) ٣ / ٣٣١ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٢٠٧ ، ح ١ .

(٤) انظر البحر ٢ / ٣٦٥ .

(٥) الدر المصون ١ / ٦٧٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

تغيراً في عمله ولا معناه ، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر ، فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير عملها ولا معناها ، كذلك " إن " الجزائية ينبغي إذا فتحت ألا يتغير عملها ولا معناها . ومما يبعده أيضاً أن نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير ، ألا ترى لقولك : مررت بزید ، ثم تقول : بزید مررت ، فلم يتغير عمل الباء بتقديمها من تأخير " (١) .

وكلام الفراء منقول بتصريف ، ونصه هو : " وقوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ بفتح " أن " وتكسر ؛ فمن كسرها نوى بها الابتداء ، فجعلها منقطعة مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء ، إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة ، ومعناه - والله أعلم - : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردوداً عليه ، ومثله في الكلام قولك : " إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى " فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل ، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار ، ومثله : " استظهرتُ بخمسةٍ أجمالٍ أن يسقط مسلم فأحمله " إنما استظهرت بها لتحمل الساقط ، لا لأن يسقط مسلم ، فهذا دليل على التقديم والتأخير " (٢) .

قال المرادي في القسم الخامس من أقسام " أن " : " الخامس : أن تكون شرطية تفيد المجازاة ، ذهب إلى ذلك الكوفيون في نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرُ ﴾ قالوا : ولذلك دخلت الفاء . وجعلوا منه قول الشاعر :

(١) الدر المصون ١ / ٦٧٧ . وانظر كلام الفارسي في الحجة ٢ / ٤٣٤ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٤ .

أَتَجَزَعُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حَزَاتَا جِهَاراً وَلَمْ تُجَزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟ (١)

ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا هذه الشواهد على أنها المصدرية " (٢) .

وفي المغني : " وقد ذكر لـ " أن " معان أربعة آخر : أحدها : الشرطية كـ " إن " المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجحه عندي أمور : أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقريء بالوجهين قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ ، ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ (٣) ، ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ " (٤) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ... كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ (٥) قال السمين : " قوله تعالى : ﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ في هذه الكاف وجهان : ... و الثاني : أنها في محل نصب ، وفي الناصب لها تسعة أقوال : أحدها : أنها نعت لمصدر محذوف ، والعامل فيه " كفروا " تقديره : إن الذين كفروا كفرا كذاب آل فرعون ، أي : كعادتهم في الكفر ، وهو رأي الفراء " . قال السمين : " وهذا القول مردود بأنه قد أخبر عن الموصول قبل تمام صلته ، فلزم الفصل بين أبعاض الصلة بالأجنبي ، وهو لا يجوز " (٦) .

وبنحو هذا رد أبو حيان عليه ، وهذا نصه ، قال : " وقيل : هو نعت

(١) قائله الفرزدق . انظر شرح ديوانه ٢ / ٨٥٥ . وهو في : الكتاب ٣ / ١٦١ ، والمغني ص ٣٩ ، وشرح شواهده للسيوطي ١ / ٨٦ ، وشرح أبياته للبغدادي ١ / ١٢٢ ، والهمع ٤ / ١٤٨ ، والخزانة ٤ / ٢٠ ، ٩ / ٧٨ ، ٨٠ . ويروى : " أتغضب " " ولم تغضب " بدل " أتجزع " " ولم تجزع " .

(٢) الجنى الداني ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣) المائة : ٢ / ٥ . وقرأ بالكسر أبو عمرو وابن كثير ، وقرأه الجمهور بالفتح . انظر البحر ٣ / ٤٣٧ .

(٤) ص ٥٣ . وقد سبق تخريج الآية . انظر ص ٣٠١ ، ح ٤ . والكسر قراءة نافع وحمزة والكسائي ، والفتح قراءة الجمهور . انظر البحر ٨ / ٨ .

(٥) آل عمران ٣ / ١١ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٢١ .

لمصدر محذوف تقديره : كفرا كدأب ، والعامل فيه " كفروا " . قاله الفراء ، وهو خطأ ؛ لأنه إذا كان معمولا للصلة كان من الصلة ، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها ، وهنا قد أخبر ، فلا يجوز أن يكون معمولا لما في الصلة " (١) .

وعبارة الفراء هي : " يقول : كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم " (٢) . فالتقدير الذي نسبه إليه السمين منقول من البحر .

- وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أُرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ ... ﴾ (٣) قال السمين : " ... و " إذا " على بابها من كونها شرطية ، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه : أحدها : أنه " وتنازعتم " . قال الفراء : وتكون الواو زائدة . والثاني : أنه " ثم صرفكم " ، و " ثم " زائدة " . قال السمين : " وهذان القولان ضعيفان جدا " . ثم صحح القول بحذفه (٤) .

وعبر الفراء عن زيادة الواو بقوله : " وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ يقال : إنه مقدم ومؤخر ، معناه : حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم . فهذه الواو معناها السقوط ، كما يقال : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾ (٥) معناه : ناديناه " (٦) . قال الألويسي بعد أن ذكر الوجهين السابقين : " والصحيح أنه محذوف ، وعليه البصريون " (٧) . وقد سبق القول في زيادة الواو (٨) .

وقال ابن هشام : " وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور ،

(١) البحر ٢ / ٤٠٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٩١ .

(٣) آل عمران ٣ / ١٥٢ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٢٣٢ . وانظر البحر ٣ / ٨٥ .

(٥) سبق تخريجهما . انظر ص ٤٠٧ ، ح ٤ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٣٨ .

(٧) روح المعاني ٤ / ١٤١ .

(٨) انظر ص ٤٠٧ .

في نحو : ضُرِبِي زيدا قائما ، يدعي أن الياء فاعل سدت مسد الخبر ، وهذا مذهب ضعيف رده النحويون ، ويخصون ذلك بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام ، نحو : أقام أبواك " (١).

وعبارة الفراء: "ورفع الاثنيين بالشهادة، أي: ليشهدكم اثنان من المسلمين" (٢). ونقل الألويسي تقديره ثم قال : " وهو ضعيف عند غيره ؛ لأن الاكتفاء بالفاعل مخصوص بالوصف المعتمد " (٣).

قال أبو حيان : " وأما " ضربي زيدا قائما " فذهب الجمهور إلى أن " ضربي " مرفوع على الابتداء ، وذهب بعض النحويين إلى أنه فاعل لفعل محذوف تقديره : يقع ضربي زيدا قائما ، أو ثبت ضربي زيدا قائما ، ويدل على أنه مبتدأ دخول النواسخ عليه ، والقائلون : إنه مبتدأ ، اختلفوا : فذهب ابن درستويه والأخفش الأصغر إلى أنه لا خبر له ، إذ هو واقع موقع " ضربت " أو " اضرب " ، وهو نظير : أقائمُ الزيدانِ ، وقيل : له خبر ، واختلفوا ، فذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هي الخبر ، لا سادة مسده ، على خلاف بينهم في ذلك ... " (٤).

- وفي قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ (٥) قال السمين: " وزعم الفراء أن " كان " زائدة ، قال : ولذلك جزم جوابه . ولعل هذا لا يصح ؛ إذ لو كانت زائدة لكان " يريد " هو الشرط ، ولو كان شرطا لا نجزم ، فكان يقال : مَنْ كَانَ يُرِيدُ " (٦).

وهذا الكلام لأبي حيان ، إذ قال : " ولعله لا يصح ؛ إذ لو كانت زائدة لكان

(١) الدر المصون ٢ / ٦٢٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٢٣ .

(٣) روح المعاني ٧ / ٦٧ .

(٤) الارششاف ٣ / ١٠٩٢ - ١٩٠٣ . وانظر شرح التسهيل ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الكافية

١ / ١٠٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٥) هود ١١ / ١٥ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٨٤ .

فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْزُ مُمْرِقُكَ الْحُسَامُ (١)

أي : وإِلَّا تُطَلِّقَهَا ، فحذف لدلالة قوله : " فَطَلَّقَهَا " عليه . فإن لم توجد " لا " النافية ، أو كانت الأداة غير " إن " ، لم يحذف إلا ضرورة ، مثال الأول :
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ (٢)
أي : وإن كان غنيا رضيته . ومثال الثاني :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ (٣)

وقول الآخر :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبَهُمُ يَحْيُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي " (٤).

والراد عليه إنما هو أبو حيان ، إذ قال : " قال الفراء : التقدير : وما يكن بكم من نعمة . وهذا ضعيف جدا ؛ لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد " إن " وحدها في باب الاشتغال ، أو متلوة بـ " لا " النافية ، مدلولا عليه بما قبله ، نحو قوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْزُ مُمْرِقُكَ الْحُسَامُ

(١) قائله الأحوص . (ديوانه ص ١٩١) . وهو في : الإنصاف ٧٦/١ ، وشرح التسهيل

٨٠/٤ ، والارتشاف ١٨٨٣/٤ ، والبحر ٤٨٦ / ٥ ، والمغني ص ٨٤٨ ، وشرح شواهد

للسيوطي ٧٦٧ / ٢ ، وشفاء العليل ٩٦٢ / ٣ ، والهمع ٣٣٦ / ٤ ، والدرر ٧٨ / ٢ .

(٢) القائل هو رؤبة . وهما في : شرح الكافية الشافية ١٦١٠ / ٣ ، والارتشاف ٢٤٢٦ / ٥ ،

والبحر ٤٨٦ / ٥ ، والمغني ص ٨٥٢ ، وشرح شواهد للسيوطي ٩٣٦ / ٢ ، وشفاء

العليل ٩٦٢ / ٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧ / ١ ، والهمع ٣٣٦ / ٤ ، والدرر

٧٨ / ٢ .

(٣) ينسب إلى كعب بن جعيل ، و إلى حسام بن ضرار الكلبى ، وهو في : الكتاب

١١٣ / ٣ ، والمقتضب ٧٣ / ٢ ، والأمالى الشجرية ٣٣٢ / ١ ، وشرح المفصل ١٠ / ٩ ،

وشرح التسهيل ٧٥ / ٤ ، والارتشاف ٢٤٣١ / ٥ ، وشفاء العليل ٩٥٥ / ٣ ، والمقاصد

النحوية ٤٢٤ / ٤ ، والهمع ٣٢٥ / ٤ ، والدرر ٧٦ / ٢ .

(٤) الدر المصون ٣٣٥ - ٣٣٦ . وقائل البيت عدي بن زيد ، وهو في : الكتاب ١١٣ / ٣ ،

والأصول ٢٣٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٥ / ٢ ، وشرح المفصل ١٠ / ٩ ، وشرح التسهيل

١٠٨ / ٢ ، ٧٥ / ٤ ، والارتشاف ١٣٢٢ / ٣ ، وشفاء العليل ٩٥٥ / ٣ ، والهمع ٣٢٥ / ٤ ،

والدرر ٧٥ / ٢ .

أي : وإلا تطلقها ، حذف " تطلقها " لدلالة " طلقها " عليه . وحذفه بعد " إن " متلوة بـ " لا " مختص بالضرورة ، نحو قوله :

قالتُ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ كانُ فقيراً مُعديماً قالتُ : وإنْ أي : وإن كان فقيراً معدماً . وأما غير " إن " من أدوات الشرط فلا يجوز حذفه إلا مدلولاً عليه في باب الاشتغال مخصوصاً بالضرورة ، نحو قوله : ... " فذكر البيت الثالث المتقدم (١) . واكتفاء السمين بنقله يعني أنه مؤيد له .

ونص الفراء هو : " ما : في معنى جزاء ، ولها فعل مضمر ، كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ؛ لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمر " (٢) .

ونقل الألويسي كلام الفراء واعتراض أبي حيان عليه ، ثم قال : " وأجيب : بأن الفراء لا يسلم هذا ، فما أجازره مبني على مذهبه " (٣) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ (٤) قال السمين : " وقوله : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾ في نصبه أوجه : ... والثاني : أنه منصوب عطفاً على الكاف في " أرسلناك " (٥) . قال ابن عطية : " من حيث كان إرسال هذا وإنزال هذا بمعنى واحد " (٦) . الثالث : أنه منصوب عطفاً على " مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا " . قال الفراء : هو منصوب " بـ " أرسلناك " ، أي : ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً ، كما تقول : ورحمة ؛ لأن القرآن رحمة " (٧) . قلت : يعني أنه جعل نفس القرآن مراداً به الرحمة مبالغة ، ولو ادعى ذلك على حذف

(١) البحر : ٥ / ٤٨٦ - ٤٨٧ . وانظر في مواضع حذف الفعل : المغني ص ٨٢٧ - ٨٢٨ .

(٢) معاني القرآن ١٠٤ / ٢ .

(٣) روح المعاني ١٤ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) الإسراء ١٧ / ١٠٦ .

(٥) قال تعالى : ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً ﴾ الإسراء ١٧ /

١٠٥ .

(٦) المحرر الوجيز ٩ / ٢١٥ .

(٧) معاني القرآن ٢ / ١٣٢ .

مضاف كان أقرب ، أي : وذا قرآن . وهذان الوجهان متكلفان " (١) .
قال الفراء بعد ذلك : " ويكون نصبه بـ " فرقناه " على راجع ذكره ،
فلما كانت الواو قبله نصب " (٢) .
وتعرض أبو حيان للوجهين المتقدمين فقال بعد كلام الفراء : " وهذا إعراب
متكلف ، وأكثر تكلفاً منه قول ابن عطية: ... " فذكره (٣) .
وذكر الألويسي كلام الفراء ، وتعقبه بالقول : " ولا يخفى أنه إعراب
متكلف ، لا يكاد يقوله فاضل ، ومما يقضي منه العجب ما جوزه ابن عطية من
نصبه بالعطف على الكاف في " أرسلناك " (٤) . وهما كما قالوا .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ أَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جُزَاءٌ الْحُسْنَى ﴾ (٥)
قال السمين في نصب " جزاءً " : " الرابع : نصبه على التفسير . قاله الفراء (٦) .
يعني التمييز ، وهو بعيد " (٧) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٨) قال
السمين : " يجوز في محل " الذين " ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر ...
والجر من وجهين أيضاً : أحدهما : النعت . الثاني : البدل من " للناس " (٩) ،
ويعزى هذا للفراء ، وفيه بعد " (١٠) .
ونسب أبو حيان هذا الوجه إلى الفراء أيضاً ، ورده بقوله : " وهو أبعد

(١) الدر المصون ٤ / ٤٢٦ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٣٢ .

(٣) البحر ٦ / ٨٥ .

(٤) روح المعاني ١٥ / ٢٧٠ .

(٥) الكهف ١٨ / ٨٨ .

(٦) انظر معاني القرآن ٢ / ١٥٩ .

(٧) الدر المصون ٤ / ٤٨٠ .

(٨) الأنبياء ٢١ / ٣ .

(٩) قال تعالى : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ الأنبياء ٢١ / ١ .

(١٠) الدر المصون ٥ / ٧١ - ٧٢ .

الأقوال " (١).

وذكر الألويسي هذين الوجهين ، وعزا الأول إلى أبي البقاء (٢)، والثاني إلى الفراء ، ثم تعقبهما بقوله : " وكلاهما كما ترى " (٣).

وفي معاني القرآن للفراء الوجه الأول فقط ، وهذا نصه ، قال :
" و " الذين " تابعة للناس ، مخفوضة ، كأنك قلت : اقترب للناس الذين هذه حالهم " (٤). والتكلف واضح في كلا الوجهين .

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالَ : يَا أَيُّهَا قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (٥) ، قال السمين : " قوله : ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي ﴾ يجوز في " ما " هذه ثلاثة أوجه : ... والثالث : أنها استفهامية ، وإليه ذهب الفراء ، وردة الكسائي : بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة ، وهو رد صحيح . وقال الزمخشري : الأجود طرح الألف (٦). والمشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها ، كقوله :

عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمْحُ يُنْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كُرَّتْ (٧)

إلا في ضرورة ، كقوله :

(١) البحر ٦ / ٢٧٦ .

(٢) انظر الإملاء ٢ / ١٣٠ .

(٣) روح المعاني ١٧ / ١٣ .

(٤) ١٩٨ / ٢ .

(٥) يس ٢٦ / ٢٧ - ٢٦ .

(٦) الكشاف ٤ / ١١ .

(٧) قائله عمرو بن معد يكرب . انظر شعره ص ٧٢ . وهو في : شرح التسهيل ٢ / ٩٥ ،

والمغني ص ١٩١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٦٣ ، والهمع ٢ / ٢٤٦ ،

والخزانة ٢ / ٤٣٦ .

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لِيئِمُّ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ " (١).

وذكر أبو حيان نحو هذا والمشهور فيه ، إلا أنه لم يخصه بمذهب البصريين (٢). وهذا الوجه هو مما أجازهُ الفراء ، ونصه هو : " و " بما " تكون في موضع "الذي " ، وتكون " ما " و " غفر " في موضع مصدر ، ولو جعلت "ما" في معنى " أي " كان صوابا ، يكون المعنى : ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي . ولو كان كذلك لجاز له فيه : بم غفر لي ربي ، بنقصان الألف ، كما تقول : سل عم سئنت ، وكما قال : ﴿ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٣) ، وقد أتمها الشاعر وهي استفهام فقال :

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سُرَاتِكُمْ أَهْلُ اللِّوَاءِ ففِيمَا يُكْتَرُ الْقَبِيلُ " (٤).

قال ابن هشام : " ويجب حذف ألف " ما " الاستفهامية إذا جُرَّت وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، نحو : فيم وإلام وعلام وبم ... وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر " . قال : " وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ، فلهذا حذفت في نحو : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ (٥) ، ﴿ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٦) ، وثبتت في ﴿ لِمَسْكُمُ فِيمَا

(١) الدر المصون ٤٧٩ / ٥ ، ٤٨٠ . والبيت لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ٢٥٨ / ١ وفيه : " ففيم تقول " بدل " على ما قام " فلا شاهد فيه . وهو في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٩ / ٤ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٠٣ ، والمغني ص ٣٩٤ ، وشرح شواهد للسيوطي ٢ / ٧٠٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤٥ ، والهمع ٦ / ٢٤٨ ، والدرر ١ / ٩٠ .

(٢) انظر البحر ٧ / ٣١٦ .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَإِنِّي مَرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ ... ﴾ النمل ٢٧ / ٣٥ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٧٥ . والبيت لكعب بن مالك . انظر ديوانه ص ٢٠٢ وهو في : المغني ص ٣٩٤ ، وشرح شواهد للسيوطي ٢ / ٧١٠ ، وشرح أبياته للبغدادي ٥ / ٥٠ . ويروى : " إن قد " بدل : " إنا " .

(٥) النازعات ٧٩ / ٤٣ .

(٦) الصف ٦١ / ٢ .

أفضتم فيه عذاب عظيم ﴿^(١)﴾ ... وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام ، وأما قراءة عكرمة وعيسى ^(٢) : ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٣) ... ومثله قول حسان :

على ما قام يُشْتَمُّني لئيمٍ كخنزيرٍ تمرُّغٍ في دُمانٍ
فضرورة ... ومثله قول الآخر :
إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سُرَاتِكُمْ أَهْلُ اللّوَاءِ فِيمَا يُكْثِرُ القَيْلُ

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ، فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في ﴿بِمَا غَفَرُ لِي رَبِّي﴾ : إنها استفهامية ، وإنما هي مصدرية " . ثم تعجب من قول الزمخشري المتقدم في حذف الألف ، مع رده على غيره بعدم الجواز ^(٤) .

٢- تنبيهاته :

وقد ينبه السمين على مخالفة الفراء للبصريين وغيرهم دون الرد عليه صراحة :

- ففي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٥) قال السمين : قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾ فيه سبعة أقوال : ... الرابع : أن " أنتم " مبتدأ ، و " هؤلاء " منادى حذف منه حرف النداء ، و " تقتلون " خبر المبتدأ ، وفصل بالنداء بين المبتدأ وخبره ، وهذا لا يجيزه جمهور البصريين ، وإنما قال به الفراء وجماعة ، وأنشدوا :

(١) قال تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ ...﴾ . النور ١٤/ ٢٤ .

(٢) وعبد الله وأبي . انظر البحر ٨ / ٤٠٢ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٨٥ ، ح ١٠ . وقراءة الجمهور هي : ﴿عَمَّ﴾ بحذف الألف . (نفسه) .

(٤) المغني ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٦٨ ، ح ٦ .

إِنَّ الْأُلَىٰ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمُ تَلْقَىٰ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا (١)
 أي : يا هذا ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، ولذلك لَحْنُ المَتَّبِي فِي قَوْلِهِ :
 هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَمَا شَفِيْتِ نَسِيْسَا (٢).
 وعبارة أبي حيان هنا أوضح ، إذ قال : " وذهب بعض المعربين إلى أن
 " هؤلاء " منادى محذوف منه حرف النداء ، وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأن
 اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء ، ونقل جوازها عن
 الفراء ، وخرج عليه الآية الزجاج وغيره جنوحا إلى مذهب الفراء ، فيكون
 على هذا القول " يقتلون " خبرا عن " أنتم " ، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء ،
 والفصل بينهما بالنداء جائز ، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية ؛ لأنه
 صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ
 وخبر ... وقد أنشدوا أبياتا حذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة ... " فذكر
 البيت الأول المتقدم (٣).

والذي في الزجاج: " هؤلاء: في معنى "الذين" ، و" تقتلون " صلة لـ " هؤلاء " (٤).
 ونقل الأزهري عن الكوفيين إجازة حذف حرف النداء في اسم الإشارة
 واسم الجنس ، واستدلوا عليهم على صحة مذهبهم بالنظم والنثر ، ثم قال : " وذلك عند
 البصريين ضرورة في النظم ، وشذوذ في النثر ، قال المرادي في شرح النظم :
 " والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة
 على السماع ، إذ لم يوجد إلا في الشعر " (٥). وأما نحو: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَوْلَاءِ ﴾
 فمتأول على أن " أنتم " مبتدأ ، و " هـَوْلَاءِ " خبره ، أو بالعكس ،

(١) نسب إلى رجل من طيء ، وهو في : شرح التسهيل ٢ / ٢٨ ، ٣ / ٣٨٦ ، وشرح الكافية
 الشافية ٣ / ١٢٩٢ ، والبحر ١ / ٤٥٨ .

(٢) الدر المصون ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ . والبيت في ديوان المتبّي ٢ / ١٩٣ . وهو في : المغني
 ص ٨٤١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ . ويروى : " انتثيت " بدل " انصرفت " .

(٣) البحر ١ / ٤٥٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٧ .

(٥) ٣ / ١٢٩١ .

وجملة " تقتلون " حال " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ (٢) قال السمين:
" السادس: أجاز الكوفيون أن يكون " هو " عمادا ، و هو الذي يسميه البصريون
ضمير الفصل ، قدم مع الخبر لما تقدم ، و الأصل: و إخراجهم هو مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ ،
فإخراجهم: مبتدأ ، و محرم: خبره ، و هو عماد ، فلما قدم الخبر قدم معه. قال
الفراء: لأن الواو هنا تطلب الاسم ، وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز".
قال السمين: " وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين: أحدهما: أن الفصل عندهم
من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة و نكرة قريبة من المعرفة في امتناع
دخول " الـ " كـ " أَفْعَلٌ مِنْ " و " مِثْلٌ " و إخوانها. والثاني: أن الفصل عندهم لا
يجوز تقديمه مع ما اتصل به " (٣).

و بهذا عقب أبو حيان على هذا الوجه ، فقال: " و لا يجوز هذا التخريج
عند البصريين ؛ لأن فيه أمرين لا يجوزان عندهم ؛ أحدهما: وقوع الفصل بين
معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة ؛ إذ التقدير: وإخراجهم هو محرم ، فـ " محرم "
نكرة لا تقارب المعرفة. الثاني: أن فيه تقديم الفصل ، وشرطه عند البصريين
أن يكون متوسطا بين المبتدأ و الخبر ، أو بين ما هما أصله ، وهذه كلها مسائل
تحقق في علم النحو " (٤). فكلام السمين منقول من البحر بتصرف.

وما نقله أبو حيان والسمين عن الفراء إنما هو مما أجازوه ، وهذا نصه:
" إن شئت جعلت " هو " كناية عن الإخراج ، ﴿ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ
دِيَارِهِمْ ﴾ (٥) أي: وهو محرم عليكم ... و إن شئت جعلت " هو " عمادا ، ورفعت
الإخراج بـ " محرم " ، كما قال الله جل و عز: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُرْضَخٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٦٥/٢ . وانظر الارتشاف ٤ / ٢١٨٠ - ٢١٨١ ، والمغني

ص ٨٤٠ - ٨٤١ .

(٢) البقرة ٨٥/٢ .

(٣) الدر المصون ٢٨٨/١ .

(٤) البحر ٤٦٠/١ . وانظر الارتشاف ٢/٩٥٢-٩٥٨ ، و الهمع ١/٢٣٥-٢٤١ .

(٥) البقرة ٨٥/٢ .

أَنْ يُعَمَّرَ ﴿^(١)﴾ فالمعنى - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التعمير. فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن؛ لأنه ناصب، وفي "كان" و"ليس" لأنهما يرفعان، وفي "إن" و"أخواتها"؛ لأنهن ينصبن، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض، أن يكون لها عماد. قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد، كقولك: أتيت زيدا وأبوه قائم، فقبيح أن تقول: أتيت زيدا وقائم أبوه، وأتيت زيدا ويقوم أبوه؛ لأن الواو تطلب الأب، فلما بدأت بالفعل - وإنما تطلب الواو الاسم - أدخلوا لها "هو" لأنه اسم ^(٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ ^(٣) قال السمين: "الحج" مبتدأ، و"أشهر" خبره، والمبتدأ والخبر لا بد أن يصدقا على ذات واحدة، والحج: فعل من الأفعال، وأشهر: زمان، فهما غيران، فلا بد من تأويل، وفيه ثلاثة احتمالات... الثالث: أن تجعل الحدث نفس الزمان مبالغة، ووجه المجاز كونه حالا فيه، فلما اتسع في الظرف جعل نفس الحدث، ونظيرها: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ^(٤) وإذا كان ظرف الزمان نكرة مخبرا به عن حدث جاز فيه الرفع والنصب مطلقا، أي: سواء كان الحدث مستوعبا للظرف أم لا. هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقالوا: إن كان الحدث مستوعبا فالرفع فقط، نحو: الصوم يوم، وإن لم يكن مستوعبا فهشام يلتزم رفعه أيضا، نحو: ميعادك يوم، والفراء يجيز نصبه مثل البصريين، وقد نقل عنه أنه منع نصب "أشهر" يعني في الآية؛ لأنها نكرة، فيكون له في المسألة قولان ^(٥). وهذه المسألة منقولة من

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٦٠، ح ٥.

(٢) معاني القرآن ١ / ٥٠ - ٥١.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٤٩١، ح ٧.

(٤) الأحقاف ٤٦ / ١٥.

(٥) الدر المصون ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠.

البحر بتصرف^(١). وقال أبو حيان في الارتشاف: "والرفع في النكرة أكثر، قال الله تعالى: ﴿غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ﴾" (٢).

وفي معاني القرآن للفراء: وقوله: ﴿الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ﴾ معناه: وقت الحج هذه الأشهر، فهي وإن كانت "في" تصلح فيها، فلا يقال إلا بالرفع، كذلك كلام العرب، يقولون: البرد شهران، والحر شهران لا ينصبون لأنه مقدار الحج، ومثله قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ﴾، ولو كانت الأشهر - أو الشهر - معروفة على هذا المعنى لصلح فيه النصب، ووجه الكلام الرفع" (٣).

قال السيوطي: "والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين، فلا يقال: زيد اليوم، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ "في"، وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف، كقولهم: اليوم خمراً وغداً أمراً، أي: شرب خمراً، والليلة الهلال، أي: طلوعه، وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر، وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، وعليه ابن مالك... ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى... ثم ذكر فيه ما تقدم عن البصريين والكوفيين^(٤).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾^(٥) قال السمين: "و" "إلا خطأ" فيه أربعة أوجه: ... الرابع من الأوجه: أن تكون "إلا" بمعنى "ولا"، والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ. ذكره بعض أهل العلم. حكى أبو عبيدة عن يونس، قال: سألت رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال: ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ، فأقام "إلا" مقام الواو، وهو كقول الشاعر:

(١) انظر البحر ٢/٩٣ - ٩٤.

(٢) ٣/١٤٠١. وانظر الآية الكريمة في: سبأ ٣٤/١٢.

(٣) ١١٩/١.

(٤) الهمع ٢/٢٣ - ٢٤. وانظر شرح شذور الذهب ص ٢٣٧.

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ٢٢٣، ح ٢.

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا أَبَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (١)
 إِلَّا أَنْ الْفَرَاءَ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ : بَأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ آخَرَ ،
 فَيَكُونُ الثَّانِي عَطْفًا عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٌ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ (٢)
 وَهَذَا رَأْيُ الْفَرَاءِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُزَعَمُ أَنَّ " إِلَّا " تَكُونُ عَاطِفَةً بِمَعْنَى الْوَائِي مِنْ غَيْرِ
 شَرْطٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ
 ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ (٣) . وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ قَبْلَهُ مِثْلَ هَذَا (٤) .
 وَمَنْ قَالَ بِهَذَا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا هُوَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، كَمَا صَرَّحَ السَّمِينُ
 ثَمَّةُ (٥) .

وَنَقَلَهُ الْفَرَاءُ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، فَقَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ فِي آيَةِ
 الْبَقْرَةِ : " وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : " إِلَّا " فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِي ، كَأَنَّهُ
 قَالَ : لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ وَلَا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ، فَهَذَا صَوَابٌ فِي التَّفْسِيرِ ،
 خَطَأً فِي الْعَرَبِيَّةِ ، إِنَّمَا تَكُونُ " إِلَّا " بِمَنْزِلَةِ الْوَائِي إِذَا عَطَفْتَهَا عَلَى اسْتِثْنَاءٍ قَبْلَهَا ،
 فَهَنَالِكَ تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِي ، كَقَوْلِكَ : لِي عَلَى فُلَانٍ أَلْفٌ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا مِئَةٌ ، تَرِيدُ
 بِـ " إِلَّا " الثَّانِيَةَ أَنْ تَرْجِعَ عَلَى الْأَلْفِ ، كَأَنَّكَ أَغْفَلْتَ الْمِئَةَ ، فَاسْتَدْرَكْتَهَا فَقُلْتَ : اللَّهُمَّ
 إِلَّا مِئَةٌ ، فَالْمَعْنَى : لَهُ عَلَى فُلَانٍ أَلْفٌ وَمِئَةٌ ، وَأَنْ تَقُولَ : ذَهَبَ النَّاسُ إِلَّا أَخَاكَ ، اللَّهُمَّ
 إِلَّا أَبَاكَ ، فَتَسْتَثْنِي الثَّانِيَّ ، تَرِيدُ : إِلَّا أَبَاكَ ، وَإِلَّا أَخَاكَ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
 مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٌ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ
 كَأَنَّهُ أَرَادَ : مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ إِلَّا دَارُ الْخَلِيفَةِ وَدَارُ مَرْوَانَ (٦) .

(١) سبق تخريجه. انظر ص ٤٩٩ ، ح ١ .

(٢) نُسِبَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي دِيْوَانِهِ ، وَهُوَ فِي : الْكِتَابِ ٢ / ٣٤٠ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٤ /

٤٢٥ ، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١ / ١٥٨ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٤١٣ . وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ . انظر ص ٧٠ ، ح ١ .

(٤) انظر البحر ٣ / ٣٣٤ .

(٥) الدر المصون ١ / ٤٠٨ .

(٦) ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

وفي قوله تعالى: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيءٍ فإن لله خمسه﴾ (١) قال السمين: "الظاهر أن "ما" موصولة بمعنى "الذي"... ويجوز في "ما" أن تكون شرطية، وعاملها "غنمتم" بعدها، واسم "أن" حينئذ ضمير الأمر والشأن، وهو مذهب الفراء، إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة، بشرط ألا يليها فعل، كقوله: إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وظيفاً (٢)

وقول الآخر: **بني**

إن من لام في بنت حسا ن أمه وأعصه في الخطوب" (٣)

قال أبو حيان: "وأجاز الفراء أن تكون "ما" شرطية منصوبة بـ "غنمتم"، واسم "أن" ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه. وحذف هذا الضمير مع "أن" المشددة مخصوص عند سيويه بالشعر" (٤).

وفي معاني القرآن للفراء ما يقرر هذا الوجه دون غيره، وهذا نصه فيه: "دخلت "أن" في أوله و آخره لأنه جزاء بمنزلة قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ (٥)، وبمنزلة قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (٦).

قال الألويسي: "و" ما" موصولة، و العائد محذوف، وكان حقاها أن تكون مفصولة، وجعلها شرطية خلاف الظاهر، وكذا جعلها مصدرية" (٧).

(١) الأنفال / ٨ / ٤١ .

(٢) نُسب إلى الأخطل، ولم يرد في ديوانه . وهو في: شرح المفصل ٣ / ١١٥، وشرح الكافية ٢ / ٢٩، والارتشاف ٢ / ٩٤٧، والمغني ص ٥٦، ٧٦٧، وشرح شواهد السيبوطي ١ / ١٢٢، ٢ / ٩١٨، والهمع ٢ / ١٦٤، والدرر ١ / ١١٥ .

(٣) الدر المصون ٣ / ٤١٩-٤٢٠. وانظر شرح الكافية ٢ / ٢٨-٢٩. والبيت للأعشى. انظر ديوانه ص ٣٣٥. وهو في: الكتاب ٣ / ٧٢، والأمالى الشجرية ١ / ٢٩٥، والإبصار ١ / ١٧١، وشرح المفصل ٣ / ١١٥، وشرح الكافية ٢ / ٢٩، والمغني ص ٧٨٩، والخزائن ٥ / ٤٢٠، ٤٢١ .

(٤) البحر ٤ / ٤٩٤. وانظر المغني ص ٥٧-٥٨.

(٥) تتمتها: ﴿ويهديه إلى عذاب السعير﴾ الحج ٢٢ / ٤.

(٦) ١ / ٤١١. وقد سبق تخريج الآية. انظر ص ٤٩٤، ح ٤.

(٧) روح المعاني ١٠ / ٣.

ونكر ابن هشام البيت الأول المتقدم ثم قال: "وإنما لم تجعل "من" اسمها ؛ لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله"^(١).
- وفي قوله تعالى: ﴿ وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٢) قال السمين: "وقوله: ﴿ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ ﴾ قال الفراء: هو من إضافة الموصوف لصفته ، و الأصل: في الشيع الأولين ، ك: صلاة الأولى ، وجانب الغربي. والبصريون يؤولونه على حذف الموصوف ، أي: في شيع الأمم الأولين ، وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى " ^(٣).

وكان السمين قد تحدث عن هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾^(٤) فقال: "وقرأ ابن عامر: ﴿وَلَدَارٌ﴾ بلام واحدة ، هي لام الابتداء، و﴿الآخرة﴾ جر بالإضافة^(٥) ، وفي هذه القراءة تأويلان: أحدهما: قول البصريين: وهو أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير: ولدار الساعة الآخرة ، أو: لدار الحياة الآخرة ، يدل عليه: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ ، ومثله قولهم: حبة الحمقاء ، ومسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، ومكان الغربي. التقدير: حبة البقلة الحمقاء ، ومسجد المكان الجامع ، و صلاة الساعة الأولى ، ومكان الجانب الغربي ... و إنما احتاجوا إلى ذلك لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو ممتنع ؛ لأن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، و الشيء لا يعرف نفسه و لا يخصصها . قال: " والثاني - وهو قول الكوفيين - : أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها، وأوردوا ما قدّمته من الأمثلة. قال الفراء: هي إضافة الشيء إلى نفسه، كقولك: بارحة الأولى، ويوم الخميس ، و ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾^(٦) ، و إنما يجوز عند اختلاف اللفظين " ^(٧).

(١) المغني ص ٥٦.

(٢) الحجر: ١٥/١٠.

(٣) الدر المصون ٢٨٩/٤-٢٩٠. وانظر البحر: ٤٣٥/٥ ، و روح المعاني ٢٥/١٤-٢٦.

(٤) الأنعام ٣٢/٦.

(٥) انظر روح المعاني ١٩٥/٧.

(٦) قال تعالى: ﴿ إِن هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ الواقعة ٩٥/٥٦.

(٧) الدر المصون ٤٦/٣. وانظر الارتشاف ١٨٠٦/٤-١٨٠٧ ، و الهمع ٢٧٥/٤-٢٧٧.

قال الفراء في معاني القرآن: " وقوله: ﴿ وَ لِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ جُعِلَت الدار ههنا اسماً ، و جُعِلَت الآخرة من صفتها ، و أضيفت في غير هذا الموضع ، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ و الحق هو اليقين ، كما أن الدار هي الآخرة ، وكذلك: أَيْتُكَ بَارِحَةَ الْأُولَى ، والبارحة الأولى ، ومنه: يومُ الخميس ، وليلةُ الخميس ، يضافُ الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كما اختلف الحق واليقين ، و الدار و الآخرة ، و اليوم و الخميس ، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حقُّ الحقِّ ، ولا: يَقِينُ الْيَقِينِ ؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى " (١).

قال أبو حيان بعد الأمثلة المتقدمة: " وما جاء منه حُفِظَ ، ولم يُقَسَّ عليه " (٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَ مَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٣) قال السمين: " قوله: ﴿ وَ لَا فِي السَّمَاءِ ﴾ أي: على تقدير أن يكونوا فيها ، كقوله: ﴿ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ ﴾ (٤) أي: على تقدير أن يكونوا فيها. وقال ابن زيد و الفراء : معناه: و لا مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُعْجِزَ إِنْ عَصَى. يعني: أَنْ ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ عطف على " أنت " ، بتقدير: إِنْ يَعْصِ. قال الفراء: و هذا من غوامض العربية ". قال السمين: " قلت: وهذا على أصله ، حيث يجوز حَذْفُ الموصول الاسمي ، ويبقى صلته ، و أنشد:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَنْصُرُهُ وَ يَمْدَحُهُ سِوَاءُ " (٥)

(١) ٣٣٠/١-٣٣١.

(٢) الارتشاف ١٨٠٦/٤.

(٣) العنكبوت ٢٢/٢٩.

(٤) قال تعالى: ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ الرحمن ٣٣/٥٥.

(٥) الدر المصون ٣٦٢/٥. والبيت لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ١٨/١. وهو في: المقضب ١٣٥/٢ ، و الأصول ١٧٧/٢ ، و شرح الكافية الشافية ٣١٣/١ ، و الارتشاف ١٠٤٥/٢ ، و البحر ١٤٢/٧ ، و تذكرة النحاة ص ٧٠ ، و المغني ص ٨١٥ ، و شفاء العليل ٢٥٠/١ ، و الهمع ٣٠٦/١.

قال أبو حيان: " وهذا عند البصريين لا يكون إلا في الشعر ؛ لأن فيه حذف الموصول و إبقاء صلته " (١).

ونصّ الفراء هو: " يقول القائل: وكيف وصّفهم أنهم لا يُعْجِزون في الأرض و لا في السماء ، وليسوا من أهل السماء ؟ فالمعنى - والله أعلم - : ما أنتم بمعجزين في الأرض و لا من في السماء بمعجز. و هو من غوامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني. ومثله قول حسان:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءُ

أراد : وَمَنْ يَنْصُرُهُ وَ يمدحه ، فأضمر " مَنْ " ، وقد يقع في وهم السامع أن المدح و النصر لـ " مَنْ " هذه الظاهرة. ومثله في الكلام: أَكْرِمُ مَنْ أَتَاكَ وَ أَتَى أَبَاكَ ، وَأَكْرِمُ مَنْ أَتَاكَ وَ لَمْ يَأْتِ زَيْدًا ، تريد: وَمَنْ لَمْ يَأْتِ زَيْدًا " (٢).

قال السيوطي: " في جواز حذف الموصول إذا عَلِمَ مذاهب: أحدها: الجواز في الاسمي غير " الـ " دون الحرفي غير " أن " ، وعليه الكوفيون و البغداديون و الأخفش و ابن مالك ، و احتجوا بالسماع ، قال: ... " فذكر بيت حسان ثم قال: " وقال:

فواللّٰه ما نلتّم وما نيلَ منكم بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَ لَا مُتَقَارِبِ (٣)

أي: وَمَنْ يمدحه ، وما الذي نلتّم. وقال تعالى: ﴿ أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ (٤) أي: والذي أنزل إليكم ؛ لأنّ المُنزَل إلينا ليس المنزّل إليهم. وقال: ﴿ وَ مِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ (٥) أي: أن يُريكم. وقالوا: " تَسْمَعُ بِالْمُعْتَدِيِّ

(١) البحر ١٤٢/٧. وانظر روح المعاني ٢٠/٢٢١.

(٢) معاني القرآن ٢/٣١٥.

(٣) يُنسب إلى حسان و ليس في ديوانه ، و إلى عبد الله بن رواحة ، وهو في: شرح التسهيل ٢٣٥/١ ، ٢١٢/٣ ، والبحر ١/٦٤٠ ، والهمع ١/٣٠٦ ، والدرر ١/٦٨ ، ٢/٤٩ ، والخزانة ١٠/٩٤.

(٤) العنكبوت ٢٩/٤٦.

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ٤٣١ ، ح ٢.

خيرٌ من أن تراه " (١) أي: أن تسمع. وبالقياس على المضاف إذا علم. والثاني: المنع مطلقاً ، وعليه البصريون ، و أولوا الآيات ، وحملوا الأبيات على الضرورة. والثالث: الجواز إن عطف على مثله ، كالأية و البيت الأول ، و المنع إن لم يُعطف عليه ، كالبيت الثاني " (٢). وقوله: " كالأية " أي الآية الأولى.

٣- موافقاته :

وقد يقف السمين من آراء الفراء النحوية موقفاً ثالثاً ، وهو الموافقة والتأييد ، ويظهر هذا في رد اعتراض الآخرين عليها ، والدفاع عنها ، والاستدلال لصحتها بشواهد من الشعر والقرآن ، والترجيح لها ، وإن كان ذلك قليلاً :

- ففي قوله تعالى : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ (٣) قال السمين : " قوله : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ في هذه الجملة سبعة أقوال : ... الثاني : أنه معطوف على ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ . قاله الفراء . وقد اعترض الزجاج هذا القول بسبب لفظ الجمع في " يُعَلِّمُونَ " ، مع إتيانه بضمير التثنية في " منهما " (٤) ، يعني فكان حقه أن يقال : " منهم " لأجل " يُعَلِّمُونَ " . وأجازه أبو علي وغيره ، وقالوا : لا يمتنع عطف " فيتعلمون " على " يُعَلِّمُونَ " ، وإن كان التعليم من الملكين خاصة ، والضمير في " منهما " راجع إليهما ، فإن قوله : ﴿ منهما ﴾ إنما جاء بعد تقدم ذكر الملكين " (٥) . ولم يعترضه السمين بشيء وهذا دليل موافقته لهم فيما قالوه .

قال : " وقد اعترض على قول الفراء من وجه آخر ، وهو أنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وذلك أن الضمير في " منهما " عائد على الملكين ، وقد

(١) تقدم ذكره. انظر ص ٤٣١ ، ح ٣.

(٢) الهمع ٣٠٥/١-٣٠٦.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٣٥٣ ، ح ٦.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٥ .

(٥) الدر المصون ١ / ٣٢٤ . وانظر البحر ١ / ٥٠٠.

وهذا الرد لأبي حيان ، وقد تصرف فيه السمين فنقله ملخصاً من غير عزوه إليه ، وهذا نص أبي حيان ، إذ قال: "وليس كما ذكر ولا يتعين ما قاله: من أن " وكفر به " عطف على " كبير " ؛ إذ يحتمل أن يكون الكلام قد تم عند قوله : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ثم ابتداءً فقال : والكفر بالله و بالمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال الذي هو كبير ، وهو صدٌّ عن سبيل الله ، وهذا معنى سائغ حسن ، ولا شك أن الكفر بالله وما عطف عليه أكبر من القتال المذكور. وقوله : " ويجيء من ذلك أن إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر عند الله ، وهذا بين فساده " ليس بكلام مخلص ؛ لأنه لا يجيء منه ما ذكر إلا بتكلف بعيد ، بل يجيء منه أن إخراج أهل المسجد منه أكبر عند الله من القتال المخبر عنه بأنه كبير ، وبأنه صد عن سبيل الله ، فالمحكوم عليه بالأكبرية هو الإخراج ، والمفضول فيه هو القتال لا الكفر " (١).

وقد ذكر الفراء هذا الوجه مع وجه آخر فقال : " قُلْ : قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ففي الصد وجهان : إن شئت جعلته مردوداً على الكبير ، تريد : قُلْ : القَاتِلُ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُ بِهِ ، وإن شئت جعلت الصد كبيراً ، تريد : قُلْ : القتال فيه كبير ، وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) قال السمين: " وادّعى الفراء أن في الكلام حذف مضاف تقديره : إن الله اصطفى دين آدم . قال التبريزي : وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لو كان الأمر على ذلك لقليل : ونوح ؛ إذ الأصل : دين آدم ودين نوح . قال السمين: " وهذه سقطه فاحشة من التبريزي ؛ إذ لا يلزم أنه إذا حذف المضاف بقي المضاف إليه مجروراً ، حتى يرد على الفراء بذلك ، بل المشهور الذي لا يعرف الفصحاء غيره إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف حين حذفه ، ولا يجوز بقاؤه على جره إلا في قليل من الكلام بشرط ذكر في النحو ، وسيأتي لك في الأنفال ، وكان

(١) البحر ٢ / ١٥٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٤١ .

(٣) آل عمران ٣ / ٣٣ .

ينبغي على رأي التبريزي أن يكون قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ (١) بجرّ " القرية " ؛ لأنّ الكل - هو وغيره - يقولون : هذا على حذف تقديره : أهل القرية " (٢).

وعنى بالأنفال قوله تعالى فيها : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (٣) قال : " الجمهور على نصب " الآخرة " ، وقرأ سليمان بن جَمَّاز المدني بجرها (٤) ، وخرّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه ... " ثم ذكر اختلافهم في تقديره (٥).

وما ذكره السمين في الرد على التبريزي إنما هو ردّ أبي حيان عليه ، وهذا نصه ، إذ قال : " وهذا الذي قاله التبريزي ليس بشيء ، ولولا تسطيره في الكتب ما ذكرته ؛ لأنه لا يلزم أن يجرّ المضاف إليه إذا حذف المضاف ، فيلزم جرّ ما عطف عليه ، بل يعرب المضاف إليه بإعراب المضاف المحذوف ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وأما إقراره مجروراً فلا يجوز إلا بشرطٍ ذكّر في علم النحو " (٦).

ونصّ الفراء هو : " يقال : اصطفى دينهم على جميع الأديان ؛ لأنهم كانوا مسلمين . ومثله مما أضمر فيه شيء فألقي قوله : ﴿ واسأل القرية التي كنّا فيها ﴾ " (٧).

قال ابن عقيل : " قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً ، كما كان عند ذكّر المضاف ، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف ، كقول الشاعر :

(١) يوسف ٨٢/١٣ .

(٢) الدر المصون ٧٠/٢ .

(٣) الأنفال ٦٧ / ٨ .

(٤) انظر البحر ٥١٤/٤ .

(٥) الدر المصون ٤٣٧ / ٣ .

(٦) البحر ٤٥٣ / ٢ .

(٧) معاني القرآن ٢٠٧/١ .

أَكُلُّ أَمْرِيءَ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (١)

والتقدير: " وكلَّ نارٍ " فَحُذِفَ " كلُّ " وبقي المضاف إليه مجروراً ، كما كان عند ذكرها ، والشرط موجود ، وهو العطف على مماثل المحذوف ، وهو " كلُّ " في قوله : " أَكُلُّ أَمْرِيءَ " . قال : " وقد يُحْذَفُ المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه ، والمحذوف ليس مماثلاً للمفوض ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ في قراءة من جرَّ " الْآخِرَةَ " ، والتقدير : والله يريدُ باقي الآخرة ، ومنهم من يقدِّره : والله يريدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للمفوض به ، والأوَّلُ أَوْلَى " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ... وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (٣) قال السمين: في " لا تعبدون ": وفي هذه الجملة المنفية من الإعراب ثمانية أوجه: ... الخامس : أن تكون في محلِّ نصب بالقول المحذوف ، وذلك القول حال تقديره : قائلين لهم : لا تعبدون إلا الله ، ويكون خبراً في معنى النهي ، ويؤيده قراءة أبي المتقدمة ، وبهذا يتضح عطف "وقولوا" عليه، وبه قال الفراء" (٤). وقراءة أبي هي: ﴿ لَا تَعْبُدُوا ﴾ (٥) على النهي. قال الألوسي: " لا تعبدون إلا الله : على إرادة القول ، أي: قلنا ، أو : قائلين ، ليرتبط بما قبله ، وهو إخبار في معنى النهي ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ (٦) ، وكما تقول : تذهب إلى فلان وتقول له : كيت وكيت ، وإلى ذلك ذهب الفراء ، ويرجح أنه أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن

(١) قائله أبو دؤاد الإيادي ، وهو في : الكتاب ٦٦/١ ، والأمالى الشجرية ٢٩٦ / ١ ، وشرح المفصل ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٥ / ١٤٢ ، والبحر ٤ / ٥١٠ ، ٥١٤ ، والمغني ص ٣٨٢ ، والهمع ٤ / ٢٩١ .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٧٧/٢ - ٧٨ . وانظر في هذه المسألة : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، والارتشاف ٤ / ١٨٣٩ - ١٨٤٢ ، والمغني ص ٨١١ - ٨١٤ .

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٢٧٦ ، ح ٣ .

(٤) الدر المصون ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٥) ونقلها الزمخشري عن ابن مسعود وأبي . انظر الكشاف ١ / ١٦٠ .

(٦) البقرة ٢ / ٢٨٢ .

المنهي كأنه سارع إلى ذلك فوقع منه حتى أخبر عنه بالحال أو بالماضي ، أي ينبغي أن يكون كذلك ، فلا يراد أن حال المخبر عنه على خلافه ، وأنه قرأ ابن مسعود : ﴿ لَا تَعْبُدُوا ﴾ على النهي ، وأن " قولوا " عطف عليه ، فيحصل التناسب المعنوي بينهما في كونهما إنشَاء ، وإن كان يجوز عطف الإنشاء على الإخبار فيما له محل من الإعراب " (١) .

وقال ابن هشام : " وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده " وقولوا " " وأقيموا " " وآتوا " (٢) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ ﴾ (٣) قال السمين : " و " ابن " صفة لـ " عيسى " نصب لأنه مضاف ، وهذه قاعدة كلية مفيدة ، وذلك أن المنادى المفرد المعرفة الظاهر الضمة إذا وصف بـ " ابن " أو " ابنة " ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ ، ولم يفصل بين الابن وبين موصوفه بشيء ، تثبت له أحكام منها : أنه يجوز إتباع المنادى المضموم لحركة نون " ابن " ، فَيُفْتَحُ ، نحو : يا زَيْدُ بْنُ عمرو ، ويا هِنْدُ بِنَةَ بَكْرٍ ، بفتح الدال من " زيد " و " هند " ، وضمها " . قال : " فلو كانت الضمة مقدرة نحو ما نحن فيه ، فإن الضمة مقدرة على ألف " عيسى " ، فهل يقدر بناؤه على الفتح إتباعاً ، كما في الضمة الظاهرة ؟ خلاف : الجمهور على عدم جوازه ؛ إذ لا فائدة في ذلك ، فإنه إنما كان للإتباع ، وهذا مفقود في الضمة المقدرة ، وأجاز الفراء ذلك إجراء للمقدر مجرى الظاهر ، وتبعه أبو البقاء ، فإنه قال : " يجوز أن يكون على الألف من " عيسى " فتحة ؛ لأنه قد وصف بـ " ابن " وهو بين علمين ، و أن يكون عليها ضمة ،

(١) روح المعاني ١ / ٤٨٥ .

(٢) المغني ص ٥٢٨ . قال تعالى : ﴿ ... وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾

البقرة ٢ / ٨٣ .

(٣) المائدة : ٥ / ١١٠ .

وهو مثل قولك: يا زيدُ بن عمرو ، بفتح الدال وضمها " (١). قال السمين : " وهذا الذي قالاه غير بعيد ، ويشهد له مسألة عند الجميع ، وهي ما إذا كان المنادى مبنياً على الكسر مثلاً ، نحو : يا هؤلاءِ ، فإنهم أجازوا في صفته الوجهين: الرفع والنصب ، فيقولون : يا هؤلاءِ العقلاء ، والعقلاء ، بنصب العقلاء ورفعها ، قالوا: والرفع مراعاة لتلك الضمة المقدرة على " هؤلاءِ " فإنه مفرد معرفة ، والنصب على محله ، فقد اعتبروا الضمة المقدرة في الإتيان ، وإن كان ذلك فائتاً في اللفظ. وقد يُفرَّق بأن " هؤلاءِ " نحن مضطرون فيه إلى تقدير تلك الحركة؛ لأنه مفرد معرفة ، فكأنها ملفوظ بها ، بخلاف تقدير الفتحة هنا " (٢).

ولفظ الفراء هو : " عيسى : في موضع رفع ، وإن شئتَ نصبتَ ، وأما " ابن " فلا يجوز فيه إلا النصب ، وكذلك تفعل في كل اسم دعوتَه باسمه ونسبته إلى أبيه ، كقولك : يا زيدُ بن عبد الله ، ويا زيدَ بن عبد الله ، والنصب في " زيد " في كلام العرب أكثر " (٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ: لئنِ اجْتَمَعَتِ الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بِمِثْلِ هذا القرآنِ لا يأتونَ بِمِثْلِهِ ولو كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ (٤) قال السمين: "قوله: ﴿ لا يأتون ﴾ فيه وجهان :... والثاني : أنه جواب للشرط ، واعتذروا عن رفعه بأن الشرط ماضٍ فهو كقوله :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ (٥)
واستشهدوا عليه بقول الأعشى :

(١) الدر المصون ٢ / ٦٤٥ . وانظر الإملاء ١ / ٢٣١. وانظر في هذه المسألة : شرح

التسهيل ٣ / ٣٩٤ ، والارتشاف ٤ / ٢١٨٨.

(٢) الدر المصون ٢ / ٦٤٥.

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٢٦ .

(٤) سبق تخريجها. انظر ص ١١٠ ، ح ٦.

(٥) سبق تخريجه . انظر ص ١١٠ ، ح ٧.

لئن مُنيت بنا عن غيب معركة لا تُلّفنا عن دماء القوم ننتقل^(١)

فأجاب الشرط مع تقدّم لام التوطئة ، وهو دليل للفراء ومن تبعه على ذلك ، وفيه ردّ على البصريين حيث يحتّمون جواب القسم عند عدم تقدّم ذي خبر " (٢) .

قال الفراء : " وقوله : ﴿ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون ﴾ جواب لقوله : ﴿ لئن ﴾ ، والعرب إذا أجابت " لئن " بـ " لا " جعلوا ما بعد " لا " رفعا ؛ لأنّ " لئن " كاليمين ، وجواب اليمين بـ " لا " مرفوع ، وربما جزم الشاعر ؛ لأنّ لئن " إن " التي يجازى بها زيدت عليها لام ، فوجه الفعل فيها إلى " فعل " ولو أتى بـ " يفعل " لجاز جزمه ، وقد جزم بعض الشعراء بـ " لئن " وبعضهم بـ " لا " التي هي جوابها ، قال الأعشى : ... فذكر البيت المتقدم^(٣) .

- وفي " أن " من قوله تعالى : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ﴾^(٤) قال السمين : " فأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه : أحدها - وهو الظاهر - : أنها في محل نصب نسقا على " ما حرّم " ^(٥) أي : أتّل ما حرّم وأتّل أن هذا صراطي ، والمراد بالمتكلم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنّ صراطه صراط الله عزّ وجل ، وهذا قول الفراء ، قال : بفتح " أن " مع وقوع " أتّل " عليها . يعني : أتّل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً " ^(٦) .

(١) ديوانه ص ٦٣ . وهو في : اللسان ٦٧٢ / ١١ (نفل) ، والبحر ٧٥ / ٦ ، وشرح ابن عقيل

على الألفية ٢ / ٣٨٣ ، وروح المعاني ١٥ / ٢٤٠ ، والخزانة ١١ / ٣٢٧ ، ٣٣٠ ،

والمعلقات العشر للشنقيطي ص ١٥٧ . وبيروى : " جدّ " بدل " غيب " .

(٢) الدر المصون ٤ / ٤١٧ - ٤١٨ . وانظر البحر ٧٥ / ٦ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٤٠٥ ، ح ٤ .

(٥) قال تعالى : ﴿ قل : تعالوا أتّل ما حرّم ربكم عليكم ﴾ الأنعام ٦ / ١٥١ .

(٦) الدر المصون ٣ / ٢١٨ .

وعبارته بتمامها : " تكسر " إن " إذا نويت الاستئناف ، وتفتحها مع وقوع " أتل " عليها ، وإن شئت جعلتها خفضاً ، تريد : ﴿ ذلکم وصآکم به ﴾ (١) و ﴿ أن هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ ﴾ " (٢) .

ونقله أبو حيان عن أبي البقاء (٣) ثم قال : " وهو تخريج سائغ في الكلام ، وعلى هذا فالصراط مضاف للمتكلم ، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم " (٤) .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يميز مواقف السمين من آراء الفراء هو كثرة اعتراضه عليها ، والتنبيه على مذهب صاحبها النحوي ومخالفته لغيره ، وقد يؤيده وينتصر له ، وقد كانت متابعتة لشيخه أبي حيان واضحة ، وإن لم يصرح بهذا .

(١) الأنعام ٦ / ١٥٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٦٤ .

(٣) انظر الإملاء ١ / ٢٦٥ .

(٤) البحر ٤ / ٢٥٤ .

ثالثاً - السمين الحلبي والأخفش

وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ولاءً ، البلخي البصري ، ويُعرَف بالأخفش الأوسط ، والأخفش الأكبر هو عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب ، والأخفش الأصغر هو علي بن سليمان ، أبو الحسن البغدادي (ت ٣١٥ هـ) (١).

قال السيوطي : " وهو أحد الأخفاش الثلاثة المشهورين ... كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وكان أجَلَع لا تتطبق شفثاه على لسانه (٢) ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسنّ منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلياً حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ، ودخل بغداد ، وأقام بها مدة ، وروى وصنّف بها " (٣) .
وقد قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرّاً ، ووهب له سبعين ديناراً ، وجعله معلماً لولده (٤) .

وقال ياقوت : " أخذ عن سيبويه ، وهو أعلم من أخذ عنه ، وكان أخذ عمّن أخذ عنه سيبويه ؛ لأنه أسنّ منه ، ثم أخذ عن سيبويه أيضاً ، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه ، فإنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ، ولم يقرأه سيبويه على أحد ، وإنما قرىء على الأخفش بعد موت سيبويه ، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني " (٥) .

وقد أضاف الأخفش إلى بحور الشعر التي وضعها الخليل بحر الخَبَب (٦) ،

(١) انظر وفيات الأعيان ٢ / ٣٨٠ ، ومرآة الجنان ٢ / ٤٦ .

(٢) انظر اللسان ٨ / ٥٢ (جلع) .

(٣) بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ .

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧٣ .

(٥) معجم الأدباء ١١ / ٢٢٤ .

(٦) انظر وفيات الأعيان ٢ / ٣٨١ .

وهو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر ، وكان يقال له: الأخفش الراوية^(١).
واختلف في سنة وفاته ؛ فقيل : سنة عشر ومئتين ، وقيل : خمس عشرة ،
وقيل : إحدى وعشرين ومئتين^(٢).

وأقف قليلاً عند أقوال العلماء فيه وفي مصنفاته :

دخل الفراء على سعيد بن سالم فقال : " قد جاءكم سيّد أهل اللغة ، وسيّد
أهل العربية ، فقال الفراء : أمّا ما دام الأخفش يعيش فلا " ^(٣).
وقال المازني : " كان الأخفش أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ،
وكان غلام أبي شيمر ، وكان على مذهبه " ^(٤).
وقال أبو حاتم : " وكان الأخفش رجل سَوء ، قَدْرِيّاً شِمْرِيّاً ، وهم صنف
من القَدْرِيّة ، نُسيبوا إلى أبي شيمر ، ولم يكن يغلو فيه " ^(٥).
وقال : " كتابه في المعاني صُوَيْلِح ، إلا أن فيه مذاهب سَوء في
القَدْر " ^(٦).

وقال المبرد : " أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشئ ثم قطرب " .
قال : " وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل " ^(٧).

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ١٥ / ٢٦٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٩١ . وانظر في ترجمته : طبقات
النحويين واللغويين ص ٧٢ - ٧٤ ، ونزهة الألباء ص ١٣٣ - ١٣٥ ، وإنباه الرواة
على أنباه النحاة ٢ / ٣٦ - ٤٣ ، ومعجم الأدباء ١١ / ٢٢٤ - ٢٣٠ ، ووفيات الأعيان ٢ /
٣٨٠ - ٣٨١ ، والوافي بالوفيات ١٥ / ٢٥٨ - ٢٦٠ ، ومراة الجنان ٢ / ٤٦ ، وبغية الوعاة
١ / ٥٩٠ - ٥٩١ ، وشذرات الذهب ٢ / ٣٦ ، وهدية العارفين ٥ / ٣٨٨ ، والأعلام
١٠١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٧٦٩ - ٧٧٠ .

(٣) انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٩ ، ومعجم الأدباء ١١ / ٢٢٧ ، ووفيات الأعيان
٢ / ٣٨١ .

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٩ .

(٥) نفسه ٢ / ٣٨ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٣ .

(٧) بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ .

" وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول : كان أوسع الناس علماً " (١).

ومما قاله فيه أيضاً : " هذا رجل أشرف على بحر ، فهو يتكلم منه بما يريد " (٢).

وقال الأنباري : " وهو من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه أيضاً " (٣).

وقال في مصنفاته : " وصنف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي ، وله في كل فن منها مذاهب مشهورة ، وأقوال مذكورة عند علماء العربية " (٤).
وقال القفطي : " وله كتب مستحسنة " (٥) . " وله كتب كثيرة في العروض والنحو والصرف " (٦).

ومن هذه الكتب : الأوسط ، أو الأوساط ، المقاييس ، كتاب المسائل الكبير ، المسائل الصغير ، الاشتقاق ، الأربعة ، العروض ، معاني الشعر ، القوافي ، معاني القرآن ، الملوك ، وقف التمام ، الأصوات ، صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها (٧).

وإذا ما نظرنا في مواقف السمين من مذهب الأخفش وآرائه النحوية ، نرى أن معظمها كان رداً واعتراضاً ، أو تنبيهاً على مخالفته لمذهب النحاة عامة أو لمذهب البصريين ومذهب سيبويه خاصة ، وقليلة هي الآراء التي وافقه عليها .

١ - ردوده واعتراضاته :

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٤٠ . وانظر نزهة الألباء ص ١٣٤ .

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٣٣ . وانظر معجم الأدياء ١١ / ٢٣٠ .

(٤) نزهة الألباء ص ١٣٥ .

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٩ .

(٦) نفسه ٢ / ٤٠ .

(٧) انظر الوافي بالوفيات ١٥ / ٢٦٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٩١ ، وهدية العارفين ٥ / ٣٨٨ .

- ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ : إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ... ﴾ (١) قال السمين : " إذ : ظرف زمان ماض ، يخلص المضارع للمضي ، وبني لشبهه بالحرف في الوضع والافتقار ، وتليه الجمل مطلقا ... وقد تحذف الجملة المضاف هو إليها للعلم ، ويعوض منها تتسوين ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينُنْذُ تَنْظُرُونَ ﴾ (٢) ، وليست كسرتة والحالة هذه كسرة إعراب ، ولا تتوينه تتوين صرف ، خلافا للأخفش ، بل الكسر لالتقاء الساكنين ، والتتوين للعوض ، بدليل وجود الكسر ولا إضافة ، قال :
 نُهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ (٣)
 وللأخفش أن يقول : أصله : وأنت حينئذ ، فلما حذف المضاف بقي المضاف إليه على حاله ولم يقم مقامه ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ بالجر (٤) ، إلا أنه ضعيف " (٥).

قال المرادي : " وهي مبنية لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عوض منها ، وهو التتوين في " يومئذ " و " حينئذ " ، ونحوهما ، وإنما كسرت الذال في ذلك لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب ، قال : لأن " إذ " إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة ، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب ، فجرت بالإضافة . ورد بأوجه : أحدها : أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة ، وإنما هو افتقارها إلى الجملة ، والافتقار عند الحذف أبلغ ، فالبناء حينئذ أولى . وثانيها : أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفا ، فيقول : حينئذا . وثالثها :

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٤٦٧ ، ح ٣.

(٢) الواقعة ٥٦ / ٨٤.

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي . (ديوانه ص ٧١) . وهو في : الجنى الداني ص ١٨٧ ، والمغني ص ١١٩ ، وشرح شواهد للسيوطي ١ / ٢٦٠ ، وشرح أبياته للبغدادي ٢ / ٢٠٢ ، والخزانة ٦ / ٥٣٩ ، ٨ / ٤٤٩ .

(٤) سبق تخريج الآية والقراءة. انظر ص ٥٣٨ ، ح ٣-٤.

(٥) الدر المصون ١ / ١٧٤.

أن الكسر يوجد دون إضافة ، كقول الشاعر : ... " فذكر البيت المتقدم ثم قال :
" قلت : أجاب الأخفش عن هذا بأنه أراد : حينئذ ، فحذف " حيناً " وأبقى الجر .
وفيه بعد " (١) .

وأشار السمين إلى مخالفة الأخفش للجمهور في هذه المسألة فقال في قوله
تعالى : ﴿ وَالْوِزْنَ يُؤْمِنُ الْحَقُّ ﴾ (٢) " الوزن : مبتدأ ، وفي الخبر وجهان :
أحدهما : هو الظرف ، أي : الوزن كائن ، أو مستقر يومئذ ، أي : يوم إذ نسأل
الرسل والمرسل إليهم ، فحذف الجملة المضاف إليها " إذ " ، و عوض منها
التنوين . هذا مذهب الجمهور ، خلافاً للأخفش " (٣) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينُؤُنْذِ
تَنْظُرُونَ ﴾ (٤) : " والتنوين في " حينئذ " عوض من الجملة المضاف إليها " إذا " ،
أي : إذا بلغت الحلقوم ، خلافاً للأخفش حيث زعم أن التنوين للصرف ، والكسر
للإعراب ، وقد مضى تحقيقه " (٥) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا : يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا
رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ (٦) قال السمين : " حيث : ظرف مكان ، والمشهور بناؤها
على الضم لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ... وزعم الأخفش أنها تكون
ظرف زمان ، وأنشد :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تُهْدِي سَاقَهُ قَدْمُهُ (٧)
ولا دليل فيه ؛ لأنها على بابها " (٨)

(١) الجنى الداني ص ١٨٦ - ١٨٧ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٤٠٣ .

(٢) الأعراف ٧ / ٨ .

(٣) الدر المصون ٣ / ٢٣٦ .

(٤) الواقعة ٥٦ / ٨٣ - ٨٤ .

(٥) الدر المصون ٦ / ٢٦٩ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٢١٥ ، ح ٤ .

(٧) قائله طرفة بن العبد انظر ديوانه ص ٨٠ . وهو في : الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٢ ، وشرح

المفصل ٩٢ / ١٠ ، والهمع ٣ / ٢٠٧ ، والدرر ١ / ١٨١ ، والخزانة ٧ / ١٩ .

(٨) الدر المصون ١ / ١٩٠ .

وقال أبو حيان : " ولا يكون ظرف زمان ، خلافا للأخفش " (١).

وقال ابن هشام : " وهي للمكان اتفاقا . قال الأخفش : وقد ترد للزمان " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) قال السمين : " في " تدلوا " ثلاثة أوجه : ... والثالث : أنه منصوب بإضمار " أن " في جواب النهي ، وهذا مذهب الأخفش ، وجوزه ابن عطية (٤) والزمخشري (٥) ومكي (٦) وأبو البقاء " (٧). ورده السمين بكلام أبي حيان فقال : " قال الشيخ : وأما إعراب الأخفش وتجويز الزمخشري ذلك هنا فتلك مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . قال النحويون : إذا نصب كان الكلام نهيا عن الجمع بينهما . وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين : أحدهما : أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده ، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما ؛ لأن الجمع بينهما حصول كل واحد منهما ، وكل واحد منهما منهي عنه ضرورة ، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام ، سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات . والثاني - وهو أقوى - : أن قوله : ﴿ لِتَأْكُلُوا ﴾ علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصح العلة له ؛ لأنه مركب من شيئين لا تصح العلة أن تترتب على وجودهما ، بل إنما تترتب على وجود أحدهما ، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام " (٨).

(١) البحر ١ / ٣٠٥ .

(٢) المغني ص ١٧٦ .

(٣) البقرة ٢ / ١٨٨ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ٢ / ١٣٣ .

(٥) انظر الكشاف ١ / ٢٣١ .

(٦) انظر المشكل ١ / ٨٨ .

(٧) الدر المصون ١ / ٤٧٧ . وانظر كلام أبي البقاء في الإملاء ١ / ٨٤ .

(٨) الدر المصون ١ / ٤٧٨ . وانظر كلام أبي حيان في البحر ٢ / ٦٣ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : وما لنا ألا نقاتل في سبيلِ الله وقد أُخْرِجْنَا مِنْ ديارِنَا ... ﴾ (١) قال السمين : " و " ألا نقاتل " فيه ثلاثة أوجه : ... والثاني : مذهب الأخفش أن " أن " زائدة ولا يضر عملها مع زيادتها ، كما لا يضر ذلك في حروف الجر الزائدة ، وعلى هذا فالجملة المنفية بعدها في محل نصب على الحال ، كأنه قيل : ما لنا غير مقاتلين ، كقوله : ﴿ ما لكم لا تُرْجُونَ اللَّهَ وَقَاراً ﴾ (٢) ، ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ ﴾ (٣) ، وقول العرب : " مالك قائماً " ، وقوله تعالى : ﴿ فمالهم عن التذكرة مُعْرِضِينَ ﴾ (٤) . قال السمين : " وهذا المذهب ضعيف ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ، فلا يصار إليها دون ضرورة " (٥) .
وبهذا رد أبو حيان على الأخفش إذ قال : ومذهب أبي الحسن ليس بشيء ؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل ، ولا يذهب إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة (٦) .
ونص الأخفش هنا هو : " قال : ﴿ وما لنا ألا نقاتل في سبيلِ الله ﴾ ف " أن " ههنا زائدة ، كما زيدت بعد " فلما " و " لما " و " لو " ، فهي تزداد في هذا المعنى كثيرا ، ومعناه : وما لنا لا نقاتل ، فأعمل " أن " وهي زائدة ، كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل " من " وهي زائدة " (٧) .
وذكر السمين مذهبه في زيادة " أن " أيضا عند قوله تعالى : ﴿ ومالهم ألا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وهم يُصَدِّقُونَ عن المسجد الحرام ﴾ (٨) ، وصرح الأخفش بهذا أيضا

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٣١٤ ، ح ٢.

(٢) نوح ٧١ / ١٣ .

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٣١٤ ، ح ٤.

(٤) المدثر ٧٤ / ٤٩ .

(٥) الدر المصون ١ / ٥٩٩ .

(٦) البحر ٢ / ٢٦٥ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٨) انظر الدر المصون ٣ / ٤١٦ . وانظر الآية الكريمة في الأنفال ٨ / ٣٤ .

في هذه الآية فقال : " وقال : ﴿ وما لهم ألا يُعذِّبَهُمُ اللهُ ﴾ فـ " أن " ههنا زائدة ، والله أعلم ، وقد عملت ، وقد جاء في الشعر ، قال :

لو لم تُكُنْ غُطْفَانٌ لَأُذْنُوبُ لَهَا إِلَيَّ لَامَتْ ذُورُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا (١) .

قال المرادي : " ولا تعمل " أن " الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد ، وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل وهي زائدة ، واستدل بالسماع والقياس ؛ أما السماع فقوله تعالى : ﴿ وما لنا ألا نقاتلُ في سبيلِ اللهِ ﴾ ، ﴿ وما لكم ألا تتفقوا ﴾ (٢) ، و " أن " في الآيتين زائدة ، كقوله : ﴿ وما لنا لا نُؤمنُ باللهِ ﴾ ، وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل في نحو : ما جاعني من أحد ، وليس زيد بقائم . ولا حجة له في ذلك ؛ أما السماع فيحتمل أن تكون " أن " فيه مصدرية ، دخلت بعد " ما لنا " لتضمنه معنى " ما مُنعنا " ، وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه ، بخلاف " أن " فإنها قد وليها الاسم في قوله :

[فيوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ] كَأَنَّ ظَنِيَّةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (٣)

على رواية الجر (٤) . وقد تقدم ذكر نضه فيما سبق ، وإنما أعدته هنا لأهميته (٥) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ هو الذي أنزلُ عليك الكتابَ منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (٦) قال السمين : " وقال الأخفش : وحَّد " أم الكتاب " بالحكاية على تقدير الجواب ، كأنه قيل : ما أم الكتاب ؟ فقال : هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، كما يقال : مَنْ نُظِيرُ زَيْدٌ ؟ فيقول قوم : نحن نظيره ، كأنهم حكوا ذلك اللفظ ، وهذا على قولهم :

(١) معاني القرآن ٢ / ٥٤٥ . والبيت للفرزدق . (شرح ديوانه ١ / ٢٨٣) . وهو في :

الخصائص ٢ / ٣٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٩ ، والارتشاف ٣ / ١٣٠١ ، وشفاء العليل ١ / ٣٨٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٣٧ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ ، والدرر ١ / ١٢٧ ، والخزانة ٤ / ٣٠ ، ٣١ . ويروى : " إذن للام " بدل : " إلى لامت " .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٣١٤ ، ح ٣ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٣١٤ ، ح ٥ .

(٤) الجنى الداني ص ٢٢٢ - ٢٢٣ . وانظر المغني ص ٥١ .

(٥) انظر ص ٣١٤ .

(٦) آل عمران ٧ / ٣ .

"دُعني مِنْ تَمْرَتَانِ" أي: مما يقال له: تَمْرَتَانِ. قال السمين: "قال ابن الأنباري: وهذا بعيد من الصواب في الآية؛ لأن الإضمار لم يَقم عليه دليل، ولم تدع إليه حاجة" (١). ولم يعقب عليه السمين بشيء، وهذا يعني موافقته له في رده على الأخفش.

ولفظه - كما في معاني القرآن - : "وقال: ﴿ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ ﴾ ولم يقل: "أمهات"، كما تقول للرجل: مالي نصيرٌ، فيقول: نحن نصيرك، وهو يشبه "دعني من تَمْرَتَانِ". قال: "... فجعله على الحكاية؛ لأنه كان منصوباً قبل ذلك، كما ترى، كما تقول: نودِي الصلاة الصلاة أي تحكي قوله: الصلاة الصلاة" (٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيُقْتَلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيُقْتَلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٣) قال السمين: "قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ ﴾ لما ضمن هذا الموصول معنى الشرط دخلت الفاء في خبره، وهو قوله: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ ﴾ وهذا هو الصحيح، أعني أنه إذا نُسِخَ المبتدأ بـ "إِنَّ" فجواز دخول الفاء باق؛ لأن المعنى لم يتغير، بل ازداد تأكيدا، وخالف الأخفش فمنع دخولها مع نسخه بـ "إِنَّ"، والسماع حجة عليه، كهذه الآية، وكقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الآية (٤)، وكذلك إذا نُسِخَ بـ "لكن"، كقوله: فَو اللَّهِ مَا فَارَقْتَكُمْ عَنْ مَلَلَةٍ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ (٥)

(١) الدر المصون ١٤/٢.

(٢) ٣٩٤ / ١.

(٣) آل عمران ٢١ / ٣.

(٤) تتمتها: ﴿ ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾ البروج ٨٥ / ١٠.

(٥) ينسب إلى الأفوه الأودي. وهو في: شرح للتسهيل ١ / ٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧، والارتشاف ٣ / ١١٤٤، وشفاء العليل ١ / ٣٠٣، وشرح التصريح على التوضيح

١ / ٢٢٥، والهمع ٢ / ٦٠، والدرر ١ / ٨٠.

وكذلك إذا نسخ بـ " أن " المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ (١) ، أما إذا نسخ بـ " ليت " و " لعل " و " كأن " امتنعت الفاء عند الجميع لتغيير المعنى " (٢).

وصحح أبو حيان في البحر دخول الفاء في خبر " إن " هنا ، ولم يتعرض لأخواتها (٣) ، وقال في الارتشاف : " وذهب أبو الحسن إلى أن المبتدأ الموصول إذا ضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، ومذهب الجمهور جواز دخول الناسخ ، فإن كان " إن " و " أن " و " ولكن " فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن ، والصحيح الجواز ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ أَحَدُهُمْ ﴾ (٤) . وذكر آية الأنفال والبيت المتقدم ثم قال : " وخص ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر " إن " وحدها ، وفي دخولها في خبر " لعل " خلاف ، والصحيح المنع ، وأما " ليت " و " كأن " فالنص على أنه لا يدخل في خبرهما بلا خلاف " (٥) . وعلى هذا فإن عبارة السمين الأخيرة فيها تسامح ؛ لجعله دخول الفاء في خبر " لعل " مما لاخلاف فيه .

- وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرِ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٦) قال السمين : " واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بـ " أَرَأَيْتَكَ " ، نحو : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ؛ فالجمهور على أن " زيدا " مفعول أول ، والجملة بعده في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني ... وقال الأخفش : إنه لا بد بعد " أَرَأَيْتَ " التي بمعنى " أَخْبِرْنِي " من الاسم المستخبر عنه ، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام ؛ لأن " أَخْبِرْنِي " موافق لمعنى الاستفهام ، وزعم أيضا أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى " أَمَا " أو

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٥٣١ ، ح ١.

(٢) الدر المصون ٢ / ٥١ . وانظر ٣ / ٤١٩ منه .

(٣) انظر البحر ٢ / ٤٣٠ و ٤ / ٤٩٤ .

(٤) ٣ / ١١٤٤ . وتتمة الآية : ﴿ ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به ... ﴾ آل عمران ٣ / ٩١ .

(٥) نفسه ٣ / ١١٤٤ - ١١٤٥ .

(٦) سبق تخريجها. انظر ص ٤٦٧ ، ح ٥.

فإذا وذلك يا كُبَيْشَةُ لم يكنْ
إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٌ بِخِيَالٍ (١)

وقال :

فإذا وذلك ليس إلا حينه
وإذا مضى شيءٌ كأن لم يُفعلٍ " (٢)

وذكر السمين زيادة الواو في موضع آخر فقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا
جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (٣) :
قوله : ﴿ وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ متعلق بمحذوف ، أي : وَنَجَّيْنَا هُمْ مِنْ خِزْيِ . وقال
الزمخشري : ... وقال غيره : إنه متعلق بـ " نجينا " الأول . وهذا لا يجوز عند
البصريين غير الأخفش ؛ لأن زيادة الواو غير ثابتة " (٤) .

واستحسن مجيئها مقحمة في آية الزمر المذكورة لأمر معنوي ، فقال : " في
جواب " إذا " ثلاثة أوجه : أحدها : قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ ، والواو زائدة ، وهو رأي
الكوفيين والأخفش ، وإنما جيء بها هنا بالواو دون التي قبلها ؛ لأن أبواب
السجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فُتْفِتِحُ له ثم تُغْلَقُ عليه ، فناسب ذلك
عدم الواو فيها ، بخلاف أبواب السرور والفرح ، فإنها تفتح انتظارا لمن
يدخلها " (٥) .

وعنى بالتي قبلها قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ
إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٦) .

(١) قائله تميم بن أبي بن مقبل . وهو في : شرح اللمع / ١ / ٢٤٥ ، وشرح التسهيل / ٣ / ٣٥٦ ،

وشرح الكافية الشافية / ٣ / ١٢٥٩ ، والارتشاف / ٥ / ٢٣٩٨ ، وتذكرة النحاة ص ٤٥ ،

والجنى الداني ١٦٥ ، والخزانة / ١١ / ٥٨ ، ٦٠ . ويروى : " كلمة " بدل " كلمة " .

(٢) معاني القرآن / ١ / ٣٠٦ - ٣٠٧ . والبيت لأبي كبير الهذلي (ديوان الهذليين / ٢ / ١٠٠) .

وهو في : الخصائص / ٢ / ١٧١ ، وضرائر الشعر ص ٧٢ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ،

والخزانة / ١١ / ٥٨ . ويروى : " ذكره " بدل " حينه " .

(٣) هود / ١١ / ٦٦ .

(٤) الدر المصون / ٤ / ١١١ . وانظر البحر : ٥ / ٢٤١ .

(٥) الدر المصون / ٦ / ٢٥ .

(٦) الزمر / ٣٩ / ٧١ .

وذكر المرادي زيادة الواو ، ونسب القول بها إلى الكوفيين والأخفش وابن مالك الذين استدلوا على صحة مذهبهم بشواهد من النظم والقرآن الكريم (١). قال : " ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزداد ، وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ الْمص . كِتَابٌ أَنْزَلُ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صُدْرِكَ حَرْجٌ مِنْهُ ﴾ (٣) قال السمين : " قوله : ﴿ كِتَابٌ ﴾ يجوز أن يكون خبرا عن الأحرف قبله ، وأن يكون خبرا لمبتدأ مضمر ، أي : هو كتاب . كذا قدره الزمخشري (٤). ويجوز أن يكون " كتاب " مبتدأ ، و " أنزل " صفة ، و " فلا تكن " خبره ، والفاء زائدة على رأي الأخفش ، أي : كتاب موصوف بالإنزال إليك لا يكن في صدرك حرج منه ، وهو بعيد جدا " (٥) .

قال الأخفش : " وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ، وبل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء " (٦). وقال أيضا : " وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ ﴾ (٧) فإن الآخرة بدل من الأولى ، والفاء زائدة " (٨).

وذكر السمين زيادة الفاء في هذه الآية، واستدل لهم على هذا بأبيات من الشعر، ثم قال: " إلا أن زيادة الفاء ليس رأي الجمهور، إنما قال به الأخفش " (٩).

(١) انظر الجنى الداني ص ١٦٤ - ١٦٦.

(٢) نفسه ص ١٦٦ . وانظر المغني ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٣) الأعراف ٧ / ١ - ٢ .

(٤) انظر الكشاف ٢ / ٨٢ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٢٢٩ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٣٠٦ .

(٧) تتمة : ﴿ بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم ﴾ آل عمران ٣ / ١٨٨ .

(٨) معاني القرآن ١ / ٤٢٩ . وانظر ١ / ٣٧٧ منه .

(٩) الدر المصون ٢ / ٢٨١ .

قال ابن هشام في الوجه الثالث من أوجه الفاء : " الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها في الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبت سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، وحكى : " أخوك فوجد " ، وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ، فالأمر كقوله :

وقائلة : **خَوْلَانُ فَاثَكُ فَتَاتَهُمْ** [وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيْنِ خُلُومًا هِيَ] (١)

وقوله :

أَرْوَاهُ مَوْدَعٌ أَمْ بَكُورٌ أَنْتَ فَانظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تُصِيرُ (٢)

وحمل عليه الزجاج : ﴿ هذا فليذوقه حميم ﴾ (٣) ، والنهي نحو : " زيد فلا تُضْرِبْهُ " . وقال ابن برهان : تزداد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

[لَا تَجْزِعِي إِنْ مَنَسَ أَهْلَكْتَهُ] فَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي (٤)

انتهى . وتأول المانعون قوله : " خولان فانكح " على أن التقدير : هذه خولان ، وقوله : " أنت فانظر " على أن التقدير : انظر فانظر ، ثم حذف " انظر " الأول وحده فبرز ضميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضرورة ، وأما الآية فالخبر " حميم " وما بينهما معترض ، أو " هذا " منصوب بمحذوف يفسره " فليذوقه " مثل : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ (٥) ، وعلى هذا فـ " حميم " بتقدير : هو حميم " (٦) .

(١) لم ينسب ، وهو في : الكتاب ١ / ١٣٩ ، والبحر ٣ / ٤٩٠ ، والجنى الداني ص ٧١ ،

والمقاصد النحوية ٢ / ٥٢٩ ، والخزانة ١ / ٣١٥ ، ٤ / ٣٦٩ ، ٨ / ١٩ .

(٢) قائله عدي بن زيد . وهو في : الجنى الداني ص ٧١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٦٩ ، وشرح أبياته للبغدادي ٤ / ٣٩ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٣٧٢ ، ح ١ . وانظر كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٣٨ .

(٤) قائله النمر بن توبل (شعره ص ٣١) . وهو في : الكتاب ١ / ١٣٤ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ،

والأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٤١ ،

والارتشاف ٤ / ١٨٧٠ ، والجنى الداني ص ٧٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٦ ، والخزانة ١ /

٣١٤ ، ٣٢١ . ويروى : " منفسا " بدل " منفس " .

(٥) البقرة ٢ / ٤٠ .

(٦) المغني ص ٢١٩ - ٢٢٠ . وانظر الجنى الداني ص ٧١ - ٧٢ .

قال : " ومن زيادتها قوله :

لَمَا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمَهَا ففتركتُ ضَاحِيَّ جِلْدِهَا يَتَدَبَّبُ (١)

لأنّ الفاء لا تدخل في جواب " لَمَا " ، خلافاً لابن مالك " (٢).

وفي معاني القرآن للأخفش في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾ (٣) وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٤) : " ليس في قوله : ﴿ فاقطعوا ﴾ و ﴿ فاجلدوا ﴾ خبر مبتدأ ؛ لأنّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، فلو قلت : عبدُ الله فينطلقُ ، لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمّر الذي فسرت لك من قوله : " ومما نقصَ عليكم " وهو مثل قوله :

وقائلةٌ : خولانُ فانكحِ فتأنَّهُمُ وأكرُومةَ الحَيِّينِ خلُو كما هيا

كأنه قال : هؤلاء خولانُ ، كما تقول : الهلالُ فانظرِ إليه ، كأنك قلت : هذا الهلالُ فانظرِ إليه ، فأضمّر الاسم " (٥). وما فسره في الآيتين هو : ومما أقصّ عليكم الزانية والزاني ، وأمر السارق والسارقة وشأنهما مما نقص عليكم (٦).

وكان السمين قد ذكر في آية المائدة أنّ مذهب الأخفش هو ما تقدّم ، أي أنّ " السارق " مبتدأ ، والخبر هو الجملة الأمرية من قوله : ﴿ فاقطعوا ﴾ ، ويردّه نصّ الأخفش المتقدم ، وهو موافق لما نسبته السمين إلى سيبويه وجمهور البصريين (٧).

- وفي قوله تعالى : ﴿ واقعدُوا لهم كلّ مرصدٍ ﴾ (٨) قال السمين : " قوله :

﴿ كلّ مرصدٍ ﴾ في انتصابه وجهان : ... والثاني : أنه منصوب على إسقاط

(١) لم يُنسب ، وهو في : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٩ ، والأزهية ص ٢٤٨ ، وشرح

التسهيل ٣ / ٣٥٦ ، والبحر ٣ / ٢٦ ، ١٤٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٧٣ ،

وشرح أبياته للبغدادي ٤ / ٥٤ .

(٢) المغني ص ٢٢٠ . وانظر التسهيل ٢٤١ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٤٩٣ ، ح ٥٠ .

(٤) النور ٢٤ / ٢ .

(٥) ١ / ٢٥١ . وانظر ٢ / ٥٤٢ منه .

(٦) نفسه ١ / ٢٤٩ .

(٧) انظر الدر المصون ٢ / ٥٢١ .

(٨) التوبة ٩ / ٥ .

حرف الجر ، وهو " على " ، أي : على كل مرصد ، وهذا قول الأخفش ، وجعله مثل قول الآخر :

تَحْنُ فُتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي (١)
وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع ، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾ (٢) ، أي: على صراطك " (٣).

قال أبو حيان: " وقال الأخفش: معناه: على كل مرصد ، فحذف و أعمل الفعل ، و حذف " على " و وصول الفعل إلى مجرورها فتتصبه يخصه أصحابنا بالشعر ، و أنشدوا: ... " فذكر البيت ثم قال: " أي لقضي علي " (٤).

والأخفش ذكر هذا في معانيه لكنه استدل ببيت آخر غير المذكور ، فقال: " وقال: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ و ألقى " على " ، وقال الشاعر:
نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئًا وَنَبْذُلُهُ إِذَا نَضِجَ القُدُورُ (٥)
أراد : نغالي باللحم " (٦).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْزَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَ لا فِي السَّمَاءِ وَ لا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَ لا أَكْبَرَ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٧) قال السمين: " وقال الجرجاني: " إلا " بمعنى الواو ، أي: وهو في كتاب مبين ، والعرب تضع

(١) ينسب إلى عروة بن حزام ، وهو في : شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٤٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٣٥ ، والجنى الداني ص ٤٧٤ ، والمغني ص ٧٥١ ، وشرح شواهد السيبوطي ١ / ٤١٤ ، وشفاء العليل ١ / ٤٣٥ ، والدرر ٢ / ٢٢.

(٢) قال تعالى: ﴿قال: فيما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ الأعراف ١٦/٧.

(٣) الدر المصون ٣ / ٤٤٤.

(٤) البحر: ١٢/٥. وانظر المغني ص ٧٥٠-٧٥١.

(٥) لم أهدت إلى قائله ، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٣ ، ومعاني القرآن و إعرابه للزجاج ١ / ٢١٠ ، ٢ / ٤٣٠ ، واللسان ١٥ / ١٣١ (غلو). و يروى: " و نرخصه " بدل "ونبذله " ، و " القدير " بدل " القدور " .

(٦) ٥٥٠-٥٤٩/٢

(٧) يونس ١٠/٦١.

"إلا" موضع واو النسق ، كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (١) ، ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (٢). قال السمين: " وهذا الذي قاله الجرجاني ضعيف جدا ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في البقرة (٢) ، و أنه شيء قال به الأخفش ، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح " (٣).

وذكر أبو حيان كلام الجرجاني ثم تعقبه بالقول: " وهذا قول ضعيف لم يثبت من لسان العرب وضع " إلا " موضع الواو " (٤).

وكان السمين قد نقل القول بوضع " إلا " موضع الواو عن أبي عبيدة ، إذ قال في القول الثالث في آية البقرة المذكورة: " الثالث - وهو قول أبي عبيدة - : أن " إلا " بمعنى الواو العاطفة ، وجعل من ذلك قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعُمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفُرْقَدَانُ (٥)

وقول الآخر:

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا (٦)

تقدير ذلك عنده: " و لا الذين ظلموا " و "الفرقدان " و "دار مروان " ، وقد خطأه النحاة في ذلك كالزجاج و غيره (٧).

قال المرادي: " وهذا قسم نفاه الجمهور ، و أثبتته الفراء و الأخفش و أبو عبيدة معمر بن المثنى " ثم ذكر استدلالهم بما تقدم ورده بقوله: " ولا حجة فيما

(١) وهي بتمامها: ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعا عليما ﴾

النساء ١٤٨/٤.

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٧٠ ، ح ١.

(٣) الدر المصون ٤٩/٤.

(٤) البحر: ١٧٢/٥.

(٥) سبق تخريجه. انظر ص ٤٩٩ ، ح ١.

(٦) سبق تخريجه. انظر ص ٥٣٠ ، ح ٢.

(٧) الدر المصون ٤٠٨/١. وانظر ما تقدم في ص ٥٢٩-٥٣٠.

استدلوا به ، وتأويله ظاهر " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (٢) قال السمين : " قوله : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه والباقون بنصبه (٣) ؛ فالرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال ، والوجهان مستويان لتقدم جملة ذات وجهين ، وهي قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي ﴾ ، فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها ، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها ، وبهذه الآية يبطل قول الأخفش : إنه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين. قال : لأن المعطوف على الخبر خبر ، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ ، فيجوز : زيد قام وعمرا أكرمته في داره ، ولو لم يقل : في داره ، لم يجز . " قال : " ووجه الرد من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا (٤) ، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على الشمس ، وقد أجمع على النصب في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ (٥) بعد قوله : ﴿ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾ " (٦) .

وفصل أبو حيان في هذه المسألة فقال : " ويتساوى الرفع على الابتداء والنصب في العطف على جملة ذات وجهين ؛ أي اسمية الصدر ، فعلية العجز ، إلا إذا كانت تعجبية ، ولا يلحظ فيها الجملة الفعلية ، أو فصل بـ " أمّا " ، فيختار الرفع في المعطوف ، نحو : ما أحسن زيدا وعمرا أحبه ، وزيد ضربته وأمّا عمرا فأكرمته ، وإذا عريت عن هذين جاز أن تراعي صدر الجملة ، فترفع في

(١) الجنى الداني ص ٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) يس ٣٦ / ٣٨ - ٣٩ .

(٣) انظر البحر ٧ / ٣٢٢ ، والنشر ٢ / ٣٥٣ .

(٤) وهم : عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي . انظر السبعة ص ٥٤٠ .

(٥) الرحمن ٧ / ٥٥ .

(٦) الدر المصون ٥ / ٤٨٥ - ٤٨٦ . وانظر الآية الكريمة في الرحمن ٥٥ / ٦ .

العطف ، وجاز أن تراعي الصغرى فتتصب ، وإذا راعيت الصغرى ؛ فإما أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم الأول الذي في الجملة الأولى ، أولا ؛ إن كان فيها ضمير جازت المسألة بلا خلاف ، نحو : زيد ضربته وهذا أكرمتها في داره ، وإن لم يكن ضمير نحو : زيد ضربته وهذا أكرمتها ، فأربعة مذاهب : أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي . والثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء ، والفارسي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ^(١) . والثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت ، وإلا فلا ، وهو مذهب هشام . والرابع : إن كان العطف بـ " ثم " جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور ... ويجري مجرى العطف " حتى " ، تقول : القوم ضربتهم حتى زيدا ضربته ؛ فالرفع مراعاة لصدر الجملة ، والنصب مراعاة للعجز " ^(٢) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ ^(٣) قال السمين : " قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ ﴾ ... اعلم أن في هذه الآية الكريمة ثمانية أوجه : ... السادس : قال الأخفش : إن الأصل : قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا أَوْ نِصْفَهُ ، قال : كقولك : أعطه درهما درهمن ثلاثة ، أي : أو درهمن ، أو ثلاثة " . قال السمين : " وهذا ضعيف جدا ؛ لأن فيه حذف حرف العطف ، وهو ممنوع ، لم يرد فيه إلا شيء شاذ يمكن تأويله ، كقولهم : أكلت لحما سمكا تمرا ، وكذا :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ [مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ] ^(٤)

(١) انظر الكتاب ١ / ٨٨ .

(٢) الارششاف ٤ / ٢١٧٠ - ٢١٧١ . وانظر شرح التسهيل ٢ / ١٤٤ ، وشرح التصريح على

التوضيح ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣) المزمّل ٧٣ / ١ - ٣ .

(٤) لم أهدأ إلى قائله ، وهو في : الخصائص ١ / ٢٩٠ ، والبحر ٢ / ٤٨٢ ، والهمع ٥ / ٢٧٤ ،

والدرر ٢ / ١٩٣ . ويروى : " يغرس " بدل " يزرع " .

وقد خرج الناس هذا على بدل الإضراب " (١).

وصرح الأخفش بهذا في معاني القرآن فقال : " فقال السائل عن هذا : قد قال : ﴿ قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فكيف قال : ﴿ نَصْفُهُ ﴾ ؟ إنما المعنى : أو نصفه أو زد عليه ؛ لأن ما يكون في معنى تكلم به العرب بغير " أو " ، تقول : أعطه درهما درهمين ثلاثة ، تريد : أو درهمين أو ثلاثة " (٢).

وقصر ابن هشام حذفه على باب الشعر ، وذكر تخريج عدة آيات على ذلك ، منها قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ (٣) أي : ووجوه ، عطا على ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ (٤).

وقد يقف السمين موقف المرجح بين الأقوال والمذاهب النحوية ، فيختار غير ما يراه الأخفش :

- ففي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٥) قال السمين : " و " أي " اسم منادى في محل نصب ، ولكنه بني على الضم لأنه مفرد معرفة ، وزعم الأخفش أنها هنا موصولة ، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمرة ، والجملة صلة ، والتقدير : يا الذين هم الناس " . قال السمين : " والصحيح الأول " (٦).

وذكر الأخفش هذا في أحد قوليه ، كما صرح الشيخ أبو حيان (٧) .
وذكر الرضي قول الأخفش ثم قال : " ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع "أي" موصولة في غير هذا الموضع ، وتدور كونها موصوفة ... قيل : لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف ، فوجب نصبها . والجواب : أنه إذا حذف

(١) الدر المصون ٦ / ٤٠٣ . وانظر الارتشاف ٤ / ١٩٧٠ .

(٢) ٧١٦ - ٧١٧ .

(٣) الغاشية ٨٨ / ٨ .

(٤) الغاشية ٨٨ / ٢ . وانظر كلام ابن هشام في المغني ص ٨٣١ - ٨٣٢ .

(٥) البقرة ٢ / ٢١ .

(٦) الدر المصون ١ / ١٤٥ .

(٧) انظر البحر ١ / ٢٣٣ ، و الارتشاف ٤ / ٢١٩٦ .

صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم ... فحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبني على الضم ، فلم تغيره و إن كان مضارعا للمضاف ، كما في قولك: " يا من قال كذا " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٢) ذكر السمين في الوجه السادس من إعراب " و رسولا " أنه حال " من مفعول " ويعلمه " وذلك على زيادة الواو ، كأنه قيل: و يعلمه الكتاب حال كونه رسولا . قال: " قاله الأخفش ، وهذا على أصل مذهبه من تجويزه زيادة الواو ، و هو مذهب مرجوح " (٣) وقد سبق القول فيه (٤).

وقال أبو حيان: " وهو ضعيف لزيادة الواو ، و لا يوجد في كلامهم: جاء زيد وضاحكا ، أي: ضاحكا " (٥).

وجعله السمين مرجوحا أيضا في موضع آخر من كتابه ، فقال في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَ تَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ (٦): " في جوابها ثلاثة أوجه: أحدها - وهو الظاهر - : أنه محذوف ، أي: نادته الملائكة ، أو ظهر صبرهما ، أو أجزلنا لهما أجرهما ... الثاني: أنه: " وتله للجبين " و الواو زائدة ، وهو قول الكوفيين و الأخفش " (٧).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَ الْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رُؤَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾ (٨) قال السمين: " يجوز في " مِنْ " أن تكون تبعيضية ، وهو الصحيح ، و أن تكون مزيدة عند الكوفيين والأخفش " (٩). وسيأتي الحديث

(١) شرح الكافية ١/ ١٤٣ . وانظر المغني ص ١٠٩ .

(٢) آل عمران ٣/٤٨-٤٩ .

(٣) الدر المصون ٢/١٠٢ .

(٤) انظر ص ٤٠٧ .

(٥) البحر ٢/٤٨٦ .

(٦) سبق تخريجها. انظر ص ٤٠٧ ، ح ٤ .

(٧) الدر المصون ٥/٥٠٩-٥١٠ . وانظر الإنصاف ١/٤٠٧ وما بعدها .

(٨) سبق تخريجها. انظر ص ٣٩٧ ، ح ٣ .

(٩) الدر المصون ٤/٢٩٣ . وانظر البحر ٥/٤٣٨ .

عن " من " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ (٢) قال السمين: " لِنُثَبِّتَ " متعلق بفعل محذوف ، أي: لِنُثَبِّتَ فعلنا ذلك. " وقال أبو حاتم: هي جواب قسم". قال السمين: " وهذا قول مرجوح نحا إليه الأخفش ، وجعل منه: " و لتصغى " ، وقد تقدم في الأنعام " (٣).

قال ابن هشام: " زعم الأخفش في قوله:

إذا قال: قَدْنِي ، قال: بالله حِلْفَةٌ لِنُتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا (٤)
أن " لِنُتَغْنِي " جواب القسم ، وكذا قال في ﴿ و لِنُتَصَغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ لأن قبله: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآية (٥) ، وليس فيه ما يكون ﴿ و لتصغى ﴾ معطوفا عليه ، والصواب خلاف قوله ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ، و لام " كي " و ما بعدها في تأويل المفرد ، و أما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف ، أي: لتشرين لتغني عني ، و فعلنا ذلك لتصغى " (٦).

- وفي قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ (٧) قال السمين في قراءة نافع و حمزة: ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ بسكون الياء و كسر الهاء (٨): " فأما قراءة نافع و حمزة ففيها أوجه: أظهرها: أن تكون خبرا مقما ، و " ثياب " مبتدأ

(١) انظر ص ٥٧٤-٥٧٧.

(٢) الفرقان ٣٢/٢٥.

(٣) الدر المصون ٢٥٤/٥. و آية الأنعام هي: ﴿ و لتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ ١١٣/٦. وانظر كلام السمين فيها ١٦١/٣-١٦٢.

(٤) قائله حريث بن عذاب الطائي ، وهو قي: شرح المفصل ٨/٣ ، و شرح التسهيل ٢٣٩/٣ ، والبحر ٢١١/٤ ، و الارتشاف ١٧٧٥/٤ ، و تذكرة النحاة ص ٧٥ ، و شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٩/٢ ، و الهمع ٢٤٢/٤ ، و الدرر ٤٤/٢ ، و الخزانة ٤٣٤/١١. و يروى: " قطني " بدل " قطني ".

(٥) الأنعام ١١٢/٦.

(٦) المغني ص ٥٣٤. وانظر البحر ٢١١/٤ ، و الارتشاف ١٧٧٤/٤-١٧٧٥.

(٧) الإنسان ٢١/٧٦.

(٨) انظر البحر ٣٩١/٨.

مؤخر. والثاني: أن " عاليهم " مبتدأ ، و " ثياب " مرفوع على جهة الفاعلية ، و إن لم يعتمد الوصف ، وهذا قول الأخفش " (١).

٢- تنبيهاته:

و أحيانا ينبه السمين على مخالفة الأخفش لغيره:

- ففي قوله تعالى: ﴿ و إِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا: إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (٢) قال السمين: "ولهم" جار ومجرور متعلق بـ "قيل" ... والقائم مقام الفاعل هو الجملة من قوله: ﴿ لَا تُفْسِدُوا ﴾ لأنه هو المقول في المعنى ... و لا يجوز أن يكون " لهم " قائما مقام الفاعل إلا في رأي الكوفيين و الأخفش ؛ إذ يجوز عندهم إقامة غير المفعول به مع وجوده " (٣).

قال أبو حيان: " و إذا اجتمع مفعول به و مصدر و ظرف زمان و ظرف مكان و مجرور تعين إقامة المفعول به عند جمهور البصريين ، و أجاز الأخفش و أبو عبيد و الكوفيون إقامة غيره مع وجوده ". قال: " و إذا لم يوجد مفعول به فالخيار في إقامة ما شئت من المصدر و ظرف الزمان و ظرف المكان و المجرور ، و اختار ابن عصفور إقامة المصدر ، و ابن معط تابعا للأخفش إقامة المجرور ، و اخترت إقامة ظرف المكان " (٤).

وفي إقامة الجملة مقام الفاعل قال ابن هشام: " و اختلف في الفاعل و نائبه: هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقا ، و أجاز هشام و ثعلب مطلقا ، نحو: يعجبني قام زيد ، و فصل الفراء و جماعة و نسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبيا و وجد معلق عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيد ، صح ، و إلا فلا ، و حملوا عليه: ﴿ تَمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيَسْجُنَنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٥) و منعوا: يعجبني يقوم زيد ، و أجازهما هشام و ثعلب ، و احتجا بقوله:

(١) الدر المصون ٤٤٧/٦. وانظر الارتشاف ١٠٨٢/٣-١٠٨٣.

(٢) البقرة ١١/٢.

(٣) الدر المصون ١١٩/١.

(٤) الارتشاف ١٣٣٨/٣-١٣٣٩.

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ١٥٩ ، ح ٥.

و ما رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ [و عَهْدِي بِهِ فَيُنَا يَسِيرٌ بِكَبِيرٍ] (١)
 ومنع الأكثرون ذلك كله ، و أولوا ما ورد مما يوهمه ، فقالوا: في " بدا " ضمير
 البداء ، و " تسمع " (٢) و " يسير " على إضمار " أن " (٣).

وقال في قوله تعالى: ﴿ و إِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا: إِنَّمَا
 نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ : والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل
 منصوبة بالقول ... و المفعول به متعين للنيابة ، وقولهم: الجملة لا تكون فاعلا
 ولا نائبا عنه ، جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ، و لهذا
 تقع مبتدأ ، نحو: " لا حول و لا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " (٤).

- وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (٥)
 قال السمين: " قوله: ﴿ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ الفاء جواب " أمّا " لما
 تضمنته من معنى الشرط ، و " أنه الحق " ساد مسد المفعولين عند الجمهور ،
 ومسد المفعول الأول فقط و الثاني محذوف عند الأخفش ، أي: فيعلمون حقيقته
 ثابتة. وقال الجمهور: لا حاجة إلى ذلك لأن وجود النسبة فيما بعد " أن " كاف في
 تعلق العلم أو الظن به " (٦).

وفي قوله تعالى: ﴿ و إِذْ نَجَّيْنَاهُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ
 الْعَذَابِ ﴾ (٧) قال السمين في " آل " : " و اختلفوا أيضا فيه: هل يضاف إلى غير
 العقلاء ، فيقال: آل المدينة و آل مكة ؟ فمنعه الجمهور ، وقال الأخفش: قد سمعناه

(١) نسب إلى رجل من بني أسد يقال له: معاوية بن خليل النصري ، وهو في: ضرائر الشعر
 ص ٢٦٣ ، و اللسان ١٥٧/٥ (كبير) ، و شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٠/٢ ، و شرح
 أبياته للبغدادي ٣٠٦/٦. والكبير: هو الزرق الذي ينفخ فيه الحداد.

(٢) من قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه".

(٣) المغني ص ٥٥٩.

(٤) نفسه ص ٥٢٥. وانظر الحديث في سنن الترمذي ٣٣١/٥ ، كتاب الدعوات ، وهو برقم
 (٣٤٦١).

(٥) البقرة ٢/٢٦.

(٦) الدر المصون ١/١٦٥. وانظر الارتشاف ٤/٢١٢٣.

(٧) البقرة ٢/٤٩.

في البلدان ، قالوا: أهل المدينة و آل المدينة " (١).

ونص الأخفش هو: " و أما " آل " فإنها تحسن إذا أضيفت إلى اسم خاص ، نحو : أتيت آل زيد وأهل زيد ، وأهل مكة وآل مكة ، وأهل المدينة وآل المدينة ، ولو قلت : أتيت آل الرجل وآل المرأة ، لم يحسن ، ولكن : أتيت آل الله " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ (٣) قال السمين: "و" "الذين": في محل نصب على الاستثناء على القولين اتصالا وانقطاعا ، وأجاز قطرب أن يكون في موضع جر بدلا من ضمير الخطاب في " عليكم " ، والتقدير : لئلا تثبت حجة للناس على غير الظالمين منهم ، وهم أنتم أيها المخاطبون بتولية وجوهكم إلى القبلة ، ونقل عنه (٤) أنه كان يقرأ : ﴿ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ ﴾ ، كأنه يكرر العامل في البديل على حد قوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ أَمِنَ مِنْهُمْ ﴾ (٥) ، وهذا عند جمهور البصريين ممتنع لأنه يؤدي إلى بدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل من كل ، ولم يجزه من البصريين إلا الأخفش ، وتأول غيره ما ورد من ذلك " (٦).

وبنحو هذا رد أبو حيان على قطرب (٧) ، وقال في الارتشاف : " ويجوز إبدال ظاهر من مضمير غائب ، نحو : زيد ضربته أخاك ، فإن أبدلته من ضمير متكلم أو مخاطب ، وأفاد معنى الإحاطة جاز ، نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَادِنَا ﴾

(١) الدر المصون ٢١٨/١.

(٢) معاني القرآن ٢٦٥ / ١.

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٧٠ ، ح ١.

(٤) وهو السجاوندي ، كما في البحر ١ / ٦١٥ .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ أَمِنَ مِنْهُمْ : أتعلمون أن صالحا مرسل من ربه قالوا : إنا بما أرسل به مؤمنون ﴾ . الأعراف ٧٥/٧.

(٦) الدر المصون ٤٠٨ / ١.

(٧) انظر البحر ١ / ٦١٥ .

وآخرنا ﴿^(١)﴾ ، وأكرمتمكم صغيركم وكبيركم ، وإن لم يفد معنى الإحاطة فمذاهب: أحدها : أنه يجوز ، وهو قول الكوفيين والأخفش . الثاني : أنه يجوز في الاستثناء ، فتقول : ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قطرب . الثالث : أنه لا يجوز ، وهو قول جمهور البصريين . وسمع الكسائي : إلي أبي عبد الله ، وقال : بكم قريشٍ كُفِينَا كُلٌّ مُعْضِلَةٌ وَأُمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا " ^(٢) . ونقل السمين مثل هذا عن أبي البقاء ثم قال : " فمذهبه يمشي على رأي الأخفش دون الجمهور " ^(٣) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ... ﴾ ^(٤) قال السمين : " قوله : ﴿ كهيئة الطير ﴾ في موضع هذه الكاف ثلاثة أوجه : ... الثاني : أن الكاف هي المفعول به لأنها اسم كسائر الأسماء ، وهذا رأي الأخفش ، يجعل الكاف اسما حيث وقعت ، وغيره من النحاة لا يقول بذلك إلا إذا اضطر إليه ، كوقوعها مجرورة بحرف أو بإضافة ، أو تقع فاعلة أو مبتدأ " ^(٥) .

وذكر أبو حيان نحو هذا فقال : " والكاف في " كهيئة " اسم على مذهب أبي الحسن ، فهي مفعولة بـ " أخلق " ، وعلى قول الجمهور يكون صفة لمفعول محذوف تقديره : هيئة مثل هيئة ، ويكون هيئة " مصدرا في معنى المفعول ، أي : مثالا مهيئنا مثل " ^(٦) .

وقد أشار السمين إلى مذهب الأخفش في اسمية الكاف في غير موضع

(١) قال تعالى : ﴿ قَالَ عِيسَىٰ بن مَرِيَمَ : اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ... ﴾ المائدة ١١٤ / ٥ .

(٢) ١٩٦٥ / ٤ . ولم ينسب البيت إلى أحد ، وهو في : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٥ ، والبحر ٣ / ١٥١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٦٩ ، وشرح التصريح على

التوضيح ٢ / ١٦١ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٢٨٨ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٥٦٤ ، ح ٢ .

(٥) الدر المصون ٢ / ١٠٤ .

(٦) البحر ٢ / ٤٨٧ .

من كتابه ، فكان يقول: "وهذا مذهب الأخفش ، يجيز أن تكون الكاف اسماً مطلقاً ، وأما مذهب سيبويه فلا يجيز ذلك إلا في الشعر " (١). " وهذا عند من يرى أن الكاف اسم مطلقاً ، وهو مذهب الأخفش " (٢). " وكون الكاف اسماً في النثر مذهب الأخفش " (٣).

وقد تقدم قول المرادي : " ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار ... وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال : إن الكاف اسم أبداً لأنها بمعنى " مثل " (٤).

وأبو حيان نفسه قال: "الكاف حرف جر لا خلاف ، فاعلمه في ذلك ، إلا ما ذهب إليه صاحبُ المشرق (٥) أنها تكون اسماً أبداً ؛ لأنها بمعنى "مثل" (٦). ثم ذكر ما تقدم عن الأخفش والفارسي ، فقال: "واختلفوا هل تكون اسماً في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر ؛ فذهب الأخفش والفارسي في ظاهر قوله ، وتبعهما ابن مالك إلى أنها تكون اسماً في الكلام ، وقد كثر جرّها بالحرف ؛ الباء وعلى وعن ، وأضيف إليها ، وأُسِّد إليها فاعلة ومبتدأة ومفعولة ، لكن كل هذا في الشعر ، وذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسماً إنما يجوز في ضرورة الشعر " (٧). وقال ابن هشام : " وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لـ " مثل " ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة ... وقال كثير منهم الأخفش والفارسي : يجوز في الاختيار ، فجوزوا في نحو : زيدٌ كالأسد ، أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة . ويقع مثل هذا في كتب المعريين

(١) الدر المصون ١ / ١٢٨ .

(٢) نفسه ١ / ٤٨١ .

(٣) نفسه ٦ / ٧٥ .

(٤) الجنى الداني ص ٧٩ . وانظر ص ٣٣١ .

(٥) هو ابن مضاء القرطبي ، أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ) في كتابه المشرق في النحو .

انظر بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

(٦) الارتشاف ٤ / ١٧١٠ .

(٧) نفسه ٤ / ١٧١٣ .

كثيرا ... ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل " مررت بكالأسد " (١).
وهذه النصوص تؤكد أن الأخفش لم يقل باسمية الكاف مطلقا ، وأنه لم
ينفرد بما قاله ، وأن من قال باسميتها مطلقا إنما هو ابن مضاء .
- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا
وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾ (٢) قال السمين: " وقرأ ابن جببر أيضا - فيما نقله عنه
ابن جني - : ﴿ خَالِصًا ﴾ نصبا من غير تاء (٣) ، ونصبه على الحال ، وفي
صاحبه وجهان: ... الثاني: أنه الضمير المستتر في " لذكورنا " ، فإن " لذكورنا "
على هذه القراءة خبر المبتدأ ، وهذا إنما يجوز على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه
يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، نحو: زيد مستقرا في الدار ، و الجمهور
يمنعونه " (٤).

ونقل أبو حيان مثل هذا عن الأخفش (٥) ، وقال في الارتشاف:
وذهب " جمهور البصريين إلى منع ذلك مطلقا ، و أجازه الفراء و الأخفش في
أحد قوليهِ " (٦).

وقد تعرض السمين لهذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ: عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي
فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ (٧) فقال: " قوله: ﴿ قَالَ: عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾
وفي خبر هذا المبتدأ أوجه: ... الثاني: أن الخبر قوله: ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ ، فعلى هذا
قوله: ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ معمول للاستقرار الذي تعلق به " في كتاب " ... أو يكون
حالا من الضمير المستقر في الجار الواقع خبرا ، وفيه خلاف ، أعني تقديم الحال
على عاملها المعنوي ، والأخفش يجيزه و يستدل بقراءة: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

(١) المغني ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) الأنعام ٦/١٣٩.

(٣) انظر المحتسب ١/٢٣٢.

(٤) الدر المصون ٣/١٩٧. وانظر ١/١٩٤ ، ٢/١٧٢ منه.

(٥) انظر البحر ٤/٢٣٤.

(٦) ٣/١٥٩٠.

(٧) طه ٢٠/٥٢.

بيمينه ﴿ (١) ، وقول الشاعر:

رُهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرُهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَارٍ (٢)

وقال بعض النحويين: إنه إذا كان العامل معنويا و الحال ظرف أو عديله حسن التقديم عند الأخفش و غيره ، وهذا منه " (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (٤) قال السمين في تعقيب له على كلام لأبي حيان تقدم في الفصل الرابع (٥) : " قلت : زيادتها أباه الجمهور ، وقال به من البصريين الأخفش ، وجعل منه : ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ " (١).

وكان قد صرح بمخالفته للأخفش عند قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ الْبُرْقُ يَخْطُفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ (٧) فقال : " ولا يجوز زيادتها ، خلافا للأخفش " (٨).

قال ابن مالك : " وأجاز الأخفش استعمال " كاد " زائدة ، ومما استشهد به قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ وقول حسان :
وَتَكَادُ تَكْسَلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشَهَا فِي جِسْمِ خُرْعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ (٩)
والصحيح أنها لا تزداد . وأما قوله تعالى : ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ فقيـل : معناه : إن

(١) الزمر ٦٧/٣٩.

(٢) قائله النابغة الذبياني (ديوانه ص ٩٩) وهو في: شرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، ٢٩٣ ، والبحر ٧٢/٦ ، ٤٤٩/٧ ، والمقاصد النحوية ١٧٠/٣.

(٣) الدر المصون ٢٦/٥.

(٤) سبق تخريجها. انظر ص ٤٥٦ ، ح ٤.

(٥) انظر ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٦) الدر المصون ٣ / ٥١٠ . وانظر قوله تعالى في طه ١٥ / ٢٠ .

(٧) سبق تخريجها. انظر ص ١٨٣ ، ح ٥.

(٨) الدر المصون ١ / ١٤١ .

(٩) ديوانه ٢٩ / ١ . وهو في : سر صناعة الإعراب ٥٧٥ / ٢ ، وشرح المفصل ١٢٠ / ٧ ، وضرائر الشعر ص ٧٩ ، وشرح التسهيل ٤٠٠ / ١ ، وشرح الكافية ٣٠٧ / ٢ ، والارتشاف

. ٢٤٠٣ / ٥

الساعة آتية أكاد أخفيها ، فلا أقول : هي آتية . وقيل : معناه : أكاد أخفيها عن نفسي ... وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله ، وذلك بَيِّن " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾ (٢) قال السمين : " النجوم : مرتفعة بفعل مضمر يفسره ما بعده عند البصريين غير الأخفش ، وبالابتداء عند الكوفيين والأخفش " (٣) .

- قال الأخفش في معاني القرآن : " وقال : ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾ فأضمر الخبر ، والله أعلم " (٤) .

قال المرادي : " ومذهب سيبويه أن " إذا " لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر ؛ فالظاهر نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ (٥) ، والمقدر نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (٦) ، ولا يجوز غير ذلك . هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه ، ونقل السهيلي أن سيبويه يجوز الابتداء بعد " إذا " الشرطية وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلا ، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد " إذا " ، قال ابن مالك : وبقوله أقول ؛ لأن طلب " إذا " للفعل ليس كطلب " إن " (٧) .

وثمة مواضع كثيرة قرن فيها السمين مذهب الأخفش بمذهب سيبويه ، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

- ففي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (٨) قال السمين : " و " لا " نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها " إن " . قال :

(١) شرح التسهيل ١/٤٠٠ . وانظر شرح الكافية ٢/٣٠٧ ، والارتشاف ٣/١٢٣٥ ، والهمع ١٣٧/٢ .

(٢) المرسلات ٧٧/٨ .

(٣) الدر المصون ٦/٤٥٤ . وانظر ٦/٤٨٤ منه .

(٤) ٧٢٤/٢ .

(٥) النصر ١١٠/١ .

(٦) الانشقاق ٨٤/١ .

(٧) الجنى الداني ص ٣٦٨ . وانظر الارتشاف ٤/٢١٧٦ ، والمغني ص ١٢٧ .

(٨) البقرة ٢/٢ .

"ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ، ولا عمل لها في الخبر (١) ، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع ، وهي عاملة في الخبر " (٢) .

قال المرادي: " وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ " لا " عند عدم تركيبها مع اسمها ، وأما إذا بني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل التركيب ، و " لا " واسمها في موضع رفع بالابتداء ، وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب " (٣) .

ونسب أبو حيان القول الثاني إلى الأخفش والمازني والمبرد (٤) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (٥) قال السمين: " كيف : اسم استفهام يسأل به عن الأحوال ... و " كيف " في هذه الآية منصوبة على التشبيه بالظرف عند سيبويه ، أي : في أي حالة تكفرون ، وعلى الحال عند الأخفش ، أي : على أي حال تكفرون ، والعامل فيها على القولين " تكفرون " ، وصاحب الحال الضمير في " تكفرون " (٦) .

قال أبو حيان : " وقد ذُكر خلاف فيها : أهي ظرف أم اسم غير ظرف ، والأول عزوه إلى سيبويه ، والثاني إلى الأخفش والسيرافي " (٧) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ مَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٨) قال السمين: " قوله : ﴿ من خير ﴾ هذا هو القائم مقام الفاعل ، و " من " زائدة ، أي : أن ينزل خير من ربكم ، وحسن

(١) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٥ .

(٢) الدر المصون ١ / ٨٩ - ٩٠ . وانظر البحر ١ / ١٦٠ ، وشفاء العليل ١ / ٣٨١ .

(٣) الجنى الداني ص ٢٩١ .

(٤) انظر الارتشاف ٣ / ١٢٩٧ .

(٥) البقرة ٢ / ٢٨ .

(٦) الدر المصون ١ / ١٦٩ .

(٧) البحر ١ / ٢٦٣ ، وانظر ١ / ٢٧٥ منه ، والمغني ص ٢٧٢ .

(٨) البقرة ٢ / ١٠٥ .

زيادتها هنا وإن كان " ينزل " لم يباشره حرف النفي ؛ لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نفيت الودادة انتفى متعلقها ، وهذا له نظائر في كلامهم ، نحو : ما أظن أحدا يقول ذلك إلا زيد ، برفع " زيد " بدلا من فاعل " يقول " ، وإن لم يباشر النفي ، لكنه في قوة : ما يقول أحد ذلك إلا زيد في ظني ، وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يُرَوِّا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخُلُقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ (١) زيدت الباء لأنه في معنى : أو ليس الله بقادرٍ ، وهذا على رأي سيبويه وأتباعه ، وأما الكوفيون والأخفش فلا يحتاجون إلى شيء من هذا " (٢).

وذكر أبو حيان نحو هذا ، ونسب الأول إلى سيبويه والخليل ، ثم قال : " وأما على مذهب الأخفش والكوفيين في هذا المكان فيجوز زيادتها ؛ لأنهم لا يشترطون انتفاء الحكم عما تدخل عليه ، بل يجيزون زيادتها في الواجب وغيره ، ويزيد الأخفش أنه يجيز زيادتها في المعرفة " (٣).

وأشار السمين إلى مذهب الأخفش في زيادة " من " في مواضع عدة من كتابه ، فكان يقول : وأجازوا " أن تكون زائدة ، ولا تجيء إلا على قول الأخفش " (٤). " الثاني : أن تكون " من " زائدة على مذهب الأخفش " (٥). " ويجوز على رأي الأخفش أن تكون " من " زائدة " (٦). " والثاني : أن " من " مزيدة عند الأخفش ؛ لأنه لا يشترط فيها شيئا " (٧). " والثاني : أن " من " زائدة ... وهذا ما ش عند الكوفيين والأخفش " (٨).

وصرح بمخالفته له عند قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأُخْرِجُ بِهِ

(١) تتمتها : ﴿ على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير ﴾ الأحقاف ٤٦ / ٣٣ .

(٢) الدر المصون ١ / ٣٣٣ .

(٣) البحر ١ / ٥١٠ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٢١٨ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٥٢ .

(٥) نفسه ١ / ٤٢٣ .

(٦) نفسه ١ / ٤٤٠ .

(٧) نفسه ٣ / ٤٩٤ .

(٨) نفسه ٥ / ١٢٧ .

مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴿١﴾ فقال في " من الثمرات " : " و " من " هنا للتبعيض ، وأبعد من جعلها زائدة لوجهين ؛ أحدهما : زيادتها في الواجب ، وكون المجرور بها معرفة ، وهذا لا يقول به بصري ولا كوفي إلا أبا الحسن الأخفش . والثاني : أن يكون جميع الثمرات رزقا لنا ، وهذا يخالف الواقع ، إذ كثير من الثمرات ليس رزقا " (٢).

وهذا الرد لأبي حيان ، وهذا نصه : " وأبعد من جعل " من " زائدة ، وجعل الألف واللام للاستغراق ، لوجهين : أحدهما : زيادة " من " في الواجب ، وقبل معرفة ، وهذا لا يقول به أحد من البصريين والكوفيين إلا الأخفش . والثاني : أنه يلزم منه أن يكون جميع الثمرات التي أخرجها رزقا لنا ، وكم من شجرة أثمرت شيئا لا يمكن أن يكون رزقا لنا ، وإن كانت للتبعيض كان بعض الثمار رزقا لنا وبعضها لا يكون رزقا لنا ، وهو الواقع " (٣).

وقد تقدم أن " من " تزداد عند البصريين وسيبويه بشرطين : أن يكون ما قبلها غير موجب ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وعند الكوفيين بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها ، وعند الأخفش مطلقا (٤).

وأيد السمين مذهبه في موضع آخر ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ (٥) : " قوله : ﴿ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ " من " تبعيضية ، وعند الأخفش يجوز أن تكون مزيدة ، ويؤيده قوله : ﴿ يَغْضُونَ أَسْوَاتَهُمْ ﴾ " (٦). وفي معاني القرآن للأخفش ما يؤيد ما نسب إليه ، وهذا نصه فيه : " وأما

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٨٣ ، ح ٤٤.

(٢) الدر المصون ١ / ١٤٩ .

(٣) البحر ١ / ٢٣٨ .

(٤) انظر ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٥) لقمان ٣١ / ١٩ .

(٦) الدر المصون ٥ / ٣٨٨ . والآية الكريمة بتمامها: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغْضُونَ أَسْوَاتَهُمْ

عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ﴾ الحجرات

٣/٤٩

قوله : ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بُقُلِهَا وَقِنَائِهَا ﴾ (١) فدخلت فيه " من " كنحو ما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير ، وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام ، تريد : شيئاً ، ولم تذكر الشيء كذلك : ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾ شيئاً ، ولم يذكر الشيء . قال : " وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد : ما رأيت أحداً ، وهل جاءك من رجلٍ ، تريد : هل جاءك رجل . فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٢) ، فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا ، تريد : هو أفضلها ، وتقول العرب : " قد كان مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَّ عَنِي حَتَّى أَذْهَبَ " يريدون : قد كان حديثٌ ، ونظيره قولهم : هل لك في كذا وكذا ، ولا يقولون : حاجة ، ولا عليك ، يريدون : لا بأس عليك " (٣) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ (٤) قال السمين : " قوله : ﴿ أَنْ يَأْتِي ﴾ في محل نصب ؛ إما على الخبر لـ " عسى " وهو رأي الأخفش ، وإما على أنها مفعول به ، وهو رأي سيبويه (٥) ؛ لئلا يلزم الإخبار عن الجثة بالحدث في قولك : عسى زيد أن يقوم " (٦) .

قال المرادي في مذاهبهم في خبر " عسى " إذا أتى فعلاً مضارعاً مقروناً بـ " أن " وهو الكثير : " وثانيهما : أن " عسى " في ذلك ليست عاملة عمل " كان " بل المرفوع بها فاعل ، و " أن " والفعل في موضع نصب على المفعولية ، والفعل مضمن معنى " قارب " ، فإذا قلت : عسى زيد أن يقوم ، فالتقدير : قارب زيد القيام ، أو يكون " أن " والفعل منصوباً على إسقاط الخافض ، وهذا مذهب

(١) قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ : يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعَ لَنَا رَبِّكَ ... ﴾ البقرة

. ٦١ / ٢

(٢) البقرة ٢ / ٢٧١ .

(٣) ٢٧٢ - ٢٧٣ / ١ .

(٤) المائة : ٥٢ / ٥ .

(٥) انظر الكتاب ١ / ١٥٧ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٥٤٣ .

سيبويه والمبرد ، ووجهه أن " أن " والفعل مقدر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خيرا عن الجثة ، وأجيب عنه : بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة " (١) .
 - وفي قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (٢)
 قال السمين في " أمّا " : " وإن وقع بعدها مصدر نحو : أمّا علماً فعالمٌ ، فإن كان نكرة جاز نصبه عند التميميين بـرجحان ، وضعف رفعه ، وإن كان معرفة التزموا فيه الرفع ، وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب ، نحو : أمّا العلم فعالم ، ونصب المنكر عند سيبويه على الحال ، والمعرف مفعول له (٣) ، وأمّا الأخفش فنصبها عنده على المفعول المطلق " (٤) .

قال أبو حيان في البحر: "ومسألة " أمّا علما فعالم " يلزم أهل الحجاز فيه النصب ، وتختاره تميم " (٥) . وقال في الارتشاف نقلا عن بعضهم : " ورأيت سيبويه يقول : ما كان من هذه المصادر نكرة فهو في موضع الحال ، وكذلك : أمّا عالما فلا علم عنده ، وهذه لغة بني تميم ، فإن أدخلوا الألف واللام رفعوا ، وأهل الحجاز ينصبون هذا نكرة ومعرفة على أنه مفعول من أجله " (٦) .
 وفي المغني ما يخالف كلا المذهبين ، إذ قال : " سمع : أمّا العبيد فذو عبيد ، بالنصب ، وأمّا قريشاً فأنا أفضلها ، وفيه عندي دليل على أمور ؛ أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر : مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا : مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قولهم : أمّا العلم فعالم ، وأمّا علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا ، وحال إن كان منكرا " (٧) .

(١) الجنى الداني ص ٤٦٤ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٥٦٧ ، ح ٥٠ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨٧ - ٣٩٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٦٥ . وانظر شرح التسهيل ٢ / ٣٣٠ .

(٥) ١ / ٢٦٢ .

(٦) ٣ / ١٥٧٦ .

(٧) ص ٨٣ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا : لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُونَ وَأَهْلُكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (١) قال السمين: " قوله : ﴿ إِنَّا مُنْجُونَ ﴾ في الكاف وما أشبهها مذهبان : مذهب سيبويه أنها في محل جر ، فعلى هذا في نصب " أهلك " وجهان : إضمار فعل ، أو العطف على المحل ، ومذهب الأخفش وهشام أنها في محل نصب ، وحذف التنوين والنون لشدة اتصال الضمير " (٢).

قال أبو حيان : " فإن كان المفعول ضميراً متصلاً باسم الفاعل ، نحو : زيد مكرمك ، وهذان مكرماك ، وهؤلاء مكرموك ؛ فمذهب سيبويه والمحققين أنه تجب الإضافة والضمير مجرور ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في موضع نصب ، وزال التنوين والنون لإضافة الضمير ، لا للإضافة ، ويظهر الفرق بين المذهبين في العطف ، فيجيز الأخفش : هذا ضاربك وزيداً ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا مُنْجُونَ وَأَهْلُكَ ﴾ ، ف " أهلك " معطوف على الكاف ؛ إذ هي في موضع نصب عندهما ، ومن منع ذلك أضمر ناصباً ، أي : وَنُجِّيْ أهلك ، أو جعله عطفاً على موضع الكاف " (٣).

٣- موافقاته :

وقد يقف السمين من آراء الأخفش موقف استحسان وتأييد :

- ففي قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ (٤) قال السمين: " وفي قوله : ﴿ كَالَّذِي ﴾ أربعة أوجه : ... والرابع : أن الكاف اسم بمعنى " مثل " لا حرف ، وهو مذهب الأخفش (٥) ، وهو الصحيح من جهة الدليل ، وإن كان جمهور البصريين على خلافه ، فالتقدير : ألم تر إلى الذي حاج ، أو إلى مثل الذي مرَّ ، وهو معنى حسن . وللقول باسمية الكاف دلالات مذكورة في كتب القوم ، ذكرنا أحسنها في هذا الكتاب ، منها معادلتها في

(١) العنكبوت ٢٩ / ٣٣.

(٢) الدر المصون ٥ / ٣٦٥ . وانظر البحر ٧ / ١٤٦.

(٣) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٥ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ١٩٦ ، ح ٦.

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٥٦٩-٥٧١.

ومثال جرّها بالإضافة قول :

فُصِّيرُوا مِثْلُ كَعُصْفٍ مُأْكُولٍ (١)

وحال يتعين أن تكون فيها حرفاً، وهي الواقعة صلة ، نحو: جاء الذي كزيد ؛ لأن جعلها اسماً يستلزم حذف عائد مبتدأ من غير طول الصلة ، وهو ممتنع عند البصريين، وحال يجوز فيها الأمران، وهي ما عدا ذلك، نحو: زيد كعمرو (٢). وفي معاني القرآن للأخفش : " وقال: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ الكاف زائدة ، و المعنى - والله أعلم - : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (٣) أَوْ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ. و الكاف زائدة. وفي كتاب الله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٤) يقول: ليس كهو ؛ لأن الله ليس له مثل " (٥).

والسمين أشار إلى هذا في الوجه الثالث من إعراب " كالذي " ولم يعزه إلى أحد ، وقد رده بقوله: " وفيه ضعف ؛ لأن الأصل عدم الزيادة " (١).

ونسب أبو حيان القول باسمية الكاف في " كالذي " إلى الأخفش ، وصححه بنحو ما تقدم عن السمين ، وهذا نصه : " و يحتمل أن لا يكون ذلك على حذف فعل ، و لا على العطف على المعنى ، و لا على زيادة الكاف ، بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن ، فتكون الكاف في موضع جر معطوفة على " الذي " ، التقدير: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم ، أو إلى مثل الذي مرَّ على قرية ". قال: " ومجيء الكاف اسماً فاعلة و مبتدأة و مجرورة بحرف الجر ، ثابت في لسان العرب ، و تأويلها بعيد ، فالأولى هذا الوجه الأخير ، و إنما عرض

(١) ينسب إلى رؤبة ، والى حميد الأرقط ، وهو في: الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، والأصول ١ / ٤٣٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٦ ، والارتشاف ٤ / ١٧١٦ ، والجنى الداني ص ٩٠ ، والمغني ص ٢٣٨ ، وشرح شواهده للسيوطي ١ / ٥٠٣ ، والهمع ٢ / ٢١٧ ، والدرر ١ / ١٣٣ ، والخزانة ٧ / ٧٣ ، ١٠ / ١٦٨ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٢٨-١٢٩.

(٣) البقرة ٢ / ٢٥٨.

(٤) الشورى ٤٢ / ١١.

(٥) ١ / ٣٨٠.

(٦) الدر المصون ١ / ٦٢٢.

لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف ، حملا على مشهور مذهب البصريين ، والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن ، ألا ترى في الفاعلية لـ " مثل " في قول الشاعر:

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلٌ مُغْلَبٍ " (١)

وكما نرى ، فإن الشيخ وتلميذه قد استحسنا شيئا أخذاه على أبي البقاء في موضع تقدم ، وقصره الشيخ على الضرورة (٢)

-وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ (٣) قال السمين في " رأيت " : " وقال أبو الحسن الأخفش هنا فيها كلاما حسنا رأيت نقله ، وهو: أن العرب أخرجتها عن معناها بالكلية ، فقالوا: أرايتك ، و أريتك ؛ بحذف الهمزة ، إذا كانت بمعنى " أخبرني " ، و إذا كانت بمعنى " أبصرت " لم تحذف همزتها ، وشذت أيضا فالزمتهما الخطاب على هذا المعنى ، و لا تقول فيها أبدا: أراني زيدا عمرا ما صنع ، وتقول هذا على معنى " اعلم " ، وشذت أيضا فأخرجتها عن موضعها بالكلية، بدليل دخول الفاء، ألا ترى قوله: ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي ﴾ فما دخلت الفاء إلا وقد أخرجت إلى معنى " أمّا " أو تَنَّبَهُ ، والمعنى: أما إذ أويينا إلى الصخرة فإنني نسيت الحوت ، وقد أخرجتها إلى معنى " أخبرني " ، كما قدمنا ، وإذا كانت بمعنى " أخبرني " فلا بد بعدها من الاسم المستخبر عنه ، وتلزم الجملة التي بعدها الاستفهام ، وقد تخرج لمعنى: " أمّا " ويكون أبدا بعدها الشرط وظروف الزمان ، فقوله: ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴾ معناه: أمّا إذ أويينا فإنني ، أو: تنبّه إذ أويينا ، وليست الفاء إلا جوابا لـ " أَرَأَيْتَ " ؛ لأن " إذ " لا يصح أن يجازى بها إلا مقرونة بـ " ما " ، بلا خلاف (٤).

وما استحسنه السمين من كلام الأخفش هنا استبعده في آية الأنعام

(١) البحر ٣٠٢/١.

(٢) انظر ص ٣٣٠-٣٣١.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٥٥٤ ، ح ١.

(٤) الدر المصون ٤/٤٧٠. وانظر كلام الأخفش في البحر ١/١٣٨.

المتقدمة^(١) ، فظهر التناقض في موقفه منه في هذه المسألة.
 - وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(٢) قال السمين: "قرأ ابن عامر والأخوان: ﴿ لِنَجْزِي ﴾ بنون العظمة ، أي : لنجزى نحن ، وباقي السبعة : ﴿ لِيَجْزِي ﴾ بالياء من تحت ، مبنيا للفاعل ، أي: ليجزي الله ، وأبو جعفر بخلاف عنه - وشيبة وعاصم في رواية كذلك ، إلا أنه مبني للمفعول ، هذا مع نصب قوما"^(٣) ، وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه: ... الثالث: أن القائم مقامه الجار والمجرور ، وفيه حجة للأخفش والكوفيين حيث يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وأنشدوا :

[وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٌ] لُسِبَ بِذَلِكَ الْجَرِّ الْكِلَابَا^(٤)
 لَمْ يُعَنَّ بِالْعُلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا^(٥)

والبصريون لا يجيزونه "^(٦) . وقد سبق القول في هذه المسألة^(٧) .
 - وفي قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(٨) قال السمين: "في " كم " وجهان : أحدهما : أنها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر الجملة بعدها ، و " من قرية " تمييز ، والضمير في " أهلكتناها " عائد على معنى " كم " ، وهي هنا خبرية للتكثير ، والتقدير: وكثير من القرى

(١) انظر ص ٥٥٣-٥٥٤ الآية ٤٠ .

(٢) الجاثية ٤٥ / ١٤ .

(٣) انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٢ / ٣٧٢ .

(٤) يُنسب إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وهو في : الخصائص ١ / ٣٩٧ ، والأمالى

الشجرية ٢ / ٢١٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٨ ، والهمع ٢ /

٢٦٦ ، والدرر ١ / ١٤٤ ، والخزانة ١ / ٣٣٧ .

(٥) يُنسب إلى روبة ، وهو في : شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٥٢١ ، والهمع

٢ / ٢٦٦ ، والدرر ١ / ١٤٤ .

(٦) الدر المصون ٦ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٧) انظر ص ٥٦٦-٥٦٧ .

(٨) الأعراف ٧ / ٤ .

أهلكنا. ونقل أبو البقاء عن بعضهم أنه جعل " أهلكناها " صفة لـ " قرية " ،
والخبر قوله : ﴿ فجاءها بأسنا ﴾ قال : وهو سهو ؛ لأن الفاء تمنع من ذلك " (١) .
قال السمين : " قلت : ولو ادعى مدع زيادتها على مذهب الأخفش لم تقبل دعواه ؛
لأن الأخفش إنما يزيد لها عند الاحتياج إلى زيادتها " (٢) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ
جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (٣) اختار السمين أن يكون ﴿ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ في محل رفع
بالابتداء ، والخبر محذوف ، قال : " وينبغي أن تقدّره متقدماً عليها ، كما فعل
الزمخشري (٤) وغيره ، أي : فحق أن له نار جهنم ، وقدره غيره متأخراً ، أي :
فأن له نار جهنم واجب . كذا قدره الأخفش ، وردّه عليه بأنها لا يبتدأ بها ،
وهذا لا يلزمه ، فإنه يجيز الابتداء بـ " أن " المفتوحة من غير تقديم خبر ،
وغيره لا يجيز الابتداء بها إلا بشرط تقدّم " أمّا " ، نحو : أمّا أنك ذاهب فعندي ،
أو بشرط تقدّم الخبر نحو : عندي أنك منطلق " (٥) .

قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور : ﴿ فَأَنَّ لَهُ ﴾ بالفتح ، والفاء جواب الشرط ،
فتقتضي جملة "فأن" مفرداً في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، قدره
الزمخشري مقدماً نكرة ، أي : فحق أن يكون ، وقدره غيره متأخراً ، أي : فأن له
نار جهنم واجب . قاله الأخفش ، وردّ عليه بأن " أن " لا يبتدأ بها متقدمة على
الخبر ، وهذا مذهب سيوييه والجمهور ، وأجاز الأخفش والفرّاء وأبو حاتم الابتداء
بها متقدمة على الخبر ، فالأخفش خرّج ذلك على أصله " (٦) .

وقال في كسر همزة " إن " وفتحها بعد " أمّا " : " وبعد " أمّا " نحو : أمّا
إنك ذاهب ، فالكسر على أن " أمّا " للاستفتاح كـ " ألا " والفتح على أن الهمزة

(١) الدر المصون ٣ / ٢٣٢ . وانظر الإملاء ١ / ٢٦٨ .

(٢) نفسه ٣ / ٢٣٢ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٤٩٤ ، ح ٤ .

(٤) انظر الكشف ٢ / ٢٧٦ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٤٨٠ .

(٦) البحر : ٦٦ / ٥ .

للاستفهام ، و " ما " بمنزلة " حق " ، وذلك أن " ما " عامة جعلوها بمنزلة شيء ، ذلك الشيء حق ، كأنك قلت : أحقا أنك ذاهب ، وانتصابه على الظرف ، وأجاز ابن مالك الفتح في " أن " على أن تكون " أما " للاستفتاح ، و " أنك ذاهب " في موضع مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : أما معلوم ذهابك (١) ، وهذا شيء خالف فيه النحاة وقدره سيبويه : أعلم والله أنك ذاهب (٢) ، وهو عندي تفسير معني ، وقدره الفراء وأبو العباس (٣) وجماعة : أحلف بالله أنك ذاهب " (٤) . فقول السمين : " ... بشرط تقدم " أما " غير دقيق ؛ لأنه مطلق .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ (٥) قال السمين : " في " يوم " أربعة أوجه : ... الرابع : أن ينتصب بإضمار " اذكرو " و " يوم " ظرف مستقبل كـ " إذا " ، وسيبويه لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجملة الاسمية ، والأخفش يراه ، ولذلك قدر سيبويه في قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (٦) ونحوه فعلا قبل الاسم ، والأخفش لم يقدره (٧) ، وعلى هذا فظاهر الآية مع الأخفش ، ويجاب عن سيبويه : بأن " هم " ليس مبتدأ ، بل مرفوع بفعل محذوف يفسره اسم الفاعل ، أي : يوم برزوا ، ويكون " بارزون " خبر مبتدأ مضمرة ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير فبقي كما ترى ، وهذا كما قالوا في قوله :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حُلِقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي (٨)

(١) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٢٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢ / ٣٥١ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٢٥٩ .

(٥) غافر ٤٠ / ١٦ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٥٧٣ ، ح ٦ .

(٧) انظر البحر ٧ / ٤٣٧ . وانظر ص ٥٧٣ .

(٨) ينسب إلى عدي بن زيد ، وهو في : الكتاب ٣ / ١٢١ ، وشرح التسهيل ٤ / ٩٨ ، وشرح

الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ ، والارتشاف ٤ / ١٩٠٠ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجني

الداني ص ٤٨٠ ، و المغني ص ٣٥٤ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢ / ٦٥٨ ، وشفاء

العليل ٣ / ٩٦٩ ، والهمع ٤ / ٣٤٨ ، والدرر ٢ / ٨١ ، والخزانة ٨ / ٥٠٨ .

في أن " حَلَقِي " مرفوع فعل يفسره " شَرِقٌ " ؛ لأن " لو " لا يليها إلا الأفعال ، وكذا قوله :

[وَنَبَّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ] فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا (١)

لأن " هَلَّا " لا يليها إلا الأفعال ، فالمفسر في هذه المواضع أسماء مشتقة (٢) .
ومهما يكن من أمر ، فإن السمين وقف من آراء الأخفش النحوية مواقف عدة ، معظمها رد واعتراض على ما جاء فيها ، أو تنبيه على مذهب الأخفش النحوي ، ومخالفته للبصريين خاصة وللنحاة عامة ، ولا نعدم بعض الموافقات ، وقد تبع السمين في بعض هذا شيخه أبا حيان ، وإن لم يصرح بهذا ، على أنه ظهرت له بعض الآراء والمناقشات الخاصة .

(١) قائله قيس بن الملوح (ديوانه ص ١٩٥) . وهو في : المغني ص ١٠٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٤١/٢ ، والهمع ٣٥٣/٤ ، والدرر ٢/٨٣ ، والخزانة ٦١/٣ ، ٥١٣/٨ .
(٢) الدر المصون ٦/٣٣ - ٣٤ .

رابعاً - السمين الحلبي والزجاج

وهو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج . قال ابن كثير :
" وقد كان أول أمره يخرط الزجاج ، فأحبّ علم النحو ، فذهب إلى المبرد ، وكان
يعطي المبرد كل يوم درهماً ، ثم استغنى الزجاج وكثر ماله ، ولم يقطع عن
المبرد ذلك الدرهم حتى مات ، وقد كان الزجاج مؤدباً للقاسم بن عبيد الله ، فلما
ولّى الوزارة كان الناس يأتونه بالرقاع ليقدمها إلى الوزير ، فحصل له بسبب ذلك
ما يزيد على أربعين ألف دينار " (١).

من شيوخه: المبرد ، كما تقدم ، وثعلب . ومن تلامذته: أبو علي الفارسي ،
وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الذي نسب إليه لأخذه عنه وتلمذته عليه (٢) .
وكانت وفاته ببغداد سنة عشر ، وقيل : سنة إحدى عشرة ، وقيل : سنة
ست عشرة وثلاثمئة (٣) .

قال العلماء فيه وفي مصنفاته: " ... أبو إسحاق النحوي الزجاج ،
صاحب كتاب معاني القرآن . كان من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد ،
جميل المذهب ، وله مصنفات حسان في الأدب " (٤) . " وأما أبو إسحاق إبراهيم بن
السري بن سهل الزجاج ، فإنه كان من أكابر أهل العربية ، وكان حسن العقيدة ،

(١) البداية والنهاية ١١ / ١٢٦ .

(٢) انظر وفيات الأعيان ١ / ٤٩ ، ومرآة الجنان ٢ / ١٩٦ ، والبلغة ص ٤٥ .

(٣) انظر وفيات الأعيان ١ / ٤٩ . وانظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ص ١١١ -

١١٢ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٨٩ - ٩٣ ، ونزهة الألباء ص ٢٤٤ - ٢٤٧ ، والمنتظم ١٣ /

٢٢٣ - ٢٢٨ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ١٩٤ - ٢٠١ ، ومعجم الأدباء ١ / ١٣٠ -

١٥١ ، والكامل في التاريخ ٦ / ٦٨٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٩ - ٥٠ ، وسير أعلام

النبلاء ١٤ / ٣٦٠ ، والوافي بالوفيات ٥ / ٣٤٧ - ٣٥٠ ، ومرآة الجنان ٢ / ١٩٦ ، والبداية

والنهاية ١١ / ١٢٦ ، والبلغة ص ٤٥ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ١ /

٤١١ - ٤١٣ ، وشذرات الذهب ٢ / ٢٥٩ ، وهدية العارفين ٥ / ٥ ، والأعلام ١ / ٤٠ ،

ومعجم المؤلفين ١ / ٢٧ .

(٤) تاريخ بغداد ٦ / ٨٩ - ٩٠ . وانظر بغية الوعاة ١ / ٤١١ .

جميل الطريقة " (١). " وكان من أهل الفضل والعلم ، مع حسن الاعتقاد ، وله تصانيف حسان " (٢). " كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين " (٣). " الزجاج الإمام ، نحوي زمانه ... مصنف كتاب معاني القرآن ، وله تأليف جملة ... له رزق في الفقهاء ، ورزق في العلماء ، ورزق في الندماء " (٤). " الزجاج صاحب معاني القرآن ... كان فاضلاً ، دينياً ، حسن الاعتقاد ، وله المصنفات الحسنة ، منها : كتاب معاني القرآن ، وغيره من المصنفات العديدة المفيدة " (٥). " أبو إسحاق الزجاج الإمام الفاضل ، مصنف كتاب معاني القرآن ... " (٦).

ومن مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه ، الاشتقاق ، القوافي ، العَرُوض ، الفرق ، خَلَقَ الإنسان ، خَلَقَ الفرس ، مختصر النحو ، فعلتُ وأفعلتُ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، شرح أبيات سيبويه ، النوادر (٧).
وإذا ما بحثنا في مواقف السمين من آراء الزجاج النحوية فإننا نرى أنها لا تختلف عما سبق ؛ من ردِّ واعتراض، وتنبيه على المذهب النحوي ، وتوضيح ، وتأيد ، ولكنها تميل هنا إلى الاعتدال من حيث الاعتراض والتأييد .

١-ردوده واعتراضاته :

- قال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾ (٨) : " قوله : ﴿ أَنْ تَبَرُّوا ﴾ فيه ستة أوجه: أحدها - وهو قول الزجاج والتبريزي وغيرهما - : أنها في محلِّ رفع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَجْعَلُوهُ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ، أو :

(١) نزهة الألباء ص ٢٤٤.

(٢) المنتظم ١٣ / ٢٢٣ . وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ١٩٤ .

(٣) وفيات الأعيان ١ / ٤٩ . وانظر مرآة الجنان ٢ / ١٩٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ .

(٥) البداية والنهاية ١١ / ١٢٦ .

(٦) النجوم الزاهرة ٣ / ٢٣٤ .

(٧) انظر معجم الأدباء ١ / ١٥١ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٩ .

(٨) البقرة : ٢ / ٢٢٤ .

بِرُّكُمْ أَوْلَى وَأَمْتَلُ " . قال السمين: " وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يؤدي إلى انقطاع هذه الجملة عما قبلها ، والظاهر تعلُّقها به " (١) .

وهذا مما أجازته الزجاج ، إذ قال : " ... ويجوز أن يكون موضع " أن " رفعاً ، فيكون المعنى : ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا أَوْلَى ، أي : البرُّ والتقى أَوْلَى ، ويكون " أَوْلَى " محذوفاً ، كما جاء حذف أشياء في القرآن ؛ لأن في الكلام دليلاً عليها يشبه هذا منه : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٢) أي : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ " (٣) .

وما قاله السمين في التعقيب على كلامه إنما هو كلام أبي حيان إذ قال ما نصه : " قال الزجاج - وتبعه التبريزي - : " أن تبرّوا " في موضع رفع بالابتداء ، قال الزجاج : والمعنى : برِّكم وتقواكم وإصلاحكم أمثلُ وأولى ، وجعل الكلام منتهياً عند قوله : ﴿ لأيمانكم ﴾ ومعنى الجملة التي فيها النهي عنده : أنها في الرجل إذا طُلبَ منه فعلٌ خيرٍ ونحوه اعتلَّ بالله ، فقال : عليّ يمينٌ ، وهو لم يحلف ، وقدّر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بأن المعنى : أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس خيرٌ لكم من أن تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم " . قال أبو حيان : " وهذا الذي ذهب إليه الزجاج والتبريزي ضعيف ؛ لأن فيه اقتطاع " أن تبرّوا " مما قبله ، والصحيح (٤) هو اتصاله به ، ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه " (٥) . وأراد بالجملة التي فيها النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ (١) قال

(١) الدر المصون ١ / ٥٤٦ .

(٢) محمد ٢١ / ٤٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٠٠ .

(٤) في البحر : " والظلم " ولا يستقيم بها المعنى ، وقد أثبت ما رأيتُه صواباً .

(٥) البحر ٢ / ١٨٨ .

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٤٠٩ ، ح ٣ .

الزجاج : " ونصب ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ بقوله : ﴿وَيُحذِّرُكُمْ اللهُ نَفْسَهُ﴾ ، كأنه قال : ويحذركم الله نفسه في ذلك اليوم ، ويجوز أن يكون نُصِبَ على قوله : ﴿والى الله المصير﴾ (١) يومَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ، والقول الأول أجود " (٢).

قال السمين : " قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ في ناصبه أوجه : ... الثاني : أنه منصوب بـ "يحذركم" أي: يخوفكم عقابه في ذلك اليوم ، والى هذا نحا أبو إسحاق ورجحه . ولا يجوز أن ينتصب بـ "يحذركم" المتأخرة ، قال ابن الأنباري : لأنه لا يجوز أن يكون "اليوم" منصوباً بـ "يحذركم" المذكور في هذه الآية ؛ لأنَّ واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرف وناصبه معترضاً ، وهو كلام طويل والفصل بمثله مستبعد ، هذا من جهة الصناعة ، وأما من جهة المعنى فلا يصح ؛ لأنَّ التخويف موجود ، واليوم موعود ، فكيف يتلاقيان " (٣) .

وبهذا قال أبو حيان ، وهذا نصه : " اختلف في العامل في "يوم" فقال الزجاج : العامل فيه "ويحذركم" ورجحه ، وقال أيضاً : العامل فيه "المصير" ... ويضعف نصبه بقوله : ﴿ويحذركم﴾ لطول الفصل ، هذا من جهة اللفظ ، وأما من جهة المعنى ، فلأنَّ التحذير موجود واليوم موعود ، فلا يصح له العمل فيه " ثم ضعف الثاني بقوله : " ويضعف انتصابه بالمصير للفصل بين المصدر ومعموله " (٤).

وقال مكي : " يوم " منصوب بـ " يحذركم " أي : ويحذركم الله نفسه في يوم تجد . وفيه نظر " (٥).

(١) قال تعالى : ﴿ويحذركم اللهُ نفسه والى اللهُ المصير﴾ آل عمران ٣ / ٢٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٧ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٦٢ - ٦٣ .

(٤) البحر ٢ / ٤٤٤ .

(٥) المشكل ١ / ١٣٤ .

ونكر ابن هشام كلام مكي فيه ثم قال: "والصواب الجزم بأنه خطأ ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة" (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ...﴾ (٢) قال الزجاج: "فجائز أن يكون موضع "الذين" نصباً على البذل... وجائز أن يكون رفعه على الابتداء، ويكون الخبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (٣)، ويكون ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ (٤) عطفاً على "الذين يَبْخُلُونَ" في النصب والرفع" (٥).

قال السمين: "قوله تعالى: ﴿الذين يبخلون﴾ فيه سبعة أوجه: ... الرابع: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان: ... والثاني: أنه قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، ويكون قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ عطفاً على المبتدأ، والعاقد محذوف، والتقدير: الذين يَبْخُلُونَ والذين يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُهُمْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ أو مِثْقَالَ ذَرَّةٍ لَهُمْ، وإليه ذهب الزجاج، وهذا متكلف جداً لكثرة الفواصل، ولقلق المعنى أيضاً" (٦).

وعبارة أبي حيان في الرد عليه هي: "وهو بعيد متكلف لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر، ولأن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه انتظاماً واضحاً؛ لأن سياق المبتدأ وما عطف عليه ظاهراً من قوله ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لا يناسب أن يُخبر عنه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ بل

(١) المغني ص ٦٩٩.

(٢) النساء ٣٧ / ٤.

(٣) نفسها ٤٠ / ٤.

(٤) نفسها ٣٨ / ٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥١ / ٢.

(٦) الدر المصون ٣٦١ / ٢.

مَسَاق ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ ﴾ أن يكون استئناف كلام إخباراً عن عدله ، وعن فضله تعالى وتقدس " (١) . وهو كما قال .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (٢) قال الزجاج : " وعَدْوًا : منصوب على المصدر ؛ لأن المعنى : فَيَعْتَدُونَ عَدْوًا ، أي : يَظْلِمُونَ ظُلْمًا ، ويكون بإرادة اللام ، أي : فَيَسُبُّوا اللَّهَ لِلظُّلْمِ " (٣) .

قال السمين في " عَدْوًا " : " ونَصَبَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعَامِلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ السَّبَّ مِنْ جِنْسِ الْعَدْوِ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ؛ أَي : لِأَجْلِ الْعَدْوِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّجَاجِ أَنَّهُ خَلَطَ الْقَوْلَيْنِ فَجَعَلَهُمَا قَوْلًا وَاحِدًا ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : ... " فذكر ما تقدّم عنه (٤) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالَ : فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٥) قال الزجاج : " وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنِ النُّحَوِيِّينَ فِي أَنَّ " عَلَى " مَحذُوفَةٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرْبَ زَيْدٍ الظُّهْرَ وَالبَطْنَ " (٦) .

قال السمين : " وقوله : ﴿ صِرَاطَكَ ﴾ في نصبه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه منصوب على إسقاط الخافض . قال الزجاج : ولا اختلاف بين النحويين في أن "على" محذوفة كقولك : ضَرْبَ زَيْدٍ الظُّهْرَ وَالبَطْنَ ، أي : على الظهر والبطن . إلا أن هذا الذي قاله الزجاج وإن كان ظاهره الإجماع ضعيف من حيث إن حرف الجر لا يطرد حذفه ، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ ، كقوله :

(١) البحر ٣ / ٢٥٧ .

(٢) الأنعام ٦ / ١٠٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٨١ .

(٤) الدر المصون ٣ / ١٥٣ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٥٥٩ ، ح ٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٤ .

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْ نَزَّ حَرَامٌ]^(١)

وقوله :

[تَحْنُ فَتُبْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي] لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٢)

وقوله :

فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشْنِي [هَرَّاسًا بِهِ يُعَلِّي فِرَاشِي وَيُقْسِبُ]^(٣).

وبمثل هذا اعترضه أبو حيان ، إذ قال : " وإسقاط حرف الجر لا ينقاس

في مثل هذا ، لا يقال : قعدتُ الخشبة ، تريد : قعدتُ على الخشبة " (٤).

ونكر في الارتشاف حذف "على" في الشعر ، واستشهد بالبيت الثاني

المتقدم ، ثم نقل عن الأخفش إجازة حذفها في الكلام ، ونصب ما بعدها على

المفعول به ، مستدلاً على صحة ذلك بالآية المتقدمة (٥).

وقال في موضع آخر منه : " وقد ينحذف الحرف شذوذاً ، نحو : ... "

فذكر البيت نفسه ، ثم قال : " أو لكثرة الاستعمال ، نحو : دخلتُ الدارَ ، فيقاس

عليه : دخلتُ البلدَ والبيتَ ، وإن لم يكن ، قيل : ولم يقس عليه ، نحو : ذهبْتُ

الشامَ ، وتوجَّهْتُ مكةَ ، ومُطِرْنَا السهْلَ والجبلَ ، وضُربَ زيدَ الظهرَ

والبطنَ ... وإذا أُشْرِبْتَ اللّازِمَ معنى فعلٍ متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحروف

الجر ، فيصير يتعدى بنفسه ، فمن النحاة من قاس ذلك لكثرتِه ، ومنهم من قصره

على السماع " (٦).

(١) قائله جرير (ديوانه ١ / ٢٧٨) . وهو في : الارتشاف ٤ / ٢٠٩٢ ، والمغني ص ١٣٨ ،

٦١٦ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢ / ٨٦٦ ، وشرح أبياته للبغدادي ٢ / ٢٩١ ، والهمع

٢٠ / ٥ ، والدرر ٢ / ١٠٧ ، والخزانة ٧ / ١٥٨ .

(٢) سبق تخريجه انظر ص ٥٥٩ ، ح ١.

(٣) الدر المصون ٣ / ٢٤٢ ، والبيت للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٧٤) . وهو في اللسان ١ /

٦٧٣ (قشب) ، والارتشاف ٤ / ٢٠٩٢ .

(٤) البحر ٤ / ٢٧٦ .

(٥) انظر ٤ / ١٧٣٥ - ١٧٣٦ منه .

(٦) نفسه ٤ / ٢٠٨٩ .

ويطرد حذف حرف الجر مع " أن " و " أن " ، ويقتصر في غيرهما على السماع (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ﴾ (٢) قال الزجاج : " هذا معناه التقديم ، المعنى : ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ " (٣) .

قال السمين : " وهذه الجملة ، أعني : " وإخوانهم يمدونهم " ، زعم الزجاج أنها متصلة بالجملة من قوله : ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴾ وهو تكلف بعيد " (٤) . وذلك لكثرة الفواصل بينهما .

وقال أبو حيان : " وقد أبعد الزجاج في دعواه أن قوله : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ ﴾ الآية ، متصل بقوله : ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ ، ولا حاجة إلى تكلف ذلك ، بل هو كلام متناسق أخذ بعضه بعنق بعض ، لما بين حال المتقين مع الشياطين بين حال غير المتقين معهم ، وأن أولئك بنفس ما يمسه من الشيطان ماساً ألقعوا على الفور ، وهؤلاء في إمداد من الغي وعدم نزوع عنه " (٥) .

وأشار بقوله : " لما بين حال المتقين مع الشياطين " إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ (٦) ، وهو متصل بقوله بعد ذلك : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ﴾ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ . عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ (٧) أجاز الزجاج " أن يكون " عيناً " منصوباً على الحال ، ويكون " تسنيم " معرفة ،

(١) انظر الارنشاف ٤ / ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ ، والمغني ص ٦٨١ .

(٢) الأعراف ٧ / ٢٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ . وانظر الآية الكريمة في الأعراف ٧ / ١٩٢ .

(٤) الدر المصون ٣ / ٣٩٠ .

(٥) البحر ٤ / ٤٤٧ .

(٦) الأعراف ٧ / ٢٠١ .

(٧) المطففين ٨٣ / ٢٧ - ٢٨ .

و " عينا " نكرة " (١).

قال السمين: " قوله : " عينا " فيه أوجه : أحدها : أنه حال . قاله الزجاج .
يعني من " تسنيم " ؛ لأنه علم لشيء بعينه ، إلا أنه يشكل بكونه جامدا " (٢). ونقله
أبو حيان دون تعقيب (٣).

وفي الألوسي : " عينا : نصب على المدح ، وقال الزجاج : على الحال
من " تسنيم " . قيل : وصح كونه حالا مع جموده لوصفه بقوله تعالى : ﴿ يَشْرَبُ
بِهَا الْمُقْرَبُونَ ﴾ ، أو لتأويله بمشتق كـ " جارية ، وأنت تعلم أن الاشتقاق غير
لازم " (٤).

قال أبو حيان : " والغالب فيها أن تكون مشتقة ، نحو : جاء زيد راكبا ،
ومن مجيئها غير مشتقة قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعاً ﴾ (٥) ،
ويغني عن اشتقاقه وصفه ، نحو : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (٦). أو تقدير مضاف
قبله ، ومنه قول العرب : " وَقَعَ المصطرعانِ عِدْلِي عَيْرٍ " (٧) أي : مثل عدلي
عير . أو دلالاته على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى في ، أي : مشافهة، وبعته يدا
بيد ، أي : مناجزة ، وبعته رأسا برأس ، أي : مماثلة ، ولا بد في هذا من ذكر
الجار والمجرور . أو سعر ، نحو : بعث الشاء شاة ودرهما ، والبر قفيزا
بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم ... أو دلالاته على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلا
رجلا ، وأول أول ، أي : مرتبين ، وعلمته الحساب بابا بابا ، أي : مفصّلا ...
أو دلالاته على أصالة ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ﴾ (٨) ، وهذه

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٠١ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٤٩٤ .

(٣) انظر البحر ٨ / ٤٣٤ .

(٤) روح المعاني ٣٠ / ١٣٥ .

(٥) النساء ٤ / ٧١ .

(٦) مريم ١٩ / ١٧ .

(٧) في مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٤ : " وَقَعَا كَعِكْمِي عَيْرٍ " . ويضرب للمساويين .

(٨) الإسراء ١٧ / ٦١ .

جِبَّتِكَ خِزًّا ، وَخَاتَمَكَ حديدًا ، أو فرعية : هذا حديدك خاتماً ، أو نوع : هذا تمرُّكَ شهريزاً (١) ، أو طَوْر واقع فيه تفضيل : هذا رُطْباً أَطْيَبُ منه بُسْراً " (٢).

٢- تنبيهاته وتوضيحاته :

- ففي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسُبُعَةِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٣) قال الزجاج : " والذي في هذا - والله أعلم - أنه لما قيل : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسُبُعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ جاز أن يتوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع ، فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها ، فالمعنى : المفروض عليكم صوم عشرة كاملة ، على ما ذكر من تفرقتها في الحج والرجوع " (٤).

قال السمين : " وقال الزجاج : جمع العددين لجواز أن يُظَنَّ أن عليه ثلاثة أو سبعة ؛ لأن الواو قد تقوم مقام " أو " ، ومنه : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (٥) ، فأزال احتمال التخيير . قال السمين : " وهذا إنما يتمشى عند الكوفيين ، فإنهم يقيمون الواو مقام " أو " (٦).

والذي يظهر أن السمين قد نقل كلام الزجاج بلفظه من البحر ، وكذا تعقيبه عليه ، ولكن بتصريف ، وهذا نصّ أبي حيان فيه إذ قال : " وقال الزجاج : جمع العددين لجواز أن يُظَنَّ أن عليه ثلاثة أو سبعة ؛ لأن الواو قد تقوم مقام " أو " ، ومنه : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ فأزال احتمال التخيير ، وهو الذي لم يذكر ابن

(١) الشهرز : ضرب من التمر . انظر اللسان ٥ / ٣٦٢ (شهرز) .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٥٥٧ - ١٥٥٩ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ١٠٣ ، ح ٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٦٨ .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى

وثلاث ورباع ﴾ النساء ٤ / ٣ .

(٦) الدر المصون ١ / ٤٨٩ .

عطية إلا إياه ، وهو قول جارٍ على مذهب أهل الكوفة ، لا على مذهب البصريين ؛ لأنّ الواو لا تكون بمعنى " أو " (١).

قال المرادي : " ذهب قوم من النحويين إلى أنّ الواو قد ترد بمعنى " أو " ، كقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ (٢)

وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم : الكلمة : اسم وفعل وحرف ، بمعنى " أو " ؛ لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت : العكس أقرب ؛ لأنّ استعمال الواو في ذلك هو الأكثر " ثم نقل عن ابن مالك أنّ استعمال الواو في التقسيم أجود من استعمال " أو " (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ (٤)

أجاز الزجاج " أن تكون " ذلك " في معنى " الذي " ، ويكون " نتلوه " صلة ، فيكون المعنى : الذي نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ، فيكون " ذلك " ابتداء ، والخبر " من الآيات " (٥).

وذكر السمين هذا الوجه فقال : " ويجوز أن يكون " ذلك " موصولاً بمعنى " الذي " ، و " نتلوه " صلة وعائد ، وهو مبتدأ خبره الجار بعده ، أي : الذي نتلوه عليك كائن من الآيات ، أي : المعجزات الدالة على نبوتك ، جوز ذلك الزجاج ، وتبعه الزمخشري (٦) ، وهذا مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فلا

(١) ٨٨/٢ .

(٢) يُنسب إلى عمرو بن بركة ، وهو في : شرح التسهيل ٣ / ١٧١ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية

الشافية ٢ / ٨١٧ ، والارتشاف ٤ / ١٧١٣ ، والمغني ص ٩٢ ، ٤٦٨ ، وشرح شواهد

للسيوطي ١ / ٢٠٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٧٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢١ ،

والخزانة ١٠ / ٢٠٧ ، والدرر ٢ / ٤٢ .

(٣) الجنى الداني ص ١٦٦ - ١٦٧ . وانظر المغني ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٤) آل عمران ٣ / ٥٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٦) انظر الكشاف ١ / ٣٦٠ .

يجيزون أن يكون اسمّ من أسماء الإشارة موصولاً إلا " ذا " خاصة ،
بشروط تقدّم ذكرها " (١).

وهذا قاله أبو حيان قبله ، قال : " وأجاز الزمخشري أن يكون " ذلك " بمعنى " الذي " ، و " نتلوه " صلته ، و " من الآيات " الخبر ، وقاله الزجاج قبله ، وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في " ذا " وحدها ؛ إذا سبقها " ما " الاستفهامية باتفاق ، أو " مَنْ " الاستفهامية باختلاف ، وتقرير هذا في علم النحو " (٢).

وزاد السيوطي شرطاً آخر وهو : أن تكون " ذا " غير ملغاة ، قال :
" والمراد بالإلغاء أن تركّب مع " ما " فتصير اسماً واحداً " (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ : إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٤) قال السمين : " وقرأ أبو عمرو : ﴿ كُلُّهُ ﴾ رفعاً (٥) ، وفيه وجهان : أشهرهما : أنه رفع بالابتداء ، و " لله " خبره ، والجملة خبر " إن " ، نحو : إن مال زيد كله عنده . والثاني : أنه توكيد على المحل ، فـ " إن " اسمها في الأصل مرفوع بالابتداء ، وهذا مذهب الزجاج والجرمي والفراء ، يُجزون التوابع كلها مجرى عطف النسق ، فيكون " لله " خبراً لـ " إن " أيضاً " (٦).

والذي في الزجاج : " ... ومن رفع فعلى الابتداء ، و " لله " الخبر " (٧).
فالزجاج قال بالوجه الأول المشهور فقط ، ولم يتعرض للوجه الثاني الذي نسبه إليه السمين .

(١) الدر المصون ٢ / ١١٧ .

(٢) البحر ٢ / ٥٠٠ . وانظر الارتشاف ٢ / ١٠١٠ - ١٠١١ ، وشرح شذور الذهب ص

١٨٩ - ١٩٢ ، والهمع ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٤) آل عمران ٣ / ١٥٤ .

(٥) انظر روح المعاني ٤ / ١٥٠ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٢٣٩ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٨٠ .

والذي يظهر أن السمين تبع في هذا شيخه أبا حيان ، إذ قال الشيخ : " وقرأ الجمهور : ﴿ كَلَّهُ ﴾ بالنصب تأكيداً للأمر ، وقرأ أبو عمرو : ﴿ كَلَّهُ ﴾ على أنه مبتدأ ، ويجوز أن يُعزَب تأكيداً للأمر على الموضع ، على مذهب من يجيز ذلك ، وهم : الجرمي والزجاج والفراء " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ (٢) قال الزجاج : " جعل بعضهم " مَنْ " بمعنى الشرط ، وجعل الجواب ﴿ ماله في الآخرة من خَلْقٍ ﴾ ، وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء " (٣).

قال السمين: " قوله : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ في هذه اللام قولان : ... والثاني - وهو قول الفراء (٤) ، وتبعه أبو البقاء (٥) - : أن تكون هذه اللام هي الموطئة للقَسَم ، و " مَنْ " شرطية في محل رفع بالابتداء ، و ﴿ ماله في الآخرة من خَلْقٍ ﴾ جواب القسم ... فعلى قول الفراء تكون الجملتان من قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا ﴾ و ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ مُقَسَّمَا عليهما ، ونُقِلَ عن الزجاج منع قول الفراء ، فإنه قال : هذا ليس بموضع شرط . ولم يوجّه منع ذلك ، والذي يظهر في منعه أن الفعل بعد " مَنْ " وهو " اشتراه " ماضٍ لفظاً ومعنى ، فإن الاشتراء قد وقع وانفصل ، فَجَعَلَهُ شرطاً لا يصح ؛ لأن فعل الشرط وإن كان ماضياً لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلاً معنى " (٦).

وتوجيه السمين لمنع الزجاج لهذا الوجه إنما هو رأي أبي حيان إذ قال : " وقد نُقِلَ عن الزجاج ردّ قول من قال : " مَنْ " شرط ، وقال : هذا ليس بموضع شرط ، ولم يُنْقَل عنه توجيه كونه ليس بموضع شرط ، وأرى المانع من ذلك أن الفعل الذي يلي " مَنْ " هو ماضٍ لفظاً ومعنى ؛ لأن الاشتراء قد وقع ، وجَعَلَهُ

(١) البحر ٣ / ٩٥ .

(٢) البقرة ٢ / ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر معاني القرآن ١ / ٦٥ - ٦٦ .

(٥) انظر الإملاء ١ / ٥٦ .

(٦) الدر المصون ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

شرطاً لا يصح ؛ لأنّ فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً فلا بدّ أن يكون مستقبلاً في المعنى ، فلما كان كذلك كان ليس موضع شرط " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وما اختلفَ فيه إلاّ الذينَ أوتوهُ من بعدِ ما جاءَتْهمُ البَيِّنَاتُ ... ﴾ (٢) قال السمين في الضميرين في " فيه " و " أوتوه " : " وقيل : يعودان على النبي . قاله الزجاج . أي : وما اختلفَ في النبي إلاّ الذينَ أوتوا علمَ نبوتِه " (٣) .

وفي الزجاج : " وقوله عزّ وجلّ : ﴿ وما اختلفَ فيه إلاّ الذينَ أوتوه ﴾ أي : ما اختلفَ في أمر النبي صلى الله عليه وسلم إلاّ الذينَ أعطوا علمَ حقيقته " (٤) .

فقول السمين : " قاله الزجاج " ثم إيضاحه بالتقدير المذكور ، يوهم أنّ هذا التقدير من كلامه ، وليس كذلك ، إنما هو من كلام الزجاج نفسه ، وقد ذكره أبو حيان بتمامه معزواً إليه (٥) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وما كانَ لِنَفْسٍ أنْ تموتَ إلاّ بإذنِ الله ﴾ (٦) قال الزجاج : " المعنى : ما كانت نفسٌ لتموتَ إلاّ بإذنِ الله " (٧) .

وذكر السمين خمسة أقوال ، قال في الخامس منها : " وقال الزجاج : تقديره : وما كانت نفسٌ لتموت ، ثم قُدِّمت اللام . فجعلَ ما كان اسماً لـ " كان " ، وهو " أن تموتَ " خبراً لها ، وما كان خبراً ، وهو " لنفسٍ " اسماً لها ، فهذه خمسة أقوال " . ثم ناقش هذه الأقوال ، وقال في قول الزجاج المذكور : " وأمّا

(١) البحر ١ / ٥٠٣ . وانظر شرح شذور الذهب ص ٤٣٩ - ٤٤١ .

(٢) البقرة ٢ / ٢١٣ .

(٣) الدر المصون ١ / ٥٢٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٤ .

(٥) انظر البحر ٢ / ١٤٥ .

(٦) آل عمران ٣ / ١٤٥ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٧٤ .

قول الزجاج فإنه تفسير معنى لا إعراب ، فتعود الأقوال أربعة " (١).

والزجاج صرح بأنه أراد المعنى ، فلا حاجة لما قاله السمين ، وقد تبع في هذا شيخه ، وهذا نصه : " وقدره الزجاج على المعنى فقال : وما كانت نفس لتموت . فجعل ما كان اسما خبرا ، وما كان خبرا اسما ، ولا يريد بذلك الإعراب ، إنما فسر من جهة المعنى " (٢).

وذكر الألويسي عدة أقوال في الآية الكريمة ، آخرها قول الزجاج ، ثم تعقبها بقوله : " وكل هذه الأقوال أوهن من الوهن ، ولا سيما الأخير " (٣).
 - وفي قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَمْ يَقَاتِلُوكُمْ أَمْ يُقَاتِلُوكُمْ قَوْمَهُمْ ﴾ (٤) قال السمين : " قوله : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فيه سبعة أوجه : ... السادس : أنه خبر بعد خبر ، وهذه عبارة الزجاج ، يعني أنها جملة مستأنفة ، أخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدم. قال ابن عطية بعد حكاية قول الزجاج : يُفَرِّقُ بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك : جاء زيدٌ ركبَ الفرسَ ، أنك إذا أردتَ الحال بقولك : ركب الفرس ، قدرت " قد " ، و إن أردتَ خبرا بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها " (٥).

وهذا الذي نسبه السمين إلى الزجاج ، إنما نقله هذا عن بعضهم ، إذ قال : " وقال بعضهم : "حصرت صدورهم " خبر بعد خبر ، كأنه قال : ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ ﴾ ثم أخبر فقال : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَمْ يَقَاتِلُوكُمْ ﴾ " (٦).
 ونسبه أبو حيان إليه أيضا تبعا لابن عطية (٧).

وقول السمين : " قال ابن عطية بعد حكاية قول الزجاج : ... " غير

(١) الدر المصون ٢ / ٢٢٣ .

(٢) البحر ٣ / ٧٦ .

(٣) روح المعاني ٤ / ١١٨ .

(٤) النساء ٤ / ٩٠ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٤١١ .

(٦) معاني القرآن و إعرابه ٢ / ٨٩ .

(٧) انظر البحر ٣ / ٣٣٠ .

دقيق ؛ لأن ابن عطية ذكر ما تقدم قبل حكاية قول الزجاج ، وهذا نصه ، قال : "و"حصرت" عند جمهور النحويين في موضع نصب على الحال بتقدير : قد حصرت . قال : " وهذا يصحب الفعل الماضي إذا كان في موضع الحال ، والداعي إليه أن يفرق بين تقدير الحال و بين خبر مستأنف ، كقولك : جاء زيد ركب الفرس ، فإذا أردت بقولك : ركب الفرس ، خبرا آخر عن زيد ، لم تحتج إلى تقدير " قد " ، و إن أردت به الحال من زيد قدرته بـ " قد " . قال الزجاج : " حصرت " خبر بعد خبر " (١) .

وفي البحر في " حَصِرْتُ " : " فأما قراءة الجمهور ، فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال ، فمن شرط دخول " قد " على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدره ، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير " قد " ، و يؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسما منصوبا " (٢) .

وهذا يعني أن ما قاله ابن عطية في تقدير " قد " ليس مجمعا عليه . وقد ذكر السمين كلامه أيضا للعبارة التي نسبها إلى الزجاج .

- وفي قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) قال السمين : " قوله : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ فيه ستة أوجه : ... الثاني : أنه مبتدأ أخبر عنه بقوله : ﴿ فهم لا يؤمنون ﴾ ، و زيدت الفاء في خبره لما تضمن من معنى الشرط . قاله الزجاج . كأنه قيل : من يخسر نفسه فهو لا يؤمن " (٤) .

ونص الزجاج هنا : " والذي عندي أن قوله : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، وخبره " فهم لا يؤمنون " لأن " لِيُجْمَعَنَّكُمْ " (٥) مشتمل

(١) المحرر الوجيز ١٦٥/٤ .

(٢) ٣٣٠/٣ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ١٥١ ، ح ٣ .

(٤) الدر المصون ١٧/٣-١٨ .

(٥) قال تعالى : ﴿ كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ الأنعام ١٢/٦ .

على سائر الخلق ، على الذين خسروا أنفسهم و غيرهم " (١) .
والسمين نقل كلام الزجاج من البحر ، وهذا نص أبي حيان فيه: " وقال
الزجاج: " الذين " مرفوع على الابتداء ، و الخبر قوله: ﴿ فهم لا يؤمنون ﴾ ،
ودخلت الفاء لما تضمن المبتدأ من معنى الشرط ، كأنه قيل: من يخسر نفسه فهو
لا يؤمن " (٢) .

وقد تقدم القول في زيادة الفاء في مثل هذا الموضع (٣) .
- وفي قوله تعالى: ﴿ أفرأيتم اللات والعزى . ومناة الثالثة الأخرى . ألكم
الذكر وله الأنتى ﴾ (٤) قال الزجاج: " كأن المعنى و الله أعلم: أخبرونا عن هذه
الآلهة التي لكم ، تعبدونها من دون الله عز وجل: هل لها من هذه القدرة و العظمة
التي وصف بها رب العزة جل و عز شيء " (٥) .

قال السمين: " و "أرأيت " بمعنى " أخبرني " ، فيتعدى لاثنين ، أولهما :
اللات ، وما عطف عليها. والثاني: الجملة الاستفهامية من قوله: ﴿ ألكم الذكر ﴾ .
قال: " وقد جعل الزجاج المفعول الثاني محذوفا ، فإنه قال: وجه تليق هذه الآية
مع ما قبلها ، فيقول: أخبروني عن آلهتكم: هل لها شيء من القدرة و العظمة التي
وصف بها رب العزة في الآي السالفة ؟ انتهى. فعلى هذا يكون قوله: ﴿ ألكم
الذكر ﴾ متعلقا بما قبله من حيث المعنى ، لا من حيث الإعراب " (٦) .

وفي البحر: " وقال الزجاج: وجه تليق هذه الآية مع ما قبلها ، فيقول:
أخبروني عن آلهتكم: هل لها شيء من القدرة و العظمة التي وصف بها رب العزة
في الآية السالفة ؟ انتهى. فجعل المفعول الثاني لـ " أفرأيت " جملة الاستفهام التي
قدرها ، وحذفت لدلالة الكلام السابق عليها ، وعلى تقديره يبقى قوله: ﴿ ألكم الذكر ﴾

(١) معاني القرآن و إعرابه ٢/٢٣٢ .

(٢) ٨٧/٤ .

(٣) انظر ص ٢٩٣ .

(٤) النجم ١٩/٥٣ - ٢٠ .

(٥) معاني القرآن و إعرابه ٥/٧٢ .

(٦) الدر المصون ٦/٢٠٩ .

وله الأنتى ﴿ متعلقا بما قبله من جهة المعنى ، لا من جهة الإعراب ، كما قلناه نحن . قال : " و لا يعجبني قول الزجاج : " وجه تليق هذه الآية مع ما قبلها " . ولو قال : وجه اتصال هذه ، أو : وجه انتظام هذه مع ما قبلها ، لكان الجيد في الأدب ، و إن كان يعني هذا المعنى " (١) .

وكما هو واضح من المقارنة بين نصي السمين وشيخه أبي حيان ، فإن السمين قد أخذ كلام الزجاج بلفظه من البحر ، مع تصرف في التعقيب عليه ، وعدم الاعتراض على عبارته ، لكن الزجاج لم يقل بهذا ، وإنما قال : " كأن المعنى والله أعلم " ، إلا أن يكون الشيخ وتلميذه قد عادا إلى كتاب آخر له غير معاني القرآن وإعرابه ، فيمكن الأخذ بالاعتراض المتقدم عليه ، هذا إن صح القول بعودة السمين إليه .

ويمكن القول : إن معظم هذه المسائل ليس بذات قيمة كبيرة من الوجهة النحوية، وبعضها يفتقر إلى الدقة ، واعتماد السمين على البحر ونصوصه ، ونقل كلام الزجاج والتعقيب عليه منه كان واضحا .

٣- موافقاته :

- قال الزجاج في " فيتعلمون " من قوله تعالى : ﴿ وما يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ (٢) : " والأجود في هذا أن يكون عطفاً على " يعلمان فيتعلمون " ، فاستغنى عن ذكر " يعلمان " بما في الكلام من الدليل عليه " (٣) .

قال السمين : " قوله : ﴿ فيتعلمون ﴾ في هذه الجملة سبعة أقوال : ... الخامس : قال الزجاج أيضا : والأجود ... فنقله ثم قال " واعترض أبو علي قول الزجاج فقال : لا وجه لقوله : استغنى عن ذكر " يعلمان " ؛ لأنه موجود في النص . ودفعه السمين بقوله " وهذا الاعتراض من أبي علي تحامل عليه لسبب وقع بينهما ؛ فإن الزجاج لم يرد أن " فيتعلمون " عطف على " يعلمان " المنفي بـ

(١) ١٥٩/٨ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٣٥٣ ، ج ٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٥ .

" ما " في قوله : ﴿ وما يعلمان ﴾ حتى يكون مذكورا في النص ، وإنما أراد أن ثم فعلا مضمرًا يدل عليه قوة الكلام ، وهو : يعلمان فيتعلمون " (١).

وعبارة أبي حيان هنا بعد كلام الزجاج : " وقال أبو علي : لا وجه لقول الزجاج : استغنى عن ذكر " يعلمان " ؛ لأنه موجود في النص . انتهى كلام أبي علي ، وهو كلام فيه مغالطة ؛ لأن الزجاج لم يرد أن " فيتعلمون " معطوف على " يعلمان " الداخلة عليها " ما " النافية في قوله : ﴿ وما يعلمان ﴾ ، فيكون " يعلمان " موجودا في النص ، وإنما يريد أن " يعلمان " مضمره مثبتة لا منفية ، وهذا الذي قدره الزجاج ليس موجودا في النص ، وحمل أبا علي على هذه المغالطة حب رده على الزجاج ، وتخطئته ؛ لأنه كان مولعا بذلك ، وللشأن الجاري بينهما سبب ذكره الناس " (٢) . وهذا واضح .

- وفي قوله تعالى : ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ﴾ (٣) قال الزجاج : " أكثر القراء على رفع : ﴿ تجارة حاضرة ﴾ (٤) على معنى : إلا أن تقع تجارة حاضرة ، ومن نصب " تجارة " وهي قراءة عاصم (٤) ، فالمعنى : إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة ، والرفع أكثر ، وهي قراءة الناس " (٥).

قال السمين : " وأما قراءة عاصم فاسمها مضمر فيها ، فقيل : تقديره : إلا أن تكون المعاملة أو المبايعة أو التجارة . وقدره الزجاج : " إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة " وهو أحسن " . قال : " وقال الفارسي : ولا يجوز أن يكون التداين اسم " كان " ؛ لأن التداين معنى ، والتجارة الحاضرة يراد بها العين ، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى ، والتداين حق في ذمة المستدين ، للمدين المطالبة به ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون اسم " كان " لاختلاف التداين والتجارة الحاضرة " . قال السمين : " وهذا الذي قاله الفارسي لا يظهر ردا على

(١) الدر المصون ١ / ٣٢٥ .

(٢) البحر ١ / ٥٠٠ .

(٣) البقرة ٢ / ٢٨٢ .

(٤) انظر البحر ٢ / ٣٦٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

أبي إسحاق ؛ لأن التجارة أيضا مصدر ، فهي معنى من المعاني ، لا عين من الأعيان ، وبين الفارسي والزجاج محاورة لأمر ما " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ (٢) أجاز الزجاج " أن يكون " والطير " نصب على معنى " مع " كما تقول : قمت وزيدا ، أي : قمت مع زيد ، فالمعنى : أوبي معه ومع الطير " (٣).

قال السمين : " قوله : ﴿ وَالطَّيْرُ ﴾ العامة على نصبه ، وفيه أوجه : ... الثاني : أنه مفعول معه . قاله الزجاج ، ورُدَّ عليه : بأن قبله لفظة " معه " ، ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد إلا بالبدل أو العطف ، لا يقال : جاء زيد مع بكر مع عمرو . قلت : وخلافهم في تقضية حالين يقتضي مجيئه هنا " (٤).

والذي رد على الزجاج بما تقدم إنما هو أبو حيان ، إذ قال بعد كلام الزجاج : " وهذا لا يجوز ؛ لأن قبله " معه " ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ، فكما لا يجوز : جاء زيد مع عمرو مع زينب ، إلا بالعطف ، كذلك هذا " (٥).

وذكر الألويسي قول الزجاج المتقدم ورد أبي حيان عليه ، ثم تعقبه بقول بعضهم : " لا ياباه " معه " ، سواء تعلق بـ " أوبي " على أنه ظرف لغو ، أو جعل حالا ؛ لأنهما معمولان متغايران ؛ إذ الظرف والحال غير المفعول معه ، وكل منها باب على حدة ، وإنما الموهوم لذلك لفظ المعية ، فما اعترض به أبو حيان غير متوجه ، وإن ظن كذلك " (٦).

وفي خلافهم في تعدد الحال قال السيوطي : " يجوز تعدد الحال كالخبر

(١) الدر المصون ١ / ٦٨٣ . وانظر روح المعاني ٣ / ٩٩ .

(٢) سبأ ٣٤ / ١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٤٣ .

(٤) الدر المصون ٥ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٥) البحر ٧ / ٢٥٣ .

(٦) روح المعاني ٢٢ / ١٦٦ .

والنعت ، سواء كان صاحب الحال واحدا ، نحو : جاء زيد راكبا مسرعا ، أم متعددا ، وسواء في المتعدد اتفق إعرابه ، نحو : جاء زيد وعمرو مسرعين ، أم اختلف ، نحو : لقي زيد عمرا ضاحكين ، هذا هو الأصح ، وهو مذهب الجمهور ، وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف ، واستثنى أفعال التفضيل ، فإنه يعمل في حالين ، كما تقدم ، وخرجوا المنصوب ثانيا على أنه صفة للحال ، أو حال من الضمير المستكن فيه ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٢) قال الزجاج : " و " أنهم " بدل من معنى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، والمعنى : ألم يروا أن القرون التي أهلكنا أنهم لا يرجعون " (٣) .

قال السمين : " و ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ فيه أوجه: أحدها: أنه بدل من " كم " ... الثاني: أن " أنهم " بدل من الجملة قبله. قال الزجاج: هو بدل من الجملة ، و المعنى: ألم يروا أن القرون التي أهلكناها أنهم لا يرجعون ؛ لأن عدم الرجوع و الهلاك بمعنى. قال أبو حيان: وليس بشيء ؛ لأنه ليس بدلا صناعيا ، و إنما فسر المعنى ولم يلحظ صناعة النحو (٤) . قلت: بل هو بدل صناعي ؛ لأن الجملة في قوة المفرد ؛ إذ هي سادة مسد مفعول " يَرَوْا " ، فإنها معلقة لها ، كما تقدم " (٥) .

والسمين نقل كلام الزجاج بلفظه من البحر (١) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وَ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ

(١) الهمع ٣٧ / ٤ .

(٢) يس ٣٦ / ٣١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥ / ٤ .

(٤) البحر ٣١٨ / ٧ .

(٥) الدر المصون ٤٨١ / ٥ - ٤٨٢ .

(٦) انظر البحر ٣١٨ / ٧ .

كُحِبَّ اللَّهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ ﴿١﴾ قال الزجاج: " وقوله عز وجل: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أي: يسوون بين هذه الأوثان و بين الله عز وجل في المحبة. وقال بعض النحويين: يحبونهم كحبكم أنتم لله. وهذا قول ليس بشيء ، ودليل نقضه قوله: ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ ، و رجح أن يكون فاعل المصدر ضمير المتخذين ، أي: يحبون الأصنام كما يحبون الله ؛ لأنهم أشركوها مع الله تعالى ، فسووا بين الله و بين أوثانهم في المحبة " (٢).

قال السمين: " وهذا الذي قاله الزجاج من الدليل واضح ؛ لأن التسوية بين محبة الكفار لأوثانهم و بين محبة المؤمنين لله ينافي قوله: ﴿والذين آمنوا أشد حُبًّا لِلَّهِ﴾ ، فإن فيه نفي المساواة " (٣).

واكتفى أبو حيان بنقل كلامه دون تعقيب (٤).

وكما نرى ، فإن موافقة السمين للزجاج تتضح من خلال الانتصار له ، ورد اعتراضات الآخرين عليه ، و استحسان ما قاله ، و الترجيح له ، و قد خالف شيخه في بعض المسائل ، و اكتفى بنقل كلام الزجاج من البحر أحيانا دون العودة إلى كتابه في معاني القرآن و إعرابه.

٤ - نقوله:

- قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿الآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ (٥): " وبني "الآن" وفيه الألف و اللام ؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم ، إنما تقول: الغلام فعل كذا ، إذا عهدته أنت ومخاطبتك ، وهذه الألف و اللام تنوبان عن معنى الإشارة ، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل ، فلم يعرب " الآن " كما لا يعرب " هذا " (٦).

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٢٨٣ ، ح ٥.

(٢) معاني القرآن و إعرابه ١/٢٣٧.

(٣) الدر المصون ١/٤٢٧.

(٤) انظر البحر ١/٦٤٤.

(٥) البقرة ٢/٧١.

(٦) معاني القرآن و إعرابه ١/١٥٣.

قال السمين: " وهو مبني ، و اختلف في علة بنائه ؛ فقال الزجاج : لأنه تضمن معنى الإشارة ، لأن معنى " أفعل الآن " أي: هذا الوقت " (١).
قال أبو حيان: " و الألف و اللام فيه للحضور ، وقيل: زائدة ، و هو مبني لتضمنه معنى الإشارة " (٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ: بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ (٣) قال السمين: " قوله: ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ قرأ الجمهور: ﴿ مِلَّةَ ﴾ نصبا ، وفيها أربعة أوجه: ... الثاني: أنه منصوب على خبر " كان " ، أي : بل تكون ملة ، أي : أهل ملة ، كقول عدي بن حاتم : " إني من دين " ، أي : من أهل دين ، وهو قول الزجاج ، وتبعه الزمخشري " (٤).

وهذا الوجه هو مما أجازَه الزجاج ، وهذا نصه : " تنصب الملة على تقدير: بل نتبع ملة إبراهيم ، ويجوز أن تنصب على معنى : بل نكون أهل ملة إبراهيم ، وتحذف " الأهل " ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (٥) ؛ لأن القرية لا تُسأل ولا تجيب " (٦).

والسمين نقل كلام الزجاج من البحر ، إذ قال أبو حيان فيه : " قرأ الجمهور بنصب " ملة " بإضمار فعل ، إما على المفعول ، أي : بل نتبع ملة ؛ لأن معنى قوله : ﴿ كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ اتبعوا اليهودية أو النصرانية ، وإما على أنه خبر " كان " ، أي : بل نكون ملة إبراهيم ، أي : أهل ملة إبراهيم ، كما قال عدي بن حاتم : " إني من دين " أي : من أهل دين . قاله الزجاج " (٧). ولم يشر إلى تبعية الزمخشري له .

(١) الدر المصون ١/٢٦٠.

(٢) البحر ١/٤١٣. وانظر الارتشاف ٣/١٤٢٣ ، و روح المعاني ١/٤٦٠.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ١٨٢ ، ح ٤.

(٤) الدر المصون ١/٣٨٣ .

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ٥٣٨ ، ح ١.

(٦) الدر المصون ١/٣٨٣ .

(٧) ٥٧٧/١.

والذي يظهر أن أبا حيان وتلميذه السمين نقلوا نص الزمخشري ، وهذا نصه في الكشف ، قال : " بل ملة إبراهيم : بل نكون ملة إبراهيم ، أي : أهل ملته ، كقول عدي بن حاتم : " إني من دين " يريد : من أهل دين " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ (٢) قال الزجاج في " ولتكمّلوا " : " ومعنى اللام والعطف ههنا معنى لطيف ، هذا الكلام معطوف محمول على المعنى ، المعنى : فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكمّلوا العدة " (٣).

قال السمين : " قوله : ﴿ ولتكمّلوا ﴾ في هذه اللام ثلاثة أقوال : أحدها : أنها زائدة في المفعول به ... الثاني : أنها لام التعليل وليست بزائدة ، واختلف القائلون بذلك على ستة أوجه : ... الثاني - وهو قول الزجاج - : أن تكون معطوفة على علة محذوفة حذف معلولها أيضا ، تقديره : " فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكمّلوا " (٤).

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَالصّٰلِحٰتُ قٰنِتٰتٌ حٰفِظٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّٰهُ ﴾ (٥) قال السمين : " والجمهور على رفع الجلالة من " حَفِظَ اللهُ " ، وفي " ما " على هذه القراءة ثلاثة أوجه : ... والثاني : أن تكون بمعنى " الذي " والعائد محذوف ، أي : بالذي حفظه الله لهن من مهور أزواجهن والنفقة عليهن . قاله الزجاج " (٦).

وفي الزجاج : " بما حفظ الله : تأويله - والله أعلم - : بالشيء الذي يحفظ أمر الله ودين الله ، ويحتمل أن يكون على معنى : يحفظ الله ، أي : بأن يحفظن

(١) ١٩٣ / ١ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٢٠٢ ، ح ١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٥٤ .

(٤) الدر المصون ١ / ٤٦٩ .

(٥) النساء ٤ / ٣٤ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٣٥٨ .

الله، وهو راجع إلى أمر الله " (١). وهذا النص إنما يتأتى على قراءة نصب
الجلالة (٢)، لا على قراءة الرفع فيها .

والسمين نقل كلام الزجاج من البحر ، إذ قال أبو حيان فيه : " وجوزوا أن
تكون " ما " بمعنى " الذي " والعائد على " ما " محذوف ، والتقدير : بما حفظه الله
لهن من مهور أزواجهن ، والنفقة عليهن. قاله الزجاج " (٣).
إلا أن يكون ثمة نقص في النسخة التي عدت إليها ، فيكون ما نقله عنه
صحيحا.

- وفي قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ يُبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾ قال السمين:
" اليوم: ظرف منصوب بـ " يبس " والألف واللام فيه للعهد ، قيل : أراد به يوم
عرفة ، وهو يوم الجمعة ، عام حجة الوداع نزلت هذه الآية فيه بعد العصر .
وقيل : هو يوم دخوله عليه السلام مكة سنة تسع ، وقيل : ثمان . وقال الزجاج
وتبعه الزمخشري : إنها ليست للعهد ، ولم يرد باليوم معنا ، وإنما أراد به الزمان
الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية ، كقولك : كنت بالأمس شابا
وأنت اليوم أشيب ، لا تريد بالأمس الذي قبل يومك ، ولا باليوم الزمن الحاضر
فقط ، ونحوه " الآن " في قول الشاعر :

الآن لَمَّا ابْيَضَّ مُسْرُبَتِي وَعُضْضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمِ (٤)

ومثله أيضا قول زهير :

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قبله ولكنني عن علمٍ ما في غدٍ عم (٥)

لم يرد بهذه حقائقها " (٦).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٧ / ٢ .

(٢) وهي قراءة يزيد بن القعقاع . انظر المحتسب ٨٨ / ١ .

(٣) ٢٥٠ / ٣ .

(٤) ينسب إلى الحارث بن ولاة الذهلي، وهو في: الكشاف ١ / ٥٩٢ ، واللسان ١ / ٤٦٥ (سرب).

(٥) انظر شرح ديوانه ص ٢٩ ، وهو في : تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ٤٤٠ ، مادة

(عمي) فيهما.

(٦) الدر المصون ٢ / ٤٨٦ - ٤٨٧ .

وهذا الكلام للزمخشري ، وهذا نصه في الكشاف ، قال : " اليوم : لم يرد به يوما بعينه ، وإنما أراد به الزمان الحاضر ، وما يتصل به و يدانيه من الأزمنة الماضية و الآتية ، كقولك : كنت بالأمس شابا ، وأنت اليوم أشيب ، فلا تريد بالأمس اليوم الذي قبل يومك ، و لا باليوم يومك ، و نحوه " الآن " في قوله : ... " فذكر البيت الأول (١) .

ونص الزجاج هو : " اليوم : منصوب على الظرف ، و ليس يراد به - والله أعلم يوما بعينه ، معناه : الآن يئس الذين كفروا من دينكم ، وهذا كما تقول : أنا اليوم قد كبرت ، وهذا الشأن لا يصلح في اليوم ، تريد : أنا الآن ، وفي هذا الزمان ، ومعناه : أن قد حول الله الخوف الذي كاد يلحقكم منهم اليوم ، و يئسوا من بطلان الإسلام ، وجاءكم ما كنتم توعدون من قوله : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ " (٢) . فنقل السمين عن الزجاج غير دقيق ؛ لأنه نسب إليه ما كان قد نقله من كشاف الزمخشري . وفي البحر نقل أبو حيان نص الزجاج من كتابه أولا ثم نبه على تبعية الزمخشري له ، و أورد نصه كما هو في الكشاف (٣) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا ... يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ (٤) قال الزجاج : " أما نصب " يوم " فمحمول على قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا ﴾ أي : و اتقوا يوم يجمع الله الرسل ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ " (٥) .

قال السمين : " قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ﴾ في نصبه أحد عشر وجها : ... الثاني : أنه منصوب بـ " اتقوا " مضمرا يدل عليه " واتقوا الله " . قال الزجاج : هو

(١) ٥٩٢/١ .

(٢) معاني القرآن و إعرابه ١٤٧/٢-١٤٨ . والآية الكريمة بتمامها : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينَ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ . التوبة ٣٣/٩ ، الصف ٩/٦١ .

(٣) انظر البحر ٤٤٠/٣ .

(٤) المائدة : ١٠٨/٥-١٠٩ .

(٥) معاني القرآن و إعرابه ٢١٨/٢ . وقد سبق تخريج الآية الكريمة . انظر ص ٣١٨ ، ح ٢ .

محمول على قوله: ﴿ واتقوا الله ﴾ ثم قال: ﴿ يَوْمَ يُجْمَعُ ﴾ ، أي: و اتقوا ذلك اليوم ، فدل ذكر الالتقاء في الأول على الالتقاء في هذه الآية ، و لا يكون منصوبا على الظرف للالتقاء ؛ لأنهم لم يؤمروا بالالتقاء في ذلك اليوم ، ولكن على المفعول به ، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ " (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَ أَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٢) قال الزجاج في "أن": "وذكر بعضهم أن تكون في موضع نصب على إضمار "واعلموا" ، [أي] : و اعلموا أن للكافرين عذاب النار ، ويلزم على هذا أن يقال: زيد منطلق وعمرا قائما ، على معنى: واعلم عمرا قائما ، بل يلزمه أن يقول: عمرا منطلقا ؛ لأن المخبر معلم ، ولكنه لم يجز إضمار "اعلم" ههنا ؛ لأن كل كلام يخبر به أو يستخبر فيه ، فأنت معلم به ، فاستغنى عن إظهار العلم أو إضماره ، وهذا القول لم يقله أحد من النحويين " (٣).

قال السمين: " قوله: ﴿ وَ أَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ الجمهور على فتح " أن " ، و فيها تخريجات: ... الخامس: أن تكون في محل نصب بإضمار " اعلموا " ، قال الشاعر:

تَسْمَعُ لِلْأَحْشَاءِ مِنْهُ لُغْطًا وَلِلْيَدَيْنِ جِسَاءً وَ بَدْدًا (٤)

أي: و ترى لليدين بددا ، فأضمر " ترى " ، كذلك " فذوقوه و اعلموا أن للكافرين " ، و أنكره الزجاج أشد إنكار ، و قال: لو جاز هذا لجاز: زيد قائم وعمرا منطلقا ، أي: و ترى عمرا منطلقا ، و لا يجيزه أحد " (٥).

ومما تقدم نخلص إلى أن مواقف السمين من الزجاج و آرائه و اختياراته النحوية لا تختلف عما سبق ؛ من رد و اعتراض ، و تنبيهه على المذهب النحوي

(١) الدر المصون ٦٤٠/٢.

(٢) الأنفال ١٤/٨.

(٣) معاني القرآن و إعرابه ٤٠٨/٢.

(٤) لم أهد إلى قائله ، و هو في: معاني القرآن للفراء ٤٠٥/١ ، ١٢٣/٣ ، و الخصائص

٤٣٢/٢ ، و أمالي المرتضى ٢٥٩/٢ ، و اللسان ٤٨/١ (جسأ).

(٥) الدر المصون ٤٠٦/٣-٤٠٧.

الذي اتبعه ، و توضيح ، و تأييد ، و نقل ، و إن كانت تميل إلى الاعتدال من حيث الاعتراض و التأييد.

وتبعية السمين لشيخه واضحة ، سواء في أخذه بمواقفه من الزجاج ، أو نقل كلام الزجاج من البحر دون العودة إلى كتابه معاني القرآن و إعرابه ، ومخالفته لشيخه نادرة هنا.

و يؤخذ على السمين أيضا نقله لنصوص الكشاف و نسبتها إلى الزجاج أحيانا ، وهو في بعض ذلك تابع لشيخه أبي حيان.

خامساً - السمين الحلبي وأبو علي الفارسي

وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي الفسوي . ولد سنة ثمان وثمانين ومئتين بفسا من أعمال فارس (١).

قال ابن خلكان : " ولد بمدينة فسّا ، واشتغل ببغداد ، ودخل إليها سنة سبع وثلاثمئة ، وكان إمام وقته في علم النحو ، ودار البلاد ، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة ، وكان قدومه عليه في سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة ، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبّي مجالس ، ثم انتقل إلى بلاد فارس ، وصحب عضد الدولة بن بويه ، وتقدّم عنده ، وعَلّت منزلته حتى قال عضد الدولة : أنا غلام أبي علي الفسويّ في النحو ، وصنف له كتاب الإيضاح ، والتكملة في النحو " (٢).

وقد تتلمذ أبو علي علي شيوخ عدة ، منهم : أبو إسحاق الزجاج ، وأبو بكر ابن السراج ، وأبو بكر مبرّمان ، وأبو بكر الخياط (٣).

وتتلمذ عليه جماعة من حدّاق النحويين ، منهم : ابن جني ، وعلي بن عيسى الرّبّعيّ ، وأبو طالب العبديّ ، وأبو الحسن الزعفرانيّ (٤).
وكانت وفاة أبي علي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة ببغداد (٥).

(١) انظر معجم البلدان ٤ / ٢٩٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٢ / ٨٠ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٧ / ٢٣٣ .

(٤) انظر نزّهة الألباء ص ٣١٥ .

(٥) انظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ونزهة الألباء ص ٣١٥ - ٣١٧ ، والمنتظم ١٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ٣٠٨ - ٣١٠ ، ومعجم الأدباء ٧ / ٢٣٢ - ٢٦١ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٨٠ - ٨٢ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٧٢ ، والعيبر في خبر من غير ٣ / ٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ومرآة الجنان ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، والبلغة ص ٨٠ - ٨١ ، وغاية النهاية ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ولسان الميزان ٢ / ١٩٥ ، والنجوم الزاهرة ٤ / ١٥٤ - ١٥٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦ - ٤٩٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وهدية العارفين ٥ / ٢٧٢ ، والأعلام ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٥٣٥ .

وفيه وفي مصنفاته قال العلماء : " هو فوق المبرد ، وأعلم منه ، وصنّف كتاباً عجيبة حسنة لم يُسبَق إلى مثلها ، واشتهر ذكره في الآفاق ، وبرع له غلمان حدّاق " (١). " كان من أكابر أئمة النحويين ... وعلت منزلته في النحو حتّى فضّله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد . وقال أبو طالب العبديّ : ما كان بين سيويوه وأبي علي أفضل منه " (٢). " وصنّف كتباً كثيرة حسنة لم يُسبَق إلى مثلها " (٣). " أبو علي الفارسي المشهور في العالم اسمه ، المعروف تصنيفه ورسمه ، أوجد زمانه في علم العربية " (٤). " وبالجملة فهو أشهر من أن يُذكر فضله ويُعدّد " (٥). " وأبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي ، صاحب التصانيف ... وكان متّهماً بالاعتزال ، وقد فضّله بعضهم على المبرد ، وكان عديم المثل " (٦). " أبو علي الفارسي إمام النحو ... صاحب التصانيف " (٧). " أبو علي الفارسي الفسوي ، الإمام العلامة ... وبرع في النحو ، وانتهت إليه رئاسته ، وصحبَ عضد الدولة فعظّمه وأحسنَ إليه " (٨). " أبو علي الفارسي النحوي ، الإمام المشهور ... وبرع في علم النحو ، وانفرد به ، وقصده الناس من الأقطار ، وعلت منزلته في العربية ، وصنّف فيها كتباً كثيرة لم يُسبَق إلى مثلها حتّى اشتهر ذكره في الآفاق ، وتقدّم عند عضد الدولة " (٩). وقد تقدّم قوله فيه .

ومن مصنفاته : الإيضاح والتكملة ، وقد تقدّم ذكرهما ، والتذكرة ، والمقصود والممدود ، والحجة ، والأغفال ، والعوامل المئة ، والمسائل الحليّيات ،

(١) تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ . وانظر المنتظم ١٤ / ٣٢٥ .

(٢) نزهة الألباء ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) معجم الأدباء ٧ / ٢٣٢ .

(٤) وفيات الأعيان ٢ / ٨٢ .

(٥) العبير في خبر من غير ٣ / ٦ .

(٦) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٧٩ .

(٧) البلغة ص ٨٠ .

(٨) النجوم الزاهرة ٤ / ١٥٤ .

والمسائل البغداديات ، والمسائل الشيرازيات ، والمسائل البصرية ، والمسائل العسكرية ، وغير ذلك (١).

وقد كان للسمين من أقوال أبي علي ونقوله واختياراته النحوية مواقف عديدة ؛ من ردّ واعتراض ، وتبنيه على مذهبه النحوي ، وإيضاح لبعض ما أراد ، وتأيد في بعض ما ذهب إليه .

١- ردوده واعتراضاته :

قال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) : " و ﴿ ما هم بمؤمنين ﴾ ما : نافية ، ويحتمل أن تكون هي الحجازية فترفع الاسم وتتصب الخبر ، فيكون " هم " اسمها ، و " بمؤمنين " خبرها ، والباء زائدة تأكيداً ، وأن تكون التميمية فلا تعمل شيئاً ، فيكون " هم " مبتدأ ، و " بمؤمنين " الخبر ، والباء زائدة أيضاً . قال : " وزعم أبو علي الفارسي - وتبعه الزمخشري - أن الباء لا تزداد في خبر " ما " إلا إذا كانت عاملة ، وهذا مردود بقول الفرزدق - وهو تميمي - :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَتَارِكِ حَقَّهُ وَلَا مُنْسَاءَ مَعْنَى وَلَا مُنَيَسَّرُ " (٣).

وتعرض السمين لمثل هذا عند قوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ (٤) فقال : " وقرأ عبد الله : ﴿ بأمهاتهم ﴾ بزيادة الباء (٥) ، وهي تحتمل اللغتين . وقال الزمخشري : " وزيادة الباء في لغة من ينصب " (٦) . قلت : هذا هو مذهب أبي علي ، يرى أن الباء لا تزداد إلا إذا كانت " ما " عاملة ،

(١) انظر وفيات الأعيان ٢ / ٨١ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٧ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ١٣٨ ، ح ٢ .

(٣) الدر المصون ١ / ١١٢ . وانظر بيت الفرزدق في شرح ديوانه ١ / ٣٨٤ . وهو في :

شرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٦ ، والهمع ٢ / ١٣٠ ،

والدرر ١ / ١٠٢ ، والخزانة ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، وروح المعاني ٢٨ / ٨ .

(٤) المجادلة ٥٨ / ٢ .

(٥) انظر الشواذ ص ١٥٣ .

(٦) الكشف ٤ / ٤٧٣ .

فلا تزداد في التميمية ولا في الحجازية إذا منع من عملها مانع، نحو: ما إن زيد قائم^(١)
وهذا مردود بقول الفرزدق، وهو تميمي... " فذكر البيت المتقدم، وقول الآخر:

لَعْمُرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بضعيفٍ قُوَاهُ^(١)

ثم قال: " فزادها مع " ما " الواقع بعدها " إن " ^(٢).

وذكر أبو حيان نحو هذا في هذه الآية أيضا ، فقال : " وابن مسعود :

﴿ بأمهاتهم ﴾ بزيادة الباء . قال الزمخشري : " في لغة من ينصب " انتهى .

يعني أنه لا تزداد الباء في لغة تميم ، وهذا ليس بشيء ، وقد رد ذلك على

الزمخشري ، وزيادة الباء في مثل : ما زيد بقائم ، كثيرة في لغة تميم ،

والزمخشري تبع في ذلك أبا علي الفارسي ، رحمه الله " ^(٣).

وقال في الارتشاف : " فأما الخبر المنفي بعد " ما " في لغة بني تميم ،

فذهب ابن السراج ^(٤) والفارسي في أحد قوليه ، وتبعهما الزمخشري ، إلى أنه لا

يجوز دخول الباء عليه ، والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جدا في نثرهم

ونظمهم ، وممن نص على ذلك سيويوه والفراء " ^(٥). وكان قد ذكر زيادة الباء بعد

" ما إن " في البيت الثاني المتقدم ^(٦).

وإذا ما نظرنا في بعض كتب أبي علي النحوية نرى أنه قد صرح بهذا

ونص عليه ، فقال في البغداديات مثلا : " ومن المواضع التي استعملت " ما " فيها

للنفي ، وذلك إذا أدخلت على اسم مبتدأ ، مثل : ما زيد منطلق ، و ﴿ ما هذا

بشراً ﴾ ^(٧) ، فللغرب فيها مذهبان : فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيها بـ

(١) قائله المتنخل الهذلي. انظر ديوان الهذليين ٢/٢٩. وهو في شرح التسهيل ١/٣٨٣، ٣٨٤،

وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٧، والارتشاف ٣/١٢١٧، وشفاء العليل ١/٣٣٦، والدرر ١/١٠٠.

(٢) الدر المصون ٦/٢٨٥ .

(٣) البحر ٨/٢٣١ .

(٤) انظر الأصول ١/٩٣ .

(٥) ٣/ ١٢٢٠ - ١٢٢١ .

(٦) نفسه ٣/١٢١٧ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٤١٥ ، ح ٣ .

" ليس " ، وبنو تميم يرفعون ، فيتركون الاسم مرتفعاً بالابتداء كما كان قبل ، فمن نصب الخبر تشبيهاً بـ " ليس " أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال : ما زيدٌ بذاهبٍ ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء في خبر المبتدأ ، كذلك لم يطرده دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد " ما " في لغة بني تميم " (١) .

وقال أيضاً أثناء حديثه عن خبر " ما " وعدم جواز تقديمه على المبتدأ إذا دخلت عليه الباء : " ... إذ كانت الباء إنما تدخل الخبر في لغة من ينصبه دون من يرفعه " (٢) .

وقال في الإيضاح: " ومما يجري مجرى " ليس " في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر " ما " في لغة أهل الحجاز ، وذلك قولهم : ما زيدٌ ذاهباً ، وما عبدُ الله خارجاً ، جعلوها بمنزلة " ليس " لمشابتها لها في نفي ما في الحال ، والدخول على الابتداء والخبر (٣) ، وقال الله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ، و﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ ، وقد دخلت على خبرها الباء ، كما دخلت على خبر " ليس " ، وذلك قولهم : ما زيدٌ بذاهبٍ ، وما بكرٌ بخارجٍ " (٤) .

ولعمل " ما " عمل " ليس " شروط : أحدها : تأخر الخبر ، فإن تقدم بطل عملها ، وهو مذهب الجمهور . الثاني : بقاء النفي ، فإن انتقض بـ " إلا " بطل عملها ، كقوله تعالى : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ ﴾ (٥) . الثالث : عدم زيادة " إن " بعدها ، وإلا بطل عملها ، نحو : ما إن زيدٌ قائمٌ . الرابع : ألا يتقدم غير الظرف أو الجار والمجرور ، من معمول خبرها ، وإلا بطل عملها ، نحو : ما

(١) ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) نفسه ص ٩٠ .

(٣) انظر الجنى الداني ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمغني ص ٣٩٩ .

(٤) ص ١٢١ .

(٥) آل عمران ١٤٤/٣ .

طعامك زيداً أكل . وثمة تفاصيل وشروط أخرى عند بعضهم ، ليس هذا موضع ذكرها (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٢) قال السمين : " و " لَمَّا " حرف وجوب لوجوب . هذا مذهب سيبويه (٣) . وزعم الفارسي - وتبعه أبو البقاء - (٤) أنها ظرف بمعنى " حين " ، وأن العامل فيها جوابها ، وقد ردّ عليه بأنها أجيبت بـ " ما " النافية ، و " إذا " الفجائية ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (٦) ، و " ما " النافية و " إذا " الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فانتفى أن تكون ظرفاً (٧) .

وقد ردّ عليه أبو حيان بنحو مما تقدم ، وصحح مذهب سيبويه (٨) . وفي الارتشاف عزا القول بالظرفية إلى الفارسي وابن السراج وابن جنبي ، وصحح أيضاً مذهب سيبويه ، فقال : " والصحيح مذهب سيبويه " (٩) . وصححه المرادي أيضاً مستدلاً على صحته بأوجه ؛ أحدها : أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء . والثاني : أنها تقابل " لو " ، وتحقيق تقابلها أنك تقول : لو قام زيداً قام عمرو ، ولكنه لَمَّا لم يَقمْ لم يَقمْ . والثالث : أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، كما قال أبو علي ، ويلزم من ذلك وقوع الجواب فيها ؛ لأن

(١) انظر الجني الداني ص ٣٢٣ - ٣٢٩ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ١٣٢ ، ح ٣ ، ص ١٣٣ ، ح ٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٤) انظر الإملاء ١ / ٢١ .

(٥) فاطر ٣٥ / ٤٢ .

(٦) العنكبوت ٢٩ / ٦٥ .

(٧) الدر المصون ١ / ١٣١ .

(٨) انظر البحر ١ / ٢٠٨ .

(٩) ٤ / ١٨٩٦ - ١٨٩٧ . وانظر المغني ص ٣٦٩ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٧١

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ (١) قال السمين: " ليس : فعل ناقص أبدأً من أخوات " كان " ، ولا يتصرف ... وكون " ليس " فعلاً هو الصحيح ، خلافاً للفرسي في أحد قوليه ، ومن تابعه في جعلها حرفاً كـ " ما " ، ويدل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها " (٢).

واكتفى أبو حيان بالقول : " ليس : فعل ماض ، خلافاً لأبي بكر بن شقير ، وللفرسي في أحد قوليه ، إذ زعم أنها حرف نفي مثل " ما " (٣).

ونقل المرادي القول بحرفية " ليس " عن ابن السراج والفرسي وجماعة من أصحابه وابن شقير ، ونسب القول بفعليتها إلى الجمهور ، ثم استدل على صحته باتصال الضمائر المرفوعة وتاء التأنيث بها (٤). وكذلك ذكر ابن هشام كلا المذهبين ثم صوّب مذهب الجمهور بما تقدم (٥).

وفي المسائل الحلبيات أطل أبو علي الفرسي في الحديث عن حرفية "ليس" والاعتلال لصحة ما ذهب إليه ، ومن ذلك مثلاً قوله " حكى سيبويه قولهم : " ليس الطيب إلا المسك " ، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة " ما " ، ولم يحمله على أن في "ليس" ضمير القصة والحديث ، كما حمل قوله : " ليس خلق الله أشعر منه " على هذا الضمير ، ووجه قوله : إنه بمنزلة " ما " وليس كـ " كان " وأخواتها ، أن "ليس" وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلاً على الحقيقة ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة ، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث ، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين ، ولم تكن " ليس " من واحدٍ منهما ، ثبت أنه ليس بفعل ، وإن كان فيه بعض الشبه منه ، وإذا لم يكن إياه وقد اختص بنفي الحال كما اختصت

(١) البقرة ٢ / ١١٣ .

(٢) الدر المصون ١ / ٣٤٦ .

(٣) البحر ١ / ٥٠٧ .

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٥) انظر المغني ص ٣٨٧ . وانظر الارتشاف ٣ / ١١٤٦ .

"ما" بذلك ، وكانت تدخل على المبتدأ والخبر ، كما كانت " ما " كذلك ، ولم يكن في " ما " إذا توسطت " إلا " بين اسمها وخبرها إلا الرفع ، فكذلك " ليس " لما لم تدلّ على حدث فيما مضى كـ : " ضَرَبَ " و " عَلِمَ " ، ولا على ما مضى مجرداً من الحدث ، كأخواتها ، كانت بمنزلة " ما " . فأما دلالتها على نفي الحال فهي على حدّ دلالة "ما" عليه، وليس على نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) وقوله : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (٢) ، ألا ترى أنه لو كان على هذا النحو لم يَعْرِ من حرف للمضارعة يلحقه ، ومن كونه على مثال من أمثله ، فإذا لم يكن مثلاً للحاضر ، وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضى ، ولا على ما لم يقع ، وخلا من ذلك ، لم يكن في الحقيقة فعلاً " (٣) .

وما ذكره سيبويه هو : " وقد زعم بعضهم أن " ليس " تُجْعَلُ كـ " ما " ، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ ، وليس قالها زيدٌ . قال حميد الأرقط :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وليس كلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ (٤)

وقال هشام أخو ذي الرمة :

هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وليس منها شِفَاءُ الدَاءِ مَبْتُوْلُ (٥)

هذا كله سُمِعَ من العرب ، والوجه والحدّ أن تحمله على أن في " ليس " إضماراً ، وهذا مبتدأ ، كقوله : إِنَّهُ أُمَّةٌ اللهُ ذَاهِبَةٌ . إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وما كان الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ " (٦) .

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٢٧٢ ، ح ٦ .

(٢) الأحزاب ٣٣ / ١٨ .

(٣) ص ٢١٠ - ٢١١ . وانظر ص ٦ - ٧ منه ، وكتاب الشعر ١ / ٩ - ١٠ .

(٤) البيت في : المقتضب ٤ / ١٠٠ ، والأمال الشجرية ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٧ /

١٠٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٧ ، والخزانة ٩ / ٢٧٠ .

(٥) قائله هشام بن عقبة ، أخو ذي الرمة ، وهو في : المقتضب ٤ / ١٠١ ، والأزهية ص

١٩١ ، وتذكرة النحاة ص ١٤١ ، ١٦٦ ، والهمع ٢ / ٦٤ ، والدرر ١ / ٨٠ .

(٦) الكتاب ١ / ١٤٧ .

وكان قد فصل في هذا في باب : الإضممار في " ليس " و " كان " كالإضممار في " إن " ، وحمل قولهم : " ما كان الطيب إلا المسك " على إعمال : ما كان الأمر الطيب إلا المسك ، قال : " فجاز هذا إذ كان معناه : ما الطيب إلا المسك " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ . وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾ (٢) ذكر السمين في قراءة أبي عمرو : ﴿ وَيَقُولُ ﴾ بالنصب (٣) ، ثلاثة أوجه ، قال في الثالث منها : " الثالث من أوجه نصب " ويقول " : أنه منصوب عطفا على قوله : ﴿ يَأْتِي ﴾ ، أي : فعسى الله أن يأتي ويقول ، والى ذلك ذهب الزمخشري ، ولم يعترض عليه بشيء ، وقد رد ذلك بأنه يلزم عطف ما لا يجوز أن يكون خبرا على ما هو خبر ، وذلك أن قوله : ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ خبر " عسى " ، وهو الصحيح ؛ لأن فيه رابطا عائدا على اسم " عسى " ، وهو ضمير البارئ تعالى ، وقوله : ﴿ وَيَقُولُ ﴾ ليس فيه ضمير يعود على اسم " عسى " فكيف يصح جعله خبرا ؟! وقد اعتذر من أجاز ذلك عنه بثلاثة أوجه : أحدها : أنه من باب العطف على المعنى ، والمعنى : فعسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا ، فتكون " عسى " تامة لإسنادها إلى " أن " وما في حيزها ، فلا تحتاج حينئذ إلى رابط ، وهذا قريب من قولهم : العطف على التوهم ، نحو : ﴿ فَأُصَدِّقُ وَأُكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٤) . الثاني : أن " أن يأتي " بدل من اسم الله لا خبر ، وتكون " عسى " حينئذ تامة ، كأنه قيل : فعسى أن يقول الذين آمنوا " . قال السمين : " وهذان الوجهان منقولان عن أبي علي الفارسي ، إلا أن الثاني لا يصح ؛ لأنهم نصوا على أن " عسى " و " اخلوق " و " أو شك " من بين سائر أخواتها يجوز أن تكون تامة بشرط أن يكون مرفوعها " أن يفعل " ، قالوا : ليجوز في الصورة مسند ومسند إليه ، كما قالوا

(١) الكتاب ١ / ٧١ .

(٢) المائدة : ٥٢ / ٥ - ٥٣ .

(٣) انظر السبعة ص ٢٤٥ ، وروح المعاني ٦ / ٢٣٣ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٤٦٤ ، ح ١ .

ذلك في " ظن " وأخواتها : إن " أن " و " أن " تسد مسد مفعولها " (١). ونقله
عن أبي علي الفارسي كان بتصريف كبير واختصار (٢).

واكتفى الألويسي بنقل كلا الوجهين من غير تعقب لأحدهما (٣).

وحكى أبو حيان في الأفعال المتقدمة خلافا ، قال : " وتسند " أو شك " و " عسى " إلى " أن " و الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾ (٤) ، وأوشك أن يقوم ، وفي " اخلوق " خلاف ؛ أجاز بعضهم : اخلوق أن تفوز ، وقال ابن هشام : لا يجوز : اخلوق أن تمطر السماء ، وإذا كان بعدهن " أن " والفعل اكتفت به ، ولم تحتج إلى خبره ، وقيل في " عسى أن يخرج زيد " : إنه على الإعمال " (٥).

وقال ابن هشام في استعمالات " عسى " : " الاستعمال الثاني : أن تسند إلى " أن " والفعل ، فتكون فعلا تاما . هذا هو المفهوم من كلامهم . وقال ابن مالك : عندي أنها ناقصة أبدا ، ولكن سدت " أن " وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين ، كما في ﴿ أَحْسِبُ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ (٦) ، إذ لم يقل أحد : إن " حسب " خرجت في ذلك عن أصلها " (٧).

- وفي قوله تعالى : ﴿ ... تُحِبُّونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ... ﴾ (٨)

قال أبو علي الفارسي : " وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ لعطف جملة على جملة ، ولكن تجعله جزاء ، كقول ذي الرمة :

(١) الدر المصون ٢ / ٥٤٥ .

(٢) انظر الحجة ٣ / ٢٢٩ - ٢٣١ .

(٣) انظر روح المعاني ٦ / ٢٣٣ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٤٢٢ ، ح ١ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٢٣١ .

(٦) تتمتها : ﴿ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ العنكبوت ٢ / ٢٩ .

(٧) المغني ص ٢٠٢ . وانظر شرح التسهيل ١ / ٣٩٤ .

(٨) سبق تخريجها . انظر ص ٢٠٨ ، ح ٥ .

وإنسانٌ عيني يحسُرُ الماءُ مرَّةً فيبدو وتاراتٍ يَجْمُ فيغْرُقُ (١)

تقديره عندهم : إذا حَسُرَ بدا ، فكذلك : إذا حبستموهما أقسما " (٢).

ونقله السمين عنه ثم قال : " وقال مكي نحوه ، فإنه قال : ويجوز أن تكون الفاء جواب جزاء ؛ لأن " تحبسونهما " معناه الأمر بذلك ، وهو جواب الأمر الذي دل عليه الكلام ، كأنه قيل : إذا حبستموهما أقسما (٣). قلت : ولا حاجة داعية إلى شيء من تقدير شرط محذوف ، وأيضا فإنه يحوج إلى حذف مبتدأ قبل قوله : ﴿ فيقسمان ﴾ ، أي : فهما يقسمان ، وأيضا فإن " تحبسونهما " تقدم أنها صفة ، فكيف يجعلها بمعنى الأمر ، والطلب لا يقع وصفا؟! وأما البيت الذي أنشده أبو علي فخرجه النحويون على أن " يحسر الماء تارة " (١) جملة خبرية ، وهي وإن لم يكن فيها رابط فقد عطف عليها جملة فيها رابط بالفاء السببية ، وفاء السببية جعلت الجملتين شيئا واحدا " (٤). وهذا الكلام لأبي حيان قاله في التعقيب على كلام أبي علي المتقدم ، ونسب تخريج البيت على النحو المتقدم إلى أصحابه البصريين (٥). إلا أن السمين أضاف إليه رده على مكي في جعله " تحبسونهما " بمعنى الأمر .

وفي الارتشاف : " ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا " إن " ولا غيرها ، وقد جوز ذلك بعضهم في " إن " ، قال : ويرتفع الفعل بحذفها صفة ، أو تقديرها لا تعمل " . واستدل على ذلك بالآية والبيت ، على تقدير : إن يحسر الماء ، في هذا الأخير ، فـ " إن " هنا مقدره غير عاملة ، وقد حذف في الآية ، وارتفع الفعل على الصفة . وتعقبه أبو حيان بقوله : " وهذا قول ضعيف ، ولا تبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة " (٦).

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٣١٧ ، ح ٥ . ويروى " تارة " بدل " مرة " .

(٢) الحجة ٣ / ٢٦٥ . وانظر المسائل البصريات ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٣) المشكل ١ / ٢٥١ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٦٣٠ .

(٥) انظر البحر ٤ / ٤٧ .

(٦) ٤ / ١٨٨٤ . وانظر الهمع ٤ / ٣٣٧ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يُرَاكُمُ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ (١) قال السمين: " من : لابتداء غاية الرؤية ، و " حيث " ظرف لمكان انتفاء الرؤية ، و"لا ترونهم " في محل خفض بإضافة الظرف إليه . هذا هو الظاهر في إعراب هذه الآية ، وثم كلام مشكل منقول عن أبي إسحاق رأيت ذكره لثلاثا يتوهم صحته من رآه . قال أبو إسحاق: ما بعد " حيث " صلة لها ، وليست بمضافة إليه (٢) . قال الفارسي : هذا غير مستقيم ، ولا يصح أن يكون ما بعد " حيث " صلة لها ؛ لأنه إذا كان صلة لها وجب أن يكون للموصول فيه ذكر ، كما أن في سائر صلوات الموصول ذكرا للموصول ، فخلو الجملة التي بعد " حيث " من ضمير يعود على " حيث " دليل على أنها ليست صلة لـ " حيث " ، وإذا لم تكن صلة كانت مضافة. فإن قيل : تقدر العائد في هذا كما تقدر العائد في الموصلات ؛ فإذا قلت: رأيتك حيث زيد قائمٌ ، كان التقدير: حيث قائمُهُ ، ولو قلت: رأيتك حيث قام زيدٌ ، كان التقدير: حيث قام زيدٌ فيه ، ثم اتسع في الحرف فحذف فاتصل الضمير فحذف ، كما يحذف في قولك: زيدٌ الذي ضربتُ ، أي: الذي ضربتُهُ. قيل: لو أريد ذلك لجاز استعمال الأصل، فتركهم لهذا الاستعمال دليل على أنه ليس أصلا له" (٣) . قال السمين متعبقا : " قلت : أبو إسحاق لم يعتقد كونها موصولة بمعنى " الذي " ، لا يقول بذلك أحد ، وإنما يزعم أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أي كالزيادة ، وهو كلام متهافت ، فالرد عليه من هذه الحيثية لا من حيثية اعتقاده لكونها موصولة . ويحتمل أن يكون مراده أن الجملة لما كانت من تمام معناها ، بمعنى أنها مفتقرة إليها كافتقار الموصول لصلته ، أطلق عليها هذه العبارة ، ويدل على ما قلته أن مكيا ذكر في علة بنائها فقال : "ولأن ما بعدها من تمامها كالصلة والموصول " إلا أنه يرى أنها مضافة لما بعدها " (٤) .

(١) الأعراف ٧ / ٢٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٩ .

(٣) الدر المصون ٣ / ٢٥٦ .

(٤) نفسه ٣ / ٢٥٦ . وانظر المشكل ١ / ٣١٠ .

وتعرض الألويسي لهذا فقال : " وحيث : ظرف لمكان انتفاء الرؤية ،
وجملة " لا ترونهم " في محل جر بالإضافة ، وعن أبي إسحاق أن " حيث "
موصولة ، وما بعدها صلة لها ، ولعل مراده أن ذلك كالموصول ، وإلا فلا قائل
به غيره ، كما قال الفارسي " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) قرأ أبو عمرو :
﴿ حاشا ﴾ بألف ، وباقي السبعة : ﴿ حاش ﴾ بغير ألف (٣). قال الفارسي : " لا
يخلو قولهم : " حاش لله " من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء ، أو يكون
"فاعل " من قولهم : حاشا يحاشي ، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار ؛ لأن
الحرف الجار لا يدخل على مثله ، و لأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها
تضعيف ، فإذا لم يكن الجار ثبت أنه الذي على " فاعل " وهو مأخوذ من "الحشا"
الذي يعنى به الناحية ... فحاشا : فاعل من هذا ، والمعنى : أنه صار في حشا ،
أي : في ناحية مما قرف فيه ، أي : لم يقترفه ، ولم يلابسه ، وصار في عزلة
عنه وناحية ، وإذا كان فعلا من هذا الذي ذكرنا ، فلا بد له من فاعل ، وفاعله
"يوسف " ، كأن المعنى : بُعِدَ من هذا الذي رمي به الله ، أي : لخوفه ومراقبة
أمره " (٤).

وذكر السمين أقوالهم في " حاش " ثم قال : " والأولى أن يقال : الذي يظهر
في الجواب عن قراءة العامة أنها اسم منصوب ، كما تقدم تقريره ، ويدل عليه
قراءة أبي السمال : ﴿ حاشاً لله ﴾ منونا منصوبا (٥) ، ولكنهم أبدلوا التوين ألفا ،
كما يبدلونه في الوقف ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف ، كما فعلوا ذلك في
مواضع كثيرة ... وممن رجع جانب الفعلية أبو علي الفارسي ، قال : ... "
فنقل قوله بتصريف ثم ناقشه فيه فقال : " قوله : حرف الجر لا يدخل على

(١) روح المعاني ٨ / ١٥٦ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٤١٥ ، ح ٣ .

(٣) انظر السبعة ص ٣٤٨ .

(٤) الحجة ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٥) انظر البحر : ٣٠٣ / ٥ - ٣٠٤ .

مثله، مسلم ، ولكن ليس هو هنا حرف جر ، كما تقدم تقريره . وقوله : لا يحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفا ، ممنوع ، ويدل له قولهم : " مذ " في " منذ " ، إذا جر بها ، فحذفوا عينها ولا تضعيف ، قالوا : ويدل على أن أصلها " منذ " بالنون، تصغيرها على " مُنْذٌ " (١).

واستدل ابن هشام على اسميتها بقراءة التنوين المتقدمة ثم قال : " وإنما قلنا : إنها ليست حرفا ؛ لدخولها على الحرف ، ولا فعلا ؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله ، أي : جانب يوسف المعصية لأجل الله ، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا ؟ أو : أفعلت كذا ؟ فنقول : حاشا لله ، فإنما هذه بمعنى : تبرأت لله براءة من هذا الفعل ، ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه " (٢).

وكان قد نقل القول بالفعلية عن الكوفيين والمبرد وابن جني (٣).
- وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا مِّنْ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ (٤) قال السمين في الوجه الثالث من توجيهه " ما " : ... الثالث : أنها مصدرية أيضا في محل رفع بالابتداء ، والخبر هو قوله : ﴿ فِي يُوسُفَ ﴾ ، وإلى هذا ذهب الفارسي ، كأنه استشعر أن الظرف المقطوع لا يقع خبرا ، فعدل إلى هذا ، وفيه نظر ؛ لأن السياق والمعنى يجذبان إلى تعلق " في يوسف " بـ " فَرَّطْتُمْ " ، فالقول بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه " (٥).

وذكر أبو حيان قول الفارسي ثم قال : " والظاهر أن " في يوسف " معمول لقوله : ﴿ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾ لا أنه في موضع خبر " (٦) . وهو كذلك .

(١) الدر المصون ٤ / ١٧٧ .

(٢) المغني ص ٨٩٣ .

(٣) نفسه ص ١٦٤ - ١٦٥ . وانظر الجني الداني ص ٥٥٩ - ٥٦١ .

(٤) يوسف ١٢ / ٨٠ .

(٥) الدر المصون ٤ / ٢٠٦ .

(٦) البحر : ٥ / ٣٣١ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ -
 وله أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (١) قال أبو علي الفارسي: "فأما الرفع في " فيضاعف " فهو
 الوجه؛ لأنه محمول على " يقرض " ، أو على الانقطاع من الأول ، كأنه : فهو
 يضاعف ، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك : أتقوم فأحدثك ؛ لأن
 القيام غير متيقن ، فالمعنى : أكون منك قياماً فحديث مني ؟ وليس ما في الآية
 كذلك ، ألا ترى أنه من قال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ﴾ ، فالقرض ليس
 مسؤولاً عنه ، وإنما المسؤول عنه الفاعل ، وعلى هذا أجازوا : أيهم سار حتى
 يدخلها ، ولم يُجز سيبويه النصب في " يدخل " ؛ لأن السير متيقن غير مسؤول
 عنه ، وإنما السؤال عن الفاعل ، فكذلك في قوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرِضُ...
 فيضاعفه له ﴾ لا يكون في " يضاعف " إلا الرفع ، كما لم يكن في " يدخل " بعد
 حتى " إلا الرفع ، ومن نصب فقال : " فيضاعفه " لم يكن الوجه ، وإنما هو مما
 يجوز في الشعر ... ولكن يُحمل قول الذي نصب فقال : " يضاعفه " على
 المعنى ؛ لأنه إذا قال أحد : من ذا الذي يقرض ، فكأنه قد قال : أيقرض الله أحد
 قرضاً فيضاعفه له ؟ وإن لم يحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم ، فالوجه
 في قراءة : ﴿ فيضاعفه ﴾ ما عليه الأكثر من الرفع في ﴿ فيضاعفه ﴾ " (٢).

ونقل السمين عنه وجه النصب فقال : " وقرأ عاصم : ﴿ فيضاعفه ﴾
 بالنصب (٣) بالفاء على جواب الاستفهام ، وفي ذلك قلق ، قال أبو علي : لأن
 السؤال لم يقع عن القرض ، وإنما وقع عن فاعل القرض ، وإنما تنصب الفاء فعلاً
 مردوداً على فعل مستفهم عنه ، لكن هذه الفرقة حملت ذلك على المعنى ، كأن
 قوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ ﴾ بمنزلة قوله : أيقرض الله أحد . انتهى . . ودفعه
 بقوله : " وهذا الذي قاله أبو علي ممنوع ، ألا ترى أنه يُنصب بعد الفاء في جواب

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٣٣٢ ، ح ٤ .

(٢) الحجة ٦ / ٢٦٨ .

(٣) قرأ ابن عامر وعاصم بالنصب والباقون بالرفع . انظر البحر ٢ / ٢٦١ .

الاستفهام بالأسماء وإن لم يتقدم فعل ، نحو : أين بيتك فأزورك ؟ ومثل ذلك :
 " مَنْ يدعوني فأستجيب له ؟ " (١) ومتى تسير فأرافقك ؟ وكيف تكون فأصحبك ؟
 فالاستفهام إنما وقع عن ذات الداعي ، وعن ظرف الزمان ، وعن الحال ، لا عن
 الفعل ، وقد حكى ابن كيسان عن العرب : أين ذهب زيد فنتبعه ؟ ومن أبوك
 فنكرمه ؟ " (٢).

وهذا الكلام لأبي حيان ، وقد نقل السمين عنه كلام أبي علي بتصريف
 يسير، وردة عليه بتصريف ، وهذا نص أبي حيان : " وقرأ عاصم : ﴿ فَيُضَاعَفُ ﴾
 بالنصب بالفاء على جواب الاستفهام ، وفي ذلك قلق ، قال أبو علي - يعني
 الفارسي - : لأن السؤال لم يقع على القرض ، وإنما وقع السؤال على فاعل
 القرض ، وإنما تنصب الفاء فعلا مردودا على فعل مستفهم عنه ، لكن هذه الفرقة
 - يعني من القراء - حملت ذلك على المعنى ، كأن قوله : ﴿ مَنْ ذا الذي
 يُقرض ﴾ بمنزلة أن لو قال : أيقرض الله أحد فيضاعفه . انتهى . وهذا الذي ذهب
 إليه أبو علي من أنه إنما تنصب الفاء فعلا مردودا على فعل مستفهم عنه ، ليس
 بصحيح ، بل يجوز إذا كان الاستفهام بأدواته الاسمية ، نحو : " من يدعوني
 فأستجيب له ؟ " وأين بيتك فأزورك ؟ ومتى تسير فأرافقك ؟ وكيف تكون
 فأصحبك ؟ فالاستفهام هنا واقع عن ذات الداعي ، وعن ظرف المكان وظرف
 الزمان ، والحال ، لا عن الفعل ، وحكى ابن كيسان عن العرب : أين ذهب زيد
 فنتبعه ؟ وكذلك : كم مالك فنعرفه ؟ ومن أبوك فنكرمه ؟ بالنصب بعد الفاء " (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ فلما نبأها به قالت : من أنبأك هذا قال : نبأني العليمُ
 الخبيرُ ﴾ (٤) قال السمين : " أصل " نَبَأَ " و " أَنْبَأَ " و " أَخْبَرَ " و " خَبَرَ " و " حَدَّثَ "
 أن تتعدى لاثنتين ؛ إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني بحرف الجر ، وقد يحذف الجار
 تخفيفا ، وقد يحذف الأول للدلالة عليه ... وإذا ضمنت هذه الأفعال الخمسة معنى

(١) انظر صحيح البخاري ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، التهجد ، رقم الحديث ١٠٩٤ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣) البحر ٨ / ٢١٩ .

(٤) التحريم ٦٦ / ٣ .

" أعلم " تعدت لثلاثة . قال الفارسي : تعدت بالهمزة أو التضعيف . وهو غلط ؛ إذ يقتضي ذلك أنها قبل التضعيف والهمزة كانت متعدية لاثنتين ، فاكتمبت بالهمزة أو التضعيف ثالثا ، والأمر ليس كذلك اتفاقا " (١) .

قال أبو حيان في باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل : " وهي : أعلم وأرى ... وهذان الفعلان مجمع على تعديتهما إلى ثلاثة ، وزاد سيبويه : نبأ (٢) ، وقال ابن هشام : وأنبا ، وذكر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة ، وزاد الفراء : أخبر وخبر ، وزاد الكوفيون : حدث ، قالوا : ولم يحفظ عن العرب ما يتعدى إلى ثلاثة غيرها ، ولم يذكر المتقدمون من البصريين : أخبر وخبر وحدث ، وقد ذكرهما جماعة من المتأخرين ، كالزمخشري وأكثر أصحابنا " (٣) .

وإذا كان السمين يعتل لرأيه بما تقدم في هذه الأمثلة ، فإنه قد يكتفي في مواضع أخرى بالرد على أبي علي الفارسي من غير تعليل :

- ففي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا : قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (٤) قال السمين : " والباء في " بكفرهم " للسبب ، وهي متعلقة بـ " لعنهم " وقال الفارسي : النية به التقديم ، أي : وقالوا : قلوبنا غلف بسبب كفرهم ، فتكون الباء متعلقة بـ " قالوا " ، وتكون " بل لعنهم " جملة معترضة . ورده السمين بقوله : " وفيه بعد " (٥) . وهو كما قال ، إذ لا ضرورة للتقديم مع وضوح المعنى .

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُسْأَلُنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (٦) قال السمين : " يجوز في " به " أن يتعلق بـ " علم " . قال الفارسي : ويكون مثل قوله :

(١) الدر المصون ٦ / ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٢) انظر الكتاب ٤١ / ١ .

(٣) الارتشاف ٤ / ٢١٣٣ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٣٥٧ ، ح ٣ .

(٥) الدر المصون ١ / ٢٩٦ .

(٦) هود ١١ / ٤٦ .

[رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا] كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا (١)

ويجوز أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به " لك " والباء بمعنى " في " ، أي : ما ليس لك فيه علم " قال السمين : " وفيه نظر " (٢).

وفي البحر ذكر أبو حيان ما قاله الفارسي ثم قال : " واختلاف هذين الوجهين إنما هو لفظي ، والمعنى في الآية واحد " (٣).

وتعرض الألويسي لهذين الوجهين ، فقال : " وبه - على ما نقل عن أبي علي - ... فذكرهما ليقول بعد ذلك : " وكذا الكلام فيما سيأتي " (٤). وهذا يعني أنه يوافق أبا علي فيهما . والظاهر أن ما جعله السمين محل نظر لا نظر فيه .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ ... ﴾ (٥) ذكر السمين أقوالهم في " فيهما " ، وخلافهم فيما إذا كان ثمة دواب في السموات أم لا (٦) ، ثم قال : " وقال الفارسي : هو على حذف مضاف ، أي : وما بث في أحدهما " . ورده بقوله : " وهذا إلغاز في الكلام " (٧). وهو كذلك . واكتفى أبو حيان بنقل كلام أبي علي ، ولم يعقبه بنكير (٨).

٢- تنبيهاته وتوضيحاته :

ذكر السمين في قوله تعالى : ﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ... ﴾ (٩) سبعة أوجه ، قال في الأول منها : " أحدها : أن يكون " من

(١) ينسبان إلى العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه ص ٣٩٥ . وانظر : كتاب الشعر ١ / ١٠١ ،

٢ / ٣٦٠ ، والمحتسب ٢ / ٣١٠ ، والمنصف ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ٩ / ١٥١ ،

والخزانة ٨ / ٤٣٠ - ٤٣٢ ، وروح المعاني ١٢ / ١٠٤ .

(٢) الدر المصون ٤ / ١٠٤ - ١٠٥ . وانظر الحجة ٤ / ٣٤٣ .

(٣) ٥ / ٢٣٠ .

(٤) روح المعاني ١٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) الشورى ٤٢ / ٢٩ .

(٦) انظر روح المعاني ٢٥ / ٦١ .

(٧) الدر المصون ٦ / ٨١ - ٨٢ .

(٨) انظر البحر ٧ / ٤٩٦ .

(٩) النساء ٤ / ٤٦ .

الذين " خبرا مقدما ، و " يُحَرِّفُونَ " جملة في محل رفع صفة لموصوف محذوف هو مبتدأ تقديره : من الذين هادوا قوم يحرفون ، وحذف الموصوف بعد " مِنْ " التبعية جاز ، وإن كانت الصفة فعلا ، كقولهم : مَنَّاظَعْنَ وَمَنَّا أَقَامَ ، أي : فريق ظعن ، وفريق أقام ، وهذا هو مذهب سيبويه والفارسي ، ومثله :

وما الدهرُ إلا تارتانٍ فمنهما أموتٌ وأخرى أَبْنُغِي العيشُ أكَدَحُ (١)
أي : فمنهما تارة أموت فيها " (٢).

ونسبه أبو حيان في الارتشاف إلى سيبويه وأصحابه (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ (٤) ذكر السمين في الوجه الثاني من توجيه " صديد " أنه عطف بيان ، قال : " وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات ، إنما قال به الكوفيون وتبعهم الفارسي " (٥).

وذكر أبو حيان نحو هذا (٦) ، وأضاف إليهم في الارتشاف ابن جني والزمخشري ، قال : " واختاره ابن عصفور وابن مالك " (٧).

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبُعِيدُ ﴾ (٨) قال السمين : " الثاني : أن يجعل " ذلك " موصولا بمعنى " الذي " ، و " هو " مبتدأ ، و " الضلال " خبره ، والجملة صلة له ، وهذا الموصول مع صلته في محل نصب مفعولا بـ " يدعو " ، أي : يدعو الذي هو

(١) قائله تميم بن مقبل . (ديوانه ص ٢٤) . وهو في : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، والمقتضب

١٣٦ / ٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٣ ، والارتشاف ٤ / ١٩٣٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٦٠ ،

والهمع ٥ / ١٨٦ ، والدرر ٢ / ١٥١ ، والخزانة ٥ / ٥٥ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٣٧١ .

(٣) انظر ٢ / ١٠٤٦ و ٤ / ١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ١٢٩ ، ح ٤ .

(٥) الدر المصون ٤ / ٢٥٧ . وانظر : ٥ / ٢٢٠ منه .

(٦) انظر البحر : ٥ / ٤٠٢ .

(٧) ٤ / ١٩٤٣ . وانظر روح المعاني ١٤ / ٢٩٢ . وما تقدم في ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٨) الحج ٢٢ / ١٢ .

الضلال ، وهذا منقول عن أبي علي الفارسي ، وليس هذا بماش على رأي البصريين ؛ إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصول إلا " ذا " بشروط ذكرتها فيما تقدم ، وأما الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكون موصولة " (١) .

ونقله أبو حيان عن الفارسي أيضاً ثم قال : " وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين ؛ إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً ، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في " ذا " بشرط أن يتقدمها الاستفهام بـ " ما " أو " من " (٢) . وقد يعرض السمين لأقوال أبي علي الفارسي ثم يتبعها بما يوضحها ، وهذه بعض الأمثلة :

- قال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً ... ﴾ (٣) : " وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة بنصب ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ، والباقون بالرفع (٤) ... وأما قراءة النصب ففيها أوجه : أحدها : قول أبي علي وغيره ، وهو أن يكون المعنى : ولا له أن يأمركم ، فقدروا " أن " مضمرة بعد " لا " ، وتكون " لا " مؤكدة لمعنى النفي السابق ، كما تقول : ما كان من زيد إتيان ولا قيام ، وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد ، فـ " لا " للتوكيد لمعنى النفي السابق ، وبقي معنى الكلام : ما كان من زيد إتيان ، ولا منه قيام " (٥) . وهذا التوضيح لأبي حيان ، وقد نقله السمين عنه بتصريف يسير (٦) .

وقول السمين : " وتكون " لا " مؤكدة لمعنى النفي السابق " أي في قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ

(١) الدر المصون ٥ / ١٢٩ - ١٣١ .

(٢) البحر ٦ / ٣٣١ . وانظر الإنصاف ٢ / ٢٢٣ .

(٣) آل عمران ٣ / ٨٠ .

(٤) انظر السبعة ص ٢١٣ ، وروح المعاني ٣ / ٣٣٣ .

(٥) الدر المصون ٢ / ١٤٩ .

(٦) انظر البحر ٢ / ٥٣٠ .

يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله... ﴿ (١) .

وقد قوى أبو علي الفارسي قراءة النصب بما جاء في السير وهذا نصه :
" ومما يقوي الرفع أنه في حرف ابن مسعود زعموا : ﴿ ولن يأمركم ﴾ (٢) فهذا يدل على الانقطاع من الأول ، ومما يقوي النصب أنه قد جاء في السير - فيما ذكر عن بعض شيوخنا - أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أتريد يا محمد أن نتخذك ربا ؟ فقال الله تعالى : ﴿ ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله... ولا يأمركم ﴾ " (٣) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾ (٤) قال السمين : " واختلف النحويون في قولك لمن قال : أصاب فلان خيراً : هنيئاً له ذلك ، هل " ذلك " مرفوع بالفعل المقدر تقديره : ثبت له ذلك هنيئاً ، فحذف " ثبت " وقام " هنيئاً " الذي هو حال مقامه ، أو مرفوع بـ " هنيئاً " نفسه ؛ لأنه لما قام الفعل رفع ما كان الفعل يرفعه ، كما أن قولك : زيد في الدار ، في " الدار " ضمير كان مستترا في الاستقرار ، فلما حذف الاستقرار وقام الجار مقامه رفع الضمير الذي كان فيه ، ذهب إلى الأول السيرافي ، وجعل في " هنيئاً " ضميراً عائداً على " ذلك " ، وذهب إلى الثاني أبو علي ، وجعل " هنيئاً " فارغاً من الضمير لرفعه الاسم الظاهر (٥) ، وإذا قلت : هنيئاً ، ولم تقل : ذلك ، فعلى مذهب السيرافي يكون في " هنيئاً " ضمير عائداً على ذي الحال ، وهو ضمير الفاعل الذي استتر في " ثبت " المحذوف ، وعلى مذهب الفارسي يكون في " هنيئاً " ضمير فاعل بها وهو الضمير الذي كان فاعلاً لـ " ثبت " ، ويكون " هنيئاً " قد قام مقام الفعل المحذوف فارغاً من الضمير " (٦) .

(١) آل عمران ٧٩ / ٣ .

(٢) انظر البحر ٥٣١ / ٢ .

(٣) الحجة ٥٨ / ٣ . وانظر تفسير الطبري ٥٤٧ / ٦ - ٥٤٨ .

(٤) النساء ٤ / ٤ .

(٥) أي اسم الإشارة " ذلك " .

(٦) الدر المصون ٣٠٨ / ٢ .

وهذا الكلام لأبي حيان ، وقد نقله السمين عنه بتصريف (١).
 - وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا : ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) قال السمين : " وثلاثة : خبر مبتدأ مضمرة ، والجمله من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بالقول ، أي : ولا تقولوا : آلهتنا ثلاثة ، يدل عليه قوله بعد ذلك : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (٣) ... وقال الفارسي : تقديره : الله ثالث ثلاثة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يريد بذلك موافقة قوله : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (٤) . وهو كلام أبي حيان بنصه (٥).
 - وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٦) قال أبو علي الفارسي : " من فتح " أن " فقياس قول سيبويه أنه حملة على " فَاتَّبِعُوهُ " ؛ لأنه قال في قوله : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٧) ، وقوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٨) : إن المعنى : لهذا فليعبدوا ، ولأن هذه أمتكم ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا ، فكذلك : لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه " (٩).

قال السمين : " وقرأ ابن عامر : " وأن " بفتح الهمزة وتخفيف النون ، والباقون بالفتح أيضاً والتشديد (١٠) ، فأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه : ... الثالث : أنها على إسقاط لام العلة ، أي : ولأن هذا صراطي مستقيماً فساتبعوه ،

(١) انظر البحر ٣ / ١٧٦ ، والارتشاف ٣ / ١٣٨٠ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٢٤٠ ، ح ٣ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٤٧٠ . وانظر الآية الكريمة في المائدة : ٧٣ / ٥ .

(٤) انظر البحر ٣ / ٤١٨ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٤٠٥ ، ح ٤ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ١٨١ ، ح ٣ .

(٧) المؤمنون ٢٣ / ٥٢ . " وأن " قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وقرأ " وإن " بالكسر

والتشديد عاصم وحمزة والكسائي . انظر البحر ٦ / ٣٧٧ .

(٨) سبق تخريجها . انظر ص ١٨٠ ، ح ٦ .

(٩) الحجة ٣ / ٤٣٧ .

(١٠) انظر البحر ٤ / ٢٥٤ .

كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا ﴾ . قال أبو علي : ... " فنقل كلامه المتقدم بتصرف ثم قال : " قال بعضهم : وقد صرح بهذه اللام في نظير هذا التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ (١) ، والفاء على هذا كهي في قولك : زيدا فاضرب ، وبزيد فامرر ... قال الفارسي : قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة كهي في " زيد فقاتم " . قال السمين : " قلت : سيبويه لا يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر ، وإنما أراد أبو علي بنظيرها في مجرد الزيادة ، وإن لم يقل به ، بل قال به غيره " (٢).

والقائل بزيادة الفاء في الخبر مطلقا إنما هو الأخفش ، وقيد الفراء والأعلم وجماعة ذلك بكون هذا الخبر أمرا أو نهيا (٣) ، وقد تقدم القول في هذه المسألة (٤).

٣ - موافقاته :

وقد يوافق السمين أبا علي الفارسي في بعض ما ذهب إليه ، وهذه بعض الأمثلة :

- قال السمين : في " أمين " : " ليست من القرآن إجماعا ، ومعناها : استجب ، فهي اسم فعل مبني على الفتح ، وقيل : ليس باسم فعل ، بل هو من أسماء الباري تعالى ، والتقدير : يا أمين ... ووجه الفارسي قول من جعله اسما لله تعالى على معنى أن فيه ضميرا يعود على الله تعالى ؛ لأنه اسم فعل " . واستحسنه السمين فقال : " وهو توجيه حسن ، نقله صاحب المغرب " (٥) . وفي الألويسي : " والصحيح أنها كلمة عربية ، ومعناها : استجب ... ومن

(١) سبق تخريج هذه الآيات . انظر ص ١٨١ ، ح ٣ .

(٢) الدر المصون ٣ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ١١٤٣ - ١١٤٤ .

(٤) انظر ص ٥٥٦ - ٥٥٨ .

(٥) الدر المصون ١ / ٨٦ . والمغرب في اللغة للإمام أبي الفتح ، ناصر بن عبد السيد

المطرزي (ت ٥١٠ هـ) . انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٤٧ .

العجيب ما قيل : إنه اسم الله تعالى ، والقول في توجيهه : إنه لما كان مشتملاً على الضمير المستتر الراجع إليه تعالى قيل : إنه من أسمائه ، أعجب منه " (١) .
- وفي " مَرِيئاً " من قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صُذُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (٢) قال السمين : " ومنع الفارسي كونه صفة لـ " هنيئاً " ، قال : لأن " هنيئاً " قام مقام الفعل ، والفعل لا يوصف ، فكذا ما قام مقامه . ويؤيد ما قاله الفارسي أن اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر إذا وصفت لم تعمل عمل الفعل " (٣) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ (٤) قال أبو علي الفارسي : " وقوله : ﴿ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ لا نشترى بتحريف شهادتنا ثمنا ، فحذف المضاف ، وذكر الشهادة ؛ لأن الشهادة قول ، كما جاء : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ثم قال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (٥) لما كان القسمة يراد به المقسوم " (٦) .

قال السمين : " قوله : ﴿ به ﴾ في هذه الهاء ثلاثة أقوال : أحدها : أنها تعود على الله تعالى . الثاني : أنها تعود على القسم . الثالث - وهو قول أبي علي - : أنها تعود على تحريف الشهادة . وهذا قوي من حيث المعنى " (٧) .

وأراد بالشهادة الشهادة التي تقدمت في قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ

(١) روح المعاني ١ / ١٦١ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٦٣٦ ، ح ٤ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٣٠٨ .

(٤) المائدة : ١٠٦ / ٥ .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أَوْ لَوْ الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا

لهم قولا معروفا ﴾ النساء ٨ / ٤ .

(٦) الحجة ٣ / ٢٦٦ .

(٧) الدر المصون ٢ / ٦٣١ .

منكم ﴿ (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ رَبُّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ (٢) قال السمين: " فيه قولان : ... الثاني من القولين : أن تكون " أمة " هي المفعول الأول ، و " من ذريتنا " حال منها ؛ لأنه في الأصل صفة نكرة ، فلما قدم عليها انتصب حالا ، و " مسلمة " هي المفعول الثاني ، والأصل : واجعل أمة من ذريتنا مسلمة ، فالواو داخلة في الأصل على " أمة " وإنما فصل بينهما بقوله : ﴿ من ذريتنا ﴾ وهو جائز ؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف ، وفي إجازته ذلك نظر ؛ فإن النحويين - كأبي علي وغيره - منعوا الفصل بالظرف بين حرف العطف - إذا كان على حرف واحد - وبين المعطوف ، وجعلوا قوله :
يَوْمًا تَرَاهَا كُشِبَهُ أُرْدِيَةَ الْـ عَصَبِ وَيَوْمَا أُدِيمُهَا نَغْلًا (٣)
ضرورة ، فالفصل بالحال أبعد " (٤) . ويعني بقوله : " وفي إجازته " أبا البقاء ، وكان قد نقل القول الأول عنه ، واكتفى في هذا القول بذكر الضمير العائد عليه (٥) .

قال أبو حيان : " وحرف العطف إن كان على حرف واحد كالواو والفاء ، فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء وما عطف ، لا بقسم ولا ظرف ولا مجرور ، إلا في ضرورة الشعر ، نص على ذلك أصحابنا ، فلا تقول : " قام زيد - والله - وعمرو " ولا " فوالله عمرو " ولا " ضربت زيدا وفي البيت عمرو " ولا " خرج زيد والساعة عمرو " . قال ابن مالك : وهو قول أبي علي ... (٦) وإن كان حرف العطف على أكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم ،

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٦٩ ، ح ١ .

(٢) البقرة ٢ / ١٢٨ .

(٣) قائله الأعشى (ديوانه ص ٢٣٣) . وهو في : الخصائص ٢ / ٣٩٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٣٨ ، والبحر ١ / ٥٦٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ٣٧٠ . وانظر البحر ١ / ٥٦٠ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٣٠ .

(٥) انظر الإملاء ١ / ٦٣ .

(٦) التسهيل ص ١٧٨ .

وبالظرف وبالجار والمجرور ، نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وقام زيد بل والله عمرو ، وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرو " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (٢) قال السمين : " ههنا مضافات محذوفات نضطر لتقديرها ، أي : فكان مقدار مسافة قربه منه مثل مقدار مسافة قاب ، وقد فعل أبو علي هذا في قول الشاعر :

[فَأُذِرْكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا] وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِبْصَعًا (٣)

أي : ذا مقدار مسافة إصبع (٤) . والقاب : القدر ، تقول : هذا قابٌ هذا ، أي : قدره " (٥).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلَّامًا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٦) قرأ أبو

بكر : " إن " بالتخفيف ، و " لَمَّا " بالتثقيل (٧) . قال السمين : " وأما قراءة أبي بكر ففيها أوجه : ... الثامن : قال الزجاج : قال بعضهم قولاً ، ولا يجوز غيره : إن " لَمَّا " في معنى " إلا " ، مثل : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٨) ، ثم أتبع ذلك بكلام مشكل ، حاصله يرجع إلى أن معنى : إن زيدا لمنطلقٌ : ما زيد إلا منطلقٌ ، فأجريت المشددة كذلك في هذا المعنى ، إذا كانت اللام في خبرها ، وعملها النصب في اسمها باق بحاله ، مشددة ومخففة ، والمعنى نفي بـ " إن " ، وإثبات باللام التي بمعنى " إلا " ، و " لَمَّا " بمعنى " إلا " (٩) . قال السمين : " قلت : قد تقدم إنكار أبي علي على جواز " إلا " في مثل هذا التركيب ، فكيف يجوز " لَمَّا "

(١) الارتشاف / ٤ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ .

(٢) النجم / ٥٣ / ٩ .

(٣) قائله الكلبة اليربوعي . وهو في : اللسان / ١٤ / ٨١ (بقي) ، والبحر / ٨ / ١٥٥ ، والمغني ص ٨١٤ ، والخزانة / ٤ / ٤٠١ ، وروح المعاني / ٢٧ / ٧٥ .

(٤) انظر كتاب الشعر / ٢ / ٤٥٥ .

(٥) الدر المصون / ٦ / ٢٠٥ . وانظر البحر / ٨ / ١٥٥ ، وروح المعاني / ٢٧ / ٧٥ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٥٠٦ ، ح ٦ .

(٧) انظر البحر : / ٥ / ٢٦٦ .

(٨) الطارق / ٨٦ / ٤ .

(٩) الدر المصون / ٤ / ١٤٠ . وانظر معاني القرآن وإعرابه / ٣ / ٨١ - ٨٢ .

التي بمعناها؟! " (١).

ونص أبي علي الفارسي هو: " فأما من خفف " إن " ونصب " كلا " وثقل " لما " فقراءته مشكلة ، وذلك أن " إن " إذا نصب بها ، وإن كانت مخففة ، كانت بمنزلتها متقلة ، و " لما " إذا شددت كانت بمنزلة " إلا " ، وكذلك قراءة من شدد " لما " وثقل " إن " مشكلة ، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم (٢) ، وذلك أن " إن " إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهي في معنى الثقيلة ، فكما لا يحسن : إن زيدا إلا منطلق ، فكذلك لا يحسن تثقيب " إن " وتثقيب " لما " (٣) .

ومما قاله الزجاج بعد كلامه المتقدم : " وحكى سيبويه وجميع البصريين أن " لما " تستعمل بمعنى " إلا " (٤).

قال المرادي : " و " لما " التي بمعنى " إلا " حكاها الخليل وسيبويه والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه ، وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن نقول : لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيدا ، يريد : إلا أخوك ، وإلا زيدا . قيل : وينبغي أن يتوقف في إجازة ذلك حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته " (٥).

وكان قد ذكر لها موضعين : أحدهما بعد القسم ، نحو : نشدتك الله لما فعلت ، والثاني بعد النفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لِّمَّا جَمِيعٌ لِّدِينَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٦).

وعلى هذا فقول الزجاج : " وجميع البصريين " فيه تسامح .

(١) الدر المصون ٤ / ١٤١ .

(٢) انظر البحر : ٥ / ٢٦٦ .

(٣) الحجة ٤ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٢ .

(٥) الجنى الداني ص ٥٩٤ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٥٥٥ - ١٥٥٦ .

(٦) انظر الجنى الداني ص ٥٩٣ - ٥٩٤ . وقد سبق تخريج الآية الكريمة انظر ص ١٢٥ ، ح ٣.

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنَّ مُمْتًا أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ ﴾ (١) قال السمين: " وقوله : ﴿ لِإِلَى اللَّهِ ﴾ اللام جواب القسم ، فهي داخلة على "تَحْشُرُونَ" ، و " إلى الله " متعلق به ، وإنما قُدِّم للاختصاص ، أي : إلى الله لا إلى غيره يكون حشركم ، أو للاهتمام ، وحسنه كونه فاصلة ، ولولا الفصل لوجب توكيد الفعل بنون ؛ لأن المضارع المثبت إذا كان مستقبلا وجب توكيده مع اللام خلافا للكوفيين ، حيث يجيزون التعاقب بينهما " (٢). وذكر استدلالهم بالشعر ، ورد البصريين عليهم بأنه من الضرورة ، ثم قال : " فإن فصل بين اللام بالمعمول ، كهذه الآية ، أو بـ " قد " ، نحو : والله قد أقوم ... أو بحرف تنفيس ، نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (٣) ، فلا يجوز توكيده حينئذ بالنون". واستدل على ذلك بقول الفارسي ، قال : " قال الفارسي: دخلت النون فرقا بين لام اليمين و لام الابتداء ، و لام الابتداء لا تدخل على الفضلة ، فبدخول لام اليمين على الفضلة حصل الفرق ، فلم يحتج إلى النون ، وبدخولها على " سوف " حصل الفرق أيضا ، فلا حاجة إلى النون ، و لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالا ، أما مستقبلا فلا " (٤).

وفي الارتشاف: " وذهب الكوفيون - وتبعهم الفارسي - إلى جواز تعاقبهما في الكلام ، فتقول: و الله ليقوم زيدٌ غداً ، و والله يقومنٌ زيدٌ " (٥). فنسب القول بالتعاقب إلى الفارسي أيضا ، وفي شرح الكافية ما يؤيده ، إذ ذكر إجازة الكوفيين لهذا ثم قال: " ويحكي عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام و النون " (٦).

- وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ

(١) آل عمران ٣ / ١٥٨ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٢٤٤ .

(٣) الضحى ٥ / ٩٣ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٢٤٥ . وانظر البحر ٣ / ١٠٣ ، والجنى الداني ١٢٧ ، والمغني ص ٣٠٣ -

٣٠٤

(٥) ١٧٧٩ / ٤ .

(٦) ٣٣٩ / ٢ .

بالمهتدين^(١) قال السمين: " في " أعلم " هذه قولان: ... و الثاني: أنها على بابها من التفضيل. ثم اختلف هؤلاء في محل " من " فقال بعض البصريين: هو جر بحرف مقدر ... الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض ... الثالث - وهو قول الكوفيين -: أنه نصب بنفس " أفعل " فإنها عندهم تعمل عمل الفعل. الرابع: أنها منصوبة بفعل مقدر يدل " أفعل ". قاله الفارسي^(٢) ، وعليه خرج قول الشاعر:

أَكْرَبُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسِّيَوفِ الْقَوَانِسَا^(٣)

فالقوانس نصب بإضمار فعل ، أي: يضرب القوانس ؛ لأن أفعل ضعيفة ، كما تقرر. الخامس: أنها مرفوعة المحل بالابتداء ، ويضل: خبره ، والجملة معلقة لـ " أفعل " التفضيل ، فهي في محل نصب بها ، كأنه قيل: أعلم أي الناس يضل ، كقوله: ﴿لِنُعَلِّمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ﴾^(٤) ، وهذا رأي الكسائي والزجاج و المبرد ومكي ... " ^(٥). قال السمين: " والراجح من هذه الأقوال نصبها بمضمر ، وهو قول الفارسي ، وقواعد البصريين موافقة له " ^(٦).

قال الألويسي: " و " من " موصولة أو موصوفة في محل النصب على المفعولية بفعل دل عليه " أعلم " ، كما ذهب إليه الفارسي ، أي : يعلم ، لا به ، فإن أفعل لا ينصب الظاهر فيما إذا أريد به التفضيل ، على الصحيح ، خلافا لبعض الكوفيين ؛ لأنه ضعيف لا يعمل عمل فعله " ^(٧). وقال ابن مالك : " ولا ينصب مفعولا به ، وقد يدل على ناصبه ، وإن

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٢٤١ ، ح ٣.

(٢) انظر المسائل البصريات ١/٥٤٢-٥٤٣.

(٣) قائله العباس بن مرداس ، وهو في: شرح التسهيل ٣/٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٤١ ، والبحر ٤/٢١٣ ، و المغني ص ٨٠٤ ، والخزانة ٧/١٠ ، ٨/٣١٩.

(٤) قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُم لِنُعَلِّمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ الكهف ١٨/١٢.

(٥) الدر المصون ٣/١٦٦-١٦٧. وانظر البحر ٤/٢١٣.

(٦) الدر المصون ٣/١٦٧. وانظر المغني ص ٨٠٥.

(٧) روح المعاني ٨/١٨ .

أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه ، وتتعلق به حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به " (١) .

قال أبو حيان : " وهذا الرأي ضعيف ؛ لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديه كتعديه ، وللتراكيب خصوصيات " (٢) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ نَهَاراً مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٣) قال السمين : " ... وجوز آخرون ، كمكي (٤) وأنظاره ، أن يكون " ماذا " كله مبتدأ ، أي : يجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد ، والجملة بعده خبره . قال أبو علي : وهو ضعيف لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . وقد أجاب أبو البقاء عن هذا فقال : ورد هذا القول بأن الهاء في " منه " يعود على المبتدأ ، كقولك : زيد أخذت منه درهما (٥) . قلت : ومثل أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك ، إلا أنه لا يرى عود الهاء على الموصول ؛ لأن الظاهر عودها على العذاب " (٦) .

وذكر أبو حيان تضعيف أبي علي لهذا الوجه من الإعراب ثم قال : " والظاهر عود الضمير في " منه " على العذاب ، وبه يحصل الربط لجملة الاستفهام بمفعول " أَرَأَيْتُمْ " المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل " (٧) .

ونخلص مما تقدم إلى أن السمين وقف من آراء أبي علي الفارسي ونقوله واختياراته النحوية مواقف عديدة ، لا تختلف عن مواقفه السابقة من النحاة المتقدمين ، وهي ما بين رد واعتراض وتبنيه وتوضيح وتأيد ، والغالب عليها هو الاعتراض ، ويليه التأيد . وقد تبع في بعضها شيخه أبا حيان ، وخالفه في

(١) التسهيل ص ١٣٥ .

(٢) الهمع ١١٠/٥ .

(٣) يونس ٥٠ / ١٠ .

(٤) انظر المشكل ١ / ٣٨٤ .

(٥) الإملاء ٢ / ٢٩ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٤٠ .

(٧) البحر : ١٦٦ / ٥ .

سادساً - السمين الحلبي و مكى

وهو أبو محمد مكى بن أبي طالب ، حَمُوش بن محمد بن مختار القيسي .
ولد في القيروان سنة خمس و خمسين و ثلاثمئة ، وقيل : سنة أربع
وخمسين ، و نشأ بها ، ثم كانت له أسفاره و تنقلاته بين مصر و مكة
والقيروان ، طلباً للعلم و التحصيل ، فتردد إلى كبار العلماء و المؤدبين في
الحساب و القراءات و التفسير و علوم العربية ، و حجّ و جاور ، و رحل بعد
ذلك إلى الأندلس ، و ولي الخطابة في جامع قرطبة ، فعظم اسمه ، و بعد صيته ،
وقصده التلاميذ للإفادة من علمه ، واشتهر بالصلاح و إجابة الدعوة (١) .

ومن شيوخه : أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون ، و أبو الحسن أحمد بن
فراس العبّسي ، و أبو بكر أحمد بن إبراهيم المرّوزي ، و محمد بن أبي زيد ،
و أبو بكر محمد بن علي الأدفوي (٢) .

ومن تلامذته : عبد الله بن سهل ، و محمد بن أحمد بن مُطَرّف الكِناني ،
و موسى بن سليمان اللخمي ، و أبو بكر محمد بن المفرج (٣) .

توفي مكى بن أبي طالب في قرطبة سنة سبع و ثلاثين و أربعمئة (٣) .
ومما قيل فيه و في مصنفاته : " مكى العلامة المقرئ ... صاحب
التصانيف " (٤) . " مكى بن أبي طالب ... النحووي المقرئ ، صاحب
التصانيف " (٥) . " كان - نفعه الله - من أهل التبخر في علوم القرآن و العربية ،

(١) انظر وفيات الأعيان ٢٧٤/٥ - ٢٧٥ ، و بغية الوعاة ٢/٢٩٨ .

(٢) انظر الصلة ٣/٩١٠ ، و غاية النهاية ٢/٣٠٩ .

(٣) انظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٤٧ ، و الصلة ٣/٩١٠ - ٩١١ ، و بغية الملتمس

٢/٦٢٧ ، و معجم الأديب ١٩/١٦٧ - ١٧١ ، و وفيات الأعيان ٥/٢٧٤ - ٢٧٧ ، و سير أعلام

النبلاء ١٧/٥٩٣ - ٥٩٣ ، و مرآة الجنان ٣/٤٥ ، و غاية النهاية ٢/٣٠٩ - ٣١٠ ، و النجوم

الزاهرة ٥/٤٣ ، و بغية الوعاة ٢/٢٩٨ ، و شذرات الذهب ٣/٢٦٠ - ٢٦١ ، و هدية العارفين

٦/٤٧٠ - ٤٧١ ، و الأعلام ٧/٢٨٦ ، و معجم المؤلفين ٣/٩٠٧ - ٩٠٨ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١ .

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٩٨ .

حَسَنَ الفهم و الخُلق ، جيد الدين و العقل ، كثير التأليف في علوم القرآن ، محسناً لذلك ، مجوداً للقراءات السبع ، عالماً بمعانيها " (١). " وكان خيراً فاضلاً متواضعاً متديناً ، مشهوراً بالصلاح و إجابة الدعوة " (١). " شيخ الأندلس و عالمها ومقرئها وخطيبها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. كان من أهل التبخر في العلوم ، كثير التصانيف ، وكان مشهوراً بالصلاح و إجابة الدعوة ... وله تصانيف كثيرة نافعة " (٢). " فانتفع به خلق كثير ، و جودوا عليه القرآن ، وعظم اسمه في البلدة ، وجلّ فيها قدره " (٣). " وله في القراءات و اختلاف القراء و علوم القرآن تصانيف كثيرة ، ولولا خوف التطويل لا ستوعبتُ ذكرها " (٤). " وهو من أهل التبخر في العلوم ، خصوصاً القرآن ، كثير التصنيف والتصانيف " (٥). " وتوسّع في الرواية، وبعث صيته ، وقصده الناس من النواحي لعلمه ودينه " (٥). " إمام علامة ، محقق عارف ، أستاذ القراء والمجودين " (٦). " كان إماماً عالماً بوجوه القراءات ، متبحراً في علوم القرآن والعربية ، فقيهاً أديباً متفنناً ، غلّبت عليه علوم القرآن ، فكان من الراسخين فيها " (٧). " كان نحوياً فاضلاً ، عالماً بوجوه القراءات ، وله فيها كتب كثيرة " (٨). " شيخ الأندلس في زمانه ... وكان إماماً عالماً ، محدثاً ورعاً ، صنف الكثير في علوم القرآن " (٩). " فسكن قرطبة ، و أقرأ بها ، وكان إماماً في ذلك ، مشهوراً ، نحوياً أديباً حافظاً ، رأيتُ بعض أشياخي قد جمع ذكر

(١) الصلة ٣/٩١٠-٩١١.

(٢) مرآة الجنان ٣/٤٥.

(٣) وفيات الأعيان ٥/٢٧٥.

(٤) وفيات الأعيان ٥/٢٧٧.

(٥) شذرات الذهب ٣/٢٦٠.

(٦) غاية النهاية ٢/٣٠٩.

(٧) معجم الأدباء ١٩/١٦٧.

(٨) نزهة الألباء ص ٣٤٧.

(٩) النجوم الزاهرة : ٥/٤٣.

أسماء تأليفه في جزء ، وقال : مبلغ تأليفه خمسة وثمانون تأليفاً " (١) .

وأما مصنفاته فهي كثيرة ، وعدتها خمسة وثمانون ، كما تقدم ، وقيل : إنها تنيف عن ثمانين مصنفاً (٢) ، ومنها : الهداية إلى بلوغ النهاية ، والبيان عن وجوه القراءات السبع ، و إعراب مشكل القرآن ، والتبصرة في القراءات السبع ، والكشف عن وجوه القراءات و عللها ، والحروف المدغمة ، وبيان الصغائر و الكبائر ، و دخول حروف الجر بعضها مكان بعض ، و المأثور عن مالك في أحكام القرآن و تفسيره ، وغيرها (٣) .

وإذا ما نظرنا في مواقف السمين من آراء مكي ونقوله واختياراته النحوية نرى أن معظمها كان رداً واعتراضاً على ما ورد فيها ، وقد ينبئه على مذهبه النحوي في بعضها ، أو يوضح كلامه ، أو يوافقه .

١-ردوده واعتراضاته :

- قال السمين في قوله تعالى: ﴿ قَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٤): "و" أعلم" يجوز فيه أن يكون فعلاً مضارعاً ، وهو الظاهر ، و " ما " مفعولة به ، وهي: إما نكرة موصوفة أو موصولة ، وعلى كل تقدير فالعائد محذوف لاستكمال الشروط ، أي: تعلمونه. وقال المهدي ومكي ، وتبعهما أبو البقاء (٥): إن " أعلم " اسم بمعنى " عالم " كقوله:

لَعْمُرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنِّي لَأُوْجِلُّ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمُنِيَّةُ أُوْلُر (٦)

فـ " ما " يجوز فيها أن تكون في محل جر بالإضافة أو نصب بـ " أعلم " ، و لم ينون " أعلم " لعدم انصرافه ، نحو : هُوَ لَاءِ حُوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ . قال السمين: " و هذا مبني على أصليين ضعيفين ؛ أحدهما: جعل أفعل بمعنى " فاعل " من غير تفضيل.

(١) بغية الملتمس ٢ / ٦٢٧ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ / ٣٠٩ .

(٣) انظر نزهة الألباء ص ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ١٦٩ - ١٧١ ، ووفيات الأعيان / ٢٧٥ - ٧٦ .

(٤) البقرة ٢ / ٣٠ .

(٥) انظر الإملاء ١ / ٢٨ .

(٦) ينسب إلى معن بن أوس ، وهو في: الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٨٧ .

والثاني: أن أفعالاً إذا كانت بمعنى اسم الفاعل عملت عمله ، و الجمهور لا يثبتونها " (١).

وهذا الوجه المنقول عن مكي إنما هو مما أجازته ، إذ قال: " ويجوز أن يكون " أعلم " فعلاً ، كما كان ما قبله ، فـ " ما " في موضع نصب به ، ويجوز أن يكون اسماً بمعنى " عالم " ، فتكون " ما " في موضع خفض بإضافة " أعلم " إليها ، كما يضاف اسم الفاعل ، ويجوز أن تقدّر التثوين في اسم الفاعل ، لكنه لا ينصرف " أعلم " فتكون " ما " في موضع نصب ، كما تقول: هؤلاء حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ ، فتصوب " بيتَ الله " تقدّر التثوين في " حَوَاجُ " (٢).

وردُ السمين عليه وعلى المهدي و أبي البقاء يحتاج إلى تفصيل ، قال أبو حيان بعد أن نقل هذا الوجه عن مكي و المهدي وغيرهما: " وأما ما أجازته مكي فهو مبني على أمرين غير صحيحين: أحدهما: ادعاء أن " أفعال " تأتي بمعنى " فاعل " ، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون ، وردوا عليه قوله ، وقالوا: لا يخلو " أفعال " من التفضيل ، و إن كان يوجد في كلام بعض المتأخرين أن أفعال قد يخلو من التفضيل ، و بنوا على ذلك جواز مسألة " يوسفُ أفضلُ إخوته " ، حتى إن بعضهم (٣) ذكر في جواز اقتياسه خلافاً ، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال: و استعماله عارياً دون " من " ، مجرداً عن معنى التفضيل ، مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة ، مطرد عند أبي العباس (٤) ، و الأصح قصره على السماع. انتهى كلامه. والأمر الثاني: أنه إذا سلّم وجود " أفعال " عارياً من معنى التفضيل فهو يعمل عمل اسم الفاعل أو لا ، والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم فأجاز ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من " كون " أفعال " لا يخلو من التفضيل ، ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ؛ لأنه كان يضعف في النحو ، ولا بخلاف بعض

(١) الدر المصون ١/١٨٠.

(٢) المشكل ١/٣٥.

(٣) هو ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣/٥٨.

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٤٧.

المتأخرين ؛ لأنهم مسبقون بما هو كالإجماع من المتقدمين ، و لو سلّمنا سماع ذلك من العرب فلا نسلم اقتياسه ؛ لأنّ المواضع التي وردت دليلاً على ذلك في غاية من القلّة ، مع أنها قد تُوولت ، و لو سلّمنا اقتياس ذلك فلا نسلم كونه يعمل عمل اسم الفاعل ، وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته ، لا يحفظ " هذا رجلٌ أضربُ عمراً " بمعنى " ضاربٌ عمراً " ، ولا " هذه امرأةٌ أقتلُ خالداً " بمعنى " قاتلةٌ خالداً " ، و لا مررتُ برجلٍ أكسى زيداُ جبّةً " بمعنى " كاسٌ زيداُ جبّةً " . وهل هذا إلا إحداث تراكيب لم تنطق العرب بشيء من نظيرها ، فلا يجوز ذلك ، وكيف يُعدّل في كتاب الله عن الشيء الظاهر الواضح من كون " أعلم " فعلاً مضارعاً إلى هذا الذي هو كما رأيت في علم النحو ، وإنما طوّلت في هذه المسألة لأنهم يسلكون ذلك في مواضع من القرآن ، سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى ، فينبغي أن يُتجنب ذلك ، ولأن استعمال " أفعل " عارية من معنى التفضيل مشهور عند بعض المتأخرين ، فنبهتُ على ما في ذلك^(١) .

وقال الألويسي: وهذا " مما لا ينبغي أن يخرج عليه كتاب الله سبحانه ، كما لا يخفى " ^(٢) .

وكما نرى ، فإن " أعلم " في الآية الكريمة فعل مضارع ، والقول بغير هذا بعد عن الصواب .

- وفي قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ذهب مكي إلى أن " للفقراء " متعلق بفعل محذوف تقديره: أعطوا ^(٤) . و ردّه السمين بقوله: " وفي هذا نظر ؛ لأنه يلزم زيادة اللام في أحد مفعولي " أعطى " ، ولا تزداد اللام إلا لضعف العامل ؛ إما بتقدم معموله ، كقوله تعالى: ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ^(٥) ، و إما

(١) البحر ٢٩٣/١ . وانظر الارتشاف ٢٣٢٥/٥-٢٣٢٦ .

(٢) روح المعاني ٣٥٥/١ .

(٣) البقرة ٢٧٣/٢ .

(٤) انظر المشكل ١١٥/١ .

(٥) قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ يوسف ٤٣/١٢ .

لكونه فرعاً ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١) ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَقَالَ: لِمَا أَضْمَرَ العامل ضعف فقوي باللام ، على أن بعضهم يجيز ذلك و إن لم يضعف العامل ، وجعل منه: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ " (٢).

ونقل أبو حيان زيادة اللام في الآيات المتقدمة عن الأخفش ، ثم قال: "والذي يجوز أن ما يتعدى لواحد يجوز دخول اللام على مفعوله إن تقدم ، أو كان فرعاً في العمل ، كقوله تعالى: ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ، ويقاس على هذين ، وما سوى هذين قُصِرَتْ زيادته على السماع " (٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(٤) قال مكي: "بالحق: في موضع الحال من الكتاب ، فالباء متعلقة بمحذوف تقديره: نزل عليك الكتاب ثابتاً بالحق. ولا تتعلق الباء بـ " نزل " لأنه قد تعدى إلى مفعولين ، أحدهما: بحرف ، فلا يتعدى إلى ثالث " (٥).

وما منعه مكي أجازته السمين ، إذ قال : " قوله : ﴿ بالحق ﴾ فيه وجهان : أحدهما : أن تتعلق الباء بالفعل قبلها ، والباء حينئذ للسببية ، أي : نزله بسبب الحق . والثاني : أن تتعلق بمحذوف على أنها حال ؛ إما من الفاعل ، أي : نزله مُحِقًّا ، أو من المفعول ، أي : نزله ملتبساً بالحق ، نحو : جاء بكرٌ بثيابه ، أي : ملتبساً بها . وقال مكي : ولا تتعلق الباء بـ " نزل " ... " فذكره إلى آخره ثم اعترضه بقوله : " وهذا الذي ذكره مكي غير ظاهر ؛ فإن الفعل يتعدى إلى متعلقاته بحروف مختلفة ، على حسب ما يكون ، وقد تقدم أن معنى الباء السببية ،

(١) قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ هود ١١/١٠٧.

(٢) الدر المصون ١/٦٥٣-٦٥٤. والآية بتمامها: ﴿ قل: عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون ﴾ النمل ٢٧/٧٢.

(٣) الارتشاف ٤/١٧٠٩-١٧١٠. وانظر شرح التسهيل ٣/١٤٤ ، والجنى الداني ص ١٠٥-١٠٦ ، والمغني ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٤) آل عمران ٣/٣.

(٥) المشكل ١/١٢٤.

فأي مانع يمنع من ذلك ؟! " (١).

وأجاز أبو حيان كلا الوجهين ، إذ قال : " والباء تحتمل السببية ، أي : بسبب إثبات الحق ، وتحتمل الحال ، أي : مُحِقّاً ، نحو : خرج زيدٌ بسلاحه ، أي : متسلحاً " (٢).

- وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣) قال مكي : " قوله تعالى : ﴿ جنات ﴾ ابتداء ، و " للذين " الخبر ، واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه ، بمنزلة قولك : لله الحمد ، ويجوز الخفض في " جنات " (٤) على البدل من " بخير " على أن تجعل اللام في " للذين " متعلقة بـ " أُوْنِبْتُكُمْ " ، أو تجعلها صفة لـ " خير " ، ولو جعلت اللام متعلقة بمحذوف قامت مقامه ، لم يجز خفض " جنات " لأن حروف الجر والظروف إذا تعلقت بمحذوف وقامت مقامه صار فيها ضمير مقدّر مرفوع ، واحتاجت إلى ابتداء يعود عليه ذلك الضمير ، كقولك : لزيد مال ، وفي الدار عمرو ، وخلفك خالد ، فلا بد من رفع " جنات " إذا تعلقت اللام بمحذوف ، ولو قدرت أن تتعلق اللام بمحذوف على أن لا ضمير فيها لرفعت " جنات " بفعلها ، وهو مذهب الأخفش في رفعه ما بعد الظروف وحروف الخفض بالاستقرار ، وإنما يحسن ذلك عند حذوق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها ، فحينئذ يتمكن ويحسن رفع الاسم بالاستقرار ، وقد شرحناه بأبين من هذا في موضع آخر في هذا الكتاب ، وكذلك إذا كانت أحوالاً مما قبلها " (٥).

(١) الدر المصون ٨/٢ .

(٢) البحر ٢/٣٩٢ . وانظر روح المعاني ٣/١٢٣ .

(٣) آل عمران ٣/١٥ .

(٤) وهي قراءة يعقوب ، كما في البحر ٢/٤١٧ .

(٥) المشكل ١/١٢٩ - ١٣٠ .

ونقل السمين كلام مكي بتصريف يسير في بعض ألفاظه ثم قال مناقشا:
 "فقد جوز تعلق هذه اللام بـ " أُونبئكم " أو بمحذوف على أنها صفة لـ " خير " ،
 بشرط أن تجر " جنات " على البذل من " بخير " ، وظاهره أنه لا يجوز ذلك
 مع رفع " جنات " ، وعلل ذلك بأن حروف الجر تعلق بمحذوف ، وتحمل
 الضمير ، فوجب أن يؤتى له بمبتدأ ، وهو " جنات " ، وهذا الذي قاله من هذه
 الحيثية لا يلزم ؛ إذ لقائل أن يقول : أجوز تعليق اللام بما ذكرت من الوجهين مع
 رفع " جنات " على أنها خبر مبتدأ محذوف ، لا على الابتداء ، حتى يلزم ما
 ذكرت ، ولكن الوجهان ضعيفان من جهة أخرى ، وهو أن المعنى ليس واضحا
 على ما ذكر ، مع أن جعله اللام صفة لـ " خير " أقوى من جعلها متعلقة بـ
 " أُونبئكم " إذ لا معنى له . وقوله في الظروف وحروف الجر : إنها عند الحذاق
 إنما ترفع الفاعل إذا كانت صفات ، وقوله : " وكذلك إذا كن أحوالا " فيه قصور ؛
 لأن هذا الحكم مستقر لها في مواضع ، منها الموضعان اللذان ذكرهما " (١) .
 - وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ
 أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ (٢) قال مكي : " كان " بمعنى " وقع " ،
 و " يورث " بمعنى موروث : نعت لـ " رجل " ، و " رجل " رفع بـ " كان " ،
 و " كلاله " نصب على التفسير ، وقيل : هو نصب على الحال ، على أن الكلاله
 هو الميت في هذين الوجهين " (٣) .
 قال السمين : " وفي جعلها تفسيرا ، أي تميزا ، نظر لا يخفى " (٤) .
 ومكي يميز بين التمييز والتفسير في الاستعمال ، ويتضح هذا من قوله في موضع
 آخر من المشكل : " وقولنا: نصب على التفسير ، وعلى البيان ، وعلى التمييز ،
 سواء ، إلا أن التمييز يستعمل في الأعداد " (٥) .

(١) الدر المصون ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٧٥ ، ح ٣ .

(٣) المشكل ١ / ١٨٣ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٣٢٥ .

(٥) ١ / ١٩٣ - ١٩٤ .

وفي نصب " كلاله " على التمييز قال ابن هشام : " وقال الشلوبين :حكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب " كلاله " من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوْ امْرَأَةٌ ﴾ فقال : أخبروني ما الكلاله ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ، ولا ابنٌ فما سفلى (١) ، فقال : فهي إذن تمييز . وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجلٌ يرثه كلاله ، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول ، فارتفع الضمير واستتر ، ثم جيء بكلاله تمييزاً . وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه ، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله ، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها ، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : ضُربَ أخوك رجلاً ... والصواب في الآية أن " كلاله " بتقدير مضاف ، أي : ذا كلاله ، وهو إما حال من ضمير " يورث : فكان : ناقصة ، ويورث : خبر ، أو تامة ، فيورث : صفة ، وإما خبر فيورث : صفة، ومن فسّر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله " (٢) . فما قاله مكي غير ظاهر .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً ﴾ (٣) قال مكي : " قوله تعالى : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ في موضع النعت لـ " آمين " (٤) .

قال السمين : " وقوله : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ حال من الضمير في " آمين " ، أي : حال كون الآمين مبتغين فضلاً ، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لـ " آمين " لأن اسم الفاعل متى وصِفَ بطلَّ عمله على الصحيح وخالف الكوفيون في ذلك ،

(١) انظر في اختلاف العلماء في تفسيرها : اللسان ١١ / ٥٩٢ (كلل) ، والبحر ٣ / ١٩٦

١٩٧ ، وروح المعاني ٤ / ٣٥٨ .

(٢) المغني ص ٦٨٥ - ٦٨٦ .

(٣) المائدة : ٢ / ٥ .

(٤) المشكل ١ / ٢١٧ .

وأعرب مكى هذه الجملة صفة لـ " آمين " وليس بجيدٍ لِمَا تقدم ، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين " (١).

وفي البحر ما يوافق مكياً إذ قال أبو حيان فيه : " قرأ الجمهور : ﴿ يبتغون ﴾ بالياء ، فيكون صفة لآمين " (٢).

وذكر الألويسي هذا الوجه فقال : " وجوز أن يكون صفة وضَعْفُ بَأْنِ اسمِ الفاعل الموصوف لا يعمل لضعف شبهه بالفعل الذي عمل بالحمل عليه ؛ لأن الموصوفية تبعد الشبه بأنها من خواص الأسماء ، وأجيب بأن الوصف إنما يمنع من العمل إذا تقدّم المعمول ، فلو تأخر لم يمنع لمجيئه بعد الفراغ من مقتضاه " (٣).

والذي يظهر أن السمين تبع أبا البقاء في منعه هذا الوجه ، إذ قال أبو البقاء : " يبتغون : في موضع الحال من الضمير في " آمين " ، ولا يجوز أن يكون صفة لـ " آمين " ؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار " (٤). ونقله ابن هشام عنه ثم دفعه بقوله : " وهذا قول ضعيف ، والصحيح جواز الوصف بعد العمل " (٥).

وقال أبو حيان في الشرط الثاني من شروط عمل اسم الفاعل : " الثاني : أن لا يوصف قبل العمل ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً. هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله و إن تأخر معموله عن الوصف ، فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، وأجاز الكسائي أيضاً تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته ، وأجاز : هذا زيداً ضاربٌ أي ضاربٍ ... ووافق بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسألة " (٦).

(١) الدر المصون ٢ / ٤٨١.

(٢) ٣ / ٤٣٥ .

(٣) روح المعاني ٦ / ٨١.

(٤) الإملاء ١ / ٢٠٦.

(٥) المغني ص ٧٦٦.

(٦) الارششاف ٥ / ٢٢٦٨. وانظر شرح التسهيل ٣ / ٧٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٣.

فالسمن خلط بين مذهبي البصريين والكوفيين.

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ ... ﴾ (١) قال مكّي: " و " مِنْ النَّعْمِ " في قراءة مَنْ أَضَافَ الْجَزَاءَ إِلَى " مِثْلُ " (٢) صفة لـ " جزاء " ، و يَحْسُنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ " مِنْ " بِالْمَصْدَرِ ، فَلَا تَكُونُ صِفَةً لَهُ ، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ يَتَعَدَّى إِلَى " مِنْ النَّعْمِ " ، و إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً فـ " مِنْ " مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَبَرِ الْمَحذُوفِ ، وَهُوَ " فَعْلِيهِ " (٣).

قال السمين: " وفي هذا الكلام نظر من وجهين ، أحدهما قد تقدّم ، و هو التخصيص بقراءة الإضافة. و الثاني: أنه حين جعل " مِنْ النَّعْمِ " صِفَةً عَاقِبَهَا بِالْخَبَرِ الْمَحذُوفِ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ ، و ليس كذلك ؛ لِأَنَّ الْجَارَ إِذَا وَقَعَ صِفَةً تَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ ، ذَلِكَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْوَصْفُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهَذَا الَّذِي جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا لِهَذِهِ الصِّفَةِ لَيْسَ صِفَةً لِلْمَوْصُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ هُوَ خَبَرٌ عَنْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: " عِنْدِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ " أَنْ " مِنْ بَنِي " مُتَعَلِّقٌ بِوَصْفٍ مَحذُوفٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، لَا بِقَوْلِكَ: " عِنْدِي " . و يمكن أن يقال - وهو بعيد جداً - : إنه أراد التعلق المعنوي ، وذلك أن العامل في الموصوف عامل في صفته ، و " عليه " عامل في " جزاء " فهو عامل في صفته ، فالتعلق من هذه الحيثية ، ولكن إنما يتأتى ذلك حيث جعلنا الخبر عاملاً في المبتدأ ، أو قلنا: إنَّ الْجَارَ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَلَوْ لَمْ يَعْتَمِدَ " (٤) . ثم قال في قول مكّي وغيره: " و إنما أذكر هذه التوجيهات لأن القائلين بذلك ممن لا يُلغى قولهم بالكلية " (٥).

وأشار السمين بقوله: " أحدهما قد تقدّم ، وهو التخصيص بقراءة الإضافة " إلى ما أخذه أولاً على أبي البقاء ، إذ قال: " قوله: ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٦)

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٤٤٣ ، ح ٢.

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٤٤٣ ، ح ٤.

(٣) المشكل ٢٤٥/١.

(٤) الدر المصون ٦٠٨/٢-٦٠٩.

(٥) نفسه ٦٠٩/٢.

(٦) المائدة: ٩٥/٥.

في موضع رفع صفة لـ " جزاء " أو في موضع نصب على الحال منه ، أو على النعت لـ " جزاء " فيمن نصبه ، و خصص أبو البقاء كونه صفة بقراءة تتوين "جزاء" (١) ، و الحال بقراءة إضافته ، و لا فرق ، بل يجوز أن تكون الجملة نعتاً أو حالاً بالاعتبارين ؛ لأنه إذا أضيف إلى "مِثْلٌ" فهو باق على تنكيره ؛ لأنّ مِثْلاً لا يتعرف بالإضافة ، وكذا خصص مكي الوصف بقراءة إضافة الجزاء إلى " مِثْلٌ " ، فإنه قال: ... " فذكر كلامه المتقدم في " مِنَ النَّعْمِ " و رده عليه (٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٣) قال مكي: " و أما الخفض في " غير " فعلى النعت على اللفظ ، و لا يجوز على البديل على اللفظ ، كما لا يجوز دخول " من " لو حذفت المبدل منه ؛ لأنه لا تدخل في الإيجاب " (٤).

قال السمين: " قوله: ﴿ غَيْرُهُ ﴾ قرأه الكسائي بخفض الراء فـي جميع القرآن ، والباقون برفعها ، و قرأ عيسى بن عمر: ﴿ غَيْرَهُ ﴾ بالنصب (٥) ، فالجرّ على النعت أو البديل من " إِلَهٍ " لفظاً ، والرفع على النعت أو البديل من موضع " إِلَهٍ " ؛ لأنّ " من " مزيدة فيه وموضعه رفع ؛ إمّا بالابتداء وإمّا بالفاعلية ، ومنع مكي في وجه الجر أن يكون بدلاً من "إله" على اللفظ، قال: كما لا يجوز... فذكره ثم رده بقوله : " وهذا كلام متهافت " (٦).

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٧) قال مكي: " باطلٌ : رفع بالابتداء ، وما بعده خبره " (٨) .

(١) انظر ح ٥-٦ من ص ٤٤٣.

(٢) الدر المصون ٢/٦٠٨-٦٠٩.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٢٥٥ ، ح ١.

(٤) المشكل ١/٣٢٣.

(٥) انظر البحر ٤/٣٢٤.

(٦) الدر المصون ٣/٢٨٧ . وانظر البحر ٤/٣٢٤.

(٧) هود ١١/١٦ .

(٨) المشكل ١/٣٩٤ .

قال السمين: "قوله: ﴿وباطل ما كانوا﴾ الجمهور قرؤوا برفع الباطل ،
ومنه ثلاثة أوجه : ... الثاني : أن يكون " باطل " مبتدأ ، و " ما كانوا يعملون "
خبره . هكذا قال مكي بن أبي طالب ، وهو لا يتعد على الغلط ، والعجب أنه لم
يذكر غيره " (١) . والبعد فيه واضح .

وفي قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٢) قال
مكي : " ومن نصب " يعقوب " جعله في موضع خفض على العطف على
" إسحاق " ، لكنه لم ينصرف للتعريف والعجمة ، وهو مذهب الكسائي ، وهو
ضعيف عند سيبويه والأخفش إلا بإعادة الخافض ؛ لأنك فرقت بين الجار
والمجرور بالظرف ، وحق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار " (٣) .

قال السمين في " يعقوب " : قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم
بفتح الباء ، والباقون برفعها " (٤) قال : " ومن قال : إنه مجرور جعله عطفاً على
" إسحاق " ... ونسب مكي الخفض للكسائي ثم قال : وهو ضعيف إلا بإعادة
الخافض ؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف " . قال السمين : " قوله :
" بإعادة الخافض " ليس ذلك لازماً ؛ إذ لو قُدِّم ولم يُفصل لم يلتزم الإتيان به " (٥) .
وممن ضعف هذا الوجه أبو حيان ، إذ قال : " ومن ذهب إلى أنه
مجرور معطوف على لفظ " إسحاق " ، أو على موضعه ، فقوله ضعيف ؛ لأنه
لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور ، لا
يجوز : مررتُ بزيدٍ اليوم وأمسِ عمرو ، فإن جاء ففي شعر ، فإن كان المعطوف
منصوباً أو مرفوعاً ففي جواز ذلك خلاف ، نحو : قام زيدٌ واليوم عمرو ،

(١) الدر المصون ٤ / ٨٥ .

(٢) هود ١١ / ٧١ .

(٣) المشكل ١ / ٤٠٩ .

(٤) انظر البحر : ٥ / ٢٤٤ ، وروح المعاني ١٢ / ١٤٦ .

(٥) الدر المصون ٤ / ١١٤ .

وضربت زيدا واليوم عمرا " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ
أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا . ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (٢) قال مكي:
"ذرية: مفعول ثان من قوله : ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾ على قراءة من قرأ بالياء (٣)
والمفعول الأول "وكيلا" ... ويجوز نصب "ذرية" على النداء بمعنى : يا ذرية من
حملنا . فأما من قرأ : ﴿ أَلَّا يَتَّخِذُوا ﴾ على الياء ، وهو أبو عمرو بن العلاء (٤) ،
فـ " ذرية " مفعول ثان لا غير ، ويبعد أن يكون منصوبا على النداء ؛ لأن الياء
للغيبة ، والنداء للخطاب ، فلا يجتمعان إلا على بعد " (٥).

قال السمين: " قوله تعالى " ﴿ ذرية ﴾ العامة على نصبها ، وفيها أوجه :
... الخامس : أنها منصوبة على النداء ، أي : يا ذرية من حملنا ، وخصوا هذا
الوجه بقراءة الخطاب في " تتخذوا " ، وهو واضح عليها ، إلا أنه لا يلزم ، وإن
كان مكي قد منع منه ، فإنه قال : فأما من قرأ ... " فذكره إلى آخره ثم تعقبه
بقوله : " وليس كما زعم ، إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصا ، ويخبر عن آخر ،
فيقول : يا زيد ينطلق بكر وفعلت كذا ، و يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت " (٦).

وفي روح المعاني : " وخص مكي النداء بقراءة الخطاب ، قال : من قرأ :
﴿ يتخذوا ﴾ بياء الغيبة ، يبعد معه النداء ؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب ، فلا
يجتمعان إلا على بعد . ونعم ما قال . وقول بعضهم: "ليس كما زعم ، إذ يجوز أن
ينادي الإنسان شخصا ويخبر عن آخر فيقول : يا زيد ينطلق بكر وفعلت كذا ، يا
زيد ليفعل عمرو كيت وكيت " . إن كان كما زعم لا يدفع البعد الذي ادعاه

(١) البحر : ٥ / ٢٤٤ . وانظر الارتشاف ٤ / ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ ، والمغني ص ٦٢٢ ، وروح

المعاني ١٢ / ١٤٧ .

(٢) سبق تخريج الآيتين . انظر ص ٣٤٥ ، ح ٧ .

(٣) وهم السبعة باستثناء أبي عمرو . انظر لبحر ٧ / ٦ .

(٤) وابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبو رجاء . (نفسه) .

(٥) المشكل ٢ / ٢٥ - ٢٦ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٣٧٠ .

مكي " (١). وهو كما قال . ويعني ببعضهم السمين ، كما هو واضح من نقل كلامه
بنقله .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآتَا ﴾ (٢) قال مكي في " لِمَا قَالُوا " : " اللام متعلقة بـ
" يعودون " ، أي : يعودون لوطء المقول فيه الظهار ، وهن الأزواج ، فـ
" ما " والفعل مصدر لقولهم ، والمصدر في موضع المفعول ، كقولهم : هذا درهم
ضرب الأمير ، أي : مضروبه ، فيصير المعنى : لقولهم للمقول فيه الظهار ،
أي : لوطئه بعد التظاهر فيه " (٣) .

قال السمين : " قلت : وهذا معنى قول الزمخشري في الوجه الثالث الذي
تقدم تقريره عن الحسن والزهري وابن مالك (٤) ، إلا أن مكي قيد ذلك بكون " ما "
مصدرية حتى يقع المصدر المؤول موضع اسم المفعول ، وفيه نظر ؛ إذ يجوز
ذلك وإن كانت " ما " غير مصدرية ، ككونها بمعنى " الذي " أو نكرة موصوفة ، بل
جعلها غير مصدرية أولى ؛ لأن المصدر المؤول فرع المصدر الصريح ؛ إذ
الصريح أصل للمؤول به ، ووضع المصدر موضع اسم المفعول خلاف
الأصل ، فيلزم الخروج عن الأصل بشيئين : بالمصدر المؤول ، ثم وقوعه موقع
اسم المفعول ، والمحفوظ من لسانهم إنما هو وضع المصدر الصريح موضع
المفعول لا المصدر المؤول ، فاعرفه . لا يقال : إن جعلها غير مصدرية يحوج
إلى تقدير حذف مضاف ليصح المعنى ، أي : يعودون لوطء التي ظاهر منها ،
أو امرأة ظاهر منها ، أو يعودون لإمساکها ، والأصل عدم الحذف ؛ لأن هذا
مشترك الإلزام لتأولكم ، فإنكم تقولون أيضا : لا بد من تقدير مضاف ، أي :
يعودون لوطء أو لإمساک المقول فيه الظهار ، ويدل على جواز كون " ما " في هذا
الوجه غير مصدرية ما أشار إليه أبو البقاء ، فإنه قال : " تتعلق بـ " يعودون " ،

(١) ٢٢ - ٢١ / ١٥ .

(٢) المجادلة ٥٨ / ٣ .

(٣) المشكل ٣٦٣ / ٢ .

(٤) انظر الدر المصون ٦ / ٢٨٦ .

يعني : يعودون للمقول فيه ، هذا إن جعلت " ما " مصدرية ، ويجوز أن تجعلها بمعنى " الذي " ، ونكرة موصوفة " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ (٢) قال مكي : " قوله تعالى : ﴿ منكرًا ﴾ و ﴿ زورا ﴾ نعتان لمصدر محذوف نصب بالقول ، أي : ليقولون قولًا منكرًا وقولًا زورًا ، أي : كذبًا وبهتانًا " (٣) .

قال السمين : " وفيه نظر ؛ إذ يصير التقدير : ليقولون قولًا منكرًا من القول ، فيصير قوله : ﴿ من القول ﴾ لا فائدة فيه ، و الأولى أن يقال : نعتان لمفعول محذوف لفهم المعنى ، أي : ليقولون شيئًا منكرًا من القول ، لتفيد الصفة غير ما أفاده الموصوف " (٤) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ (٥) قال مكي : " قوله تعالى : ﴿ جزوعًا ﴾ ﴿ منوعًا ﴾ خبر " كان " مضمره ، أي : يكون جزوعًا ويكون منوعًا ، أو : يصير ، أو : صار ، ونحوه . وقيل : هو نعت لـ " هلوع " ، وفيه بعد ؛ لأنك تنوي به التقديم قبل " إذا " (٦) .

قال السمين : " وهذا الاستبعاد ليس بشيء ، فإن غاية ما فيه تقديم الظرف على عامله ، وإنما المحذور تقديم معمول النعت على المنعوت " (٧) .

قال أبو حيان : " ولا يجوز أن يتقدم معمول الصفة على الموصوف ، فلا يجوز : هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وأجاز ذلك الكوفيون " (٨) .

(١) الدر المصون ٦ / ٢٨٦ . وانظر الإملاء ٢ / ٢٥٧ .

(٢) المجادلة ٥٨ / ٢ .

(٣) المشكل ٢ / ٣٦٣ .

(٤) الدر المصون ٦ / ٢٨٥ .

(٥) المعارج ٧٠ / ١٩ - ٢١ .

(٦) المشكل ٢ / ٤٠٨ .

(٧) الدر المصون ٦ / ٣٧٨ .

(٨) الارتشاف ٤ / ١٩٣٦ .

ويمكن القول : إن ردود السمين على مكي واعتراضاته عليه كثيرة ، ويغلب عليها القصر والاختصار ، وإن كنا وجدناه يميل أحيانا إلى المناقشة وعرض الحجج .

ومن الأمثلة على ما ذكرته قوله : " وهذا غلط ؛ لأن هذا ليس بمفيد البتة " (١) . " وهو في محل نظر ؛ لأن في المنقطة خلافا : هل تسمى عاطفة أم لا " (٢) . " وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه " (٣) . " وهذا الثاني غير ظاهر " (٤) . " وليسوا بواضحين " (٥) . " وهذا لا حاجة إليه ؛ لأننا مقيدون في القرآن بالإتيان بنظمه " (٦) . " وهذا أيضا لا حاجة إليه " . " وهو غريب ذكره مكي " (٧) . " وليس بشيء ؛ لأن المعنى على ما ذكرت ، مع عدم الاحتياج إليه " (٨) . " وهذا لا حاجة إليه ؛ لأنه لا بد من تقدير المؤتى لهما " (٩) . " وفيه بعد " (١٠) . " وهذا ينبغي أن لا يجوز ؛ لأنه لا تعزل المعرفة من الابتداء بها ويبتدأ بالنكرة إلا في مواضع للضرورة " (١١) . " وكيف يتوهم العطف حتى ينفيه ؟! " (١٢) . " نقله مكي ، وهو غلط ؛ لأنه لو كان جوابا لزمته الفاء لكونه جملة اسمية " (١٣) . " وهو

(١) الدر المصون ٢ / ٢٦٠ .

(٢) نفسه ٢ / ٤٢٤ .

(٣) نفسه ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .

(٤) نفسه ٢ / ٥٨١ .

(٥) نفسه ٢ / ٦٣٩ .

(٦) نفسه ٣ / ٢٣٦ .

(٧) نفسه ٣ / ٢٣٦ .

(٨) نفسه ٣ / ٢٩٠ .

(٩) نفسه ٣ / ٣٨٣ .

(١٠) نفسه ٣ / ٣٦٩ .

(١١) نفسه ٥ / ٤٨٣ .

(١٢) نفسه ٦ / ٤٣٣ .

(١٣) نفسه ٦ / ٤٥٥ .

بعيد جدا ، منافر لنظم الكلام " (١).

٢- تنبيهاته وتوضيحاته :

وقد يكتفي السمين بالتنبيه على المذهب النحوي الذي اتبعه مكي ، أو توضيح ما عناه :

- ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ (٢)

قال مكي : " وأجاز أبو حاتم نصب " قبله " ب " آثم " ينصبه على التفسير ، وهو بعيد لأنه معرفة " (٣).

قال السمين: " وقرأ ابن أبي عجلة : ﴿ قَلْبُهُ ﴾ بالنصب ، نسبها إليه ابن عطية (٤) . وفي نصبه ثلاثة أوجه : ... والثالث : أنه منصوب على التمييز . حكاه مكي وغيره ، وضعفوه بأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهذا عند البصريين ، وأما الكوفيون فلا يشترطون تكثيره ، ومنه عندهم : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (٥) ، و ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا ﴾ (٦) ، وأنشدوا :

إلى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلاءٍ لُبَابُ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشَّهَادِ " (٧).

و ممن استبعد هذا الوجه أبو البقاء إذ قال: " وأجاز قوم " قلبه " بالنصب على التمييز ، وهو بعيد لأنه معرفة " (٨).

(١) الدر المصون ٦ / ٥٦٤ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٢٧٨ ، ح ١.

(٣) المشكل ١ / ١٢١ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ٢ / ٥٢٩ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ١١٧ ، ح ٧.

(٦) قال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا ﴾ القصص ٢٨ / ٥٨ .

(٧) الدر المصون ١ / ٦٨٩ - ٦٩٠ . وانظر البحر ٢ / ٣٧٣ ، والارتشاف ٤ / ١٦٣٣ ،

والهمع ٤ / ٧٢ . والبيت لأمية بن أبي الصلت (ديوانه ص ٣٨١) . وقبله :

له داعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ وآخرٌ فوقَ دارتِه ينادي

وهو في : الارتشاف ٢ / ٩٩٠ ، والهمع ١ / ٢٧٨ ، والدر ١ / ٥٣ .

(٨) الإملاء ١ / ١٢١ .

وقد تقدم القول في هذه المسألة (١).

- وفي قوله تعالى: ﴿رَبُّنَا أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (٢) قال مكّي: "قوله تعالى: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ نعت لـ "القرية"، و إنما جاز ذلك و "الظالم" ليس للقرية، من أجل العائد عليها من نعتها، وإنما وُجِدَ لجريانه على موحد، و لأنه لا ضمير فيه؛ إذ قد رفع ظاهرا بعده، وهو "الأهل" و لا ضمير فيه، ولو كان فيه ضمير لم يجز استتاره، و لظهر؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خبرا أو صفة أو حالا لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير البتة، و لا بد من إظهاره، و كذلك إن عطف على غير من هو له، و الفعل بخلاف ذلك، يستتر فيه الضمير لقوته، و إن كان خبرا أو صفة أو حالا لغير من هو له، كقولك: مررت برجل قائما أبوه، و جاءني زيد قائما أبوه، فافهمه، فإنه مشكل غريب لطيف المعنى" (٣).

ومما قاله السمين في الصفة إذا جرت على غير من هي له: "و أما إذا كان المرفوع بها اسما ظاهرا فلا حاجة إلى رفعها الضمير، إلا أنه لا بد من راجع يرجع إلى الاسم الموصوف بها لفظا، كهذه الآية... و هذا بخلاف الفعل إذا وصف به أو أخبر به أو وقع حالا لشيء لفظا و هو لغيره معنى، فإن الضمير لا يبرز منه بل يستتر، نحو: زيدٌ هُندٌ يَضْرِبُهَا، و هندٌ زيدٌ تَضْرِبُهُ، من غير ضمير بارز؛ لقوة الفعل و ضعف الاسم في العمل، و سواء لم يلبس - كما تقدم تمثله - أو ألبس، نحو: زيد عمرو يضربه، إذا قصدت أن زيدا هو الضارب لعمرو. هذا مقتضى مذهب البصريين، نص عليه مكّي و غيره، إلا أنه قال قبل ذلك: إلا أن اسم الفاعل إذا كان خبرا أو صفة أو حالا لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير، و لا بد من إظهاره، وكذلك إن عطف على غير من هو له. قلت: هذه الزيادة لم يذكرها النحويون، و تمثيلها عسر" (٤).

(١) انظر ص ١١٨-١١٩.

(٢) النساء ٧٥/٤.

(٣) المشكل ١٩٧/١-١٩٨.

(٤) الدر المصون ٣٩٥/٢.

ثم ذكر مذهب الكوفيين و ابن مالك فقال: " و أما ابن مالك فإنه سوى بين الفعل و الوصف ، يعني إن ألبس و جب الإبراز حتى في الفعل ، نحو: زيد عمرو يضربه هو ، و إن لم يلبس جاز ، نحو: زيد هند يضربها ، و هذا مقتضى مذهب الكوفيين ، فإنهم عللوا باللبس ، وفي الجملة ففي المسألة خلاف " (١). وقد مضى القول في هذه المسألة و مذاهبتهم فيها (٢).

وقال أبو حيان هنا: "وتكلموا في جريان الظالم ، و هو مذكر ، على القرية، و هي مؤنث ، وهذا من واضح النحو " (٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آمَنُوا وَ كَانُوا يَتَّقُونَ. لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ ﴾ (٤) قال مكي في " الذين ": " ويجوز الرفع على البدل من الموضع ، وعلى النعت على الموضع ، وعلى إضمار مبتدأ ، وعلى الابتداء ، و " لهم البشرى " ابتداء و خبر في موضع خبر " الذين " (٥).

قال السمين: " قوله تعالى: ﴿ الذين آمنوا ﴾ في محله أوجه: أحدها: أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمرة ، أي: هم الذين آمنوا ، أو على أنه خبر ثان لـ " إن " ، أو على الابتداء و الخبر الجملة من قوله: ﴿ لهم البشرى ﴾ ، أو على النعت على موضع " أولياء " لأن موضعه رفع بالابتداء قبل دخول " إن " أو على البدل من الموضع أيضا. ذكرهما مكي. وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل " (٦).

وعنى بالوجهين: النعت على الموضع ، و البدل منه.

قال الألويسي في وجه النعت: " و رُدَّ بأن في ذلك الفصل بين الصفة

(١) الدر المصون ٣٩٥/٢.

(٢) انظر ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) البحر ٣٠٨/٣.

(٤) يونس ٦٢/١٠-٦٤.

(٥) المشكل ٣٨٦/١.

(٦) الدر المصون ٤٩/٤.

والموصوف بالخبر ، وقد أباه النحاة " (١) .

- وفي قوله تعالى: ﴿ إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ وَ النَّصَارَى مِنْ أَمْنٍ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ عَمَلٍ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) قال مكّي: " وقيل: و إنما رفع " الصابئون " لأن " إن " لم يظهر لها عمل في " الذين " ، فبقي المعطوف مرفوعاً على أصله قبل دخول " إن " على الجملة " (٣) .

قال السمين بعد أن نسبه إلى مكّي: " قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء ، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم " إن " إذا لم يظهر فيه إعراب (٤) ، إلا أن عبارة مكّي لا توافق هذا ظاهراً " (٥) .

وكان السمين قد ذكر نحو هذا في الوجه الرابع ، فقال : " الوجه الرابع : أنه مرفوع نسقاً على محل اسم " إن " ؛ لأنه قبل دخولها مرفوع بالابتداء ، فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته ، غاية ما في الباب أنها عملت فيه لفظاً ، ولذلك اختصت هي و " أن " بالفتح ، و" لكن " على رأي بذلك ، دون سائر أخواتها ؛ لبقاء معنى الابتداء فيها ، بخلاف " ليت " و " لعل " و " كأن " ، فإنه خرج إلى التمني والترجي والتشبيه ، وأجرى الفراء الباب مجرى واحداً ، فأجاز ذلك في " ليت " و " لعل " (٦) .

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى الكسائي والفراء معا ، إلا أنه ذكر ما يفرق بين القولين ، فقال : " الوجه الثاني : أنه معطوف على موضع اسم " إن " ؛ لأنه قبل دخول " إن " كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي والفراء ؛ أما

(١) روح المعاني ٢١٦/١١ .

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٣٦٢ ، ح ٦ .

(٣) المشكل ٢٣٨/١ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣١٠-٣١١ .

(٥) الدر المصون ٥٧٦/٢ .

(٦) الدر المصون ٥٧٣ /٢ - ٥٧٤ . وانظر المغني ص ٦١٧ - ٦١٨ ، وروح المعاني ٦ /

والمصادر إذا نُعِتَتْ صارت أسماءً وخرجتُ عن شبه الفعل ، وكذلك أسماء الفاعلين المأخوذة من الأفعال إذا نُعِتَتْ لم تعمل عمل الفعل ، و لأنه يقع في المسألة تفريق بين الصلة والموصول ، وذلك أن معمول المصدر في صلته ، ونعته ليس في صلته " (١) .

قال السمين: " ومنع مكي أن يتعلق " في الحياة الدنيا " بـ " زينة " قال : لأنها قد نُعِتَتْ ، والمصدر واسم الفاعل متى نُعِتَا لا يعملان لبعدهما عن شبه الفعل . قال : ولأنه يُفَرَّق بين الصلة والموصول ؛ لأن نعت الموصول ليس من صلته . قال السمين: " قلت : لأن " زينة " مصدر فهي في قوة حرفٍ موصولٍ وصلته ، وقد تقرر أنه لا يُتَّبَع الموصول إلا بعد تمام صلته " (٢) .

ويعني بعبارة الأخيصة الأخفش ، إذ قال: " وجوز الأخفش أن يتعلق " في الحياة " بـ " أخرج " ، أي : أخرجها في الحياة الدنيا . وهذا قد رده عليه الناس بأنه يلزم منه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو قوله : ﴿ والطيبات من الرزق ﴾ وقوله : ﴿ قل : هي للذين آمنوا ﴾ ، وذلك أنه لا يعطف على الموصول إلا بعد تمام صلته ، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته ؛ لأن " التي أخرج " صفة لـ " زينة " ، و " الطيبات " عطف على " زينة " وقوله : ﴿ قل : هي للذين آمنوا ﴾ جملة أخرى ، فقد فصلت على هذا التقدير بشيئين " (٣) .

وقد رد مكي على الأخفش أيضاً بنحو ما تقدم (٤) .

وهذه التنبيهات والتوضيحات قليلة ، وقد يكفي السمين بالقول : " وهو تفسير معنى لا إعراب " (٥) . والثاني : أنها واو الاستئناف ، وهي التي عبّر

(١) المشكل ١ / ٣١٣ .

(٢) الدر المصون ٣ / ٢٦١ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر المشكل ١ / ٣١٣ .

(٥) الدر المصون ١ / ٦٣٠ .

عنها مكي بواو الابتداء " (١). " يعني من حيث الصناعة " (٢).

٣- موافقاته :

وعلى الرغم من كثرة مخالفة السمين لمكي فإنه قد يوافقه في بعض ما يقوله ، سواء صرح بهذا أم لم يصرح :

- قال مكي في " بسم الله " : " وموضع " بسم " موضع رفع عند البصريين ، على إضمار مبتدأ تقديره : ابتدائي باسم الله ، فالباء على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت الباء مقامه ، تقديره : ابتدائي ثابتٌ أو مستقرٌ باسم الله ، أو نحوه ، ولا يحسن تعلق الباء بالمصدر الذي هو مضمَر ؛ لأنه يكون داخلاً في صلته ، فيبقى الابتداء بغير خبر " (٣).

قال السمين: " واعلم أن كل جار ومجرور لا بد له من شيء يتعلق به ، فعل أو ما في معناه ، إلا في ثلاث صور : حرف الجر الزائد ، و " لعل " و " لولا " عند من يجزّ بهما ... إذا تقرر ذلك فـ " بسم الله " لا بد من شيء يتعلق به ولكنه حذف ، واختلف النحويون في ذلك ؛ فذهب أهل البصرة إلى أن المتعلق به اسم ، وذهب أهل الكوفة إلى أنه فعل ، ثم اختلف كل من الفريقين ؛ فذهب بعض البصريين إلى أن ذلك المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره وبقي معموله ، تقديره : ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌ ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرّةٌ . قال السمين: " وفيه نظر من حيث إنه يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو ممنوع ، وقد نص مكي على منع هذا الوجه " (٤).

قال السيوطي : " ولا يُحذف المصدر باقياً معموله في الأصح ؛ لأنه موصول والموصول لا يحذف . وقيل : يجوز لدليل لأنه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف إليه . قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ هلْ

(١) الدر المصون ٢ / ٢٣٧ .

(٢) نفسه ٢ / ٢٤٦ .

(٣) المشكل ١ / ٦ .

(٤) الدر المصون ١ / ٥٥ .

يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴿١﴾ أي : سؤال ربك ؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع " (٢).

وقد تقدم القول في هذه المسألة (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٤) قال مكي : " قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ نعت لمصدر محذوف تقديره : إلا إيماننا قليلا ، وإنما قل لأنهم لا يتمادون عليه ؛ لأن باطنهم خلاف ما يظهرون ، ولو كان نصبا على الاستثناء لكان الوجه رفع " قليل " على البذل من المضمرة في " يؤمنون " ، فإن جعلته مستثنى من " لعنهم " لم يحسن ؛ لأن من كفر ملعون ، لا يستثنى منهم أحد " (٥).

قال السمين : " قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه منصوب على الاستثناء من " لَعَنَهُمْ " ، أي : لعنهم الله إلا قليلا منهم فإنهم آمنوا فلم يلعنهم . والثاني : أنه مستثنى من الضمير في " فلا يؤمنون " ، والمراد بالقليل عبد الله ابن سلام وأضرابه ، ولم يستحسن مكي هذين الوجهين ؛ أما الأول قال : " لأن من كفر ملعون ، لا يستثنى منهم أحد " . وأما الثاني : فلأن الوجه الرفع على البذل ؛ لأن الكلام غير موجب " (٦).

ونقل السمين لعدم استحسان مكي لكلا الوجهين دون تعقيب ، ثم تعليقه الثاني بأن الكلام غير موجب ، يعني موافقته له .
- وفي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ

(١) قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ : يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا

مائدة من السماء ﴾ المائدة : ١١٢ / ٥ .

(٢) الهمع / ٥ / ٧١ .

(٣) انظر ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(٤) النساء / ٤ / ٤٦ .

(٥) المشكل / ١ / ١٩٣ .

(٦) الدر المصون / ٢ / ٣٧٤ .

فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴿١﴾ قال مكي في " خيرا " : وحكي عن بعض الكوفيين أن نصبه على الحال ، وهو بعيد " (٢) .

قال السمين: "قوله: ﴿ خيرا لكم ﴾ في نصبه أربعة أوجه:...الرابع -والظاهر فساده -: أنه منصوب على الحال . نقله مكي عن بعض الكوفيين ، قال : " وهو بعيد " (٣) .

- وفي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٤) قال مكي: "قوله تعالى: ﴿ وأرجلكم ﴾ من نصبه عطفه على الأيدي والوجوه ، ومن خفضه عطفه على الرؤوس ، وأضمر ما يوجب الغسل ، والآية محكمة ، كأنه قال : وأرجلكم غسلاً . وقال الأخفش وأبو عبيدة : الخفض فيه على الجوار ، والمعنى : للغسل ، وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه " (٥) .

قال السمين: "قوله: ﴿ وأرجلكم ﴾ قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿ وأرجلكم ﴾ نصبا ، وباقي السبعة: ﴿ وأرجلكم ﴾ جرا ، والحسن بن أبي الحسن: ﴿ وأرجلكم ﴾ رفعا (٦) ... وأما قراءة الجر ففيها أربعة تخاريج: أحدها: أنه منصوب في المعنى عطفا على الأيدي المغسولة ، وإنما خفض على الجوار ، كقولهم: "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ بجرٍ خربٌ" ، وكان من حقه الرفع صفة في المعنى للجحر لصحة اتصافه به ، والضب لا يوصف به ، وإنما جره على الجوار ، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط ، وهو أن يؤمن اللبس ، كما تقدم تمثله... (٧) " وذكر عدة شواهد على هذا ثم قال: "وهذا وإن كان واردا إلا أن التخريج عليه

(١) النساء ٤ / ١٧٠ .

(٢) المشكل ١ / ٢١٤ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٤٦٩ .

(٤) المائدة : ٥ / ٦ .

(٥) المشكل ١ / ٢٢١ .

(٦) انظر البحر ٣ / ٤٥٢ .

(٧) الدر المصون ٢ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .

ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة ، وأيضا فإن الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف، وقد ورد في التوكيد قليلا في ضرورة الشعر ، قال: يا صَاحِبِ بُلُغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ (١) بجر " كلهم " وهو توكيد لـ " ذوي " المنصوب ، وإذا لم يرد إلا في النعت أو ما شذ من غيره ، فلا ينبغي أن يخرج عليه كتاب الله تعالى ... وممن نص على ضعف تخريج الآية على الجوار مكي بن أبي طالب وغيره ، قال مكي : وقال الأخفش وأبو عبيدة : ... " فذكره (٢) .

وعزا ابن هشام هذا التخريج إلى بعضهم ثم قال : والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا ، وفي التوكيد نادرا ، ولا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور (٣) .

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه لا يجوز خفض على الجوار إلا سماعا ، ولا يقاس على المستعمل منه ، ثم قال : " وهذا الخفض على الجوار إنما سمعناه في النعت ، وجاء في التوكيد في بيت غريب " فذكر البيت المتقدم . قال : " وزعم بعض النحويين أنه جاء في العطف ، وحمل عليه : " وأرْجِلكم " في قراءة من جر ، وأما في البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم ، ولا خَرَجَ عليه أحد ممن علمناه ... والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة " (٤) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا . وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ (٥) قال مكي : " وقيل : فُتِحَتْ " أن " في

(١) ينسب إلى أبي الغريب الأعرابي ، والى أبي الجراح العقيلي ، وهو في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣١٠ ، والارتشاف ٤ / ١٩١٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والمغني ص ٨٩٥ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢ / ٩٦٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٤٩ ، والهمع ٤ / ٣٠٤ ، والدرر ٢ / ٧٠ ، والخزانة ٥ / ٩٠ ، ٩٣ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .

(٣) المغني ص ٨٩٥ .

(٤) الارتشاف ٤ / ١٩١٣ - ١٩١٤ .

(٥) الجن ٧٢ / ٣ - ٤ .

سائر الآي ردا على الهاء في " آمنا به " (١) ، وجاز ذلك وهو مضمّر مخفوض على حذف الخافض ؛ لكثرة حذفه مع " أن " (٢).

قال السمين في الوجه الثالث: " الثالث : أنه معطوف على الهاء في " به " ، أي : آمنا به ، وبأنه تعالى جد ربنا ، وبأنه كان يقول ... إلى آخره ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو وإن كان قويا من حيث المعنى إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة ، لما عرفت من أنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار " . قال : " على أن مكيا قد قوى هذا لمدرّك آخر ، وهو حسن جدا ، قال رحمه الله : هو - يعني العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار - في " أن " أجود منه في غيرها ؛ لكثرة حذف حرف الجر مع " أن " (٣) . وسيأتي موضع يجيز فيه السمين ما منعه هنا (٤).

وفي البحر : " وخزّجت قراءة الفتح على أن تلك كلها معطوفة على الضمير المجرور في " به " من قوله : ﴿ فَأَمَّا بَه ﴾ أي : وبأنه ، وكذلك باقيها ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين ، وهو الصحيح " . ثم ذكر ما قاله مكّي (٥) .
- وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ (١) قال مكّي : " والأحسن أن تكون " هل " على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث ، فلا بد أن يقول : نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال له : من أحدثه بعد أن لم يكن ، وكونه بعد عدمه ، كيف يمتنع عليه بعثه وإحيائه بعد موته ؟ وهو معنى قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٧) أي : فهلا تذكرون فتعلمون أن من أنشأ

(١) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قرآنا عجباً يهدي إلى الرشد فآمنا به ﴾ . الجن ٧٢ / ١ - ٢ .

(٢) المشكل ٤١٣ / ٢ .

(٣) الدر المصون ٣٩٠ / ٦ .

(٤) انظر ص ٦٩١ .

(٥) ٣٤٠ - ٣٤١ / ٨ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٨٦ ، ح ١٠ .

(٧) الواقعة ٥٦ / ٦٢ .

شيئا بعد أن لم يكن على غير مثال قادر على إعادته بعد موته وعدمه " (١).
قال السمين: " فقد جعلها لاستفهام التقرير لا للاستفهام المحض ، وهذا الذي
يجب أن يكون ؛ لأن الاستفهام لا يرد من الباري تعالى إلا على هذا النحو وما
أشبهه " (٢).

وقال ابن هشام : " وقال بعضهم : لا تكون " هل " للاستفهام التقريري ،
وإنما ذلك من خصائص الهمزة . وليس كما قال " (٣). وكان قد ذكر ما قاله مكي
معزوا إلى بعضهم ، ولم يتعقبه بشيء (٤).

- وفي قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ (٥) قال مكي : " أن " في موضع نصب على الاستثناء
المنقطع " (٦).

قال السمين: " قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ في هذا الاستثناء قولان
أحدهما : أنه متصل . قال أبو البقاء : " والجملة المستثناة في موضع نصب ؛ لأنه
استثناء من الجنس ؛ لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة ، واستثنى منها التجارة
الحاضرة ، والتقدير : إلا في حال حضور التجارة " (٧) . والثاني : أنه منقطع .
قال مكي بن أبي طالب : و " أن " في موضع نصب على الاستثناء المنقطع " .
قلت : وهذا هو الظاهر ، كأنه قيل : لكن التجارة الحاضرة فإنه يجوز عدم
الاستشهاد والكتب فيها " (٨).

واختار أبو حيان الاستثناء المنقطع ، وقال في المتصل : " وقد تكلف

(١) المشكل ٢ / ٤٣٤ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٤٣٦ .

(٣) المغني ص ٤٦٢ .

(٤) نفسه ص ٤٦١ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٦٠٥ ، ح ٣ .

(٦) المشكل ١ / ١١٩ .

(٧) الإملاء ١ / ١٢٠ .

(٨) الدر المصون ١ / ٦٨٣ . وانظر روح المعاني ٣ / ٩٩ .

بعض أصحابنا في جعله استثناء متصلاً بما يعسر تقديره " (١).
 ومهما يكن من أمر ، فإن الغالب على مواقف السمين من أقوال مكّي
 واختياراته ونقوله هو الرد والاعتراض عليها بكلام مختصر ، وقليلاً ما يلجأ إلى
 المناقشة ، وقد ينبه على المذهب النحوي الذي اتبعه ، أو يوضح كلامه ، ولا نعدم
 موافقته له في بعض ما ذهب إليه ، وتتضح هذه الموافقة من خلال الدفاع عنه ،
 أو الاستعانة بأقواله لتأييد كلامه ، أو التصريح بتأييده له ، واستحسان ما ذكره ،
 أو الترجيح له ، ولكن هذا قليل ، ولم نلاحظ تأثير السمين بأراء شيخه أبي حيان ،
 بل إنه خالفه في بعض ما تقدم .

(١) الارتشاف ٣ / ١٥٤١ . وانظر البحر ٢ / ٣٦٩ .

الباب الثالث
مذهب السمين الحلبي النحوي
وموقفه من السماع والقياس

الفصل الأول

مذهب السمين الحلبي النحوي

إن الناظر في كتاب الدر المصون ، والمتتبع لآراء السمين الحلبي وتعقيباته وتوجيهاته واختياراته فيه ، يرى أنه كان بصري المذهب ، وإن لم يصرح بهذا في كثير من الأحيان ، وقد وافق جمهور النحاة ، بصريهم وكوفيهم ، في معظم ما ذهب إليه ، وقلما خالفه ، والغالب عليه أن يكتفي بعرض الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد يرجح بينهما ، أو يعترض على أحدهما ، ويؤيد الآخر ، وقد يختار ما يراه بعضهم ، وإن كان هذا نادراً ، ومعظم هذا مستوفى في الباب السابق ، فلا حاجة إلى التفصيل فيه ، إلا أنني سأتوقف عند بعض المسائل التي صرح فيها السمين بموقفه من هذا المذهب أو ذلك ، وأعرض لبعض نقوله ، ومصطلحاته النحوية .

- قال السمين في الاسم : " واختلف النحويون في اشتقاقه ؛ فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السُمُو ، وهو الارتفاع ؛ لأنه يدل على مسماه فيرفعه ويظهره ، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم ، وهو العلامة ؛ لأنه علامة على مسماه ، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ، لكنه فاسد من حيث التصريف " ثم ذكر حجج البصريين (١).

- وقال السمين في فعل الأمر : " والأمر عند البصريين مبني ، وعند الكوفيين معرب ، ويدعون في نحو : " اضرب " أن أصله : " لتضرب " بلام الأمر ، ثم حذف الجازم ، وتبعه حرف المضارعة ، وأتى بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن ، وهذا ما لا حاجة إليه ، وللدرد عليهم موضع أليق به " (٢).

- وقال في " إن " : " إن " حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ، خلافاً للكوفيين بأن رفعه بما كان قبل دخولها " (٣).

قال ابن عقيل : وعملها في الاسم والخبر إنما هو مذهب البصريين " وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي

(١) الدر المصون ١/ ٥٣ - ٥٤ . وانظر الإنصاف ١/ ١٧ و ما بعدها .

(٢) الدر المصون ١/ ٧٧ . وانظر الإنصاف ٢/ ٥٩ .

(٣) الدر المصون ١/ ١٠٣ . وانظر الجنى الداني ص ٣٩٣ .

كان له قبل دخول " إن " ، وهو خبر المبتدأ " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (٢) قال السمين: " حَذَرَ الْمَوْتِ : مصدر مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف ، وهو أحد المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل وحده ، والثاني: فعل مالم يُسَمَّ فاعله ، والثالث : فاعل " أَفْعَلَ " في التعجب ، على الصحيح ، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذف الفاعل وحده ، خلافاً للكوفيين " (٣) .

- وقال السمين : " كيف : اسم استفهام يُسأل به عن الأحوال ، ويُبنى لتضمُّنه معنى الهمزة ، ويُبنى على أخفِّ الحركات... وكونها شرطاً قليلاً ، ولا يُجزم بها ، خلافاً للكوفيين " (٤) .

قال أبو حيان : " والجمهور على أنه لا يُجزم بـ " كيف " خلافاً للكوفيين وقطرب ... وإذا تعلقت بجملتين فقالوا : تكون للمجازاة من حيث المعنى لا من حيث العمل ، وقصرت عن أدوات الشرط بكونها لا يكون الفعلان معها إلا متفقين ، نحو : كيف تجلسُ أجلسُ ، ومع الأدوات قد يكون الفعلان متفقين ، نحو : متى تجلسُ أجلسُ ، ومختلفين نحو : متى تجلسُ أركبُ ، وسيبويه يقول : يُجَازَى بـ " كيف " ، والخليل يقول : الجزاء بها مستكرهٌ (٥) . وكثير من النحاة منعوا الجزاء بها " (٦) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٧) قال السمين: " قوله: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ... وجوابه محذوف ، أي : إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَأَنْبِئُونِي ، والكوفيون والمبرد يَرَوْنَ أن الجواب هو المتقدِّم ، وهو

(١) شرحه على الألفية ١ / ٣٤٨ . وانظر الإنصاف ١ / ١٦٧ .

(٢) البقرة ١٩ / ٢ .

(٣) الدر المصون ١ / ١٣٨ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٣٢٣ - ١٣٢٤ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٦٩ . وانظر الإنصاف ٢ / ١٥٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٦) الارتشاف ٤ / ١٨٦٨ . وانظر المغني ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٧) البقرة ٢ / ٣١ .

مردود بقولهم : أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ ؛ لأنه لو كان جواباً لوجبتِ الفاء معه ، كما تجب معه متأخراً " (١).

وفي موضع آخر جعل السمين هذا التخريج فاسداً ، قال : لأنَّ جواب الشرط لا يتقدم عند جمهور البصريين (٢).

وقال أبو حيان : " إنْ كنتم صادقين : شرط جوابه محذوف تقديره : فأنبئوني ، يدل عليه " أنبئوني " السابق ، ولا يكون " أنبئوني " السابق هو الجواب ، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وخالف الكوفيون وأبو زيد وأبو العباس فزعموا أن جواب الشرط هو المتقدم في نحو هذه المسألة " (٣).

- وذهب السمين إلى أن إضمار " أن " لا ينقاس ، قال : " إنما يجوز في مواضع عدّها النحويون (٤) ، وجعلوا ما سواها شاذاً قليلاً ، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين " (٥).

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (٦) أجاز السمين أن يكون " وأشربوا " حالاً من فاعل " قالوا " ، قال : " أي : قالوا ذلك وقد أشربوا ، ولا بدّ من إضمار " قد " ليقرب الماضي إلى الحال ، خلافاً للكوفيين حيث قالوا : لا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا " (٧).

ونكر أبو حيان هذا الوجه ثم قال : " ولا يحتاج الكوفيون إلى تقدير " قد " في الماضي الواقع حالاً " (٨).

(١) الدر المصون ١ / ١٨٢ . وانظر ٢ / ٤٧٣ منه .

(٢) نفسه ٣ / ٥٩ .

(٣) البحر ١ / ٢٩٦ .

(٤) انظر شرح شذور الذهب ص ٣٨١ - ٤٠٣ .

(٥) الدر المصون ١ / ٤٦٠ . وانظر الإنصاف ٢ / ٥٥٩ .

(٦) البقرة ٢ / ٩٣ .

(٧) الدر المصون ١ / ٣٠٥ . وانظر الإنصاف ٢ / ٢٥٢ .

(٨) البحر ١ / ٤٧٦ .

ونقل ابن هشام وجوب دخولها على الماضي الواقع حالاً عن البصريين ثم قال : " وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا : لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون " قد " ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالَ : أَيُّكَ أَلا تَكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلا رَمَزاً ﴾ (٢) قال السمين : " قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ الصحيح أن هذا النحو - وهو ما كان من الأزمنة يستغرق جميعه الحدّث الواقع فيه - منصوب على الظرف ، خلافاً للكوفيين فإنهم ينصبون نصب المفعول به " (٣).

وقال أبو حيان بهذا قبله ، قال : " وانتصاب " ثلاثة أيام " على الظرف ، خلافاً للكوفيين ، إذ زعموا أنه إذا كان اسم الزمان يستغرقه الفعل فليس بظرف ، وإنما ينتصب انتصاب المفعول به ، نحو : " صمتُ يوماً " ، فانتصاب " ثلاثة أيام " عندهم على أنه مفعول به ؛ لأنّ انتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة ، لم يخل جزء منها من انتفاء فيه " (٤).

وقال في الارتشاف : " وما كان العمل في جمعيه انتصب ظرفاً على مذهب البصريين ، ومشبّهاً بالمفعول على مذهب الكوفيين ، فلا يجوز عندهم دخول " في " عليه ، لا تقول : صمتُ في يوم الخميس ، ولا : يومُ الخميس صمتُ فيه ، ولا سرتُ في ثلاثة أيام إذا استغرقها السَّيْرُ ، ووافقهم ابن الطراوة ، وزاد أنك إذا نصبت ما لا يدخل عليه " في " على مذهبهم انتصب على المفعول به ، نحو : جلستُ المحرّم ، وكذا ظرف المكان عنده ، نحو : سرتُ ميلاً وفرسخاً وبريداً " (٥).

(١) المغني ص ٢٢٩ .

(٢) آل عمران ٣ / ٤١ .

(٣) الدر المصون ٨٨ / ٢ .

(٤) البحر ٤٧١ / ٢ .

(٥) ١٣٩٩ / ٣ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلئن مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلىِ اللّهِ تُخشَرُونَ ﴾ (١) قال السمين : " وقوله : ﴿ لِإِلىِ اللّهِ ﴾ اللام جواب القسم ، فهي داخلة على " تُخشَرُونَ " و " إلى الله " متعلق به ، وإنما قدّم للاختصاص ، أي : إلى الله لا إلى غيره يكون حشركم ، أو للاهتمام ، وحسنه كونه فاصلة ، ولولا الفصل لوجب توكيد الفعل بنون ؛ لأنّ المضارع المثبت إذا كان مستقبلاً وجب توكيده مع اللام ، خلافاً للكوفيين حيث يجيزون التعاقب بينهما ، كقوله :

وَقَتِيلٍ مُرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرِغَ وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُقْصَدِ (٢)

فجاء بالنون دون اللام ، وقوله :

لئن نكأ قد ضاقت عليك بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع (٣)

فجاء باللام دون النون ، والبصريون يجعلونه ضرورة ، فإن فصل بين اللام بالمعمول ، كهذه الآية ، أو بـ " قد " نحو : والله قد أقوم ، وقوله :

كَذَبْتَ لَقَدْ أَصْنِي عَلَى الْمَرْءِ عِرْسَهُ

وأمنع عرسي أن يُزَنَّ بها الخالي (٤)

أو بحرف تنفيس ، نحو : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ (٥) ، فلا يجوز توكيده حينئذٍ بالنون " (٦) .

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٦٤٣ ، ح ١ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل ، وهو في : رصف المباني ص ٣١٤ ، والمغني ص ٨٤٥ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٨ ، والهمع ٤ / ٢٤٦ ، والدرر ٢ / ٤٧ ، والخزانة ١٠ / ٦٠ . ويقال : ذهب دمه فرغاً وفرغاً ، أي باطلاً هدرأ ، لم يُطَلَّب به " . اللسان ٨ / ٤٤٦ (فرغ) .

(٣) قائله الكميت بن معروف ، وهو في : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٠٨ ، والخزانة ١٠ / ٦٨ ، ٧٠ .

(٤) قائله امرؤ القيس (ديوانه ص ١٥٩) . وهو في البحر ٣ / ١٠٣ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٦٤٣ ، ح ٣ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ . وانظر في هذه المسألة : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٣ ، والارتشاف ٢ / ٦٥٥ ، والجنى الداني ص ١٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٨١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٣ .

- وفي مجيء " أو " بمعنى الواو قال السمين: ويعزى هذا للأخفش ، وهو قول الكوفيين ، وهو ضعيف (١).

قال ابن هشام : وتأتي للجمع المطلق ، وهو قول الكوفيين والأخفش والجرمي ، واحتجوا بقول جرير :

جاءَ الخِلافةَ أو كانتَ له قَدراً كما أتى ربُّه موسى على قَدَرٍ (٢)

قال : " والذي رأيتَه في ديوان جرير " إذ كانت " (٣). وذكر أبياتاً أخرى احتج بها الكوفيون على مجيء " أو " بمعنى الواو (٤).

وعزا المرادي هذا المذهب إلى الأخفش والجرمي وبعض الكوفيين (٥).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (٦) قال السمين: " في " مَنْ " وجهان : أحدهما : أنها في محل رفع على البدل من الضمير في " يَرْغَبُ " ، وهو المختار ؛ لأنّ الكلام غير موجب ، والكوفيون يجعلون هذا من باب العطف ، فإذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلا زيدَ ، فـ " إلا " عندهم حرف عطف ، وزيدٌ : معطوف على " القومُ " (٧).

وذكر المرادي من أقسام " إلا " إلا العاطفة ، فقال : " القسم الرابع : التي هي عاطفة ، لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون ، فإنهم يجعلون " إلا " عاطفة في نحو : ما قامَ أحدٌ إلا زيدَ ، مما وقع بعد النفي وشبهه ، والبصريون يعربون ذلك بدلاً ، كما سبق " (٨).

(١) الدر المصون ٢ / ٤٤٠ . وانظر الإنصاف ١٦ / ٢ .

(٢) ديوانه ١ / ٤١٦ . وفيه : " إذ " بدل " أو " ، فلا شاهد فيه . وهو في : الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٣٣ ، والهمع ٥ / ٢٤٨ ، والدر ٢ / ١٨١ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٦ .

(٣) المغني ص ٨٨ - ٨٩ .

(٤) نفسه ص ٨٩ - ٩٠ .

(٥) انظر الجنى الداني ص ٢٣٠ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ١١٧ ، ح ٧ .

(٧) الدر المصون ١ / ٣٧٣ .

(٨) الجنى الداني ص ٥١٩ - ٥٢٠ .

وكما نرى فإن السمين كان يردّ على الكوفيين مختاراً مذهب البصريين ،
وإن لم يصرّح بهذا غالباً ، وقد يصرح ، وهذه بعض الأمثلة :

- ففي قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ ^(١) ذهب الزمخشري إلى
أن في الكلام حذفاً ، والتقدير : أسماء المسميات ، فحذف المضاف إليه للعلم به ،
وعوّض منه اللام ^(٢) . قال السمين : وفي " قوله : " وعوّض منه اللام " نظر ؛ لأنّ
الألف واللام لا يقومان مقام الإضافة عند البصريين " ^(٣) .

وكان السمين قد نقل عن الزمخشري نحو هذا عند قوله تعالى : ﴿ وَبَشَّرِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٤) ، إذ
أجاز الزمخشري أن تكون الألف واللام في " الأنهار " عوضاً من الضمير ،
والتقدير : أنهارها ^(٥) ، وتعقبه السمين بقوله : " وهذا ليس مذهب البصريين ،
بل قال به بعض الكوفيين ، وهو مردود بأنه لو كانت " ال " عوضاً من الضمير
لَمَا جُمِعَ بينهما ، وقد جُمِعَ بينهما ، قال طرفة ^(٦) :

رَحِيبٌ قِطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ " ^(٧)

وهذا الذي نسبه السمين إلى بعض الكوفيين ، نقله ابن هشام عن
الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ^(٨) ، ونسبه أبو حيان إلى
الكوفيين وجماعة ^(٩) .

(١) البقرة ٢ / ٣١ .

(٢) انظر الكشاف ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) الدر المصون ١ / ١٨٢ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ١٣٥ ، ح ١ .

(٥) انظر الكشاف ١ / ١١٢ .

(٦) في الدر المصون ١ / ١٦٠ : " النابغة " خطأ .

(٧) نفسه ١ / ١٥٩ - ١٦٠ . والبيت في ديوان طرفة ص ٣٠ ، وهو في : المحتسب

١ / ١٨٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٣ ،

واللسان ١ / ٦٨١ (قطب) ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ ، ٨ / ٢٢٨ .

(٨) المغني ص ٧٧ .

(٩) انظر البحر ١ / ٢٥٦ .

- وذهب البصريون إلى أن أصل "مَيَّت" : مُيِّوت ، على وزن "فَعِيل" ،
 وذهب الكوفيون إلى أن أصله : مُويِت ، على وزن "فَعِيل" قال السمين:
 " واعترض البصريون عليهم بأنه لو كان وزنه فعيلًا لوجب أن يصح ، كما
 صحت نظائره من ذوات الواو ، نحو : طَوِيل ، وَعَوِيل ، وَقَوِيم ، فحيث اعتلَّ
 بالقلب والإدغام امتنع أن يُدعى أن أصله "فَعِيل" ، لمخالفة نظائره " . قال
 السمين: " وهو رد حسن " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ
 لِّأَنفُسِهِمْ ... ﴾ (٢) ذكر السمين في قراءة حمزة : ﴿ وَلَا تُحْسِبَنَّ ﴾ بالتاء (٣) ، ستة
 أوجه ، قال في الثالث منها : " الثالث - وهو أغربها - : أن يكون "الذين"
 فاعلاب " تحسبن " على تأويل أن تكون التاء في الفعل للتأنيث ، كقوله :
 ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ (٤) ، أي : ولا تحسبن القوم الذين كفروا ، و "الذين" وصف
 " القوم " ، كقوله : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا ﴾ (٥) ، فعلى هذا تتحد هذه القراءة
 مع قراءة الغيبة ، وتخریجها كتخریجها . ذكر ذلك أبو القاسم الكرمانی في تفسيره
 المسمى بـ " اللباب " . قال السمين: " وفيه نظر من حيث إن "الذين" جار
 مجرى جمع المذكر السالم ، والجمع المذكر السالم لا يجوز تأنيث فعله عند
 البصريين ، ولا يجوز : قامت الزيدون ، ولا : تقوم الزيدون ، وأما اعتذاره عن
 ذلك بأن "الذين" صفة للقوم الجائز تأنيث فعلهم وإنما حذف ، فلا ينفعه ؛ لأن
 الاعتبار إنما هو بالمفوظ به لا بالمقدر ، لا يجوز أحد من البصريين " قامت
 المسلمون " على إرادة " القوم المسلمون " البتة " (٦).

(١) الدر المصون ٢ / ٥٧ - ٥٨ . وانظر الإنصاف ٢ / ٢٨٤ .

(٢) آل عمران ٣ / ١٧٨ .

(٣) انظر البحر ٣ / ١٢٧ .

(٤) قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ الشعراء ٢٦ / ١٠٥ .

(٥) تتمتها: ﴿ يَسْتَضْعِفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ... ﴾ الأعراف ٧ /

١٣٧ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ . وانظر الارشاف ٢ / ٧٣٤ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ (١) قال السمين : " امرأة : فاعل بفعلٍ مضمّر واجب الإضمار ، وهذه من باب الاشتغال ، ولا يجوز رفعها بالابتداء ؛ لأنّ أداة الشرط لا يليها إلا الفعل عند جمهور البصريين ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، والتقدير : وإن خافتِ امرأةٌ خافتَ ، ونحوه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٢) ، واستدلّ البصريون على مذهبهم بأنّ الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي :

وَمَتَّى وَاغْلٍ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي " (٣).

- وفي قوله تعالى : ﴿ رَسُولًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ (٤) قال السمين : " قوله : ﴿ لئلاً ﴾ هذه لام " كي " ، وتتعلق بـ " منذرٍين " ، على المختار عند البصريين ، و بـ " مبشّرٍين " على المختار عند الكوفيين ، فإنّ المسألة من التنازع ، ولو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني من غير حذف ، فكان يقال مبشّرٍين ومنذرٍين له لئلاً ، ولم يقل كذلك ، فدلّ على مذهب البصريين " (٥).

وذكر نحو هذا عند قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (٦) فقال : " في الكلاله " متعلق بـ " يُفْتِيكُمْ " على إعمال الثاني ، وهو اختيار البصريين ، ولو أعملَ الأولَ لأضمرَ في الثاني ، وله نظائر في القرآن : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ ﴾ (٧) ، ﴿ أَتُونِي أَوْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (٨) ، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا

(١) النساء ٤ / ١٢٨ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٥١٩ ، ح ٦ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ . وقد سبق تخريج البيت . انظر ص ٥٢٠ ، ح ٤ . وانظر في هذه المسألة : الإنصاف ١ / ٨٧ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٢ ، والمغني ص ٧٥٧ .

(٤) النساء ٤ / ١٦٥ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٤٦٦ .

(٦) النساء ٤ / ١٧٦ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٨٧ ، ح ٥ .

(٨) الكهف ١٨ / ٩٦ .

يَسْتَعْفِرُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴿١﴾ ، ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ " (٢).

قال أبو حيان : " ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال السابق والمجاور ، واختار الكوفيون إعمال السابق ، واختار البصريون إعمال المجاور ، ونقل سيبويه يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل (٣). قال ابن مالك : ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر ، بخلاف إعمال الثاني ، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنته القرآن في مواضع كثيرة . انتهى " (٤).

واختار ابن هشام مذهب البصريين فقال : " وهو الصواب في القياس ، والأكثر في السماع " (٥).

والسمين صرح باختياره لهذا المذهب في أكثر من موضع من كتابه ، فكان يقول : " وهو المختار " (٦). " والمختار مذهب البصريين لعدم الإضمار في الثاني " (٧). " والأول أصح للحذف من الأول ، إذ لو عمل الأول لأضمر في الثاني " (٨). ويعني بالأول مذهب البصريين. ويرد على الكوفيين بقوله : " وهو مردود ؛ إذ لو كان كذلك لأضمر في الثاني " (٩).

-وفي قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ (١٠) ذكر السمين في "كَلَّا" ستة مذاهب ، قال في الأول منها : " أحدها - وهو مذهب جمهور البصريين ،

(١) تتمتها : ﴿ لَوْأَ رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ المنافقون ٦٣ / ٥ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٤٧٢ - ٤٧٣ . وتتمة الآية : ﴿ أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ البقرة ٢ / ٣٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٧٧ - ٧٩ .

(٤) الارشاف ٤ / ٢١٤٢ . وانظر شرح التسهيل ٢ / ١٦٧ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٥٤٢ . وانظر الإنصاف ١ / ٨٣ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٣٤٦ .

(٧) نفسه ٦ / ٤٧٨ .

(٨) نفسه ٥ / ٣٩٧ . وانظر ٦ / ١٦٨ - ١٦٩ منه .

(٩) الدر المصون ٤ / ٣٤٦ .

(١٠) مريم ١٩ / ٧٩ .

كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - : أنها حرف ردع وزجر ، وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن ، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زَجَرَتْ وِرَدَعَتْ ذلك القائل " (١).

- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالَ : كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (٢) قال السمين: " وقرأ الأعمش والمفضل عن عاصم : ﴿ عَدَدًا ﴾ منوناً (٣) ، وفيه أوجه : أحدها : أن يكون " عددًا " مصدرًا أقيم مقام الاسم ، فهو نعتٌ تقدّم على المنعوت . قاله صاحب اللوامح. يعني أن الأصل : سنين عددًا ، أي : معدودة ، لكنه يلزم تقديم النعت على المنعوت ، فصوابه أن يقول : فانتصب حالاً . هذا مذهب البصريين " (٤).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ (٥) قال السمين: " قوله : ﴿ على ملك سليمان ﴾ فيه قولان : أحدهما : أنه على معنى " في " ، أي : في زمن ملكه ... والثاني : أن يُضْمَنَ " تَتْلُو " معنى " تتقول " ، أي : تتقول على ملك سليمان ، و " تَقَوْلٌ " يتعدى بـ " على " ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ (٦) ، وهذا الثاني أولى ؛ فإن التجويز في الأفعال أولى من التجويز في الحروف ، وهو مذهب البصريين " (٧).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ : مَا نَهَا كَمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ ﴾ (٨) قال السمين: " قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا ﴾ استثناء مفرغ ، وهو مفعول من أجله ، فيقدره البصريون: إِلَّا كَرَاهَةَ أَنْ تَكُونَا ، وقدره الكوفيون: إِلَّا أَنْ

(١) الدر المصون ٤ / ٥٢٣ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٨٠ ، ح ١ .

(٣) انظر البحر ٦ / ٣٩٠ .

(٤) الدر المصون ٥ / ٢٠٤ - ٢٠٥ . وانظر المغني ص ١١٥ - ١١٧ ، ٨٦٥ .

(٥) البقرة ٢ / ١٠٢ .

(٦) الحاقة ٦٩ / ٤٤ .

(٧) الدر المصون ١ / ٣١٩ . وانظر الارتشاف ٥ / ٢٤٤٠ ، ٢٤٤٢ .

(٨) الأعراف ٧ / ٢٠ .

لا تكونا ، وقد تقدم غير مرة أن قول البصريين أولى ؛ لأن إضمار الاسم أحسن من إضمار الحرف " (١) .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢) قال السمين : " فيه أوجه : أحدها - وهو الأجود - : أن تكون " هي " ضمير القصة ، و " شاخِصَةٌ " خبر مقدم ، و " أبصار " مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر لـ " هي " ؛ لأنها لا تفسر إلا بجملةٍ مصرحٍ بجزأياها ، وهذا مذهب البصريين . ثم ذكر مذهب الكوفيين ، وهو " أن تكون " شاخِصَةٌ " مبتدأ ، و " أبصارُ " فاعل سدّ مسدّ الخبر " . قال : " لأن ضمير القصة يفسّر عندهم بالمفرد العامل عمل الفعل ، فإنه في قوة الجملة " (٣) .

وكما نرى فإنّ تأييد السمين لمذهب البصريين يظهر في استحسانه له ، والرد على الكوفيين به ، والدفاع عنه ، وترجيحه ، ومع ذلك فقد ينتصر لمذهب الكوفيين ، ويعترض على مذهب البصريين :

- قال السمين : إن " الصفة إذا جرت على غير من هي له - وجب إبراز الضمير مطلقاً على مذهب البصريين ؛ ألّبس أو لم يُلبس ، وأما الكوفيون فيفصلون فيقولون : إذا جرت الصفة على غير من هي له ؛ فإن ألّبسَ وجب إبراز الضمير ، كما هو مذهب البصريين ، نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو ، إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو ، وإن لم يُلبس لم يجب الإبراز ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها " . قال : " وهو مذهب حسن " (٤) .

- وقال : " اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب الجمهور من البصريين - : وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة . الثاني : أنه يجوز ذلك في السّعة مطلقاً ، وهو مذهب الكوفيين ،

(١) الدر المصون ٣ / ٢٤٨ . وانظر البحر ٤ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٣١٧ ، ح ٨ .

(٣) الدر المصون ٥ / ١١٢ .

(٤) نفسه ٢ / ٣٢٨ . وانظر الإنصاف ١ / ٦١ .

وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبين . والثالث : التفصيل ، وهو إن أكد الضمير جاز العطف من غير إعادة الخافض ، نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة ، وهو قول الجرمي " . قال : " والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به ، وضعف دليل المانعين ، واعتضاده بالقياس ؛ أما السماع ففي النثر كقولهم : " ما فيها غيره و فرسه " عطفاً على الهاء في " غيره " ، وقوله : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(١) في قراءة جماعة كثيرة ، منهم حمزة ^(٢) ... وفي النظم ، وهو كثير جداً ، فمنه قول العباس بن مرداس :
 أكرُّ على الكَتِيبَةِ لا أبالي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا ^(٣)
 ف " سواها " عطف على " فيها " ... و أما ضعف الدليل فهو أنهم منعوا ذلك ؛ لأن الضمير كالتتوين ، فكما لا يُعْطَف على التتوين لا يُعْطَف عليه إلا بإعادة الجار . و وجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يُعْطَف على الضمير مطلقاً ، أعني سواء كان مرفوعَ الموضع أو منصوبه أو مجروره ، وسواء أعيد معه الخافض أم لا ، كالتتوين . و أما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة ، فكما يؤكد الضمير المجرور و يُبدل منه ، فكذلك يعطف عليه " ^(٤) .

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين أيضاً محتجاً بالسماع و القياس ^(٥) .
 - وفي إعمال " إن " النافية عمل " ما " الحجازية قال السمين : " وهذا مذهب الكسائي و أكثر الكوفيين غير الفراء ، وقال به من البصريين ابن السراج و الفارسي و ابن جني ، و اختلف النقل عن سيبويه و المبرد ، و الصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً و نثراً ، و أنشدوا :

(١) النساء ١/٤ .

(٢) والنخعي وقتادة والأعمش . وقرأ جمهور السبعة : ﴿ الأرحام ﴾ بالنصب . انظر البحر ٣ / ١٦٥ .

(٣) انظر البيت في الإنصاف ١ / ٢٧٤ ، و شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، و شرح الكافية الشافية ١٢٥٢ / ٣ ، و البحر ٢ / ١٥٧ ، و الخزانة ٢ / ٤٣٨ .

(٤) الدر المصون ١ / ٥٢٩ - ٥٣١ .

(٥) انظر البحر ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ .

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ " (١)

و ذكر أبو حيان خلافهم فيها ثم قال: " و الصحيح أن إعمالها لغة ، ثبت ذلك في النثر و النظم (٢).

- وفي التنازع قال السمين: نص النحاة " على أنه إذا أعملنا الثاني واحتاج الأول إلى ضمير المتنازع فيه ، فإن كان يطلبه مرفوعا أضمر فيه ، و إن كان يطلبه غير مرفوع حذف ، إلا أن يكون أحد مفعولي " ظن " فلا يحذف ، بل يضم و يؤخر ، و عللوا ذلك بأنه لو حذف لبقى خبر دون مخبر عنه ، أو بالعكس. هذا مذهب البصريين ، وفيه بحث ؛ فإن لقائل أن يقول: حذف اختصارا لا اقتصارا ، و أنتم تجيزون حذف أحدهما اختصارا في غير التنازع ، فليجز في تنازع ، إذ لا فارق " . و استدل على صحة قوله بمذهب الكوفيين ، قال: " فإنهم يجيزون الحذف فيما نحن فيه " (٣).

- و مما قاله السمين في العامل و المعمول قوله: " و أما قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث ، و ذلك أننا وجدنا هذه القاعدة منخرمة في قوله: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَّ أَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (٤) فـ " اليتيم " معمول لـ " تقهر " ، و " السائل " معمول لـ " تنهر " ، و قد تقدما على " لا " الناهية ، و العامل فيهما لا يجوز تقديمه عليها ؛ إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه ، فقد تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ، و كذلك قالوا في قوله:

(١) الدر المصون ٣/٣٨٤. ولم ينسب البيت إلى أحد ، و هو في: الأزهية ص ٢٤٦ ، و شرح التسهيل ١/١٥٠ ، و شرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، و شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣١٧ ، و المقاصد النحوية ٢/٦٦٣ ، و الهمع ١/٢١٨ ، و الدرر ١/٩٦ ، و الخزنة ٤/١٦٦ .

(٢) البحر ٤/٤٤٠ ، و انظر الجنى الداني ص ٢٠٩-٢١٠ ، و شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣١٧ .

(٣) الدر المصون ٢/٢٧٣. و انظر شرح التسهيل ٢/١٧٣ ، و الارتشاف ٤/٢١٤٤-٢١٤٥ .

(٤) الضحى ٩٣/٩-١٠ .

قُنَافِذُ هُدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عُوْدًا (١)

خَرَجُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى أَنْ فِي " كَانَ " ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَ " عَطِيَّةٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عُوْدٌ " خَبْرُهُ ، حَتَّى لَا يَلِي " كَانَ " مَعْمُولٌ خَبْرُهَا ، وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَلَا شَبْهَهُ ، فَلَزِمَهُمْ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ ، وَهُوَ " إِيَّاهُمْ " حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ مَتَى كَانَ فِعْلًا رَافِعًا لِمُضْمِرٍ مُسْتَتِرٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْفَاعِلِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا " . قَالَ : " وَأَصْلُ مَنْشَأِ هَذَا الْبَحْثِ تَقْدِيمُ خَبْرٍ " لَيْسَ " عَلَيْهَا ، أَجَاذَهُ الْجُمْهُورُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٢) . وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّ " يَوْمَ " مَعْمُولٌ لـ " مَصْرُوفًا " وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى " لَيْسَ " ، وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ يُؤْذَنُ بِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ ، فَعُورِضُوا بِمَا ذَكَرْتُ لَكَ " (٣) .

- وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ﴾ (٤) قَالَ السَّمِينُ : " وَ " مِنْ قَبْلُ " وَ " مِنْ نَارِ السَّمُومِ " مُتَعَلِّقَانِ بِ " خَلَقْنَا " ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَالثَّانِيَةِ لِلتَّبْعِيضِ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ ، وَتَأْوِيلُ الْبَصْرِيِّينَ لَهُ وَ لِنظَائِرِهِ بَعِيدٌ " (٥) .

وَذَكَرَ الْمُرَادِي مَجِيءَ " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ اتِّفَاقًا ، قَالَ : " وَفِي الزَّمَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٦) ، وَ صَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ لِكثْرَةِ شَوَاهِدِهِ (٧) ، وَ تَأْوِيلُ الْبَصْرِيِّينَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ تَعَسُفٌ ، وَنَقَلَ ابْنُ يَعِيشَ

(١) قائله الفرزدق، ورواية صدره في ديوانه ٢١٤/١ :

قنافذ درامون خلف جحاشهم .

وهو في : شرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٨١ ، والهمع ٢/

٩٢ ، والدرر ١/ ٨٧ ، والخزانة ٩/ ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) هود ١١/ ٨ .

(٣) الدر المصون ٢/ ٣٨٣ .

(٤) الحجر : ٢٧/ ١٥ .

(٥) الدر المصون ٤/ ٢٩٦ . وانظر الإنصاف ١/ ٣٤٥ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٨٧ ، ح ١ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٠ - ١٣٣ .

عن المبرد و ابن درستويه موافقة الكوفيين " (١).

وقال أبو حيان : " ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان ، نحو: خرجت من البصرة ، و لا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها و نظمها ، وقال به الكوفيون و المبرد و ابن درستويه ، و هو الصحيح ، و تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد " (٢).

ومثل هذه الأمثلة القليلة لا يعد خروجاً على مذهب البصريين ، لأن نزعتهم البصرية واضحة في كثير من أقواله و آرائه و تعقيباته ، و إن أعرض عن التصريح بهذا في كثير من الأحيان ، و الغالب عليه - كما قلت - هو عرض مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين من غير ترجيح بينهما ، أو اعتراض على أحدهما (٣).

- ففي قوله تعالى: ﴿ و لا تُقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٤) قال السمين: قوله: ﴿ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يكون مجزوما عطفاً على " تقربا " ، كقوله:

فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ و لا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلُقُ (٥)

والثاني: أنه منصوب على جواب النهي ، كقوله تعالى: ﴿ و لا تَطْغَوْا فِيهِ

(١) الجنى الداني ص ٣٠٨-٣٠٩. وانظر شرح المفصل ١٠/٨-١١.

(٢) الارتشاف ١٧١٨/٤. وانظر المغني ص ٤١٩-٤٢٠.

(٣) انظر الدر المصون مثلاً: ١/١٨٨، ١٨٩، ٢١٧، ٢١٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١١،

٤٨٩، ٤٩٠، ٦٤٣، ٦٨٩، ٦٩٠، ٢/٢٧٠، ٢٧٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٥٨٠، ٦٠٣،

٦٥٩، ٦٦٠، ٣/١٠٠، ١٣٨، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٧٣، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٤٧،

٣٤٨، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤/٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٥٦، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٣٣،

١٣/٥، ١٠٤، ٤٢٤، ٦/٢٢٨، ٤٠١، ٤٢٥، ٤٥٤، ٥٠٦.

(٤) البقرة ٢/٣٥.

(٥) ينسب إلى عمرو بن عمار الطائي ، و إلى امرئ القيس ، وهو في ديوانه ص ١٣٨ ،

وفيه: " فينلق من أعلى " بدل " فيذرك من أخرى ". وانظر: الكتاب ٣/١٠١ ، و المقتضب

٢/٢٣ ، و شرح التسهيل ٤/٢٨ ، والبحر ١/٣١٠ ، و الخزانة ٨/٥٢٦.

فِيحِلُّ^(١) ، و النصب بإضمار " أن " عند البصريين ، و بالفاء نفسها عند الجرمي ، و بالخلاف عند الكوفيين^(٢) ، و هكذا كل ما يأتي مثل هذا " (٣) .
 - و في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُواْ كَمَا هَدَاكُمْ وَاِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾^(٤) قال السمين: " إن " هذه هي المخففة من الثقيلة ، و اللام بعدها للفرق بينها و بين النافية ، و جاز دخول " إن " على الفعل لأنه ناسخ ، و هل هذه اللام لام الابتداء التي كانت تصحب " إن " ، أو لام أخرى غيرها اجتلبت للفرق ؟ قولان. هذا رأي البصريين ، و أما الكوفيون فعندهم فيها خلاف ، فالفراء يزعم أنها بمعنى " ما " النافية ، و اللام بمعنى " إلا " أي: ما كنتم من قبله إلا من الضالين ، و مذهب الكسائي التفصيل بين أن تدخل على جملة فعلية ، فتكون " إن " بمعنى " قد " ، و اللام زائدة للتوكيد ، و بين أن تدخل على جملة اسمية ، فتكون كقول الفراء " (٥) .

- و في القائم مقام الفاعل قال السمين: " و ذكر بعض الناس أنه لا خلاف في إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، إلا السهيلي فإنه منع من ذلك ، و ليس كما ذكر هذا القائل ، و أنا أبسط مذاهب الناس في هذه المسألة ، فأقول بعون الله : اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فأجازها البصريون مطلقا ، و أما الكوفيون فقالوا : لا يخلو إما أن يكون حرف الجر زائدا فيجوز ذلك نحو : ما ضرب من أحد ، و إن كان غير زائد لم يجز ذلك عندهم ، و لا يجوز عندهم أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع باتفاق بينهم ، ثم اختلفوا بعد هذا الاتفاق في القائم مقام الفاعل ، فذهب الفراء إلى أن حرف الجر وحده في موضع رفع ، كما

(١) قال تعالى: ﴿ كُلُواْ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ طه ٨١/٢٠ .

(٢) وهو عامل معنوي قالوا به هنا ، و في نصب المفعول معه ، و في الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ. انظر المصطلح النحوي ص ١٨٧ .

(٣) الدر المصون ١٩٢/١ . و انظر الإنصاف ٨٩/٢ ، و البحر ٣١٠/١ .

(٤) البقرة ١٩٨/٢ .

(٥) الدر المصون ٤٩٦/١ ، و انظر البحر ١٠٧/٢ ، و الارتشاف ١٢٧٢/٣ ، و الجنى الداني

ص ١٣٣-١٣٤ ، و المغني ص ٥٦ ، و شرح ابن عقيل على الألفية ٣٨٠/١-٣٨١ .

أن " يقوم " من " زيد يقوم " في موضع رفع ، وذهب الكسائي وهشام إلى أن مفعول الفعل ضمير مستتر فيه ، وهو ضمير مبهم من حيث أن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر وزمان ومكان ، ولم يدل دليل على أحدها ، وذهب بعضهم إلى أن القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، فإذا قلت : سيرُ يزيد ، فالتقدير : سير هو ، أي : السَّيرُ ؛ لأن دلالة الفعل على مصدره قوية ، وهذا يوافقهم فيه بعض البصريين ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات وأجوبة لا يحتملها هذا الموضوع فلتطلب من كتب النحويين " (١).

- وقال في لام القسم : " فيها ثلاثة أقوال : جواز تقديم معمول ما بعدها عليها مطلقا ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة . والثاني : المنع مطلقا ، وهو قول جمهور البصريين . والثالث : التفصيل بين الظرف وعديله وبين غيرهما ، فيجوز فيهما الاتساع ، ويمتنع في غيرهما ، فلا يجوز في : والله لأضربنَّ زيدا : زيدا لأضربنَّ، لأنه غير ظرف ، ولا عديله " (٢). وهو مذهب الكوفيين (٣).

- ومما قاله في " بلى " : " والبصريون يقولون : إن " بلى " حرف بسيط ، وزعم الكوفيون أن أصلها " بل " التي للإضراب زيدت عليها الياء ليحسن الوقف عليها ، وضمنت الياء معنى الإيجاب ، قيل : [بل] تدل على رد النفي ، والياء تدل على الإيجاب ، يعنون بالياء الألف ، وإنما سموها ياء لأنها تمال وتكتب بالياء " (٤).

والسمين مع جمهور النحاة ، بصريهم وكوفيهم ، فيما هو محل وفاق بينهم ، ولذلك كان يدفع رأي من يخالفهم ويرده ، ومن ذلك مثلا قوله : " والصحيح في " ال " الموصولة أنها اسم لا حرف " (٥). " ما: حرف مصدرى على

(١) الدر المصون ١/ ٥٦٩ - ٥٧٠ . وانظر البحر ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والارتشاف ٣/ ١٣٣٦ - ١٣٣٧ .

(٢) الدر المصون ٥/ ١٨٧ . وانظر البحر ٦/ ٣٧٥ ، والارتشاف ٤/ ١٧٨٦ - ١٧٨٧ .

(٣) انظر الارتشاف ٤/ ١٧٨٨ .

(٤) الدر المصون ١/ ٢٧٤ . وانظر الجنى الداني ص ٤٢٠ .

(٥) الدر المصون ١/ ٨٣ . وانظر الارتشاف ٢/ ١٠١٣ والجنى الداني ص ٢٠٢ .

الصحيح ، خلافا للأخفش وابن السراج في جعلهما المصدرية اسما " (١) . إذا:
لاتضاف إلا إلى الجمل الفعلية ، خلافا للأخفش " (٢) . وشرط الاستثناء المفرغ أن
يكون بعد نفي أو شبهه كالاستفهام والنفي " (٣) . وهذا على مذهب الجمهور ، وإن
لم يصرح السمين به .

- وقال في الواو العاطفة : " ولا تقتضي ترتيبا على قول الجمهور ، خلافا
لطائفة من الكوفيين " (٤) .

قال المرادي : " ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق ... وذهب
قوم إلى أنها للترتيب ، وهو منقول عن قطرب ، وثلعب ، وأبي عمر الزاهد غلام
ثلعب ، والربعي وهشام ، وأبي جعفر الدينوري ... وعن الفراء أنها للترتيب حيث
يستحيل الجمع " (٥) .

وذهب ابن كيسان إلى أن " هؤلاء " في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ
تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٦) منصوب على الاختصاص بإضمار " أعني " ، و " أنتم "
مبتدأ ، و " تقتلون " خبره ، قال السمين : " وهذا لا يجوز ؛ لأن النحويين قد
نصوا على أن الاختصاص لا يكون بالانكرات ولا أسماء الإشارة ، والمستقرأ من
لسان العرب أن المنصوب على الاختصاص ؛ إما " أي " نحو : اللهم اغفر لنا
أيتها العصابة ، أو معرف بـ " الـ " نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ،
أو بالإضافة نحو : " نحن معاشر الأنبياء لا نورث " (٧) ، وقد يجيء علما

(١) الدر المصون ١ / ١١٦ . وانظر الجنى الداني ص ٣٣٢ .

(٢) الدر المصون ١ / ١١٨ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٤١١ .

(٣) الدر المصون ١ / ١١٥ . وانظر الارتشاف ٣ / ١٥٠٢ .

(٤) الدر المصون ١ / ٧٦ .

(٥) الجنى الداني ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٦٨ ، ح ٦ .

(٧) وهو في مسند أحمد ٣ / ٦١٨ بلفظ : " إنا معاشر ... " . ورقمه (٩٩٧٣) .

كقوله:

بنا تَمِيمًا يُكْشِفُ الضَّبَابَ (١)

وأكثر ما يجيء بعد ضمير متكلم ، كما تقدم ، وقد يجيء بعد ضمير مخاطب ، كقولهم : " بك الله نرجو الفضل " (٢).

- وقال في الرد على من أجاز حذف حرف الجر وإبقاء عمله في قوله تعالى : ﴿ ... وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) على تقدير : وعن المسجد الحرام : " ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها على خلاف في بعضها (٤) ، ونص النحويون على أنه ضرورة كقوله : إذا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ سُرٌّ قَبِيلَةٌ أشارتْ كُتَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ (٥) أي : إلى كليب " (٦).

- وقال : " وقوله : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا ﴾ (٧) فيه دلالة على ما يقوله النحويون ، وهو أنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث معطوفا أحدهما على الآخر كان حكم الفعل السابق عليهما للسابق منهما، تقول : قام زيد وهند ، فلا تلحق علامة تأنيث ، وقامت هند وزيد ، فتلحق العلامة ، والآية الكريمة من هذا القبيل ، ولا يستثنى من ذلك إلا أن يكون المؤنث مجازيا ، فيحسن ألا يراعي المؤنث وإن

(١) قائله رؤبة ، وهو في : الكتاب ٢ / ٧٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٨ ، والبحر ١ / ٤٥٩ ، والهمع ٣ / ٣١ ، والخزانة ٢ / ٤١٣ .

(٢) الدر المصون ١ / ٢٨٤ - ٢٨٥ . وانظر البحر ١ / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٥٣٦ ، ح ٤ .

(٤) انظر الارتشاف ٤ / ١٧٥٧ - ١٧٦١ ، والهمع ٤ / ٢٢١ - ٢٢٦ .

(٥) قائله الفرزدق (شرح ديوانه ٢ / ٥٢٠) . وهو في : شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، ٢٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٦٠ ، والمغني ص ١٥ ، وشرح شواهد السيوطي ١ / ١٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٣٩ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٣١٢ ، والهمع ٤ / ٢٢١ ، والدرر ٢ / ٣٧ .

(٦) الدر المصون ١ / ٥٣١ . وانظر البحر ٢ / ١٥٦ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٦٦ ، ح ٥ .

تقدم ، كقوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ " (١) .

- وذهب بعضهم إلى جواز نصب " أَنْ سَخِطَ " في قوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَمَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) على البديل من " ما " ، إذا قيل : إنها تمييز ، وردة السمين بقوله : " وهذا لا يجوز البتة ، وذلك لأن شرط التمييز عند البصريين أن يكون نكرة ، و " أَنْ " وما في حيزها عندهم من قبيل أعرف المعارف ؛ لأنها تشبه المضمرة ، وقد تقدم تقرير ذلك ، فكيف يقع تمييزاً ؛ لأن البديل يحل محل المبدل منه؟! وعند الكوفيين أيضاً لا يجوز ذلك ؛ لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة ، خصوصاً " أَنْ " والفعل " (٣) .

- وذهب السمين إلى جواز الاتساع في الظرف " فيعطى حكم الأسماء الصريحة ، فنقول : زيدٌ أُمَامُكَ ، وعمرُو خَلْفُكَ ، برفع أمام وخلف ، وقد نص النحاة على أن نحو : إنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ : إنَّ " قَرِيباً " اسم " إنَّ " و " زَيْدٌ " خبرها ، وذلك على الاتساع " (٤) .

- وقال في " مهما " : " مهما : اسم شرط ، يجزم فعلين ، كـ " إنَّ " . هذا قول جمهور النحاة " . ثم نقل عن بعضهم : أنها تأتي ظرف زمان ، بدليل ورودها في النظم ، وإن كان جميع النحويين يمنعون ذلك ، وردة السمين بقوله : " والجمهور على خلافه ، وما ذكره متأول ، بل بعضه لا يظهر فيه للظرفية معنى " . قال : " وكفى بقوله : " جميع النحويين " دليلاً على ضعف القول بظرفيتها " (٥) .

(١) الدر المصون ١ / ٥٧٢ . وانظر البحر ٢ / ٢٢٦ . وانظر قوله تعالى في القيامة ٧٥ / ٩ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٤٦٦ ، ح ٥٠ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٥٨٨ . وانظر الارتشاف ٤ / ١٦٣٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٥٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٩٤ .

(٤) الدر المصون ٣ / ٢٨٣ . وانظر البحر ٤ / ٣١٦ . وفيه تفصيل : انظر الارتشاف ٣ / ١٤٦٢ - ١٤٦٥ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٣٢٨ - ٣٢٩ . وانظر الارتشاف ٤ / ١٨٦٤ ، والجنى الداني ص ٦٠٩ ، ٦١٠ ، والمغني ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾ (١) قال السمين: " ومحل " كان " الجزم ، وهي وإن كانت ماضية لفظا فهي مستقبلة معنى ، وزعم المبرد أن لـ " كان " الناقصة حكما مع " إن " ليس لغيرها من الأفعال الناقصة ؛ فزعم أن لقوة " كان " أن " إن " الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال ، بل تكون على معناها من الماضي ، وتبعه في ذلك أبو البقاء ، وعلل ذلك بأنه كثر استعمالها غير دالة على حدث (٢) ، وهذا مردود عند الجمهور ؛ لأن التعليق إنما يكون في المستقبل ، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا ﴾ (٣) ؛ إما بإضمار " يكن " بعد " إن " ، وإما على التبيين ، والتقدير : إن يكن قميصه ، أو : إن يتبين كون قميصه ، ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل " إن " هنا بمنزلة " إذ " (٤).

- وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾ (٥) قال السمين: " ووحده الضمير في " يعلمه " وإن كان قد تقدم شيئان : النفقة والنذر ؛ لأن العطف هنا بـ " أو " ، وهي لأحد الشئين ، تقول : إن جاء زيد أو عمرو أكرمته ، ولا يجوز : أكرمتها ، بل يجوز أن تراعي الأول نحو : زيد أو هند منطلق ، أو الثاني نحو : زيد أو هند منطلق ، والآية من هذا ، ولا يجوز أن يقال : منطلقان ، ولهذا تأول النحويون : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَكِيرًا فَانْتَهُ أَهْلِي بِهِمَا ﴾ (٦) كما سيأتي (٧) ، ومن مراعاة الأول قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (٨).

(١) البقرة ٢ / ٢٣ .

(٢) انظر الإملاء ١ / ٢٤ .

(٣) تتمتها : ﴿ من دبر فكذبت وهو من الصادقين ﴾ يوسف ١٢ / ٢٦ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٥١ . وانظر البحر ١ / ٢٤٣ .

(٥) البقرة ٢ / ٢٧٠ .

(٦) النساء ٤ / ١٣٥ .

(٧) انظر الدر المصون ٢ / ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٨) نفسه ١ / ٦٤٩ . وانظر الآية الكريمة في الجمعة ٦٢ / ١١ . وانظر هذه المسألة في البحر

٢ / ٣٣٦ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٢١ .

وهذا مما صرح فيه السمين بتأييده لجمهور النحاة ، وقد تبع في معظمه شيخه أبا حيان ، ومخالفته لهم نادرة جدا ^(١)، وقد مضى هذا كله في الباب الثاني مستوفى ، فأغنى عن الإطالة فيه .

وتتضح بصرية السمين أكثر من خلال المصطلحات النحوية التي كان يستخدمها في كتابه الدر المصون ، ومنها :

- اسم الفاعل :

وهو مصطلح بصري ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح " الفعل الدائم " ، فالفعل ينقسم عندهم إلى ماض ، ومستقبل - ويشمل فعلي المضارع والأمر - ودائم ^(٢). " وكأنما دفعهم إلى ذلك أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل ، كما وجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله معرفا بالألف واللام وغير معرف بدون أي شرط من الشروط التي اشترطها جمهور البصريين ، وهي اعتماده على نفي ، أو استفهام ، أو أن يكون نعتا أو خيرا أو حالا ، فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل ، وسموه فعلا دائما " ^(٣).

قال ثعلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : " يا غلامِ أَقْبِلْ ، تسقط الياء منه ، ويا ضارِبِي أَقْبِلْ ، لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل ، إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد " ^(٤). فالاسم " غلام " ، والفعل " ضارب " ، وهو يصلح للماضي والحال والاستقبال .

وقال في موضع آخر : " ولا تجيء " عسى " إلا مع مستقبل ، ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة " ^(٥). ويعني بالمستقبل الفعل المضارع ، وبالدائم اسم الفاعل .

ونقف على مثل هذا في معاني القرآن للفراء ، إذ يقول فيه : " وقال

(١) انظر الدر المصون ١ / ٦٢٢ ، ٤ / ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

(٢) انظر المدارس النحوية ص ١٦٦ ، ومدرسة الكوفة ص ٣١٠ .

(٣) المدارس النحوية ص ١٦٦ .

(٤) مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ .

(٥) نفسه ٢ / ٤٦٣ .

الكسائي في إدخالهم " أن " على " مالك " : هو بمنزلة قوله : ما لكم في ألا تقاتلوا. ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول : مالك أن قمت ، ومالك أنك قائم ؛ لأنك تقول : في قيامك ، ماضيا ومستقبلا ، وذلك غير جائز ؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال ، تقول : مُنَعْتُكَ أَنْ تقومَ ، ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في " مالك " في المستقبل ، ولم تأت في دائم ولا ماض ، فذلك شاهد على اتفاق معنى "مالك" و " ما مُنَعْتُكَ " (١). فالمستقبل هو " أن تقوم " ، والدائم " قائم " ، والماضي " قمت " (٢).

لكن الفراء يعبر عن اسم الفاعل بالفعل أيضا ، وهذا كثير في كتابه المذكور ، فيقول مثلا في قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا ﴾ (٣) : " الفعل لـ " كل " يريد : مَوْلًى وَجْهَهُ إِلَيْهَا " (٤).

ويقول في موضع آخر : " ولو جعلت في الكلام استفهاما بطل الفعل عنه ، فقلت : ما أبالي أقائمُ أنتُ أم قاعدٌ ، ولو ألقيت الاستفهام اتصل الفعل بما قبله فانصب " (٥).

وقد تعقب بعض المحدثين مصطلح الكوفيين فقال : " إن تسمية اسم الفاعل فعلا أو فعلا دائما فيها تجوز كبير ، فللفعل علامات لا تنطبق عليه ، وعندئذ يخرج من دائرة الأفعال ، أما كونه دائما فاختلف النحويين في عمله إذا كان ماضيا ، أو كان بمعنى الحال والاستقبال ، كبير ، وإذا كان يعمل عمل الفعل فذلك لا يخرج عن دائرة الأسماء ؛ لانطباق علامات الأسماء عليه ؛ من تعريف وتوين وإضافة ونحوها " (٦). فمصطلح البصريين أدق .

وإذا ماعدنا إلى الدر المصون نجد أن السمين قد استخدم مصطلح

(١) ١٦٥ / ١ .

(٢) وانظر مصطلح الكوفيين في معاني القرآن للفراء ص ١٧٦ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٢٩٧ ، ح ٥٠ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٨٥ .

(٥) نفسه ١ / ١٤٢ . وانظر ٢ / ٧٥ ، ٢٧٧ ، ٤٢٠ ...

(٦) المصطلح النحوي ص ١٨٦ .

البصريين ، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (١): " الله : رفع بالابتداء ، و"مُخْرِجٌ" خبره ، و"ما" موصولة منصوبة المحل باسم الفاعل، فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي إلا محلى بالألف واللام ، فالجواب أن هذه حكاية حال ماضية ، واسم الفاعل فيها غير ماض ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ وَكَلَبُوهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٢) ، والكسائي عمله مطلقا ، ويستدل بهذا ونحوه " (٣).
وقال في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ (٤): " قوله: ﴿ هدى ﴾ في محل نصب على الحال من " القرآن " ، والعامل فيه " أنزل " . و " هدى " مصدر ؛ فإما أن يكون على حذف مضاف ، أي : ذا هدى ، أو على وقوعه موقع اسم الفاعل ، أي : هاديا ... " (٥).
- البديل :

قال الأزهرى : " هذه التسمية للبصريين ، واختلف في تسميته عند الكوفيين ؛ فقال الأخفش : يسمونه الترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير " (٦).

ويعبر الفراء عنه بالترجمة والرد والمردود ، والتكرير والمكرور ، والتفسير ، والتبيين (٧) ، ومن ذلك مثلا قوله عند قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٨) : " إن جعلت " مَنْ " مردودة على خفض الناس ، فهو من هذا ، و " استطاع " في موضع رفع ، وإن نوبت الاستئناف —

(١) سبق تخريجها . انظر ص ٢٢٠ ، ح ٢.

(٢) الكهف ١٨/١٨ .

(٣) الدر المصون ١/٢٦٢ .

(٤) البقرة ١٨٥/٢ .

(٥) الدر المصون ١/٤٦٦ . وانظر مثلا : ١/٤٠٥ ، ٤٥٠ ، ٤٦٦ ، ٣/١٢١ ، ٣٨٨ ،

١٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤٧٣ ...

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٥٥ . وانظر الهمع ٥/٢١٢ .

(٧) انظر معاني القرآن مثلا : ١/٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٥١ ، ٥٦ ، ١٩٥ ، ٣٢٠ ، ٣٤٨ ، ٢/

٥٨ ، ١٣٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٤٢٠ ...

(٨) آل عمران ٣/٩٧ .

" مَنْ " كانت جزاء " (١).

وقوله : " وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (٢) إن شئت جعلت " الجن "

تفسيرا للشركاء " (٣).

وقوله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٤) : " وقد رفع الحسن

﴿ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٥) على أن يجعل الأمة خبرا ثم يكرّر على الأمة الواحدة

بالرفع على نبة الخبر أيضا ، كقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأُنْظَىٰ نَزَّاعَةً لِشَوَىٰ ﴾ (٦) " (١)

قال : " وفي قراءة أبي فيما أعلم : ﴿ إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبْرَى نَذِيرٌ لِلْبَشَرِ ﴾ (٧) الرفع

على التكرير ، ومثله : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (٨) .

وقد استخدم السمين مصطلح البصريين ، فقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ

اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ (٩) : " قوله : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ في

نصبه خمسة أوجه : أحسنها : أنه بدل من الضمير في " سواهن " العائد على

السماء ، كقولك : أخوك مررت به زيد " (١٠).

وقال في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ

وَأَمْوَدٍ ﴾ (١١) : " قوله تعالى : ﴿ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ بدل من الموصول قبله ، وهو يحتمل

(١) معاني القرآن ١ / ١٧٩ .

(٢) الأنعام ٦ / ١٠٠ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٤٨ .

(٤) الأنبياء ٢١ / ٩٢ .

(٥) انظر البحر ٦ / ٣١٣ .

(٦) المعارج ٧٠ / ١٥ - ١٦ . و " نزاعة " بالرفع قراءة الجمهور ، وبالنصب قراءة جماعة

منهم : ابن أبي عبلة ، وأبو حيوة ، وحفص . انظر البحر ٨ / ٣٢٨ .

(٧) سبق تخريج الآيتين . وانظر ص ٣٤٦ ، ح ٣ . وانظر القراءة في البحر ٨ / ٣٧٠ . وقراءة

الجمهور بنصب " نذيرا " . (نفسه) .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٢١٠ . وانظر الآية الكريمة في البروج ٨٥ / ١٥ - ١٦ .

(٩) سبق تخريجها . انظر ص ١٣٥ ، ح ٧ .

(١٠) الدر المصون ١ / ١٧٢ .

(١١) التوبة ٩ / ٧٠ .

أن يكون بدل كل من كل إن كان المراد بـ "الذين" ما ذكر بعده خاصة ، وأن يكون بدل بعض من كل إن أريد به أعم من ذلك " (١).

- التمييز :

ويطلق عليه أيضا : التبيين والتفسير والمفسر ، والمميز والمبين (٢). وقد استخدم سيبويه مصطلح التفسير في مواضع عدة من كتابه (٣) ، واستخدم الفراء المفسر والتفسير للدلالة على المفعول لأجله عند البصريين (٤) ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ يُجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُرَ الْمَوْتِ ﴾ (٥) : " نصب " حُدُرٌ " على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفا وفرقا ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ، ليس بالفعل كقوله عز وجل : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ (٦) ، وكقوله : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (٧) ، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع نصبه على طرح " مِنْ " (٨).

أو للدلالة على التمييز عند البصريين (٩) ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدُلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (١٠) : " ونصبك الصيام على التفسير ، كما تقول : عندي رطلان عسلا ، ومِلءُ بَيْتٍ قَتًّا " ، وهو مما يفسر للمبتدئ أن ينظر إلى " مِنْ " فإذا حسنت

(١) الدر المصون ٣ / ٤٨٣ . وانظر مثلا : ١ / ٢٨١ ، ٣٢٢ ، ٤١٩ ، ٥٢٧ ، ٦١٠ ، ٦٧٥ ، ٦٩١ ، ٢ / ١٦٤ ، ٦٤٣ ، ٦٥٧ ، ١٨ / ٣ ، ٧٣ ، ١٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤ / ٣٣٨ ...

(٢) انظر الارتشاف ٤ / ١٦٢١ ، والهمع ٤ / ٦٢ .

(٣) انظر ١ / ٢٠٤ ، ٢ / ١١٨ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ منه .

(٤) انظر المصطلح النحوي ص ١٦٤ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٦٨٠ ، ح ٢ .

(٦) الأنبياء ٢١ / ٩٠ .

(٧) الأعراف ٧ / ٥٥ .

(٨) معاني القرآن ١ / ١٧ .

(٩) انظر المدارس النحوية ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(١٠) سبق تخريجها . انظر ص ٤٤٣ ، ح ٢ .

فيه ثم ألقيت نصبت ، ألا ترى أنك تقول : عليه عدل ذلك من الصيام ، وكذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (١) .
واقترصر السمين على مصطلح التمييز ، فقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٢) : "و" قسوة" نصب على التمييز ؛ لأن الإبهام حصل في نسبة التفضيل إليها ، والمفضل عليه محذوف للدلالة عليه ، أي : أشد قسوة من الحجارة " (٣) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (٤) : " قوله : ﴿ نَفْسًا ﴾ منصوب على التمييز ، وهو هنا منقول عن الفاعل ؛ إذ الأصل : فإن طابت أنفسهن ، ومثله : ﴿ واشتعل الرأس سنيًا ﴾ (٥) ، وهذا منصوب عن تمام الكلام ، وجيء بالتمييز هنا مفردا وإن كان قبله جمع لعدم اللبس ؛ إذ من المعلوم أن الكل لسن مشتركات في نفس واحدة ، ومثله : قرّ الزيدون عينا ، ويجوز " أنفسا " و " أعينا " (٦) .

- الحال :

وهو مصطلح البصريين ، وسماه الكوفيون قطعا ، قال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ (٧) : قوله : ﴿ مَثَلًا ﴾ نصب على التمييز ... وقيل : نصب على الحال ... وقيل : على القطع ، وهو رأي الكوفيين ، ومعناه عندهم : أنه كان أصله أن يتبع ما قبله ، والأصل : بهذا المثل ، فلما قطع عن التبعية انتصب ، وعلى ذلك قول امرئ القيس :

(١) معاني القرآن ١ / ٣٢٠ . وانظر مثلا : ١ / ٣١٤ ، ٢ / ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٥ . وقد سبق

تخريج الآية الكريمة . انظر ص ٥٥٣ ، ح ٤ .

(٢) البقرة ٢ / ٧٤ .

(٣) الدر المصون ١ / ٢٦٣ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٦٣٦ ، ح ٤ .

(٥) مريم ١٩ / ٤ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٣٠٦ .

(٧) البقرة ٢ / ٢٦ .

سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٌ فُرُوعُهُ وَعَالَيْنَ قِنُونًا مِنَ البُسْرِ أَحْمَرًا (١)
أصله : مِنَ البُسْرِ الأَحْمَرِ " (٢).

ونقل أبوحيان عنهم مثل هذا ثم قال بعد البيت: "فأحمر" عندهم من صفات البسر إلا أنه لما قطعتة عن إعرابه نصبته على القطع ، وكان أصله: من البُسْرِ الأَحْمَرِ ، كذلك قالوا: ماذا أراد الله بهذا المثل ، فلما لم يجر على إعراب "هذا" انتصب "مثلاً" على القطع، وإذا قلت: عبد الله في الحمام عرياناً، ويجيء زيد راكباً، فهذا ونحوه منصوب على القطع عند الكسائي ، وفرق الفراء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال، وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال ، ولم يثبت البصريون النصب على القطع " (٣).

وسيبيويه يسميه حالا وخبراً وصفة ، فيقول مثلاً : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ... وذلك قولك : ضربتُ عبد الله قائماً ، وذهب زيد راكباً " (٤). " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فتصبه . فأما ما استويا فيه فقوله : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به ، إن جعلته وصفاً ، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به ، كأنه قال : معه بازٌ صائداً به ، حين لم يرد أن يحمله على الأول ... وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٌ برذوناً (٥)، إن لم ترد الصفة نصبت ، كأنك قلت: معه الفرسُ راكباً برذوناً، فهذا لا يكون فيه وصف ، ولا يكون إلا خبراً " (٦). أي : حالا . " واعلم أن

(١) ديوانه ص ٨٤ . وهو في البحر ١ / ٢٦٩ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) البحر ١ / ٢٦٩ . وانظر القطع في معاني القرآن للفراء : ١ / ٧ ، ١٢ ، ٢ / ٩٨ ...

(٤) الكتاب ١ / ٤٤ . وانظر ١ / ٣٤٠ - ٣٤٦ ، ٢ / ٦٠ - ٩٢ ...

(٥) أي دابة. انظر اللسان ١٣ / ٥١ (برزن).

(٦) الكتاب ٢ / ٤٩ - ٥٠ . وانظر ٢ / ٨١ ، ٨٧ ...

الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل ، ويكون هو هو ، وليس من اسمه ، كقولك : هذا زيد ذاهبا " (١).

قال بعض الباحثين : " وقد كان سيبويه أطلق عليه أكثر من مصطلح ... وتابعه المبرد في تسمية الحال مفعولا فيه ، إذ يقول : " هذا باب من المفعول فيه ، ولكننا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه ، وهو الذي يسميه النحويون الحال " (٢). ولهذه التسمية وجه ، فهو يتضمن معنى " في " ، ولكنه يشرك الظرف في ذلك ، فخصه النحويون باصطلاح الحال " (٣).

وقد مثل المبرد لهذا الباب بنحو : زيد في الدار قائما ، قال : " فتنصب " قائما " بمعنى الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأن المعنى : استقر عبد الله في الدار ، ولذلك انتصبت الظروف " (٤).

وكان السمين يأخذ بمصطلح الحال فيقول مثلا : " قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ (٥) به : في محل نصب على الحال من فاعل " أتت " ، أي : أتت مصاحبة له ، نحو : جاء بثيابه ، أي : ملتبسا بها ، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بالإتيان ، وأما " تحمله " فيجوز أن يكون حالا ثانية من فاعل " أتت " ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء في " به " (٦).

ويقول في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا : لَوْ أِطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا ﴾ (٧) : " قوله : ﴿ وَقَعَدُوا ﴾ يجوز في هذه الجملة وجهان : أحدهما : أن تكون حالية من فاعل " قالوا " و " قد " مرادة ، أي : وقد قعدوا ، ومجيء الماضي

(١) الكتاب ٢ / ١٢١ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٦٦ .

(٣) المصطلح النحوي ص ١٧١ . وانظر شرح المفصل ٥٧ / ٢ ، وشرح الكافية ١٠٦ / ١ - ١٠٧ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٦٦ .

(٥) مريم ١٩ / ٢٧ .

(٦) الدر المصون ٤ / ٥٠٣ .

(٧) آل عمران ٣ / ١٦٨ .

حالا بالواو و " قد " ، أو بأحدهما ، أو بدونهما ، ثابت من لسان العرب " (١) .
- الزيادة واللغو :

وهما من عبارات البصريين ، ويقابلهما عند الكوفيين الصلة والحشو (٢) .
واختار الفراء مصطلح " الصلة " (٣) ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم
تأديبا وتورعا من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى ؛ لأن مفهوم الزيادة أن
يكون دخولها كخروجها ، لكنها عند النحويين لا تأتي للإهمال ، وإنما تكون توكيدا
وتقوية " (٤) .

ومن حروف الزيادة " من " والباء و " ما " و " أن " و " إن " ، نحو :
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٥) ، ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٦) ، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ
نَادِمِينَ ﴾ (٧) ، ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ (٨) ، ﴿ وَلَقَدْ
مَكَّنَّاكُمْ فِيهَا ﴾ (٩) .

وقد استخدم السمين مصطلح " الزيادة " فقال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ
مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ (١٠) : " و " من " زائدة لتأكيد الاستغراق لا
للاستغراق ؛ لأن " أحداً " يفيد ، بخلاف : ما جاعني من رجل ، فإنها زائدة

(١) الدر المصون ٢ / ٢٥٥ . وانظر مثلا : ١ / ١٦٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٤٦٧ ،

٦٢٤ ، ٥٦٥ / ٢ ، ٦٥٦ ، ٤٠٧ / ٣ ، ٤٧٢ ، ٣٣ / ٤ ...

(٢) انظر شرح المفصل ٨ / ١٢٨ .

(٣) انظر معاني القرآن ١ / ٥٨ ، ١٧٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ...

(٤) المصطلح النحوي ص ١٧٩ . وانظر شرح الكافية ٢ / ٣٨٤ ، والدر المصون ٢ / ٢٤٥ ،

٤٥٥ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٢٥٥ ، ح ٢ .

(٦) النساء ٤ / ١٦٦ .

(٧) المؤمنون ٢٣ / ٤٠ .

(٨) سبق تخريجها . انظر ص ٤٨٨ ، ح ٥ .

(٩) الأحقاف ٤٦ / ٢٦ .

(١٠) سبق تخريجها . انظر ص ٣٥٣ ، ح ٦ .

للاستغراق " (١) .

- وقال في قوله تعالى : ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ (٢) :
" قوله : ﴿ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ فاعل " تَسْبِقُ " و " مِنْ " مزيدة للتأكيد " (٣) .

- الضمير :

قال السيوطي : " هذا مبحث المضممر ، والتعبير به وبالضمير
للبرصيين ، والكوفيون يقولون : الكناية والمكني " (٤) .

وقال ابن يعيش في الفرق بين المصطلحين : " لا فرق بين المضممر
والمكني عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن
اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضممرات نوع من المكنيات ،
فكل مضممر مكني ، وليس كل مكني مضمرا ، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية
وإيجازا ، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة ، نحو: فلان والفلان ، وكيت وكيت ،
وكذا وكذا ، ففلان كناية عن أعلام الأناسي ، والفلان كناية عن أعلام البهائم ،
وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج ، وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم ، وإذا
كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة ، كانت المضممرات
نوعا من الكنايات ، وإنما أتى بالمضممرات كلها لضرب من الإيجاز ، واحتراز
من الإلباس " (٥) .

وكان السمين يأخذ بمصطلح البرصيين ، فيقول مثلا في قوله تعالى :
﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (١) : " وفي اسم

(١) الدر المصون / ١ / ٣٢٣ .

(٢) الحجر / ١٥ / ٥ .

(٣) الدر المصون / ٤ / ٢٨٨ . وانظر : / ١ / ١٦٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٥١٥ ، ٧٩ / ٣ ، ٨٨ ،

٢١١ ، ٤٧ / ٤ ...

(٤) الهمع / ١ / ١٩٤ . وانظر الارششاف / ٢ / ٩١١ ، وشرح التصريح على التوضيح / ١ / ٩٥ .

(٥) شرح المفصل / ٣ / ٨٤ . وانظر المضممر في الكتاب / ٢ / ٣٧٣ ، ٣٨٨ ، والمكني في معاني

القرآن للفراء / ٢ / ٢٢٦ ، ٣٠٧ ، ٣٨٦ ...

(٦) الفرقان / ٢٥ / ١ .

" يكون " ثلاثة أوجه : " أحدها : أنه ضمير يعود على " الذي نزل " ، أي : ليكون الذي نزل الفرقان نذيرا ... الثالث : أنه يعود على " عبده " ، أي : ليكون عبده محمد صلى الله عليه وسلم نذيرا ، وهو أحسن الوجوه معنى وصناعة لقربه مما يعود عليه ، والضمير يعود على أقرب مذكور " (١).

- ضمير الشأن :

وهو مصطلح بصري ، ويقال له أيضا : الأمر والحديث والقصة. ويسميه الكوفيون " المجهول " ؛ لأنه لا يتقدمه ما يعود عليه ، ويخبر عنه بجملة مفسرة له ، وأجاز الكوفيون الإخبار عنه بمفرد (٢).
ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٣) ، ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (٤) ، ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبِّهِ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ (٥) .

قال السمين: " وليس لنا من الضمائر ما يفسر بجملة غير هذا الضمير ، ومن شرطه أن يؤتى به في مواضع التفضيم ، وأن يكون معمولا للابتداء أو نواسخه فقط ، وأن يفسر بجملة مصرح بجزأياها ، ولا يُتبع بتابع من التوابع الخمسة ، ويجوز تذكره وتأنيثه مطلقا خلافا لمن فصل ؛ فتذكيره باعتبار الأمر والشأن ، وتأنيثه باعتبار القصة ، فتقول : هي زيد قائم ... والكوفيون يسمونه ضمير المجهول " (٦).

وقد أخذ السمين بمصطلح البصريين ، فكان يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ (٧) : " قوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ ﴾ يجوز في هذا الضمير وجهان : ...

(١) الدر المصون : ٥ / ٢٤١. وانظر مثلا : ١ / ٤٧ ، ٢٦٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ،

٣٧ / ٢ ، ٥٠ ، ١٥١ ، ٣٥٤ ، ١٤٨ / ٤ ، ٣٧٠ ، ٥٢٥ ...

(٢) انظر المفصل ص ١٣٣ ، وشرحه ٣ / ١١٤ ، والارتشاف ٢ / ٩٤٧ - ٩٤٨ . والهمع ١ /

٢٣٢ ، والمصطلح النحوي ص ١٨٠ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٣١٧ ، ح ٧ .

(٤) الحج ٢٢ / ٤٦ .

(٥) طه ٢٠ / ٧٤ .

(٦) الدر المصون ١ / ٢٨٧ . وانظر الارتشاف ٢ / ٩٤٧ .

(٧) مريم ١٩ / ٦١ .

والثاني : أنه ضمير الأمر والشأن ؛ لأنه مقام تعظيم وتفخيم " (١).
ويقول : " قوله : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ (٢) في اسم " إن " وجهان : أظـهرهما :
أنه ضمير الشأن ، و " أنا الله " مبتدأ وخبره " (٣).

- ضمير الفصل :

وهو مصطلح بصري ، ويقابله عند الكوفيين " العماد " (٤). قال السيوطي :
" هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل ؛ لأنه فصل بين المبتدأ
والخبر ، وقيل : لأنه فصل بين الخبر والنعته ، وقيل : لأنه فصل بين الخبر
والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا ، وهذا أحسن ؛ لأنه قد
يفصل حيث لا يصلح النعته ، نحو : كُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمُ ، إذ الضمير لا يُنْعَت .
والكوفيون يسمونه عمادا ؛ لأنه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة ، إذ به يتبين أن الثاني خبر
لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه " دعامة " ؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلام ، أي يقوى به
ويؤكَّد ، والتأكيد من فوائد مجيئه ، وبعض المتأخرين سماه صفة ، قال أبو حيان :
ويعني به التأكيد " (٥).

ومحل ضمير الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه (٦) ، كقولك : زيد هو
المنطلق ، وكان زيد هو المنطلق ، وإن زيدا هو المنطلق ، وظننت زيدا هو
المنطلق .

وقد عقد سيبويه له بابا فقال : " هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا
ونحن وأخواتهن فصلا " (٧). ومما قاله فيه : " واعلم أن ما كان فصلا لا يغير

(١) الدر المصون ٤ / ٥١٣ .

(٢) النمل ٩ / ٢٧ .

(٣) الدر المصون ٥ / ٢٩٧ . وانظر مثلا : ١٧٢ / ١ ، ٣١٠ ، ٤٧٨ ، ٤ / ٤٥٦ ، ٥ / ٧٥٦ -

... ٧٥٧

(٤) انظر الإنصاف ٢ / ٢١٣ .

(٥) الهمع ١ / ٢٣٦ . وانظر المفصل ص ١٣٣ ، وشرحه ٣ / ١٠٩ - ١١٠ ، وشرح الكافية

٢ / ٢٤ ، والارتشاف ٢ / ٩٥٠ .

(٦) انظر الارتشاف ٢ / ٩٥٢ .

(٧) الكتاب ٢ / ٣٨٩ .

ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك : حسبت زيذا هو خيرا منك ، وكان عبد الله هو الظريف ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَيُرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ " (١) .

واختار السمين المصطلح البصري فقال في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٢) : " وأولئك " مبتدأ ، و " هم " مبتدأ ثان ، و " المفلحون " خبره ، والجملة خبر الأول ، ويجوز أن يكون " هم " فصلا أو بدلا ، و " المفلحون " الخبر . وفائدة الفصل الفرق بين الخبر والتابع ، ولهذا سمي فصلا ، ويفيد أيضا التوكيد " (٣) .

وأشار في مواضع عدة من كتابه إلى مصطلحي الفصل والعماد ، من ذلك مثلا قوله في قوله تعالى : ﴿ تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٤) : " أن تكون : بسبب أن تكون ، أو مخافة أن تكون ، وتكون " يجوز أن تكون تامة ، فتكون " أُمَّةٌ " فاعلها ، و أن تكون ناقصة ، فتكون " أُمَّةٌ " اسمها ، و " هي " مبتدأ ، و " أربي " خبره ... وجوز الكوفيون أن تكون " أمة " اسمها ، و " هي " عماد ، أي : ضمير فصل ، و " أربي " خبر " تكون " ، والبصريون لا يجيزون ذلك ؛ لأجل تنكير الاسم ، فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم " (٥) .

- الظرف :

قال أبو حيان : " باب المفعول فيه : وهو الظرف ، وهو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير " في " باطراد ، لواقع فيه مذكور أو مقدر ... ومثال المذكور : قمت يوم الجمعة ، فالיום واقع فيه القيام ، وكذلك : قمت أمامك ، فالأمام واقع فيه القيام ، ومثال المقدر : زيد أمامك ، والقتال يوم الجمعة . قال : " وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ، ليس يسوغ

(١) الكتاب ٢ / ٣٩٠ . وانظر الآية الكريمة في سبأ ٣٤ / ٦ .

(٢) البقرة ٢ / ٥ .

(٣) الدر المصون ١ / ١٠١ . وانظر مثلا : ١ / ٢٨٨ ، ٣١١ ، ٣٧٠ ، ٢ / ٢٧١ ...

(٤) النحل ١٦ / ٩٢ .

(٥) الدر المصون ٤ / ٣٥٦ . وانظر مثلا : ١ / ٢٨٨ ، ٣١١ ، ٣٨٠ ، ٣٩٢ ...

عند الكوفيين تسميته ظرفاً بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً ، والكسائي يسمي الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح " (١) .

وفي تهذيب اللغة نقلاً عن بعض النحاة أن " الخليل يسميها ظروفًا ، والكسائي يسميها المَقال " ، والفراء يسميها الصفات " . قال الأزهري : " والمعنى واحد " (٢) .

ومهما يكن ، فإنه لا خلاف بين النحاة في أن الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين ، وأن المحل والصفة والغاية (٣) من اصطلاحات الكوفيين (٤) .

والظرف لغة : هو الوعاء (٥) . وقد اعترض بعض المحدثين على البصريين في اختيارهم لهذا المصطلح فقال : " ومجافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة " الظرف " بهذا المعنى ؛ لأن الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي " (٦) . ويعني بهذه الألفاظ ظروف المكان ك : أمام ، وخلف ، ويمين ، وشمال ، وظروف الزمان ، ك : يوم ، وليلة ، وقبل ، وبعد (٧) .

وقد استخدم السمين مصطلح الظرف ، من ذلك مثلاً قوله : " و " وراء " من الظروف المتوسطة التصرف ، وهو ظرف مكان ، والمشهور أنه بمعنى " خلف " ، وقد يكون بمعنى " أمام " ، فهو من الأضداد " (٨) .

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٨٩ . وانظر الإنصاف ١ / ٥٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٣٧ .

(٢) ١٤ / ٣٧٣ (ظرف)

(٣) انظر شرح الكافية ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) انظر المصطلح النحوي ص ١٦٣ .

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٤ / ٣٧٣ (ظرف) .

(٦) مدرسة الكوفة ص ٣١٠ .

(٧) نفسه ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٨) الدر المصون ١ / ٣٠٣ .

وقوله في قوله تعالى : ﴿ وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ (١) : " عِشَاءً : يجوز فيه وجهان : أحدهما - وهو الذي لا ينبغي أن يقال غيره - : أنه ظرف زمان ، أي : جاؤوا في هذا الوقت " (٢).

- ما ينصرف وما لا ينصرف :

وقد عبر عنهما الكوفيون بـ " ما يجري وما لا يجري " (٣) ، وبهما قال الفراء في معظم كتابه معاني القرآن (٤) ، وقد تابعهم المبرد فقال في مقتضبه : " هذا باب ما يجري وما لا يجري " (٥) ، لكنه ذكر في أثناؤه عبارة البصريين فيما ينصرف وما لا ينصرف (٦) ، وقال السمين بعبارتهم ، ومن ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (٧) : " وفاعل " علم " يعود على الباري تعالى ، و " آدم " مفعوله ، وفيه ستة أقوال : أرجحها : أنه اسم أعجمي غير مشتق... وإنما منع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية . الثاني : أنه مشتق من الأدمة ، وهي حمرة تميل إلى السواد . الثالث : أنه مشتق من أديم الأرض ، وهو أوجهها ، ومنع من الصرف على هذين القولين للوزن والعلمية . الرابع : أنه مشتق من أديم الأرض أيضا على هذا الوزن ، أعني وزن فاعل ، وهذا خطأ ؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرف " (٨).

وقوله في " سبحانك " من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا: سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

(١) يوسف ١٦ / ١٢ .

(٢) الدر المصون ١٦٢ / ٤ . وانظر مثلا : ١ / ١٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٧٤ ، ٢ / ١٧٨ ، ٣ / ٢٤٢ ، ... ٣٠٦

(٣) انظر المدارس النحوية ص ١٦٧ .

(٤) انظر مثلا : ١ / ٣٤٠ ، ٢ / ١٩ ، ٢٠ ، ١٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣ / ١٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ... ٢٦٠

(٥) ٣ / ٣٠٩ .

(٦) انظر المصدر نفسه ٣ / ٣٠٩ - ٣١٣ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٦٨٥ ، ح ١ .

(٨) الدر المصون ١ / ١٨١ .

عَلَّمْنَا ﴿ (١) : " سُبْحَانَ : اسم مصدر ، وهو التسبيح ، وقيل: بل هو مصدر ؛ لأنه سُمِعَ له فعل ثلاثي. وهو من الأسماء اللازمة للإضافة ، وقد يُفْرَد ، وإذا أُفْرِدَ مُنِعَ الصرفَ للتعريف وزيادة الألف و النون ... وقد جاء منونا كقوله:

سُبْحَانَهُ تَمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ (٢)

فقيل: صرف ضرورة ، وقيل: هو بمنزلة " قبل " و " بعد " ، إن نوي تعريفه بقي على حاله ، و إن نكر أعرب منصرفا ، وهذا البيت يساعد على كونه مصدرا لا اسم مصدر لوروده منصرفا. و لقائل القول الأول أن يجيب عنه بأن هذا نكرة لا معرفة ، وهو من الأسماء اللازمة النصب على المصدرية فلا يتصرف " (٣).

- المفاعيل:

وانقسامها إلى مفعول مطلق ، و مفعول به ، و له ، وفيه ، و معه ، إنما هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أن الفعل له مفعول واحد ، هو المفعول به ، و يقولون في غيره: مثبه بالمفعول (٤).

وقد أخذ السمين بتسميات البصريين ، فهو يقول بالمفعول به و له و فيه و معه ، لكنه يطلق على المفعول المطلق اسم " المصدر " ، من ذلك مثلا قوله في قوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (٥): " قوله: ﴿ فريضة ﴾ فيها وجهان: أظهرهما: أنها مفعول به ، وهي بمعنى مفعولة ، أي: إلا أن تُقْرَضُوا لهن شيئا مفروضا. والثاني: أن تكون

(١) البقرة ٣٢/٢.

(٢) قائله أمية بن أبي الصلت. (ديوانه ص ٣٧٦). وهو في: الكتاب ٣٢٦/١ ، و الأمالي الشجرية ٣٤٨/١ ، و شرح التسهيل ١٨٥/٢ ، و اللسان ٤٧١/٢ (سبح) ، و الهمع ١١٥/٣ والدرر ١٦٣/١ ، و الخزانة ٣٨٨/٣ ، ٢٣٤/٧ ، ٢٣٦.

(٣) الدر المصون ١٨٣/١. وانظر مثلا: ٢٣١/١ ، ٣١٩ ، ٢٧٠/٢ ، ١٠٠/٣ ، ٢٩٠ ، ١١١/٤ ، ١٧١ ، ٣٨٥/٦ ...

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ ، و الهمع ٨/٣ ، و مدرسة الكوفة ص ٣٠٨-٣٠٩ ، و المدارس النحوية ص ١٦٦.

(٥) البقرة ٢٣٦/٢.

- منصوبة على المصدر بمعنى "فَرْضاً" (١).
- وقوله في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ (٢): "مرتين: منصوب على المصدر، و العامل فيه "لَتُفْسِدُنَّ"؛ لأن التقدير: مرتين من الفساد" (٣).
- وكان سببويه يسميه مصدرا أيضا، فيقول: "هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله" (٤)، "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا" (٥). ونقع على مثل هذا في المقتضب (٦).
- وفي الأصول ذكر ابن السراج مصطلح "المفعول المطلق" فقال: "والمفعول ينقسم إلى خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه". قال: "شرح الأول: وهو المفعول المطلق، ونعني به المصدر" (٧).
- قال أبو حيان: "باب المفعول المطلق، وهو المصدر، وتسميته مطلقا هو قول النحويين، إلا خلافا شادا في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عاما، ك: صنعت و فعلت" (٨).
- وقال ابن هشام: "وأقول: الثاني من المنصوبات المفعول المطلق، و سمي مطلقا لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً، فالضرب مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: "ضربتُ زيدا، فإن "زيدا" ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلا، وهو الضرب؛
- (١) الدر المصون ٥٨٢/١.
- (٢) الإسراء ٤/١٧.
- (٣) الدر المصون ٣٧١/٤. وانظر مثلا: ٤٧/١، ٢٢٩، ٣١٧، ٤٦٦/٢، ٣٠٧/٤، ٣١٥، ٥٢٨ ...
- (٤) الكتاب ٣٧٨/١.
- (٥) نفسه ٣٨٠/١.
- (٦) انظر مثلا: ٢١٦/٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٦٧، ١٥٧/٤ ...
- (٧) ١٥٩/١.
- (٨) الارتشاف ١٣٥٣/٣.

فلذلك سمي مفعولا به ، وكذلك سائر المفاعيل ، ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره ؛ لأنه المفعول حقيقة " (١) .
وقد يستخدم السمين كغيره من البصريين بعض المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية المقابلة لها ، فمن ذلك مثلا : " الخفض " ويقابله عند البصريين " الجر " (٢) . وقيل : " والخفض ليس من وضع الكوفيين ، ولا الجر من وضع البصريين ، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض ، فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون ، وأن البصريين نقلوا الجر من كونه حركة يستعان بها عند الخليل على التخلص من الساكنين في نحو : لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء أكانت منونة أم غير منونة " (٣) .

والقول بمتل هذا يحتاج إلى دليل ، وقد خلا كتاب سيبويه من "الخفض" (٤) ، كما خلا كتاب الفراء من " الجر " (٥) .

وفي الدر المصون نجد كلا المصطلحين مع مشتقاتهما ، كالخافض والمخفوض ، والجار والمجرور ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٦) : " و " المغضوب " خفض بالإضافة ، وهو اسم مفعول ، والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور " (٧) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٩٢ . وانظر شرح الكافية ١ / ١١٢ - ١١٣ .

(٢) مدرسة الكوفة ص ٣١١ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر الكتاب مثلا ١ / ٦٧ ، ٦٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،

٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ١٢٤ / ٢ ، ١٩٩ ، ٩ / ٣ ، ١٥٤ ، ٥٠٢ ...

(٥) انظر معاني القرآن مثلا : ١ / ٣ ، ١٨ ، ١٠٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٧٢ ، ٩٣ / ٢ ، ١٤٦ ،

٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٧٥ ، ٣٧١ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ...

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ١٠٩ ، ح ٢ .

(٧) الدر المصون ١ / ٨٣ .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (١) :
" قِتَالٍ فِيهِ : قراءة الجمهور : ﴿ قِتَالٍ ﴾ بالجر ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه
خفض على البدل من " الشهر " بدل الاشتمال ؛ إذ القتال واقع فيه ، فهو
مشمئل عليه " (٢).

ويذكر في جر " أشد " في قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ
أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (٣) وجهين ، فيقول : " فأما جره فذكروا فيه وجهين : ... والثاني :
أنه مجرور عطفا على المخفوض بإضافة المصدر إليه ، وهو ضمير
المخاطبين " (٤).

ويقول : " قوله : ﴿ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٥) في نصب " قليلا " ستة أوجه :
... الرابع : أنه على إسقاط الخافض ، والأصل : فبقليل يؤمنون ، فلما حذف
حرف الجر انتصب " (٦).

وأما " حروف الجر " فهي تسمية بصرية ، " ويسمى الكوفيون حروف
الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ؛
لأنها تحدث صفة في الاسم ، من ظرفية أو غيرها " (٧).

وقال ابن يعيش : " اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها
تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر لأنها تجر
ما بعدها من الأسماء ، أي تخفضها وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها
تقع صفات لما قبلها من النكرات ، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها

(١) سبق تخريجها . انظر ص ١٦٥ ، ح ٤.

(٢) الدر المصون ١ / ٥٢٧ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ١٨٤ ، ح ٢.

(٤) الدر المصون ١ / ٤٩٨ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٣٥٧ ، ح ٣.

(٦) الدر المصون ١ / ٢٩٦ . وانظر مثلا : ١ / ٨٩ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ٢٤٠ ، ٣٧٣ ، ٣٣٨ ،

٤٩٨ ، ٥٣٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٦ ، ٢ / ٢٧٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٤٦٧ ، ٤ / ٦٥٤ ، ٦ / ٣٠ ، ...

(٧) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢ . وانظر الهمع ٤ / ١٥٣ .

وعمل الخفض ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها " (١).

وفي إعراب القرآن للنحاس : " والكسائي يسمي حروف الخفض صفات ، والفراء يسميها محال " (٢). لكن العودة إلى كتاب معاني القرآن للفراء تثبت أن مقاله النحاس غير صحيح ، لأن الفراء كان يستخدم مصطلح الصفة كثيرا للدلالة على هذه الحروف ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَاجِنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ (٣) : " يريد : فلا جناح عليهما في أن يتراجعا ، " أن " في موضع نصب إذا نزع الصفة " (٤).

ويقول في البسمة : " فلا تحذفن ألف " اسم " إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذفنها مع غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك الصفة حرفا واحدا مثل اللام والكاف " (٥).

والسمين يستخدم المصطلح البصري ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ﴾ (٦) : و " أَلَّا نُقَاتِلَ " فيه ثلاثة أوجه : أظهرها : أنها على حذف حرف الجر ، والتقدير : وما لنا في ألا نقاتل ، أي : في ترك القتال ، ثم حذفت " في " مع " أن " ... والثاني : مذهب الأخفش أن " أن " زائدة ، ولا يضر عملها مع زيادتها ، كما لا يضر ذلك في حروف الجر الزائدة ... " (٧).

- النسق :

قال بعض المحدثين : " وهو عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين العطف

(١) شرح المفصل ٧/٨ .

(٢) ١٦٩ / ١ .

(٣) البقرة ٢ / ٢٢٩ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٤٨ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢ . وانظر مثلا : ١ / ٣١ ، ٣٢ ، ١٧٨ ، ٣٢٧ ، ٢ / ٣٨٥ ، ٤٠٤ ،

٣ / ١٤٦ ، ١٤٧ ...

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٣١٤ ، ح ٢ .

(٧) الدر المصون ١ / ٥٩٩ . وانظر مثلا : ١ / ١٦٩ ، ٣٧٣ ، ٥٦٠ ، ٦١٠ ، ٦٢٦ ، ٤٠٦ ،

٢ / ٢٧٠ ، ٢٤٢ ...

بالحرف ، كالواو والفاء وثم ، وغيرهن " (١).

وتعقب بعض الباحثين هذا القول ونحوه فقال : " يزعم كثير من الباحثين أنه من مصطلحات الكوفيين ، وما هو إلا من مصطلحات الخليل ، أستاذ البصريين والكوفيين على السواء ، وكأني بهم يتابعون السيوطي حين قال : النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم ، وهو المعطوف بالحروف ، كالواو والفاء وثم ، وغيرهن ، ويسميه البصريون شركة (٢). فما نسبة هذا المصطلح إلى الكوفة إلا من قبيل كثرة استعمال علمائها له ، فعملوا على ترسيخه بدلا من العطف ، وهذا لا يجعلنا ننفي استخدامهم لاصطلاح العطف " (٣).

وفي نسبة السيوطي مصطلح الشركة إلى البصريين نظر ؛ لأن من قال به إنما هو سيبويه (٤) . وذكر الأزهرى مصطلح " النسق " ولم ينسبه إلى أحد ، ثم قال : " وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة " (٥). وقد نص سيبويه على مصطلح العطف أيضا في مواطن عدة من كتابه (٦).

ومهما يكن ، فإن " النسق " هو مصطلح كوفي ، وهو المتداول بين النحاة ، كما قال السيوطي (٧) ، وإن نسبته إلى الخليل تفتقر إلى الدليل ، وقد قال ابن منظور : " والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق " (٨). وذلك لكثرة استخدام النحاة بصريهم و كوفيهم له ، و مع ذلك فإننا نقف في كتاب الفراء على العطف و الرد و النسق ، فمثلا يقول في قوله تعالى : ﴿ أُولُوْكَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (٩) : " تتصب هذه الواو ؛ لأنها واو عطف أدخلت عليها ألف

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١٥ .

(٢) الهمع ٥ / ٢٢٣ .

(٣) المصطلح النحوي ص ١٦٩ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٦٠ ، ٦٧ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٣٤ .

(٦) انظر مثلا : ١ / ٢٤٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١ / ٢ ...

(٧) انظر الهمع ٥ / ٢٢٣ . وانظر الارتشاف ٤ / ١٩٧٥ .

(٨) اللسان ١٠ / ٣٥٣ (نسق) .

(٩) البقرة : ١٧٠ / ٢ .

الاستفهام ، وليست بـ " أو " التي واوها ساكنة ؛ لأن الألف من " أو " لا يجوز إسقاطها ، و ألف الاستفهام تسقط ، فتقول: و لو كان ، أو لو كان ، إذا استفهمت " (١).

ويقول في قراءة ﴿ فيكون ﴾ بالنصب ، من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٢) : " وأما قوله: ﴿ فيكون ﴾ فهي منصوبة بالرد على " نقول " ، ومثلها التي في يس منصوبة ، وقد رفعها أكثر القراء ، وكان الكسائي يردّ الرفع في النحل ، وفي يس " (٣). ويعني بالنحل الآية المذكورة ، و بـ " يس " قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٤) ..

ويقول في " فيضاعفه " : " وقوله: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ (٥) تقرأ بالرفع و النصب (٦) ، فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة " الذي " ، ومن نصب أخرجها من الصلة ، وجعلها جواباً لـ " مَنْ " لأنها استفهام " (٧).

ونقف في الدر المصون على " النسق " و " العطف " ، من ذلك مثلاً قول السمين في قوله تعالى: ﴿ ... أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٨): " الجمهور على جرّ " الملائكة " نسقاً على اسم الله ، وقرأ الحسن بالرفع: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ (٩) ، وخرجها النحويون على

(١) معاني القرآن ٩٨/١. وانظر مثلاً: ٢٦/١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٩٨ ، ١٣٨ ، ٢٢٠ ، ٣٨٦ ، ٢٩١/٢ ، ٣٥٥ ...

(٢) النحل ٤٠/١٦.

(٣) معاني القرآن ١٠٠/٢. وقرأ بالنصب ابن عامر ، و وافقه الكسائي. (البحر ٥٣٦/١).

(٤) يس ٨٢/٣٦.

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ٣٣٢ ، ح ٤.

(٦) انظر ما تقدم في ص ٦٣٠ ، ح ٣.

(٧) معاني القرآن ١٥٧/١. وانظر مثلاً: ٧٢/١ ، ١٥٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٤١٦/٢ ...

(٨) البقرة ١٦١/٢.

(٩) انظر البحر ١ / ٦٣٥ .

العطف على موضع اسم الله تعالى ، فإنه وإن كان مجرورا بإضافة المصدر إليه ، فموضعه رفع بالفاعلية ؛ لأن هذا المصدر ينحل لحرف مصدرى وفعل ، والتقدير : أن لعنهم ، أو: أن يلعنهم الله ، فعطف " الملائكة " على هذا التقدير " (١) .
 وقوله في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٢) : " وقرأ الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب : ﴿ وشركاؤكم ﴾ رفعا (٣) ، وفيه تخريجان : " أحدهما : أنه نسق على الضمير المرفوع بـ " أَجْمِعُوا " قبله ، وجاز ذلك إذ الفصل بالمفعول سوغ العطف " (٤) .
 - النعت :

قال أبو حيان : " والتعبير به اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة " (٥) .
 واكتفى الأزهرى بالقول: " هذا باب النعت ، ويرادفه الصفة والوصف " (٦) .
 وهما من مصطلحات سيبويه ، من ذلك مثلا قوله : " ومن النعت أيضا : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، فـ " مثلك " نعت على أنك قلت : هو رجل ، كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور ، ومثله : مررت برجلٍ مثلك ، أي صورته شبيهة بصورتك ، وكذلك : مررت برجلٍ ضَرْبِكَ وشِبْهِكَ ، وكذلك : نحوك ، يُجرين في المعنى والإعراب مجرى واحدا ، وهن مضافات إلى معرفة ، صفات لنكرة " . قال : " ومنه : مررتُ برجلٍ خَيْرٍ مِنْكَ ، فهو نعت له بأنه قد زاد على أن يكون مثله " (٧) .
 وقال في موضع آخر : " ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مِثْلِكَ أَنْ

(١) الدر المصون ١ / ٤١٨ .

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٤٦٠ ، ح ٦ .

(٣) انظر البحر : ١٧٨ / ٥ .

(٤) الدر المصون ٤ / ٥٥ .

(٥) الهمع ٥ / ١٧١ . وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١٤ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٠٧ .

(٧) الكتاب ١ / ٤٢٣ . وانظر النعت فيه : ١ / ٤٢١ - ٤٢٥ ، ٤٢٩ - ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ...

يفعلُ ذاك ، وما يحسنُ بالرجلِ خيرٌ منك أن يفعلُ ذاك " (١).

وقد يطلق الصفة ويريد التوكيد ، كقوله : " ولا يقع " هو " في موضع المضمر الذي في " فعلٌ " ، لو قلت : فعلٌ هو ، لم يجز إلا أن يكون صفة ... ولا يقع " هُنَّ " في موضع النون التي في " فَعَلُنَّ " و " يَفْعَلُنَّ " ، لو قلت : فعلٌ هُنَّ ، لم يجز إلا أن يكون صفة " (٢).

وقوله : " وأما قوله عز وجل : ﴿ إِن تَرِنِي أَنَا أَقَلُّ مِنكُ مَا لَأُؤَلِّدًا ﴾ (٣)

فقد تكون " أنا " فصلا وصفة " (٤).

وقد أخذ السمين بكلا المصطلحين ، أي النعت والصفة ، فقال في " رَبِّ " من قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٥) : " وقراءة الجمهور مجرورا على النعت لـ " لله " ، أو البدل منه ، وقرىء منصوبا (٦) ، وفيه ثلاثة أوجه : إما منصوب بما دل عليه الحمد ، تقديره : أحمد رب العالمين ، أو على القطع من التبعية ، أو على النداء ، وهذا أضعفها ؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف " (٧).

وقال في قوله تعالى : ﴿ هَأَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ... ﴾ (٨) : " ما : يجوز أن تكون بمعنى "الذي" ، وأن تكون نكرة موصوفة ، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير عليها ، وهي حرف عند الجمهور ، و " لكم " يجوز أن يكون خبرا مقدما ، و " عِلْمٌ " مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة لـ " ما " أو صفة ، ويجوز أن يكون " لكم " وحده صلة أو صفة ، و " عِلْمٌ " فاعل به ؛ لأنه قد

(١) الكتاب ١٣ / ٢ . وانظر الصفة فيه : ٧ / ٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ١٢١ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ،

١٩٤ ...

(٢) الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٣٠٩ ، ح ٢ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٢ . وانظر ٢ / ٣٥٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ...

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٥١٧ ، ح ٩ .

(٦) وهي قراءة زيد بن علي . انظر البحر ١ / ١٣١ .

(٧) الدر المصون ١ / ٦٧ .

(٨) آل عمران ٣ / ٦٦ .

اعتمد ، و " به " متعلق بمحذوف ؛ لأنه حال من " علم " ؛ إذ لو تأخر عنه لصح جعله نعتا له " (١) .

ومهما يكن ، فإن السمين كان بصري المذهب في ردوده وتعقيباته وآرائه وتوجيهاته ومصطلحاته النحوية ، وإن موافقته للكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه نادرة .

والغالب عليه أن يوافق جمهور النحاة ، بصريهم وكوفيتهم ، فيما اتفقوا عليه ، وقلما خالفهم ، ووافق بعض من تفرد بمذهب ما ، وقد اكتفى في معظم الأحيان بنقل المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فلم تتضح شخصيته النحوية فيها .

والغالب عليه أن يستخدم المصطلحات البصرية ، وإن أخذه ببعض المصطلحات الكوفية ، أو التي أكثر الكوفيون منها حتى صارت من مصطلحاتهم ، كالنعت مثلا ، لا ينفي بصريته ؛ لأنه لم يكن منفردا في هذا بين البصريين الذين تناولوها أيضا لشهرتها ، ولأنه لم يقتصر عليها ، بل إنه كان يستخدم المصطلحات البصرية المقابلة لها ، واستخدامه لهذه كان أكثر ، كما هو واضح لمستقرئها في كتابه الدر المصون .

(١) الدر المصون ٢ / ١٣٠ . وانظر مثلا : ١ / ٥٩ ، ٦٠ ، ١٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٣٧٠ ، ٤٣٤ ، ٤٦٧ ، ٥٧٨ ، ٥٩٤ ، ٦٤٠ ، ٦٤٨ ، ٦٧٥ ، ٦٨٩ ، ٢ / ١٩٠ ، ٢٢٧ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٤٦٥ ، ٦٣٥ ، ٦٥٦ ، ٣ / ١٨ ، ٣٢٣ ، ٦ / ٢٨٥ ...

الفصل الثاني
موقف السمين الحلبي من السماع
والقياس

في اللغة ظواهر تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها ، وثمة ظواهر أخرى لا تطرد ولا تتساق لتلك القوانين ، وقد لاحظ علماء اللغة العربية ذلك بعد استقرارهم لها ، ولذلك سلكوا طريقين في عملهم ؛ فما ينتظم لتلك القواعد قاسوا عليه ، وما خرج عنها جعلوا طريقه السماع ^(١) ، وسأحاول فيما يلي البحث في هذين الأصلين ، أي السماع والقياس ، لمعرفة موقف السمين الحطبي منهما ، فعليهما اعتماد كل نحوي ولغوي .

أولاً - السماع :

وهو " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته " ^(٢). ويشمل القرآن الكريم وقرآته ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ^(٣). والقياس خلافه ^(٤).

وإذا ما نظرنا في الدر المصون نرى أن السمين يأخذ بما سُمع من كلام العرب ، ويبني عليه ، ويحتج به ، فيقول مثلاً في قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ ^(٥) : " وقرئ: ﴿ رَغَدًا ﴾ بسكون الغين ^(٦) ، وهي لغة تميم . وقال بعضهم : كل فعلٍ حلقيّ العين صحيح اللام يجوز فتح عينه وتسكينها ، نحو : نهر وبحر " . ويتعقبه بقوله : " وهذا فيه نظر ، بل المنقول أن " فَعَلًا " بسكون العين ، إذا كانت عينه حلقية لا يجوز فتحها عند البصريين إلا أن يُسمع فيقتصر عليه ، ويكون ذلك على لغتين ؛ لأن إحداهما مأخوذة من الأخرى ، وأما الكوفيون فبعض هذا عندهم ذو لغتين ، وبعضه أصله السكون ،

(١) انظر القياس في النحو ص ١١ - ١٢ .

(٢) الاقتراح ص ٣٦ . وانظر في أصول النحو ص ٦ .

(٣) الاقتراح ص ٣٦ .

(٤) انظر ص ٨٠٦ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٢١٥ ، ح ٤ .

(٦) وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب ، كما في البحر ١ / ٣٠٩ .

ويجوز فتحه قياساً ، أما أن " فَعَلًا " المفتوح العين الحلقية يجوز فيه التسكرين ، فيجوز في السَّحَر : السَّحْر ، فهذا لا يجيزه أحد " (١). وهذا الكلام لشيخه أبي حيان ، وقد نقله السمين بتصريف (٢).

ويذكر السمين في العطف على الضمير المجرور ، وخلاف النحاة في إعادة الخافض معه ، ثلاثة مذاهب : وجوب إعادته إلا في ضرورة ، وهو مذهب البصريين ، وجوازه في السعة مطلقاً ، وهو مذهب الكوفيين ، والتفصيل ؛ فيجوز العطف من غير إعادة الخافض إن أكد الضمير ، نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة ، وهو قول الجرمي ، ثم يقول : " والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به ، وضعف دليل المانعين ، واعتضاده بالقياس ". فيذكر أدلته من السماع نثراً ونظماً ، وعلة ضعف دليل المانعين ، ووجه القياس (٣).

ويتعرض لخلاف النحاة في جواز كون الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصل بمعمول الفعل ، نحو : ثوبي أخويك يلبسان ، و : غلامٌ هند ضربت ، فيقول : " احتج الجمهور على الجواز بالسماع ، وهو قول الشاعر :

أَجَلَ المرءِ يَسْتَحِثُّ ولا يَدُ ري إذا يبتغي حصول الأمانى (٤)

ففاعل " يستحث " ضمير عائداً على " المرء " المتصل بـ " أجل " المنصوب بـ " يستحث " . واحتج المانعون بأن المعمول فضلة ، يجوز الاستغناء عنه ، وعود الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزوم ذكره ، فيتنافى هذان السببان ، ولذلك أجمع على منع : " زيدا ضربت " ، و " زيدا ظن قائماً " ، أي : ضرب نفسه وظنّها " . قال السمين : " وهو دليل واضح للمانع لولا ما يردّه من السماع ، كما

(١) الدر المصون ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) انظر البحر ١ / ٣٠٥ .

(٣) انظر الدر المصون ١ / ٥٢٩ - ٥٣١ .

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في : شرح التسهيل ٢ / ١٥٤ ، والبحر ٢ / ٤٤٤ .

أنشدتك البيت آنفا " (١).

ونقف في كتابه المذكور على الحفظ وصحة النقل ، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالسماع ، كقوله في الرد على أبي البقاء في جعله " أندادا " من قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ﴾ (٢) جمعا لـ " ند " و " نديد " (٣) : وفي جعله جمع " نديد " نظر ؛ لأن أفعالا لا يُحفظ في " فَعِيل " بمعنى " فاعل " ، نحو : شريف وأشراف ، ولا يقاس عليه " (٤).

وفي اللسان : " والنَّدُّ ، بالكسر : المِثْلُ والنظير ، والجمع " أنداد " ، وهو النَّدِيدُ والنَّدِيدَةُ ، قال لبيد :

لكيلا يكونَ السَّنْدَرِيُّ نَدِيدَتِي وَأَجْعَلُ أَقْوَاماً عُمُومًا عَمَاعِمَا (٥)

... وفي التنزيل العزيز : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً ﴾ (٦) . قال الأخفش : النَّدُّ : الضَّدُّ والشُّبُه . وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ﴾ (٧) أي أضدادا وأشباها . ويقال : نَدُّ فلان ونَدِيدُهُ ونَدِيدَتُهُ ، أي : مِثْلُهُ وشُبُهَهُ " (٨) . وكذا في الصحاح (٩) . وكان السمين قد ذكر " نديدة " دون " نديد " (١٠).

وقوله في قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ (١١) : " وأدغم أبو عمرو راء " شهر " في راء " رمضان " (١٢) ، ولا

(١) الدر المصون ٢/ ٦٣ . وانظر البحر ٢ / ٤٤٤ .

(٢) البقرة ٢/ ٢٢ .

(٣) انظر الإملاء ١ / ٢٤ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٥٠ .

(٥) انظر ديوانه ص ٢٨٦ ، والصحاح ٢ / ٥٤٣ (ندد) . والسندري : شاعر .

(٦) البقرة ٢ / ١٦٥ .

(٧) إبراهيم ١٤ / ٣٠ .

(٨) ٣ / ٤٢١ (ندد) .

(٩) انظر ٢ / ٥٤٣ (ندد) .

(١٠) انظر الدر المصون ١ / ١٥٠ .

(١١) سبق تخريجها . انظر ص ٧٠٣ ، ح ٤ .

(١٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٨٦ ، والإتحاف ص ١٥٤ .

يُنْتَفَت إلى من استضعفها ، من حيث إنه جمع بين ساكنين على غير حدّيهما .
وقول ابن عطية : " وذلك لا تقتضيه الأصول " ^(١) غير مقبول منه ، فإذا صحّ
النقل لا يعارض بالقياس " ^(٢) .

ولذا عرّف بعضهم الاحتجاج بقوله : " يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة
قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم
السليقة " ^(٣) . وهذا ينطبق على أصول السماع المتقدمة ، وسيأتي الحديث عنها ،
وكما رأينا ، فإنّ السمين كان يأخذ بالسماع أولاً ثم بالقياس والإجماع إذا وافقاه ،
ولذلك كان يقول : " فيحتاج إلى سماع عن العرب " ^(٤) . " وقد سُمعا من لسان
العرب " ^(٥) . " ولم يُسمع فيه هذا الأصل " ^(٦) . " وهم محجوجون بالسماع على ما
بيناه " ^(٧) . " وهذا النوع مقصور على السماع " ^(٨) . " وهذا لا ينقاس بل يُقتصر
فيه على السماع " ^(٩) . " لأنّ ذلك باب لا ينقاس " ^(١٠) . " وقد جاء شيء لا يقاس
عليه " ^(١١) .

أصول السماع ، أو الكلام المحتج به :

١ - القرآن الكريم وقراءاته :

والقرآن الكريم هو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته
بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، وعلى هذا فهو

(١) المحرر الوجيز ٢ / ١١١ .

(٢) الدر المصون ١ / ٤٦٥ .

(٣) في أصول النحو ص ٦ .

(٤) الدر المصون ٤ / ٥٣١ .

(٥) نفسه ١ / ٦٤ .

(٦) نفسه ٤ / ٥١١ .

(٧) نفسه ٤ / ٥١٣ .

(٨) نفسه ٣ / ٣٥١ .

(٩) نفسه ٣ / ٤٤٤ .

(١٠) نفسه ٤ / ١٥٤ .

(١١) نفسه ٤ / ٢٠٧ .

الأساس الأول في الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ؛ لأنه أفصح كلام ، وقراءاته المنتهية إلينا جميعاً بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة (١).

ولقد قامت علوم العربية خدمة للقرآن الكريم بعد تفشّي اللحن في البلاد الإسلامية بسبب انتشار الأعاجم فيها ، واختلاطهم بالعرب إثر الفتوحات ، فكان لا بدّ من تدوين اللغة ، ووضع ضوابط لحفظ لغته من اللحن والفساد والتصحيف والتحريف (٢) .

وفي الدر المصون ذكر السمين كثيراً من الآيات الكريمة ، سواء في اللغة أم في النحو وقواعده وأوجه الإعراب ومعاني الحروف ، أم في غير ذلك ؛ فـ " اليوم لغة : القطعة من الزمان ، أي زمن كان من ليل أو نهار ، قال تعالى: ﴿ وَالتَّقَاتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ . إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ (٣) ، وذلك كناية عن احتضار الموتى ، وهو لا يختصّ بليل ولا نهار ، وأما في العرف فهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس " (٤).

ومن معاني " الهداية " : التبيين نحو : ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (٥) ، أي : بيّنا لهم ، أو الإلهام نحو : ﴿ أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ (٦) ، أي : ألهمه لمصالحه ، أو الدعاء كقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (٧) ، أي : داع " (٨) .
و " أمثلة المبالغة خالفت أفعالها وأسماء فاعليها لمعنى ، وهو شبهها بـ " أفعل " التفضيل ، بجامع ما فيها من معنى المبالغة ، و " أفعل " التفضيل له حكم

(١) انظر الاقتراح ص ٣٦ ، وفي أصول النحو ص ٢٨ .

(٢) أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج ص ٥٦ .

(٣) القيامة ٧٥ / ٢٩ - ٣٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ٧١ .

(٥) فصلت ٤١ / ١٧ .

(٦) طه ٢٠ / ٥٠ .

(٧) الرعد ١٣ / ٧ .

(٨) الدر المصون ١ / ٧٨ .

في التعدي ، فأعطيت أمثلة المبالغة ذلك الحكم ، وهو أنها لا تخلو من أن تكون من فعل متعدّد بنفسه أولاً ؛ فإن كان الأول فإما أن يُفهم علماً أو جهلاً ، أو لا ، فإن كان الأول تعدّت بالباء نحو : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ (١) ، ﴿ وهو عليهم بذات الصدور ﴾ (٢) ، وزيدٌ جهولٌ بك وأنتَ أجهلُ به ، وإن كان الثاني تعدّت باللام نحو : أنا أضربُ لزيدٍ منك وأنا له ضرابٌ ، ومنه : ﴿ فعالٌ لما يريدُ ﴾ (٣) ، وإن كانت من متعدّد بحرف جرّ تعدّت هي بذلك الحرف ، نحو : أنا أصبرُّ على كذا وأنا صبورٌ عليه ، و أزهْدُ فيه منك ، وزهيدٌ فيه ، وهذا مقررٌ في علم النحو " (٤) . وحذفت نون " تكُ " في قوله تعالى : ﴿ وإن تكُ حسنةً يضاعفها ﴾ (٥) " تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهذه قاعدة كلية ، وهو أنه يجوز حذف نون " يكون " مجزومة بشرط ألا يليها ضمير متصل ، نحو : لم يكنه ، وألاً تحرك النون لالتقاء الساكنين ، نحو : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ " (٦) .

وجاء " لسانِ " في قوله تعالى : ﴿ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسانِ داودَ وعيسى بنِ مريمَ ﴾ (٧) بالإفراد " لقاعدة كلية ، وهي أن كل جزأين منفردين من صاحبيهما إذا أضيفا إلى كليهما من غير تفريق جاز فيهما ثلاثة أوجه ؛ لفظ الجمع ، وهو المختار ، ويليه التثنية عند بعضهم ، وعند بعضهم الإفراد مقدّم على التثنية ، فيقال : قطعت رؤوس الكباشين ، وإن شئت : رأس الكباشين ومنه : ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ " (٨) .

(١) النجم ٥٣ / ٣٢ .

(٢) الحديد ٥٧ / ٦ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٦٥٢ ، ح ١ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٥) النساء ٤ / ٤٠ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٣٦٤ . وتتمة الآية الكريمة : ﴿ ... من أهل الكتاب والمشركين منفكين

حتى تأتيهم البينة ﴾ البينة ٩٨ / ١ .

(٧) المائدة : ٧٨ / ٥ .

(٨) الدر المصون ٢ / ٥٨٧ . قال تعالى : ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ التحريم

. ٤ / ٦٦

وذكروا في نصب " تَقَاةً " من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (١) ثلاثة أوجه ، الثالث منها : " أنها منصوبة على الحال ، وصاحب الحال فاعل " تتقوا " وعلى هذا تكون حالاً مؤكدة ؛ لأن معناه مفهوم من عاملها ، كقوله : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾ (٢) ، ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ " (٣).

و " من " في قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (٤) " لابتداء الغاية ، وقيل : للتبويض ، ولها معان أخر : بيان الجنس : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (٥) ، والتعليل : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ (٦) ، والبدل : ﴿ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (٧) ، والمجازة : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (٨) ، وانتهاء الغاية قريب منه ، والاستعلاء : ﴿ وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ ﴾ (٩) ، والفصل : ﴿ يُعَلِّمُ الْمُسْلِمَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (١٠) ، وموافقة الباء و " في " : ﴿ يُنظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (١١) ، ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١٢) ، والزيادة

(١) آل عمران ٢٨ / ٣ .

(٢) مريم ٣٣ / ١٩ .

(٣) الدر المصون ٦١ / ٢ . وقد سبق تخريج الآية الكريمة . انظر ص ٤٠٥ ، ح ٥ .

(٤) البقرة ٣ / ٢ .

(٥) الحج ٣٠ / ٢٢ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٦٨٠ ، ح ٢ .

(٧) قال تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ التوبة ٣٨ / ٩ .

(٨) تتمتها : ﴿ تَبَوَّأَ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ آل عمران ١٢١ / ٣ .

(٩) تتمتها : ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأنبياء ٧٧ / ٢١ .

(١٠) البقرة ٢ / ٢٢٠ .

(١١) سبق تخريجها . انظر ص ٣٤١ ، ح ١ .

(١٢) قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي ... ﴾ فاطر : ٣٥ /

باطراد ، وذلك بشرطين : كون المجرور نكرة والكلام غير موجب ، واشترط الكوفيون التكرير فقط ، ولم يشترط الأخفش شيئاً " (١) .

والدين : الطاعة " ويستعار للملّة والشريعة أيضاً ، قال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ (٢) يعني الإسلام ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣) .

" وفي قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٤) الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، إذ لو جرى الكلام على أصله ل قيل : الحمد لله ، ثم قيل : إياه نعبد . والالتفات نوع من البلاغة ، ومن الالتفات إلا أنه عكس هذا قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ (٥) ولم يقل : بكم " (٦) .

وقد اقتصر السمين على ذكر موضع الشاهد غالباً ، كما هو واضح من الأمثلة المتقدمة .

- القراءات القرآنية :

قال الزركشي : " واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيةها ؛ من تخفيف وتنقيح ، وغيرهما " (٧) .

وقال السيوطي في الاحتجاج بها : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو

(١) الدر المصون ٩٨/١ .

(٢) آل عمران ٨٣ / ٣ .

(٣) الدر المصون ٧٣ / ١ . وانظر الآية الكريمة في آل عمران ٨٥ / ٣ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ١٩٣ ، ح ٥ .

(٥) تتمتها : ﴿ بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف ... ﴾ يونس ٢٢ / ١٠ .

(٦) الدر المصون ٧٥ / ١ .

(٧) البرهان ٤٦٥ / ١ .

خالفته يُحتَجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ، كما يُحتَجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، نحو: " استَحْوَذَ " (١) و " يَأْبَى " (٢).

أما المتواتر فهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى منتهاه ، ويشمل القراءات السبع اتفاقاً ، والقراءات العشر على الصحيح (٣).
والمشهور : هو ما صحّ سنده ، ولم يبلغ درجة التواتر ، ووافق العربية والرسم ، واشتهر عند القراء ، فلم يعدّ من الغلط ولا من الشاذ ، ويُقرأ به (٤).
والآحاد : هو ما صحّ سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وخالف الرسم أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ به ، وعدّ بعضهم القراءات الثلاث اللاحقة بالسبع وقراءة الصحابة منه (٥).
والشاذ ما خالف الرسم ، ولم يصحّ سنده ، ويشمل القراءات الأربع اللاحقة بالعشر اتفاقاً (٦).

وللعلماء في هذه الأقسام كلام طويل منتشر في كتبهم الموضوعات لمثل هذا (٧) ، وقد قال ابن الجزري : " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان

(١) قال تعالى : ﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله ﴾ المجادلة ١٩ / ٥٨ .

(٢) الاقتراح ص ٣٦ . قال تعالى : ﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ التوبة ٩ / ٣٢ .

(٣) انظر الإتيان ١ / ٢١٥ والإتحاف ص ٦ ، ٧ ، ٩ .

(٤) الإتيان ١ / ٢١٥ .

(٥) نفسه ، والدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٤٨ .

(٦) انظر النشر ١ / ١١ ، والإتيان ١ / ٢١٦ ، والإتحاف ص ٧ ، وفي أصول النحو ص ٣٠ .

(٧) انظر مثلاً : الإبانة عن معاني القراءات ص ٢١ - ٦٧ ، والنشر ١ / ٩ - ١٨ ، ٢٨ - ٤٠ ، والبرهان ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ، ٤٨٨ - ٤٩٠ ، والإتيان ١ / ٢٢٢ ، ٢٥٨ - ٢٧٢ .

الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن
هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف " (١) .
والقراء السبعة هم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم
وحمزة والكسائي .
والثلاثة هم : أبو جعفر ويعقوب وخلف .

والأربعة الباقون هم : ابن محيصة واليزيدي والحسن والأعمش (٢) .
وهؤلاء جميعاً ومن روى عنهم من الصحابة والتابعين ممن يحتج بكلامهم
العادي ، فكيف بقراءاتهم التي تحرروا ضبطها كما سمعوها من النبي صلى الله
عليه وسلم؟! وأئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي
هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً (٣) ، ومع هذا نرى قوماً من النحاة واللغويين ،
معظمهم بصري ، ينسبون بعض القراء إلى اللحن ، ويعيبون قراءاتهم لعدم
موافقتها لأصولهم وقواعدهم وأقيستهم ، وإن كانت من المتواتر الثابت ، وكذا
يفعلون في الشاذ من القراءات ، وقد علمنا أنه يحتج بها في اللغة والنحو ، وأما
إسقاط القراء لها فلعدم وثوقهم أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومخالفتها
للرسم لا يؤثر في صحة بناء القواعد عليها " إذ كان رواها الأعلون عرباً فصحاء
سليمة سلائقهم ، تُبنى على أقوالهم قواعد العربية ، وأنت تعرف أن النحاة
يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين ، فلأن يحتجوا بقراءة أعيان
التابعين والصحابة أولى ، ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية
على شواهد النحاة عُرف قديم تعاوره العلماء " (٤) .

قال السيوطي: " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم
وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون
في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَنَ فِيهَا ،

(١) النشر ٩/١ .

(٢) انظر البرهان ١/ ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والإتحاف ص ٦ - ٧ .

(٣) في أصول النحو ص ٢٨ - ٢٩ .

(٤) نفسه ص ٢٩ . وتعاوره العلماء : أي تداولوه فيما بينهم .

وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية " (١).

وقد أوضح أبو عمرو الداني منهج القراء فقال: " و أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة ، و الأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، و الرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ، و لا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنة متّبعة يلزم قبولها و المصير إليها " (٢).

ولا مأخذ على هذا المنهج ؛ لأنّ القراء كانوا دقيقين في تطبيقه ، وهو منهج سليم ، بخلاف منهج النحاة القائم على استقراء ناقص لكلام العرب ، تُبنى القواعد النحوية عليه ، وتُجعل مطردة من خلال تطبيق الأقيسة المنطقية عليها (٣) وكل ما جاء من القراءات على خلاف هذا فهو مطعون فيه ، وقارنه لاحن ، وهذا لا يجوز .

قال ابن الجزري: " فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ، و لم يُعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها " (٤).

وتحدث الرازي عن عمل النحاة في إثبات اللغة فقال: " إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما ترى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى " (٥) .

وكذلك أخذ عليهم ابن حزم استشهادهم بكلام الشعراء ، كما مرئ القيس

(١) الاقتراح ص ٣٧ .

(٢) النشر ١٠/١-١١ .

(٣) انظر في أصول النحو ص ٣١ .

(٤) النشر ١٠/١ .

(٥) في أصول النحو ص ٣١-٣٢ .

وزهير و جرير وترك كلام القرآن الكريم (١).

ولمعرفة موقف السمين من القراء و قراءاتهم نعود إلى الدر المصون لنقف

على الأمثلة الموضحة له:

قال السمين في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (٢): " قوله: ﴿إلى باريكم﴾ متعلق بـ " توبوا " ، و المشهور كسر الهمزة لأنها حركة إعراب ، و روي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر: الاختلاس ، و هو الإتيان بحركة خفية ، و السكون المحض (٣) ، و هذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ، و نسبوا راويها إلى الغلط على أبي عمرو. قال سيبويه: إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكن ولم يضبط. وقال المبرد: لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر ، و قراءة أبي عمرو لحن ". و تعقبه السمين بقوله: " وهذه جرأة من المبرد و جهل بأشعار العرب ، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرا ، ومنه قول امرئ القيس:

فاليوم أُشْرِبُ غيرُ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ و لا وَاغِلٍ (٤)

فسكّن " أُشْرِبُ " ... و قراءة أبي عمرو صحيحة ، و ذلك أن الهمزة حرف ثقيل ، ولذلك اجترئ عليها بجميع أنواع التخفيف ، فاستثقلت عليها الحركة ففقدت ، و هذه القراءة تشبه قراءة حمزة رحمه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿و مَكْرُ السَّيِّئِ و لا﴾ (٥) فإنه سكّن همزة " السَّيِّئِ " وصلا (٦) ، و الكلام عليهما واحد ، و الذي حسنه هنا أن قبل كسرة الهمزة راء مكسورة ، و الراء حرف تكريّر ، فكأنه

(١) في أصول النحو ص ٣٢.

(٢) البقرة ٥٤/٢.

(٣) والوجه الثالث: إبدال الهمزة الساكنة ياء. انظر السبعة ص ١٥٥-١٥٦.

(٤) انظر ديوانه ص ١٧٣. وهو في: الكتاب ٢٠٤/٤، والخصائص ٧٤/١، والمحتسب ١٥/١، والبحر ٣٦٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٢٧/١، والخزانة ١٥٢/١، ٤٦٣/٣.

(٥) قال تعالى: ﴿فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفورا. استكبارا في الأرض و مكر السيئ و لا يحق المكر السيئ إلا بأهله﴾ فاطر: ٤٢/٣٥-٤٣.

(٦) انظر السبعة ص ٥٣٥.

توالى ثلاثُ كسراتٍ فحسُنَ التسكين ، ولبت المبرد اقتدى بسببويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عدم الجرأة عليه " (١).

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَ لِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوَلِّئُهَا ﴾ (٢): " و قرأ بعضهم: ﴿ و لِكُلِّ وِجْهَةٍ ﴾ بالإضافة ، وتعزى لابن عامر (٣) ، واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال: أحدها - وهو قول الطبري -: أنها خطأ (٤). وهذا ليس بشيء ؛ إذ الإقدام على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل " (٥).

وذكر أبو حيان قول الطبري ثم قال: " و لا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ لا سيما و هي معزوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة " ثم ذكر توجيههم لها (٦).

وقال السمين في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيُمَلِّ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ (٧): " و قرئ بإسكان هاء " هو " (٨)، وهي قراءة ضعيفة ؛ لأن هذا الضمير كلمة مستقلة منفصلة عما قبلها ، و من سكتها أجرى المنفصل مجرى المتصل ... قال الشيخ: " و هذا أشد من قراءة من قرأ (٩): ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١٠) . قلت: فجعل هذه القراءة شاذة ، وهذه أشد منها ، وليس بجيد ، فإنها قراءة متواترة قرأ بها نافع بن أبي نعيم قارئ أهل المدينة فيما رواه عنه قالون ، وهو أضبط رواته لحرفه ، وقرأ بها الكسائي أيضاً ،

(١) الدر المصون ٢٢٦/١-٢٢٧. وانظر البحر ٣٦٥/١-٣٦٦.

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٢٩٧ ، ح ٥.

(٣) سبق تخريجها. انظر ص ٢٩٨ ، ح ٢.

(٤) انظر تفسير الطبري ١٩٥/٣.

(٥) الدر المصون ٤٠٥/١.

(٦) البحر ٦١١/١.

(٧) البقرة ٢٨٢/٢.

(٨) انظر البحر ٣٦١/٢.

(٩) وهما قالون والكسائي. انظر التيسير ص ٧٢.

(١٠) البحر ٣٦١/٢. وتتمة الآية: ﴿ من المحضرين ﴾ القصص ٦١/٢٨.

وهو رئيس النحاة " (١).

وقال في " فيغفر لمن " من قوله تعالى: ﴿ وَ إِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢): " وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام ، والباقون بإظهارها (٣) ... وقد طعن قوم على قراءة أبي عمرو ؛ لأن إدغام الراء في اللام عندهم ضعيف. قال الزمخشري: فإن قلت: كيف يقرأ الجازم (٤) ؟ قلت: يُظهِر الراء ويدغم الباء (٥) ، ومُدْغِم الراء في اللام لاحقٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً ، وراويهِ عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين ؛ لأنه يَلْحَن وَيُنْسِب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم ، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، وسبب قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو (٦). قلت: وهذا من أبي القاسم غير مرضي ، إذ القراء معنيون بهذا الشأن ؛ لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف ، فكيف يقلّ ضبطهم وهو أمر يدرك بالحسّ السمعي ؟! والمانع من إدغام الراء في اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها ، والأقوى لا يدغم في الأضعف ، وهذا مذهب البصريين : الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما ، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي ويعقوب الحضرمي ورأس البصريين أبو عمرو ، وليس قوله : إن هذه الرواية غلط عليه ، بمسّم " (٧). قال السمين : " ... وكيف يقال : إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ مرتين ، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو واللغة ، وكان ينازع

(١) الدر المصون ١/٦٧٤.

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٢٥٣ ، ح ١.

(٣) انظر الإتحاف ص ١٦٧.

(٤) أي القارئ بجزم " فيغفر " و " ويعذب " . وهم نافع وابن كثير وحمزة والكسائي و أبو عمرو . انظر السبعة ص ١٩٥.

(٥) أي الباء في الميم من : " ويعذب من " . وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة ص ١٦٧.

(٦) الكشاف ١/٣٢٦.

(٧) الدر المصون ١/٦٩١ - ٦٩٢ . وانظر البحر ٢/٣٧٧ .

الكسائي رئاسته ، ومحله مشهور بين أهل هذا الشأن " (١) .
وكما نرى ، فإن السمين وافق القراء هنا وخالف مذهب البصريين ،
ونقل المنع في غير هذا الموضع عن النحاة ، وردّه بعدم الالتفات إليه (٢) .
وقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنُ
يَضْرِبُوا اللَّهَ شَيْئًا ﴾ (٣) : " قرأ نافع : ﴿ يُحْزِنُكَ ﴾ (٤) بضم حرف المضارعة
من " أَحْزَنَ " رباعياً في سائر القرآن ، إلا التي في قوله : ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَرْعُ
الْأَكْبَرُ ﴾ (٥) فإنه كالجماعة ، والباقون بفتح الياء من " حَزَنَهُ " ثلاثياً ... ومن
عجيب ما اتفق أن نافعاً رحمه الله يقرأ هذه المادة من " أَحْزَنَ " ، إلا التي في
الأنبياء (٥) ، كما تقدم ، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرأها من " حَزَنَهُ "
ثلاثياً ، إلا التي في الأنبياء ، وهذا من الجمع بين اللغتين ، والقراءة سنة
متبعة " (٦) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٧) :
" وقرأ حمزة : ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بالجر (٨) ، وفيها قولان : أحدهما : أنه عطف على
الضمير المجرور في " به " من غير إعادة الجار ، وهذا لا يجيزه البصريون ...
وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره . ثم نقل القول الثاني ، وهو
أن الواو للقسم ، و " الأرحام " خفض بحرف القسم ، وعقب عليه بالقول :
" فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير ، ولا التفات إلى طعن مَنْ
طعن فيها ، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة " (٩) . وقد

(١) الدر المصون ١ / ٦٩٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣) آل عمران ٣ / ١٧٦ .

(٤) انظر السبعة ص ٢١٩ ، والبحر ٣ / ١٢٦ .

(٥) الأنبياء ٢١ / ١٠٣ .

(٦) الدر المصون ٢ / ٢٦٤ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٦٩١ ، ح ١ .

(٨) سبق تخريجها . انظر ص ٦٩١ ، ح ٢ .

(٩) الدر المصون ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

تقدمت هذه المسألة ومذاهبهم فيها ^(١).

وقال أبو حيان في هذه القراءة : " وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد ، ويؤيده قراءة عبد الله ^(٢) : ﴿ وبالأرحام ﴾ ، وكانوا يتناشدون بذكر الله والرحم " ^(٣). قال : " وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية ، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلأهم لذلك ، غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنه يجوز ، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى : ﴿ وكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٤) ، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها " ^(٥).

وذكر السمين قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُردُّوهُمْ ... ﴾ ^(٦) فقال : " وقرأ ابن عامر : ﴿ زَيْنَ ﴾ مبنياً للمفعول ، ﴿ قَتَلَ ﴾ رفعاً على ما لم يسم فاعله ، ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ نصباً على المفعول بالمصدر ، ﴿ شركائهم ﴾ خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً ^(٧) ، وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سناً ، وأقدمهم هجرة ؛ أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء ، ووائلته بن الأسقع ، وفضالة بن عبيد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه . وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وناهيك به أن هشام ابن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحابه ، وترجمته متسعة ذكرتها في شرح القصيد ، وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهاً على خطأ من رد قراءته ،

(١) انظر ص ٦٩٠-٦٩٢ .

(٢) والأعمش . انظر الشواذ ص ٢٤ .

(٣) البحر ٣ / ١٦٥ .

(٤) سبق تخريجها . انظر ص ٥٣٦ ، ح ٤ .

(٥) البحر ٣ / ١٦٧ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٤٠٢ ، ح ٣ .

ونسبه إلى اللحن ، أو اتباع مجرد المرسوم فقط " (١).

وعرض لأقوال بعضهم ، كالحساس والفراسي وأبي عبيد ومكي والزمخشري ، وتعقبها بالقول : " وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُلتفت إليها ؛ لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم ، و أورد من لسان العرب نظماً ونثراً ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة " فذكر هذه الشواهد ثم قال : " وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة ، كما هي صحيحة من حيث النقل " (٢).

وقال في قوله تعالى : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ (٣) : " قوله : ﴿ بمصرخي ﴾ العامة على فتح الياء لأن الياء المدغم فيها تُفتح أبداً ، لا سيما وقبلها كسرتان . وقرأ حمزة بكسرها (٤) ، وهي لغة بني يربوع ، وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً ؛ فمن مجترىء عليها ، ملحن لقارئها ، ومن مجوِّز لها من غير ضعف ، ومن مجوِّز لها بضعف . قال حسين الجعفي : سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه ، وهذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة ، منها ما تقدم ، ومنها : سألت أبا عمرو ، قلت : إن أصحاب النحو يلحنوننا فيها . فقال : هي جائزة أيضاً ، إنما أراد تحريك الياء ، فليست تبالي إذا حركتها إلى أسفل أم إلى فوق . وعنه : من شاء فتح ، ومن شاء كسر . ومنها : أنه قال : إنها بالخفض حسنة ... وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة ، ولا التفات إليه ؛ لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو ، واطلع على ما لم يطلع عليه من فوق السجستاني ... " (٥).

وقال في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٦) : " قوله :

(١) الدر المصون ٣ / ١٨٦ .

(٢) نفسه ٣ / ١٩٢ - ١٩٣ . وانظر البحر ٤ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٣) إبراهيم ١٤ / ٢٢ .

(٤) وهي قراءة يحيى بن وثاب والأعمش ، كما في البحر : ٥ / ٤٠٨ .

(٥) الدر المصون ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٤ . وانظر البحر : ٥ / ٤٠٩ .

(٦) الشعراء ٢٦ / ١٧٦ .

﴿ الأيكة ﴾ قرأ نافع وابن كثير وابن عامر : ﴿ لَيْكَةَ ﴾ بلام واحدة وفتح التاء ، جعلوه اسماً غير معرفٍ بـ "ال" مضافاً إليه "أصحاب" هنا وفي "ص" (١) خاصة ، والباقون " الأيكة " معرفاً بـ "ال" موافقة لما أجمع عليه في الحجر (٢) وفي "ق" (٣) ، وقد اضطربت أقوال الناس في القراءة الأولى ، وتجراً بعضهم على قارئها " . فذكر أقوالهم ثم عقّب عليها بقوله : " قلت : وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خطّ المصاحف دون أفواه الرجال ، وكيف يُظنّ بمثل أسنّ القراء وأعلامهم إسناداً ، والآخذ عن جملة من جلة الصحابة ؛ أبي الدرداء وعثمان بن عفان ، وغيرهما ، وبمثل إمام مكة ، شرفها الله تعالى ، وبمثل إمام المدينة ، وكيف يُنكر على أبي عبيد قوله ، أو يُتهم في نقله ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والتواتر قطعيّ ، فلا يعارض بالظنّ " . قال : " ... ومن رأى ما ذكرته من مناقب هؤلاء الأئمة في شرح حرز الأمانى طرح ما طعن به عليهم ، وعرف قدرهم ومكانتهم " (٤) .

ويعني بقول أبي عبيد ما كان قد نقله عنه من قوله في قراءات القراء للفظة المذكورة في السور المتقدمة ، و تتبعه لها في مصاحف الأمصار (٥) .

وتعرض أبو حيان لطعن بعضهم في القراءة المتقدمة عن الأئمة الثلاثة ، وعدّ ما قالوه فيها نزعة اعتزالية ، قال : " وهذه نزعة اعتزالية ، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويقرب إنكارها من الردّة والعياذ بالله ؛ أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين ، وهم عرب فصحاء ، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة ، و أما ابن كثير فقرأ على

(١) قال تعالى : ﴿ وثمودُ وقومُ لوطٍ وأصحابُ ليكة ﴾ ص ٣٨ / ١٣ . وانظر القراءتين في : السبعة ٤٧٣ ، والتيسير ١٦٦ .

(٢) قال تعالى : ﴿ وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين ﴾ الحجر : ٧٨ / ١٥ .

(٣) قال تعالى : ﴿ وأصحاب الأيكة وقوم تبع كل كذب الرسل ﴾ ق ٥٠ / ١٤ . وانظر البحر ٧ / ٣٦ .

(٤) الدر المنصون ٥ / ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٥) نفسه ٥ / ٢٨٤ .

سادة التابعين ممن كان بمكة ، كمجاهد وغيره ، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء ... و أما ابن عامر فهو إمام أهل الشام ، وهو عربي قح ، قد سبق اللحن ، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء ، وغيرهما ، فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة ، الحرمان: مكة والمدينة ، والشام " (١).

ومهما يكن ، فإن موقف السمين من القراء السبعة وقراءاتهم واضح ، فهم الأئمة الأثبات ، والعرب الفصحاء ، لم تعرف ألسنتهم اللحن ، و قراءاتهم صحيحة متواترة ، وقد حرص الناقلون لها على الضبط ، وعرف عنهم الإتقان لعملهم ، و إن الإقدام على تخطئة ما ثبت عن هؤلاء الأئمة لا يسهل ، و لذا رأينا السمين يذنب عن قراءاتهم ، و يردّ اعتراض النحاة و اللغويين عليها ، و إن خالفت قواعدهم ؛ لأنها سنة متبعة لا ينبغي ردّها ، فيقول: " وهذا منه (٢) ليس بصواب لثبوت هذه القراءة متواتراً " (٣). " وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب " (٤). " وقد طعن قوم على هذه الرواية فقالوا: لا تصحّ عن الكسائي ؛ لأنها تخالف أصوله ، وهذا غير صواب " (٥). " ... ولكن لا يلتفت إليه لوروده متواتراً " (٦). " واللغتان فصيحتان في الاستعمال ، والقارئ بلغة الكسر اثنان من كبار النحاة: أبو عمرو ، وكفى به ، و الكسائي ، وقارئاً الحرمين: نافع و ابن كثير " (٧). " وهذان القولان الصادران من أبي البقاء وغيره ليسا بجيدين ؛ لأنهما قراءتان متواترتان ، فلا ينبغي أن تُردّ إحداهما البتة " (٨). " وهذا الردّ من الزجاج ليس بشيء لوجوه ، منها: ... ومنها: أن هذه لغة ثابتة

(١) البحر ٣٦/٧.

(٢) أي من الزمخشري.

(٣) الدر المصون ١٠٥/١-١٠٦.

(٤) نفسه ٥٥٩/١.

(٥) نفسه ٤٦٤/١-٤٦٥.

(٦) نفسه ٥٩٨/١-٥٩٩.

(٧) نفسه ٦٥٥/١.

(٨) نفسه ٨١/٢.

عن العرب ، حفظها الأئمة الأعلام ، كالكسائي و الفراء " (١) . " وهذا الطعن ليس بشيء لأنها قراءة متواترة ، ومعناها صحيح " (٢) . " وإنما أشبعت العبارة هنا لأن بعض الناس طعن على هذه القراءة ، ونسب قارئها إلى الوهم ، كالفراء و الزجاج و أبي عبيد و نصير الرازي النحوي صاحب الكسائي ... قلت: قد سألت عن ذلك العلماء ، و وجدوه صحيحا في المعنى بحمد الله تعالى ، و إذا تواتر الشيء قرآنا فلا التفات إلى منكره ؛ لأنه خفي عنه ما وضح لغيره " (٣) . " وأما قراءة باقي السبعة فاستبعدها جماعة ... قلت: ولا التفات إلى هذا الاستبعاد ، فإن أكثر القراء عليها ، وقد أجاب الناسخ عن ذلك بأجوبة سديدة لما خفيت على أولئك طعنوا في المتواتر " (٤) . " هذا طعن في المتواتر ، فلا يقبل " (٥) . " وقد خطأ الأصمعي قراءة الكسر ، وهو المخطئ لتواترها " (٦) . " ... لكن لم يقرأ في الأولى إلا بالرفع ، و لا في الثانية إلا بالنصب ؛ لأن القراءة سنة متبعة " (٧) . " وليس بشيء لأن القراءة سنة " (٨) . " ولا يلتفت إلى من ضعف الهمز من النحاة و القراء لثبوته متواترا " (٩) . " فالرسم سنة متبعة " (١٠) .
وهو الموقف نفسه الذي اتخذه السمين من القراء الآخرين و قراءاتهم ،
وهذه بعض الأمثلة:

قال السمين في قوله تعالى: ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ (١١):

(١) الدر المصون ١٤١/٢ .

(٢) نفسه ٤٤٢/٢ .

(٣) نفسه ٥٥٨-٥٥٩/٢ .

(٤) نفسه ٦٠٧/٢ .

(٥) نفسه ٢٧٣/٣ .

(٦) نفسه ٤٣٨/٣ .

(٧) نفسه ٥٨٠/٢ .

(٨) نفسه ٤٤/٥ .

(٩) نفسه ٥٥٢-٥٥٣/٦ .

(١٠) نفسه ٢١٧/٥ .

(١١) سبق تخريجها. انظر ص ٧٣٨ ، ح ٢ .

" وقرأ قتادة: ﴿فَأَقْتَالُوا﴾ (١) ، وقال: هي من الاستقالة. قال ابن جنبي: أقتال: أقتعل، ويحتمل أن تكون عينها واوا كاقْتادوا ، أو ياء كاقْتأس ، والتصريف يضعف أن تكون من الاستقالة (٢). ولكن قتادة ينبغي أن يحسن الظن به في أنه لم يورد ذلك إلا بحجة عنده " (٣).

قال أبو حيان: " و المشهور "استقال" لا "أقتال". قال ابن جنبي: يضعف أن تكون عينها واوا كاقْتادوا ، ويحتمل أن تكون ياء كاقْتأس ، و التصريف يضعف أن تكون من الاستقالة ، كما قال ابن جنبي ، فهذه اللفظة لا شك مسموعة بدليل نقل قتادة لها ، و يكون مما جاءت فيه " افتعل " بمعنى " استتعل " ، وهو أحد المعاني التي جاءت لها " افتعل " ، وذلك نحو: اعتصم و استعصم " (٤).

و قال السمين في قوله تعالى: ﴿و إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٥) بعد أن ذكر قراءة نافع: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين (٦) ، و أقوال العلماء في " مفعّل " : " و إذا تقرر هذا فقد خطأ النحويون مجاهدا و عطاء في قراءتهما : ﴿إِلَى مَيْسَرِهِ﴾ (٧) بإضافة " ميسر " مضموم السين ، إلى ضمير " الغريم " ؛ لأنهم بنوه على أنه ليس في الأحاد " مفعّل " ، ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ ؛ لأنه على تقدير تسليم أن " مفعلاً " ليس في الأحاد ، فميسر هنا ليس واحدا ، إنما هو جمع " ميسرة " ، كما قلت أنتم : إن " مكرماً " جمع " مكرمة " ، ونحوه ، أو يكون قد حذف تاء التانيث للإضافة كقوله :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَاَنْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَى الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٨)

(١) انظر البحر ٣٦٨/١.

(٢) المحتسب ٨٣/١.

(٣) الدر المصون ٢٢٨/١.

(٤) البحر ٣٦٨/١.

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٤٥٩ ، ح ٧.

(٦) انظر السبعة ص ١٩٢.

(٧) انظر البحر ٣٥٥ / ٢ .

(٨) نسب إلى الفضل بن العباس ، وهو في : الخصائص ٣ / ١٧١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٢٤ واللسان ٣ / ٤٦٢ (وعد) ، والبحر ٢ / ٣٥٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٩٦ .

أي : عِدَّةُ الأمر " . ثم استدل على صحة هذا الوجه بقراءتهما أيضا : ﴿ إلى مُيسِرِهِ ﴾ بفتح السين مضافا لضمير " الغريم " ، قال : " وهذه القراءة نص فيما ذكرته لك من حذف تاء التأنيث لتوافق قراءة العامة : ﴿ إلى مُيسِرَةٍ ﴾ بتاء التأنيث " (١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ (٢) قرأ ابن عامر : ﴿ بِالْغَدْوَةِ ﴾ ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومالك بن دينار وأبي رجاء العطاردي ونصر بن عاصم الليثي (٣) . قال السمين : " وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة ، فقال : إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأا تلك القراءة اتباعا للخط ، وليس عن إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ، إنهم كتبوا " الصلاة " و " الزكاة " بالواو ، ولفظهما على تركها ، وكذلك " الغدَاة " ، على هذا وجدنا العرب " . وتعقبه السمين قائلا : " إلا أن هذا الطعن لا يلتفت إليه ، وكيف يظن بمن تقدم أنهم يلحنون ؟ ! والحسن البصري ممن يُستشهد بكلامه فضلا عن قراءته ، ونصر بن عاصم شيخ النحاة ، أخذ هذا العلم عن أبي الأسود ينبوع الصناعة ، وابن عامر لا يعرف اللحن ؛ لأنه عربي ، وقرأ على عثمان بن عفان ، وغيره من الصحابة ... " (٤) . ثم ذكر ما يبطل قول أبي عبيد ، ويؤيد القراءة المذكورة رسما ونقلًا (٥) .

وقال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَاكُمْ فِيهَا مُعَايِشٌ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾ (٦) : " والعامة على " معايشُ " بصريح الياء ، وقد خرج خارجة فروى عن نافع " معائِشُ " بالهمز (٧) . وقال النحويون : هذه غلطة

(١) الدر المصون ١ / ٦٧٠ . وانظر البحر ٢ / ٣٥٥ .

(٢) الأنعام ٦ / ٥٢ .

(٣) انظر البحر ٤ / ١٣٩ .

(٤) الدر المصون ٣ / ٦٨ .

(٥) نفسه ٣ / ٦٨ - ٦٩ . وانظر البحر ٤ / ١٣٩ .

(٦) الأعراف ٧ / ١٠ .

(٧) انظر السبعة ص ٢٧٨ .

لأنه لا يهمز عندهم إلا ما كان فيه حرف المد زائدا ، نحو: صُكَّائِفٌ ، ومُدَائِنٌ ،
و أما " معايش " فالياء أصل لأنها من " العيش " . قال السمين: " قلت: قد فعلت
العرب مثل هذا ، فهمزوا " مُنَائِرٌ " و " مُصَائِبٌ " ، جمع منارة و مصيبة ،
والأصل: مناور و مصاوب ... وقال الزجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أن
همزها خطأ ، و لا أعلم لها وجها إلا التشبيه بـ " صَحِيفَةٌ " و " صُكَّائِفٌ " ، و لا
ينبغي التعميل على هذه القراءة (١) . قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع ، بل
قرأها جماعة جلة معه ، فإنها منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من
الصحابة ... وقد قرأها قبل ظهور اللحن ، وهو عربي فصيح ، وقرأ بها أيضا
زيد بن علي ، وهو على جانب من الفصاحة و العلم الذي لا يدانيه فيه إلا القليل ،
وقرأ بها أيضا الأعمش و الأعرج ، وكفى بهما في الإتيان و الضبط ، وقد نقل
الفراء أن قلب هذه الياء تشبيها بياء " صحيفة " قد جاء و إن كان قليلا " (٢) .
وذكر أبو حيان هذه القراءة ثم قال: " وليس بالقياس لكنهم روه ، وهم
تقات ، فوجب قبوله " . ومما قاله: " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة " . وذكر
مكانة هؤلاء القراء الثقات ومكانة الأعرج " وهو من كبار قراء التابعين " ليقول
بعد ذلك: " فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، و لا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل
هذا " (٣) . قال: " وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، و لا يجوز لهم
هذا " (٤) .

وفي قوله تعالى: ﴿ يَبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ ﴾ (٥) قال السمين:
" وقرأ الأعمش: ﴿ وَرِضْوَانٍ ﴾ بضم الراء و الضاد (٦) ، وردها أبو حاتم
وقال: لا يجوز. وهذا غير لازم للأعمش فإنه رواها ، وقد وجد ذلك في لسان

(١) معاني القرآن و إعرابه ٢/٣٢٠-٣٢١.

(٢) الدر المصون ٣/٢٣٧-٢٣٨.

(٣) البحر ٤/٢٧١.

(٤) نفسه ٤/٢٧٢.

(٥) التوبة ٩/٢١.

(٦) انظر البحر : ٥/٢٣.

العرب ، قالوا: السُّلطان ، بضم السين و اللام " (١). وزاد أبو حيان: " و أورده التصريفيون في أبنية الأسماء " (٢).

وفي قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ (٣) قرأ قنبل عن ابن كثير : ﴿ ضياءً ﴾ (٤). قال السمين: " واستبعدت هذه القراءة من حيث إن اللغة مبنية على تسهيل الهمز ، فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه . قلت : لا غرو في ذلك ، فقد قلبوا حروف العلة ؛ الألف والسواو والياء ، همزة في مواضع لا تُحصر إلا بعشر ، إلا أنه هنا ثقيل لاجتماع همزتين " . وذكر استضعاف أبي شامة لها ثم قال : " وقال أبو بكر بن مجاهد - وهو ممن قرأ على قنبل - : قرأ ابن كثير وحده : ﴿ ضياءً ﴾ بهمزتين في كل القرآن ، الهمزة الأولى قبل الألف ، والثانية بعدها ، كذلك قرأت على قنبل ، وهو غلط ، وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرؤون : ﴿ ضياءً ﴾ مثل الناس " . قال السمين متعباً: " قلت : كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلطه ، وسيمرّ بك مواضع من ذلك ، وهذا لا ينبغي أن يكون ، فإن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد " (٥). وذكر ابن مجاهد هذا لكنه لم يقل : " وهو غلط " (٦). ومن المواضع التي أشار إليها السمين قوله في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ . أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ﴾ (٧): " وقرأ قنبل بخلاف عنه : ﴿ رَأَاهُ ﴾ دون ألف بعد الهمزة (٨) ، وهو مقصور من " رآه " في قراءة العامة ، ولا شك أن الحذف في مثله جاء قليلاً ... ولما روى ابن مجاهد هذه القراءة عن قنبل ، وقال :

(١) الدر المصون ٤٥٥/٣ .

(٢) البحر: ٢٣/٥ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٤٥٧ ، ح ٤ .

(٤) انظر السبعة ص ٣٢٣ .

(٥) الدر المصون ٨ / ٤ .

(٦) انظر السبعة ص ٣٢٣ .

(٧) العلق ٩٦ / ٦ - ٧ .

(٨) انظر الإتحاف ص ٤٤١ .

قرأت بها عليه ، نسبه فيها إلى الغلط ^(١) ، ولا ينبغي ذلك لأنه ثبت قراءة ، ولها وجه ، وإن كان غيره أشهر منه فلا ينبغي أن يقدم على تغليطه " ^(٢) .

قال أبو حيان : " وهو حذف لا ينقاس ، لكن إذا صحت الرواية به وجب قبوله ، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها " ^(٣) .

وقال السمين في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) : " وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة : ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بكسر الميم ^(٥) ، بمعنى : أَمَرْنَا ، بالفتح ، وحكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يقال : أمر الله ماله وأمره ، بفتح الميم وكسرها . وقد رد الفراء هذه القراءة ^(٦) ، ولا يلتفت لرده لثبوتها لغة بنقل العدول ، وقد نقلها قراءة ابن عباس وأبو جعفر وأبو الفضل الرازي في لوامحه فكيف ترد ؟! " ^(٧) .

وقال في " فاستغاثه " من قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ ^(٨) : " وقرأ سيبويه وابن مقسم والزعفراني ، بالعين المهملة والنون ^(٩) ، من الإعانة . قال ابن عطية : هي تصحيف ^(١٠) . وقال ابن جبارة صاحب الكامل : الاختيار قراءة ابن مقسم ؛ لأن الإعانة أولى في هذا الباب . قلت : نسبة التصحيف إلى هؤلاء غير محمود ، كما أن تغالي الهذلي في اختيار الشاذة غير محمود " ^(١١) . ويعني بالهذلي ابن جبارة نفسه .

(١) انظر السبعة ص ٦٩٢ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٥٤٦ .

(٣) البحر ٨ / ٤٨٩ .

(٤) الإسراء ١٧ / ١٦ .

(٥) انظر المحتسب ٢ / ١٦ ، والبحر ٦ / ١٧ .

(٦) انظر معاني القرآن ٢ / ١١٩ .

(٧) الدر المصون ٤ / ٣٧٩ .

(٨) القصص ٢٨ / ١٥ .

(٩) انظر البحر ٧ / ١٠٥ .

(١٠) المحرر الوجيز ١١ / ٢٧٥ .

(١١) الدر المصون ٥ / ٣٣٥ .

ورد أبو حيان على ابن عطية بقوله : " وليست تصحيفاً ، فقد نقلها ابن خالويه عن سيبويه ، وابن جبارة عن ابن مقسم والزعفراني " (١) .
 وقد حاول السمين توجيه كل قراءة شاذة تعرض له ، لكنه كان يعتذر عن بعض التوجيهات بقوله : " وهو توجيه ضعيف ، ولكن لا توجه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك " (٢) . " وهو توجيه ضعيف ، ولكن هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ " (٣) . " ولكن لا يظهر لهذه القراءة الشاذة غير هذا التخريج " (٤) .
 " ولا يخفى ما فيه من التكلف ، إلا أنه لا تخرج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك " (٥) .

أو يقول : " وفي هذه الكلمة قراءات شاذة وتوجيهات تشاكلها " (٦) " وهي مشكلة ، وقد خرجوها على أوجه أضعف منها " (٧) . " وهذه قراءة مشكلة لأنها بصيغة الجمع وبعدها ضمير تثنية ، وقد يتكلف لها تخريج " (٨) . " وهي قراءة ضعيفة مشكلة " (٩) .
 وقد تعرض السمين لبعض الآيات المشكلة وقراءاتها ، فقال في قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾ (١٠) :
 " هذه الآية وما بعدها من أشكال القرآن حكماً وإعراباً وتفسيراً ، ولم يزل العلماء يستشكلونها ويكفون عنها (١١) حتى قال مكّي بن أبي طالب رحمه الله في كتابه المسمّى بـ " الكشف " : هذه الآية في قراءاتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها

(١) البحر ١٠٥ / ٧ .

(٢) الدر المصون ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) نفسه ٦٩ / ٢ .

(٤) نفسه ١٠٢ / ٢ .

(٥) نفسه ٥٣١ / ١ .

(٦) نفسه ٤١٨ / ٦ .

(٧) نفسه ١٣١ / ١ .

(٨) نفسه ٣٣٢ / ٢ .

(٩) نفسه ٤٨١ / ٢ .

(١٠) سبق تخريجها . انظر ص ٦٩ ، ح ١ .

(١١) أي : يجبنون . انظر اللسان ٨ / ٣١٢ (كع) .

وأحكامها من أصعب آي في القرآن وأشكلها ... (١) وقال السخاوي : لم أر أحدا من العلماء تخلص كلامه فيها من أولها إلى آخرها . وقال الواحدي : وهذه الآية وما بعدها من أغوص ما في القرآن معنى وإعرابا . قلت : وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءاتها ... " (٢) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَجْنَا يَقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ ﴾ (٣) عند ذكره للقراءات في ﴿ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ ﴾ : " ولما وصل أبو إسحاق الزجاج إلى هذا الموضوع قال : هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعرابا (٤) . قلت : ولعمري إن القول ما قالت حذام ، فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فك هذا التركيب " (٥) .

وأحيانا لا يتضح وجه القراءة المشككة ، كما في قراءة الزهري لقوله تعالى : ﴿ يُجْلُونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ (٦) ، إذ قرأ : ﴿ لِيُوَاطِّئُوا ﴾ (٧) فيقول السمين : " وهي مشكلة حتى قال بعضهم : فإن لم يرد به شدة بيان الياء وتخليصها من الهمز دون التضعيف ، فلا أعرف وجهها . وهو كما قال " (٨) . وأراد ببعضهم الرازي في اللوامح ، كما صرح أبو حيان (٩) .

ونقف في الدر المصون على إشارات عدة إلى مخالفة هذه القراءة أو تلك لسواد المصحف الكريم ، كقول السمين في قوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (١٠) : " وقرىء : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ

(١) ٤٢٠ / ١ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٦٢٤ .

(٣) سبق تخريجها انظر ص ١٩٩ ، ح ٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢١٦ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٦٣٤ - ٦٣٥ . وانظر ٢ / ١٢٦ ، ٣٢٤ .

(٦) التوبة ٩ / ٣٧ .

(٧) انظر الشواذ ص ٥٢ .

(٨) الدر المصون ٣ / ٤٦٣ .

(٩) انظر البحر : ٥ / ٤٣ .

(١٠) سبق تخريجها . انظر ص ٧٣ ، ح ٩ .

كثيراً ، وما يُضِلُّ به إلا الفاسِقُونَ ﴿١﴾ بالبناء للمفعول (١) ، وقرئ أيضاً : ﴿يُضِلُّ به كثيرٌ ويَهْدِي به كثيرٌ وما يَضِلُّ به إلا الفاسِقُونَ﴾ بالبناء للفاعل (٢) . قال بعضهم : وهي قراءة القدرية . قلت : نقل ابن عطية عن أبي عمرو الداني أنها قراءة المعتزلة ، ثم قال : وابن أبي عبله من ثقات الشاميين . يعني قارئها (٣) ، وفي الجملة فهي مخالفة لسواد المصحف " (٤) . والذي في المحرر الوجيز : أن أبا عمرو الداني قال : هذه قراءة القدرية . ثم استبعد نسبتها إلى ابن أبي عبله لأنه من أهل السنة ، وهو من ثقات الشاميين (٥) .

ومن ذلك أيضاً قوله في " وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ " من قوله تعالى : ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (٦) وقراءتها : " فهذه أربع وعشرون قراءة ، وكان ينبغي ألا يُعَدَّ فيها : " وعابد الشيطان " (٦) لأنها تفسر لا قراءة . وقال ابن عطية : وقد قال بعض الرواة في هذه الآية : إنها تجوز لا قراءة (٧) . يعني لما كثرت الروايات في هذه الآية ظن بعضهم أنه قيل على سبيل الجواز ، لا أنها منقولة عن أحد ، وهذا لا ينبغي أن يقال ، ولا يُعْتَقَد ، فإن أهلها إنما رووها قراءة تلوها على من أخذوا عنه ، وهذا بخلاف : " وعابد الشيطان " فإنه مخالف للسواد الكريم " (٨) .

وقوله في " فُزِّعَ " من قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا : مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا : الْحَقُّ﴾ (٩) : " وقرأ ابن مسعود وعيسى بن عمر :

(١) وهي قراءة زيد بن علي ، كما في البحر ١ / ٢٧٠ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) الدر المصون ١ / ١٦٧ .

(٤) انظر ١ / ٢١٧ منه .

(٥) المائدة : ٥ / ٦٠ .

(٦) وهي قراءة ابن بُرَيْدَةَ . انظر المحرر الوجيز ٤ / ٥٠٢ .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) الدر المصون ٢ / ٥٦٢ .

(٩) سبأ ٣٤ / ٢٣ .

﴿ اَفْرَنْعَ ﴾^(١) من الافرنقاع ، وهو التفريق ... وهذه قراءة مخالفة للسواد ، ومع ذلك هي لفظة غريبة ثقيلة اللفظ ، نص أهل البيان عليها ، ومثلوا بها ...^(٢).
وأحيانا يضرب السمين عن هذه القراءات فيقول : " وفي الآية قراءات شاذة مخالفة للسواد ، أضربت عنها لذلك " ^(٣). " وفي الآية قراءات كثيرة أضربت عنها لمخالفتها السواد " ^(٤).

أو يشير إلى أنها من التفسير ، وليست قراءة ، كقوله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾^(٥) : " وقرأ ابن مسعود : ﴿ إِنَّمَا مَوْلَاكُمْ ﴾^(٦) ، وهي تفسير لا قراءة " ^(٧).

و قوله في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﴾^(٨) : " و قراءة أبي: ﴿ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾^(٩) ، وعبد الله : ﴿ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾^(١٠) ، تفسير لا تلاوة " ^(١١).

وقد يردّها أو يستنكرها أو يضغّفها أو يغلّظها لإشكالها ، كقوله في " مذنبين " من قوله تعالى : ﴿ يُرَاوُونَ النَّاسَ وَ لَا يُذَكِّرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا . مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هُوَ لَا إِلَى هُوَ ﴾^(١٢) : " وقرأ الحسن

(١) انظر الشواذ ص ١٢٢ ، والبحر ٧ / ٢٦٦ .

(٢) الدر المصون ٥ / ٤٤٤ - ٤٤٥ . وانظر ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٤٠١ ، ٥٧٦ ، ٣ / ٢٧٠ ، ٥٠٦ ، ٤ / ١٨٠ - ١٨١ ، ٦ / ٢٨٣ .

(٣) نفسه ٤ / ٩٤ .

(٤) نفسه ٥ / ٤٣٨ . وانظر : ٥ / ٩٠ ، ٢١٦ .

(٥) المائدة : ٥ / ٥٥ .

(٦) انظر الشواذ ص ٣٣ .

(٧) الدر المصون ٢ / ٥٥١ .

(٨) يوسف ١٢ / ٨٧ .

(٩) انظر البحر : ٥ / ٣٣٤ .

(١٠) انظر روح المعاني ١٣ / ٦٤ .

(١١) الدر المصون ٤ / ٢١١ .

(١٢) النساء ٤ / ١٤٢ - ١٤٣ .

البصري: ﴿مُذْبَذِبِينَ﴾ بفتح الميم . قال ابن عطية: وهي مردودة (١). ولعمري لقد صدق ، ولا ينبغي أن تصح عنه " (٢).
 و قوله في قوله تعالى: ﴿و إِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (٣): " وقرأ الفيض بن غزوان (٤): ﴿و إِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ بتشديد " إِنْ " ، وهي قراءة مردودة لإشكالها " (٥).
 و قوله في قوله تعالى: ﴿و إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ (٦): " قوله: ﴿و إِنْ أَدْرِي﴾ العامة على إرسال الياء ساكنة ، إذ لا موجب لغير ذلك ، و روي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿و إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ﴾ ﴿و إِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾ (٧) بفتح الياءين (٨) ، و خرجت على التشبيه بياء الإضافة ، على أن ابن مجاهد أنكر هذه القراءة البتة (٩). وقال ابن جني: هي غلط ؛ لأن " إِنْ " النافية لا عمل لها (١٠). ونقل أبو البقاء عن غيره أنه قال في تخريجها: إنه ألقى حركة الهمزة على الياء فتحركت ، و بقيت الهمزة ساكنة ، فأبدلت ألفا لانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت همزة متحركة لأنها في حكم المبتدأ بها ، و الابتداء بالساكن محال (١١). وهذا تخريج متكلف لا حاجة إليه ، ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكلف ، فإنها قراءة شاذة منكرة " (١٢).

(١) المحرر الوجيز ٤/٢٦٩.

(٢) الدر المصون ٢/٤٤٧.

(٣) النساء ٤/١٥٩.

(٤) في البحر ٣/٤٠٩: العباس بن غزوان.

(٥) الدر المصون ٢/٤٦٠.

(٦) الأنبياء ٢١/١٠٩.

(٧) الأنبياء ٢١/١١١.

(٨) في المحتسب ٢/٦ والبحر ٦/٣١٨: أنها رواية أيوب عن يحيى عن ابن عامر.

(٩) انظر المحتسب ٢/٦٨.

(١٠) نفسه.

(١١) الإملاء ٢/١٣٨.

(١٢) الدر المصون ٥/١١٨.

وقوله في قوله تعالى: ﴿و إِذَا حُلَّتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (١) : " وقرأ الحسن بن عمران و أبو واقد و نبيح و الجراح ، بكسر الفاء العاطفة (٢) ، وهي قراءة ضعيفة مشكلة ، وخرَّجها الزمخشري على أن الكسر في الفاء بدل من كسر الهمزة في الابتداء (٣) . وقال ابن عطية: هي قراءة مشكلة ، ومن توجيهها أن يكون راعى كسر ألف الوصل إذا ابتداء ، فكسر الفاء مراعاة و تذكرنا لكسر ألف الوصل " (٤) .
وقوله في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٥) : " و وراء هذا قراءة مشكلة رُوِّها عن عبيد بن عمير ، وهي: ﴿لِمَ تُلْبِسُوا وَ تَكْتُمُوا﴾ (٦) بحذف النون من الفعلين ، وهي قراءة لا تبعث عن الغلط البحث ، كأنه توهم أن " لِمَ " هي " لَمْ " الجازمة فجزم بها ، وقد نقل المفسرون عن بعض النحاة هنا أنهم يجزمون بـ " لِمَ " حملا على " لَمْ " ، نقل ذلك السجاوندي وغيره عنهم ، و لا أظن نحويا يقول ذلك البتة ، كيف يقول في جار ومجرور: إنه يجزم ؟ ! هذا مالا يتفق به البتة ، و لا يطيق سماعه ، فإن يثبت هذا قراءة ، و لا بد ، فليكن مما حذف فيه نون الرفع تخفيفا حيث لا مقتضى لحذفها ، ومن ذلك قراءة بعضهم: ﴿قالوا: سَاجِرَانِ تَطَاهَرَا﴾ (٧) بتشديد الطاء (٨) ، الأصل: تتظاهران ، فأدغم التاء في الطاء وحذف النون تخفيفا ... " (٩) .
وقوله في قوله تعالى: ﴿يَا صَالِحُ اتَّبِعْنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنْ

(١) المائدة: ٢/٥ .

(٢) انظر البحر ٤٣٦/٣ .

(٣) انظر الكشاف ٥٩٠/١ . ونقل هذا التخريج عن بعضهم .

(٤) الدر المصون ٤٨١/٢ . وانظر المحرر الوجيز ٣٢٧/٤-٣٢٨ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٦٩ ، ح ٨ .

(٦) انظر البحر ٥١٦/٢ .

(٧) القصص ٤٨/٢٨ .

(٨) وهي قراءة محبوب عن الحسن ، ويحيى بن الحارث الذماري و أبي حيوة و أبي خالد عن

اليزيدي . وقراءة الجمهور: ﴿تطاهرا﴾ . انظر البحر ١١٨/٧ .

(٩) الدر المصون ١٣٣/٢ . وانظر البحر ٥١٦/٢ .

المُرْسَلِينَ ﴿١﴾ : " وقرأ عاصم وعيسى بن عمر : ﴿ أوتيتا ﴾ بهمز وإشباع ضم (٢) ، ولعله عاصم الجحدري لا ابن أبي النجود (٣) ، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط ؛ لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة ، فمن أين جاءت ضمة الهمزة ، إلا على التوهم " (٤) .

وكما نرى فإن السمين هنا شك في القارئ ؛ لأن عاصم بن أبي النجود إمام ثقة لا يقرأ بمثل هذا ، وكذلك عيسى في قراءته لقوله تعالى : ﴿ فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٥) : ﴿ وَلَاتٌ حِينٌ ﴾ بالرفع ، ﴿ مَنَاصٌ ﴾ بالفتح (٦) . قال السمين : " وهذه قراءة مشكلة جدا ، لا تبعد عن الغلط من راويها عن عيسى ، فإنه بمكان من العلم المانع له من مثل هذه القراءة " (٧) .

وقد ينبه على ما فيها من تحريف أو تصحيف ، أو يخرجها على أنها لغوية أو لغة رديئة ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَعْتَ فَأُنْصَبْ ﴾ (٨) : " العامة على فتح الراء من " فرغت " ، وهي الشهيرة ، وقرأها أبو السمال مكسورة (٩) ، وهي لغية " (١٠) . وقال في " فأنصب " : " وقرئ بتشديد الباء مفتوحة ، أمرا من الانصباب ، وكذلك قرئ بكسر الصاد ساكنة الباء ، أمرا من النصب ، بسكون الصاد (١١) ، ولا أظن الأولى إلا تصحيفا ، ولا الثانية إلا تحريفا ، فإنها تروى

(١) الأعراف ٧٧/٧ .

(٢) انظر المحرر الوجيز ٥٦٧ / ٥ ، والبحر ٤ / ٣٣٤ .

(٣) انظر البحر ٤ / ٣٣٤ .

(٤) الدر المصون ٣ / ٢٩٥ .

(٥) ص ٣ / ٣٨ .

(٦) انظر البحر ٧ / ٣٦٨ .

(٧) الدر المصون ٥ / ٥٢٤ .

(٨) الشرح ٧ / ٩٤ .

(٩) انظر الكشاف ٤ / ٧٦١ .

(١٠) الدر المصون ٦ / ٥٤٢ .

(١١) انظر البحر ٨ / ٤٨٤ .

عن الإمامية ، وتفسيرها : فإذا فرغتُ من النبوة فأنصبِ الخليفة (١) . قال ابن عطية: وهي قراءة ضعيفة شاذة ، لم تثبت عن عالم (٢) . وقال الزمخشري : "ومن البدع ماروي عن بعض الرافضة أنه قرأ: ﴿فَأَنْصَبُ﴾ بكسر الصاد ، أي : فأنصبُ عليا للإمامة ، ولو صح هذا للرافضي لصح للناصبي أن يقرأ هكذا ، ويجعله أمرا بالنصب الذي هو بغض عليّ وعداوته " (٣).

وعند تمثيل ابن الجزري لنقل الثقة ما لا وجه له في العربية قال : " ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ، ويعرفه الأئمة المحققون ، والحفاظ الضابطون ، وهو قليل جدا ، بل لا يكاد يوجد " (٤).

ومما خرجه السمين على اللغة الرديئة قراءة الحسن : ﴿الشَّيَاطُونُ﴾ (٥) ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ (٦) : " وقرأ الحسن البصري : ﴿الشياطين﴾ ، وجعلوها لحنا ، ولا تصل إلى اللحن ، إلا أنها لغة رديئة ، سمع : حول بستان فلان بساتون ، وله سلاطون . ويحكى أنه لما حكيت قراءة الحسن لحنه بعضهم ، فقال الفراء : إي والله يلحنون الشيخ ، ويستشهدون بقول روية (٧) . ولعمري لقد صدق الفراء في إنكاره ذلك " (٨).

ونبه السمين على مجيء هذه القراءة أو تلك على ما لم يشتهر لغة ، فقال في قوله تعالى : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٩) في قراءة عروة بن الزبير

(١) انظر البحر ٨ / ٤٨٤ .

(٢) المحرر الوجيز ١٥ / ٥٠٠ .

(٣) الدر المصون ٦ / ٥٤٢ . وانظر الكشاف ٤ / ٧٦١ - ٧٦٢ .

(٤) النشر ١ / ١٦ .

(٥) انظر البحر ٤ / ١٦٢ .

(٦) الأنعام ٦ / ٧١ .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) الدر المصون ٣ / ٩٤ .

(٩) الضحى ٣ / ٩٣ .

وابنه هشام وأبي حيوة وابن أبي عبلة : ﴿ مَا وَدَعَكَ ﴾ بتخفيف الدال (١) ، من قولهم : وَدَعَهُ ، أي : تركه : " والمشهور في اللغة الاستغناء عن " وَدَعُ " و " وَذُرُ " واسم فاعلها واسم مفعولها ومصدرها بـ " تَرَكُ " ، وما تصرف منه ، وقد جاء " ودع " و " وذر " ، قال الشاعر :

سَلُّ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ
عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ (٢).

قال ابن جنى : " فَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ شَاذًا فِي السَّمَاعِ مَطْرَدًا فِي الْقِيَاسِ تَحَامِيَّتِ مَا تَحَامَتِ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وَجَرِيَّتِ فِي نَظِيرِهِ عَلَى الْوَاجِبِ فِي أَمثَالِهِ ، مِنْ ذَلِكَ امْتِنَاعُكَ مِنْ " وَذِر " و " وَدَعُ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوهُمَا ، وَلَا غَرُو أَنْ لَا تَسْتَعْمَلَ نَظِيرَهَا ، نَحْوُ : وَزَنْ وَوَعَدُ ، لَوْ لَمْ تَسْمَعْهَا ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي
غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (٣)

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (٤) . فجعل ما جاء من ذلك شاذًا ، وكذلك ابن منظور ، إذ قال : " وودعه يدعه : تركه ، وهي شاذة ، وكلام العرب : دَعْنِي وَذَرْنِي ، وَيَدَعُ وَيَذُرُ ، وَلَا يَقُولُونَ : وَدَعْتُكَ ، وَلَا : وَذَرْتُكَ ، اسْتَغْنَوْا عَنْهُمَا بِـ " تَرَكْتُكَ " ، وَالْمَصْدَرُ فِيهِمَا : تَرَكَاً ، وَلَا يُقَالُ : وَدَعَاً ، وَلَا : وَذَرَاً " . ثم ذكر مجيء ذلك قليلا في كلامهم (٥) .

وفي النهاية عند قوله عليه السلام : " لِيُنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيُخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ " : " يُقَالُ : وَدَعُ الشَّيْءَ يَدَعُهُ وَدَعَاً ، إِذَا تَرَكَهُ ، وَالنَّحَاةُ يَقُولُونَ : إِنْ الْعَرَبُ أَمَاتُوا مَاضِي " يَدَعُ " وَمَصْدَرُهُ ، وَاسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِـ " تَرَكَ " ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْصَحُ ، وَإِنَّمَا يَحْمَلُ قَوْلُهُمْ عَلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ ، فَهُوَ

(١) انظر البحر ٨ / ٤٨٠ .

(٢) الدر المصون ٥٣٧/٦ . وانظر البحر ٨ / ٤٨٠ . ونسب البيت إلى سويد بن أبي كاهل ،

وهو في : اللسان ٨ / ٣٨٤ (ودع) ، وتاج العروس ٢٢ / ٣٠٥ (ودع) .

(٣) ديوانه ص ٣٥٠ . وهو في : الصحاح ٣ / ١٢٩٦ ، واللسان ٨ / ٣٨٤ ، مادة (ودع)

فيهما ، والخزانة ٥ / ١٥٠ ، ٦ / ٤٧١ .

(٤) الخصائص ٩٩/١ .

(٥) اللسان ٨ / ٣٨٣ ٣٨٤ (ودع) .

شاذ في الاستعمال ، صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرىء به قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ بالتخفيف " (١) .

كما نقف على تنبيهات للسمين على ما جاء من القراءات على اللغة الفصيحة لغة الحجاز ، أو على لغات العرب الأخرى ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ (٢) : " قرأ : ﴿ سَيَفْرُغُ ﴾ بالياء ، الأخوان ، أي: سيفرغ الله تعالى ، والباقون من السبعة بنون العظمة ، والراء مضمومة في القراءتين ، وهي اللغة الفصحى لغة الحجاز ، وقرأها مفتوحة الراء مع النون الأعرج (٣) ، وتحتل وجهين : ... والثاني : أنه سمع فيه : " فَرِغَ " بكسر العين ، فيكون هذا مضارعه ، وهذه لغة تميم " (٤) .

وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا : هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ (٥) : " وقرأ العامة بفتح الزاي من " زَعْمِهِمْ " ... وهذه لغة الحجاز ، وهي الفصحى ، وقرأ الكسائي : ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ بالضم ، وهي لغة بني أسد ... وقرأ ابن أبي عجلة : ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ بفتح الزاي والعين ، وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم ، وهي كسر الزاي (٦) ، ولم يُقرأ بهذه اللغة فيما علمت " (٧) .

ومن ذلك أيضا ما جاء من هذه القراءات على الأكثر والأفشى لغة ، أو ما كان مطردا منها ، ومن عبارات السمين في هذا : " وهي لغة مطردة ، قرأ بها نافع في رواية ورش عنه " (٨) . " وهذا مطرد في كل جمع على فُعُول من

(١) النهاية في غريب الحديث ١٦٦/٥ (ودع) .

(٢) الرحمن ٣١/٥٥ .

(٣) انظر السبعة ص ٦٢٠ ، والمحتسب ٢ / ٣٠٤ ، والتيسير ص ٢٠٦ .

(٤) الدر المصون ٦ / ٢٤٢ .

(٥) الأنعام ٦ / ١٣٦ .

(٦) انظر البحر ٤ / ٢٣٠ .

(٧) الدر المصون ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٨) نفسه ١ / ٢٧٢ .

المعتل اللام^(١). "وهي لغة فاشية"^(٢). "وهي اللغة الفصيحة الفاشية"^(٣).
 "وقراءة الكوفيين جاءت على الأكثر"^(٤).

وكانت للسامين وقفات عند المسموع والمقيس من هذه القراءات ، وقد
 ذكرت في بداية هذا الفصل أن السامين كان يأخذ بالسماع أولاً ، ولذلك كان يقول :
 " ... وعلى هذا يلزم ألا يُقرأ بالفتح إلا من قرأ بإضافة " باخِعُ " ^(٥) ، ويحتاج
 في ذلك إلى نقل وتوثيق " ^(٦) . " ... وهذا يدل على أن القراءة متلقاة من أفواه
 الرجال " ^(٧) . " ... لم يتحقق عنه فيها نقل " ^(٨) . " ... فهو أدل دليل على أن
 القراء يتبعون الأثر والرواية ، لا مجرد الخط " ^(٩) . " ولولا أن القراءة سنة
 متبعة لكان قياس من قرأ : ﴿ يَقْنُطُ ﴾ بالفتح ^(١٠) ، أن يقرأ ماضيه " قَنِطُ " بالكسر ،
 لكنهم أجمعوا على فتحه في قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ ^(١١) ، والفتح في
 الماضي هو الأكثر ، ولذلك أجمع عليه " ^(١٢) . " والسماع حجة عليهم بدليل هذه
 القراءة المتواترة " ^(١٣) . " قلت : وهذا لا ينبغي أن يرد به على أبي عمرو ، وكم

(١) الدر المصون ٣ / ٢٤٤ .

(٢) نفسه ١ / ٣٩٧ .

(٣) نفسه ٤ / ١٠٠ .

(٤) نفسه ٣ / ٤٠٩ .

(٥) قال تعالى : ﴿ فلعنك باخِعٌ نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا ﴾ الكهف
 . ٦ / ١٨

(٦) الدر المصون ٤ / ٤٣٤ .

(٧) نفسه ٥ / ٤٨٥ .

(٨) نفسه ٦ / ٣٦٦ .

(٩) نفسه ٦ / ٥٧١ .

(١٠) وهي قراءة الجمهور . قال تعالى : ﴿ ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ﴾ الحجر
 . ٥٦ / ١٥

(١١) قال تعالى : ﴿ وهو الذي ينزل الغيث ... ﴾ الشورى ٤٢ / ٢٨ .

(١٢) الدر المصون ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(١٣) نفسه ٤ / ١٣٦ .

جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس ، وقد نصوا هم على أنه لا يجوز القراءة بها ، فليكن هذا منها ، أعني مما خرج عن القياس " (١) .

وإذا ما عرض للقياس وعدمه في هذه القراءات ، فلا يعني هذا أنه كان يقف موقف النحاة ، في رد ما خالف أقيستهم منها ، والطعن فيه ، وإنما يذكر هذا على سبيل التنبيه ، ففي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : أَلَتَّخَذْنَا هُزُوءًا ﴾ (٢) قال : " وهُزُوءٌ " ، بسكون العين مع الهمز وصلًا ، وهي قراءة حمزة رحمه الله (٣) ، فإذا وقف أبدلها واوا ، وليس قياس تخفيفها ، وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وإنما أتبع رسم المصحف ، فإنها رُسِمَت فيه واواً ... و ﴿ هُزُوءًا ﴾ بضمين مع الواو وصلًا ووفقًا ، وهي قراءة حفص عن عاصم (٤) ، كأنه أبدل الهمزة واوا تخفيفًا ، وهو قياس مطرد في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها ، نحو : " جُون " في " جُون " (٥) .

وفي قوله تعالى : ﴿ يُحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (٦) قال : " وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة " يحسب " حيث ورد بفتح السين ، والباقون بكسرها (٧) فأما القراءة الأولى فجاءت على القياس ؛ لأن قياس " فَعِلٌ " بكسر العين " يَفْعَلُ " بفتحها ، لتتخالف الحركتان ، فيخفّ اللفظ ، وهي لغة تميم ، والكسر لغة الحجاز (٨) ، وبها قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد شدّت ألفاظ أخر جاءت في الماضي والمضارع بكسر العين ، منها : نَعِمُ يَنْعِمُ ، وَبَيْسُ يَبْيِئُسُ ، وَيُئِسُّ يَبْيِئُسُ ، وَيَبْسُ يَبْيِئُسُ ، وَعَمِدُ يَعْمِدُ ، وقياسها كلها الفتح ، واللغتان

(١) الدر المصون ٥ / ٣٤ .

(٢) البقرة ٢ / ٦٧ .

(٣) وإسماعيل وخلف . انظر البحر ١ / ٤١٥ .

(٤) نفسه .

(٥) الدر المصون ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٦) البقرة ٢ / ٢٧٣ .

(٧) انظر البحر ٢ / ٣٤٢ .

(٨) نفسه .

فصيحتان في الاستعمال ، والقارىء بلغة الكسر اثنان من كبار النحاة : أبو عمرو وكفى به ، والكسائي ، وقارنا الحرمين : نافع وابن كثير " (١) .
وقال في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٢) : " وقرأ الكسائي : ﴿ مَطْلَعِ ﴾ بكسر اللام ، والباقون بفتحها (٣) ، والفتح هو القياس ، والكسر سماع " (٤) .

ومما ينبغي الوقوف عنده مسألة الترجيح بين القراءات. قال الكواشي : " قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى ، وهذا غير مرضي ؛ لأن كليهما متواترة " (٥) .

وقال النحاس : " والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال عليه السلام : " أنزل القرآن على سبعة أحرف " (٦) فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تُقدم إحداهما على الأخرى " (٧) .

وقال أيضا : " السلامة من هذا عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال : إحداهما أجود من الأخرى ؛ لأنها جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا " (٨) .

وإذا ما نظرنا في الدر المصون نرى أن السمين قد تحدث عن هذه المسألة

(١) الدر المصون ٦٥٥/١ .

(٢) القدر ٩٧ / ٥ .

(٣) انظر البحر ٤٩٣ / ٨ . ونقل خلافا عن أبي عمرو في الكسر .

(٤) الدر المصون ٥٥٠ / ٦ .

(٥) البرهان ٤٩٠ / ١ . وانظر الإتقان ٢٢٩ / ١ .

(٦) انظر سنن أبي داود ٤٠٥ / ١ ، كتاب الوتر ، رقم الحديث ١٤٧٥ .

(٧) إعراب القرآن ٢٣١ / ٥ .

(٨) نفسه ٦٢ / ٥ .

أيضا ، ورفض الترجيح بين المتواتر من القراءات ، فقال في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١) في ترجيح العلماء بين قراءتي: ﴿ مَالِكِ ﴾ ^(٢) و﴿ مَلِكِ ﴾ ^(٣) : " وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى ، وهذا غير مرضي ؛ لأن كليهما متواترة ، ويدل على ذلك ما روي عن ثعلب أنه قال : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى . نقله أبو عمر الزاهد في اليواقيت . وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة : وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين ، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى ، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين ، وصحة اتصاف الرب تعالى بهما " ^(٤) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ ^(٥) في قراءة ابن عامر ونافع : ﴿ وَلَوْ تَرَى ﴾ بتاء الخطاب ، وقراءة باقي السبعة : ﴿ وَلَوْ يُرَى ﴾ بياء الغيبة ^(٦) : " وقال في المنتخب : قراءة الياء عند بعضهم أولى من قراءة التاء . قال : لأن النبي عليه السلام والمؤمنين قد علموا قدر ما يشاهده الكفار ، وأما الكفار فلم يعلموه ، فوجب إسناد الفعل إليهم " . وورده السمين بقوله : " وهذا ليس بشيء ، فإن القراءتين متواترتان " ^(٧) .

ورده أبو حيان أيضا فقال : " ولا فرق عندنا بين القراءتين ، أعني التاء والياء ؛ لأنهما متواترتان " ^(٨) .

(١) الفاتحة ٤/١ .

(٢) وهي قراءة عاصم والكسائي وخلف ويعقوب ، وكثير من الصحابة . انظر البحر / ١ / ١٣٣ .

(٣) وهي قراءة باقي السبعة وكثير من الصحابة . (نفسه) .

(٤) الدر المصون ٦٩/١ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٢٣٥ ، ح ٤ .

(٦) انظر السبعة ص ١٧٣ ، والبحر / ١ / ٦٤٥ .

(٧) الدر المصون / ١ / ٤٢٩ .

(٨) البحر / ١ / ٦٤٦ .

وقال السمين في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ (١) بعد توجيه قراءة حمزة والكسائي : ﴿ كَثِيرٌ ﴾ بالثاء ، وقراءة الباقيين : ﴿ كَبِيرٌ ﴾ بالباء (٢) : " وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن ، وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهها من غير تعرض لتضعيف القراءة الأخرى ، كما فعل بعضهم ، وقد تقدم فصل صالح من ذلك في قراءتي : ﴿ مَلِكٌ ﴾ و ﴿ مَالِكٌ ﴾ " (٣) .

وقال أبو حيان : " وقد ذكر بعض الناس ترجيحاً لكل قراءة من هاتين القراءتين على الأخرى ، وهذا خطأ ؛ لأن كلا من القراءتين كلام الله تعالى " (٤) .

على أن السمين رجح بين القراءات في غير ما تقدم ، فقال في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٥) في قراءة الجمهور : ﴿ الْحَمْدُ ﴾ بضم الدال ، وقراءة بعضهم (٦) شذوذاً : ﴿ الحمدُ ﴾ بنصبها : " وقراءة الرفع أمكن وأبلغ من قراءة النصب ؛ لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار ، بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد والحدوث ، ولذلك قال العلماء : إن جواب خليل الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكاية عنه : ﴿ قَالَ : سَلَامٌ ﴾ أحسن من قول الملائكة : ﴿ قَالُوا : سَلَامًا ﴾ (٧) امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ " (٨) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ (٩) وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ... ﴾ (١٠) : " ... فقد اجتمع في

(١) البقرة : ٢ / ٢١٩ .

(٢) انظر السبعة ص ١٨٢ ، والبحر ٢ / ١٦٧ .

(٣) الدر المصون ١ / ٥٣٧ .

(٤) البحر ٢ / ١٦٧ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٥١٧ ، ح ٩ .

(٦) كهارون العتكي ورؤية وسفيان بن عيينة . انظر البحر ١ / ١٣١ .

(٧) سبق تخريجها . انظر ص ٥١٧ ، ح ١٠ .

(٨) الدر المصون ١ / ٦٥ . وانظر قوله تعالى في النساء ٤ / ٨٦ .

(٩) البقرة ٢ / ٦١ .

(١٠) نفسها ٢ / ٦٢ .

قراءة نافع همز " النبيين " وترك همز " الصابئين " ، وقد عرفت أن العكس فيهما أفصح " (١). وهو قراءة الجمهور: ﴿ النبيين ﴾ بترك الهمز ، و ﴿ الصابئين ﴾ بالهمز.

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَبِعْ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢): " و قرئ (٣): ﴿ فلا خوف ﴾ بالرفع من غير تنوين ، ... و قرئ (٤): ﴿ فلا خوف ﴾ مبنيًا على الفتح ؛ لأنها " لا " التبرئة ، وهي أبلغ في النفي ، ولكن الناس رجحوا قراءة الرفع " (٥).

ونكر في " غشاوة " من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (٦) عدة قراءات ثم قال: " و أصوب القراءات المشهورة ؛ لأن الأشياء التي تدل على الاشتغال تجيء أبداً على هذه الزنة ، كالعمامة والضمامة والعصابة " (٧). ويعني بالمشهورة: ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ .

وقال في قوله تعالى: ﴿ وما كان قولهم إلا أن قالوا: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا و إسرأفنا في أمرنا ﴾ (٨) : " الجمهور على نصب " قولهم " خيراً مقدماً ، والاسم هو " أن " وما في حيزها ، تقديره: وما كان قولهم إلا قولهم هذا الدعاء ... وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية عنهما برفع " قولهم " (٩) على أنه اسم ، والخبر " أن " وما في حيزها ، وقراءة الجمهور أولى ؛ لأنه إذا اجتمع معرفتان ، فالأولى أن يجعل الأعراف اسماً ، و " أن " و ما في حيزها أعرف ، قالوا: لأنها تشبه المضمرة من حيث إنها لا تُضمَرُ و لا تُوصَفُ و لا يوصف بها ، و " قولهم "

(١) الدر المصون ٢٤٨/١. وانظر القراءتين في البحر ٣٩٩/١ ، ٤٠٤.

(٢) البقرة ٣٨/٢.

(٣) وهم الزهري وعيسى ويعقوب. انظر البحر ٣٢٢/١.

(٤) وهو ابن محيصن . (نفسه).

(٥) الدر المصون ٢٠٠/١.

(٦) البقرة ٧/٢.

(٧) الدر المصون ١٠٧/١-١٠٨.

(٨) سبق تخريجها . انظر ص ٣٦٦ ، ح ٣.

(٩) انظر البحر ٨١/٣.

مضاف لمضمر ، فهو في رتبة العلم ، فهو أقل تعريفاً " (١).

قال أبو حيان بعد أن ذكر نحو ما تقدم: " والوجهان فصيحان ، و إن كان الأول أكثر " (٢).

و قال السمين في قوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٣): " قوله: ﴿ غَيْرُهُ ﴾ قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن ، والباقون برفعها ، وقرأ عيسى بن عمر: ﴿ غَيْرُهُ ﴾ بالنصب (٤) ... والقراءتان الأوليان أرجح ؛ لأن الكلام متى كان غير إيجاب رجح الإتيان على النصب على الاستثناء " (٥).

وذكر أبو حيان القراءات المتقدمة ثم قال: " والجر والرفع أفصح " (٦).
و قال السمين في " فأتابهم " من قوله تعالى: ﴿ فَأَتَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (٧): " وقرأ الحسن: ﴿ فأتاهم ﴾ (٨) من آتاه كذا ، أي: أعطاه ، و القراءات الشهيرة أولى ؛ لأن الإثابة فيها منبهة على أن ذلك لأجل عمل ، بخلاف الإتياء ، فإنه يكون على عمل وعلى غيره " (٩). وهو كذلك ، وبه قال أبو حيان ، وعبارته : " والإثابة أبلغ من الإعطاء ؛ لأنه يلزم أن يكون عن عمل ، بخلاف الإعطاء ، فإنه لا يلزم أن يكون عن عمل ، ولذلك جاء أخيراً : ﴿ وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١٠) نبه على أن تلك الإثابة هي جزاء ، والجزاء لا

(١) الدر المصون ٢/٢٣٠.

(٢) البحر ٣/٨١.

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٢٥٥ ، ح ١.

(٤) انظر البحر ٤/٣٢٤.

(٥) الدر المصون ٣/٢٨٧.

(٦) البحر ٤/٣٢٤.

(٧) المائة: ٥/٨٥.

(٨) انظر الشواذ ص ٣٤ ، والبحر ٤/٩.

(٩) الدر المصون ٢/٥٩٨.

(١٠) المائة : ٥/٨٥ .

يكون إلا عن عمل " (١).

وكما نرى ، فإن السمين رجع بين قراءة الجمهور وغيرهم ، أو بين قراءات غير السبعة ، من حيث المعنى والبلاغة والفصاحة والصرف والنحو ، وقد يجعل إحدى القراءات أفصح من غيرها لجريانها على القواعد النحوية ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتُنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا : وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (٢) : " قرأ حمزة والكسائي : ﴿ يكن ﴾ بالياء من تحت ، ﴿ فتنتهم ﴾ نصبا ، وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم : ﴿ تكن ﴾ بالتاء من فوق ، ﴿ فتنتهم ﴾ رفعا ، والباقون بالتاء من فوق أيضا ، ﴿ فتنتهم ﴾ نصبا (٣) ؛ فأما قراءة الأخوين فهي أفصح هذه القراءات ؛ لإجرائها على القواعد من غير تأويل ... وإعرابها ظاهر ، وذلك أن " فتنتهم " خبر مقدم ، و " أن قالوا " بتأويل اسم مؤخر ، والتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم ، وإنما كانت أفصح لأنه إذا اجتمع اسمان ، أحدهما أعرف ، فالأحسن جعله اسما محدثا عنه ، والآخر خبرا حديثا عنه ، و " أن قالوا " يشبه المضمر ، والمضمر أعرف المعارف ، وهذه القراءة جعل الأعراف فيها اسما لـ " كان " ، وغير الأعراف خبرها ، ولم يؤنث الفعل لإسناده إلى مذكر . وأما قراءة ابن كثير ومن معه فـ " فتنتهم " اسمها ، ولذلك أنث الفعل لإسناده إلى مؤنث ، و " أن قالوا " خبرها ، وفيه أنك جعلت غير الأعراف اسما ، والأعراف خبرا ، فليست في قوة الأولى . وأما قراءة الباقيين فـ " فتنتهم " خبر مقدم ، و " إلا أن قالوا " اسم مؤخر ، وهذه القراءة وإن كان فيها جعل الأعراف اسما ، كالقراءة الأولى ، إلا أن فيها لحاق علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ، ولكنه بتأويل ؛ فقيل : لأن قوله : ﴿ إلا أن قالوا ﴾ في قوة : مقاتلهم . وقيل : لأنه هو الفتنة في المعنى ، وإذا أخبر عن الشيء بمونث اكتسب تأنيثا ،

(١) البحر ٩ / ٤ .

(٢) الأنعام ٢٣ / ٦ .

(٣) انظر السبعة ص ٢٥٤ ، والبحر ٩٩ / ٤ .

فَعَوْمَل مَعَامَلْتَه " (١).

وقد استدل السمين في الدر المصون بكثير من القراءات ، سواء في اللغة أم في النحو والصرف أم في البلاغة وغيرها ، لتأييد هذه القراءة أو تلك ، أو ترجيح هذا الوجه أو ذلك ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٢) قرىء شذوذاً : ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ بهمز الألف (٣) وكذا جاء في بعض الأشعار . قال السمين : " والظاهر أنها لغة مطردة ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان (٤) : ﴿ مَنَسَاتُهُ ﴾ بهمزة ساكنة (٥) : إن أصلها ألف ، فقلبت همزة ساكنة " (٦).

وذكر ابن جني أنها لغة (٧) . قال أبو حيان بعد أن ذكر قول النحاة في عدم القياس عليها : " وعلى ما قال أبو الفتح : إنها لغة ، ينبغي أن ينقاس ذلك " (٨) . وفي قوله تعالى : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٩) قال السمين : " كم " خبرية ، فإن معناها التكثر ، ويدل على ذلك قراءة أبي : ﴿ وكائن ﴾ (١٠) ، وهي للتكثر " (١١).

وذكر السمين في " وإسماعيل " من قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ

(١) الدر المصون ٣ / ٣٠ . وانظر البحر ٤ / ٩٩ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ١٠٩ ، ح ٢ .

(٣) وهي قراءة أيوب السختياني ، كما في الكشاف ١ / ٢٧ .

(٤) وجماعة منهم بكار والوليد بن عتبة وابن مسلم . انظر البحر ٧ / ٢٥٦ .

(٥) وقراءة الجمهور بالفتح . قال تعالى : ﴿ فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة

الأرض تأكل منسأته ﴾ سبأ ٣٤ / ١٤ .

(٦) الدر المصون ١ / ٨٦ .

(٧) انظر المحتسب ١ / ٤٧ .

(٨) البحر ١ / ١٥١ .

(٩) البقرة ٢ / ٢٤٩ .

(١٠) انظر البحر ٢ / ٢٧٧ .

(١١) الدر المصون ١ / ٦٠٧ .

مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا... ﴿١﴾ قولين ، قال : " قوله : ﴿ وإسماعيل ﴾ فيه قولان : أحدهما - وهو الظاهر - : أنه عطف على " إبراهيم " ، فيكون فاعلا مشاركا له في الرفع ، ويكون قوله: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ في محل نصب بإضمار القول ، ذلك القول في محل نصب على الحال منهما ، أي: يرفعان يقولان: ربنا تقبل، ويؤيد هذا قراءة عبد الله بإظهار فعل القول ، قرأ: ﴿ يَقُولَانِ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ ﴾ (٢) ، أي : قائلين ذلك ... " (٣).

وأجاز السمين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ (٤) أن يكون " توفاهم " فعلا ماضيا . قال : " وإنما لم تلحق علامة التأنيث بالفعل ؛ لأن التأنيث مجازي ، ويدل على كونه فعلا ماضيا قوادة : ﴿ تَوَفَّاهُمْ ﴾ بقاء التأنيث " (٥).

وقال في قوله تعالى : ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم ﴾ (٦) : "قوله تعالى : ﴿ الْمُعْذِرُونَ ﴾ قرىء بوجه كثيرة ، فمنها قراءة الجمهور : فتح العين وتشديد الذال ، وهذه القراءة تحتل وجهين :... والثاني : أن يكون وزنه "افتعل " والأصل : اعتذر ، فأدغمت التاء في الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالا، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، وهو العين ، ويدل على هذا قراءة سعيد بن جبير : ﴿ الْمُعْذِرُونَ ﴾ (٧) ، على الأصل ، وإليه ذهب الأخفش والقراء وأبو عبيد وأبو حاتم والزجاج " (٨).

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلُ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا

(١) البقرة ١٢٧/٢ .

(٢) وهي قراءة أبي أيضا . انظر البحر ١ / ٥٥٩ .

(٣) الدر المصون ١ / ٣٦٩ .

(٤) النساء ٩٧ / ٤ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٤١٨ . وانظر القراءة في البحر ٣ / ٣٤٨ .

(٦) التوبة ٩٠ / ٩ .

(٧) انظر البحر : ٥ / ٨٦ .

(٨) الدر المصون ٣ / ٤٩٠ . وانظر البحر ٥ / ٨٦ .

اختلفوا فيه ﴿ (١) : " وفي الفاعل المضمر في " ليحكم " ثلاثة أقوال : أحدها - وهو أظهرها - : أنه يعود على الله تعالى لتقدمه في قوله : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، ولأن نسبة الحكم إليه حقيقة ، ويؤيده قراءة الجحدري - فيما نقله عنه مكي - : ﴿ لِنَحْكُمُ ﴾ بنون العظمة (٣) ، وفيه التفات من الغيبة إلى التكلم " (٤) . وذكر هذا أبو حيان قبله (٥) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ ﴾ (٦) : " والجمهور على ﴿ تَصْعَدُونَ ﴾ بضم التاء وكسر العين ، من أَصْعَدُ فِي الْأَرْضِ ، إِذَا ذَهَبَ فِيهَا ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلدُّخُولِ ، نَحْوُ : أَصْبَحَ زَيْدٌ ، أَي : دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ ، فَالْمَعْنَى : إِذْ تَدْخُلُونَ فِي الصُّعُودِ ، وَيَبِينُ ذَلِكَ قِرَاءَةَ أَبِي : ﴿ تَصْعَدُونَ فِي الْوَادِي ﴾ " (٧) . وهذا الكلام لأبي حيان ، وقد تصرف السمين في بعضه (٨) .

وكان السمين يشير إلى ما جاء من هذه القراءات على الأصل ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رُقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ (٩) : " والجمهور على ﴿ يَصَدَّقُوا ﴾ بتشديد الصاد ، والأصل : يَتَصَدَّقُوا ، فأدغمت التاء في الصاد ، ونُقِلَ عن أَبِي هَذَا الْأَصْلُ قِرَاءَةً " (١٠) . ويقول في قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ

(١) البقرة ٢ / ٢١٣ .

(٢) قال تعالى في الآية نفسها : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ ... ﴾ .

(٣) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من كتب مكي ، وعزاه إليه أبو حيان أيضا . انظر البحر

٢ / ١٤٥ .

(٤) الدر المصون ١ / ٥١٩ .

(٥) انظر البحر ٢ / ١٤٥ .

(٦) آل عمران ٣ / ١٥٣ .

(٧) الدر المصون ٢ / ٢٣٣ . وانظر القراءة في البحر ٣ / ٨٩ .

(٨) انظر البحر ٣ / ٨٩ .

(٩) النساء ٤ / ٩٢ .

(١٠) الدر المصون ٢ / ٤١٤ . وانظر القراءة في الكشاف ١ / ٥٣٨ .

بما عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ ... ﴿١﴾ : " وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم : ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ بتخفيف القاف دون ألف بعد العين ، وابن ذكوان عن ابن عامر : ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ بزنة : فاعلتم ، والباقون : ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ بتشديد القاف (٢) ، فأما التخفيف فهو الأصل ... " (٣).

ويقول في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (٤) : " وقرأ الحسن بكسر لام الأمر في ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ (٥) ، وهو الأصل " (٦).

ومما يدل على سعة اطلاع السمين على القراءات قوله في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٧) : " وقرىء : ﴿فَعِدَّةٌ﴾ (٨) نصبا بفعل محذوف ، تقديره : فليُصم ، وكان أبا البقاء لم يطلع على هذه القراءة ؛ فإنه قال : " ولو قرىء بالنصب لكان مستقيماً " (٩).

وقوله في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفٌ مَا فَرَضْتُمْ...﴾ (١٠) : " وقرأت فرقة : ﴿فَنِصْفٌ﴾ بالنصب (١١) على تقدير : فادفعوا ، أو : أدوا . وقال أبو البقاء : " ولو قرىء بالنصب لكان وجهه : فأدوا نصف " (١٢) . فكانه لم يطلع عليها

(١) المائة : ٨٩ / ٥ .

(٢) انظر البحر ١١ / ٤ .

(٣) الدر المصون ٥٩٩ / ٢ .

(٤) إبراهيم ١٢ / ١٤ .

(٥) انظر البحر : ٤٠٠ / ٥ .

(٦) الدر المصون ٢٥٥ / ٤ . وانظر ١٤٦ / ٣ ، ٢٥١ ، ٤٥ / ٤ ، ٢١٧ / ٥ ، ٤٨٤ ، ١٨ / ٦ ،

١٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠١ ، ٥٣٥ ...

(٧) البقرة ١٨٤ / ٢ .

(٨) انظر البحر ٣٩ / ٢ .

(٩) الدر المصون ٤٦١ / ١ . وانظر الإملاء ٨٠ / ١ .

(١٠) البقرة ٢٣٧ / ٢ .

(١١) انظر البحر ٢٤٤ / ٢ .

(١٢) الإملاء ١٠٠ / ١ .

قراءة مروية " (١).

وقوله في قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ (٢) : "... ونقل الشيخ عن الحسن وأبي رجاء : ﴿ قَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ بتشديد التاء من ﴿ قُتِلُوا ﴾ (٣) ، وهذه هي قراءة ابن كثير وابن عامر ، كما تقدم (٤) ، وكأنه لم يعرف أنها قراءتهما " (٥) .

وقد ذكرت عند الحديث عن حياة السمين ومكانته العلمية ، شهادة العلماء في علمه ومهارته في علم القراءات (٦) ، فلا عجب في تتبعه لأقوال العلماء ، والتبنيه على عدم اطلاعهم على هذه القراءة أو تلك ، وإن كان شيخه أبا حيان ، لكن هذا لا يمنع من القول : إن مصدر السمين في الاطلاع على القراءات هو كتاب أبي حيان نفسه ، وأعني به البحر ، وذلك واضح لكل من قارن بين البحر و الدر المصون في نسبة هذه القراءة أو تلك إلى هذا القارئ أو ذاك ، فإذا ما قال أبو حيان : " وقرئ " تبعه السمين فقال : " وقرئ " بالمبني للمجهول (٧) ، وإذا ما قال أبو حيان : " وقرأت فرقة " تبعه السمين أيضا فقال : " وقرأت فرقة " (٨) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٩) قرأ الأعمش وزيد بن علي برفع "الحق" (١٠) . قال ابن عطية: ويجوز في العربية رفع " الحق " على أنه خبر والجملة خبر

(١) الدر المصون ٥٨٤/١ .

(٢) سبق تخريجها . انظر ص ٥١٧ ، ح ٢ .

(٣) انظر البحر ١٥٢ / ٣ .

(٤) انظر الدر المصون ٢ / ٢٨٩ . وانظر القراءة في السبعة ص ٢٢١ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٢٨٩ .

(٦) انظر ص ٤٨ .

(٧) انظر البحر ٣٩/٢ ، والدر المصون ٤٦١/١ .

(٨) انظر البحر ٢/٢٤٤ ، والدر المصون ٥٨٤/١ .

(٩) الأنفال ٨ / ٣٢ .

(١٠) انظر الشواذ ص ٤٩ ، وروح المعاني ٩ / ٢٩٠ .

" كان " (١) قال الزجاج : ولا أعلم أحدا قرأ بهذا الجائز ، وقراءة الناس إنما هي بنصب " الحق " (٢) . وتعقبه أبو حيان بقوله : " وقد ذُكِرَ من قرأ بالرفع " (٣) .

وتبعه السمين فذكر قول ابن عطية وقول الزجاج بعده ثم قال : " قد ظهر من قرأ به ، وهما رجلان جليان " (٤) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزِلْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ (٥) قرأ الحسن وابن محيصن : ﴿ وَأَنْزِلْ ﴾ بمدة وتخفيف الذال (٦) . قال ابن عطية : " وتصحف هذا على ابن جنى ، فإنه حكى عنهما : ﴿ وَأَنْزِلْ ﴾ (٧) على أنه فعل ماض ، وأعرب على ذلك بأن جعله عطفًا على " بَوَّأْنَا " . انتهى (٨) . قال أبو حيان : " وليس بتصحيح ، بل قد حكى أبو عبد الله الحسين بن خالويه في شواذ القراءات (٩) من جمعه ، وصاحب اللوامح أبو الفضل الرازي ، ذلك عن الحسن وابن محيصن " (١٠) .

وأتى السمين فذكر نقل ابن جنى لهذه القراءة عنهما ، وتوجيهه لها ، وتعقيب ابن عطية عليه ، ثم قال : " قلت : ولم يتصحف عليه ، بل حكى هذه القراءة أبو الفضل الرازي في اللوامح له عنهما ، وذكرها أيضا ابن خالويه ،

(١) المحرر الوجيز ٦ / ٢٨٠ .

(٢) كلامه منقول بلفظه من المحرر الوجيز ٦ / ٢٨٠ . وانظر عبارته في معاني القرآن

وإعرابه ٢ / ٤١١ .

(٣) البحر ٤ / ٤٨٢ .

(٤) الدر المصون ٣ / ٤١٥ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ١٤٦ ، ح ٧ .

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٠ / ٢٦٢ .

(٧) انظر المحتسب ٢ / ٧٨ .

(٨) المحرر الوجيز ١٠ / ٢٦٢ - ٢٦٣ . و " بَوَّأْنَا " من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ

مكان البيت أن لا تُشْرِكَ بي شيئا ... ﴾ الحج ٢٢ / ٢٦ .

(٩) انظر الشواذ ص ٩٥ .

(١٠) البحر ٦ / ٣٣٨ .

ولكنه لم يطلع عليها، فنسب من اطلع إلى التصحيف، ولو تأنى أصاب أو كاد " (١).
والبحث في مثل هذا يطويل ، على أنه يمكن القول : إنه كانت للسامين
تتبعاته للعلماء في هذا ، وخاصة لأبي البقاء ومكي ، فكان يقول : " وكان أبا
البقاء لم يطلع على هذه القراءة " (٢). " ما ودّه أن يقرأ به قد قرىء به ، كما تقدم
نقله " (٣). " وقال مكي : ... قلت: كأنه لم يطلع على أنها قراءة " (٤). " وكأنه لم
يعرفها قراءة " (٥) ...

ومما يدل على أمانة السمين العلمية تصريحه بعدم حفظ هذا أو ذلك
قراءة ، ومن عباراته في ذلك : " ولكني لم أحفظ فيها ذلك ، وفي عبارة
الزمخشري ما يوهم القراءة به ... " (٦). " إلا أنني لا أنقله قراءة لأحد " (٧). " وأما
كونها قراءة فلا أحفظها " (٨). " ونقلها أبو البقاء قراءة ، ولم أحفظه " (٩). " ونقل
القراءة بهما الحوفي وأبو البقاء ، والكسر ، ولم يقرأ فيما علمت " (١٠). " وظاهر
كلام أبي البقاء أنهما قراءتان ، ولا أحفظ الضم هنا " (١١).

ومهما يكن ، فإن المضي في القراءات طويل جدا ، وقد كان موقف السمين
منها ومن القراء بها واضحا ، فهي سنة متبعة ، لا يمكن ردّها أو الترويج بين
المتواتر منها ، وهم أئمة ثقاة فصحاء ، والرواة عنهم نقلة أمناء ، ولم نلاحظ ذلك
التأثر الكبير بشيخه أبي حيان ، إلا ما كان من الاطلاع على القراءات ، ونسبتها

(١) الدر المصون ٥ / ١٤٣ .

(٢) نفسه ١ / ٤٦١ .

(٣) نفسه ٥ / ٢٣١ .

(٤) نفسه ٤ / ٣٣ .

(٥) نفسه ٦ / ٢٥٩ .

(٦) نفسه ٢ / ٢٦ .

(٧) نفسه ٢ / ١٨١ .

(٨) نفسه ٢ / ٢٤٦ .

(٩) نفسه ٤ / ١٧٢ .

(١٠) نفسه ٤ / ٤٢٧ .

(١١) نفسه ٥ / ١٦٠ .

إلى أصحابها ، فإنّ مصدره هو البحر غالباً.

٢- الحديث الشريف :

ويراد به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأقوال الصحابة التي تروى أفعاله وأحواله وما حدث في أيامه ، وقد أثبت بعضهم أقوال التابعين ، كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز ، مع أقوال الرسول عليه السلام والصحابة ، واحتجوا بها في دعم قاعدة نحوية أو صرفية ، أو إثبات مادة لغوية (١).

وعلى الرغم من علو مرتبة الحديث الشريف ، فإنّه مختلف في الاستشهاد به ؛ لأنّ معظم ما نُقل إلينا منه قد روي بالمعنى ، وتناوله يد الأعاجم والمولدين بالتبديل والتغيير في ألفاظه ، وأما ما روي باللفظ فهو نادر لا يتعدى الأحاديث القصار ، وهي قليلة جداً ، ولهذا عاب أبو حيان على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث (٢).

وعلى ضوء هذا ، فإننا نلاحظ انقسام العلماء إلى قسمين : مانع ومجيز ، ويضاف إليهما قسم ثالث ، وهو الذي اتخذ موقفاً وسطاً من الاستشهاد بالحديث الشريف ؛ أما الأول فيمثله أبو حيان وابن الضائع ، وقد أطل أبو حيان في القول بهذا في كتابه شرح التسهيل ، والسبب عنده يعود إلى ما قدمته ، وهو كثرة رواية الحديث بالمعنى ، ورواية الأعاجم له " فوق اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شك ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها " (٣).

وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح

(١) في أصول النحو ص ٤٦ .

(٢) انظر الاقتراح ص ٤٠ - ٤٢ .

(٣) نفسه .

اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أفصح العرب " (١).

وتابعهما على هذا السيوطي ، إذ قال : " ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة " أكلوني البراغيث " بحديث الصحيحين : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " (٢) ، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة " يتعاقبون " ، وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً ، قال فيه : " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " (٣). وقال ابن الأنباري في الإنصاف في منع " أن " في خبر " كاد " : وأما حديث: " كاد الفقر أن يكون كفراً " (٤) فإنه من تغييرات الرواة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد " (٥).

وأما الثاني فيمثله ابن مالك ، وقد أخذ عليه أبو حيان - كما قلت - كثرة الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وذهب مذهبه في المنع ابن الضائع والسيوطي ، كما تقدم . قال صاحب الخزانة : " وقد ردّ هذا المذهب الذي ذهبوا إليه البدر الدماميني في شرح التسهيل ، والله درّه ، فإنه قد أجاد في الردّ ، قال : وقد أكثر المصنف (٦) من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه ، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن

(١) الاقتراح ص ٤٣ .

(٢) انظر صحيح البخاري ١ / ١٩٨ ، كتاب مواقيت الصلاة ، رقم الحديث (٥٣٠) ، وصحيح

مسلم ١ / ٤٣٩ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، رقم الحديث (٦٣٢) .

(٣) انظر مسند أحمد ٣ / ٨٢ ، رقم الحديث (٧٤٨٣) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) الاقتراح ص ٤٣ - ٤٤ .

(٦) أي ابن مالك .

الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ، ويتشدّدون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم . قال : " وتدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ، ومُنِع من تغييره ونقله بالمعنى ، كما قال ابن الصلاح ، فبقي حجة في بابه ، ولا يضرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر " (١).

وممن احتجّ بالحديث أصحاب المعاجم ، كالأزهري في التهذيب ، والجوهري في الصحاح ، وابن سيده في المخصص ، وابن فارس في المجمل ومقاييس اللغة ، والزمخشري في الفائق (٢).

وعدّ بعضهم من أصحاب هذا المذهب ابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي ، وقال : " لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة ، إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، و أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي " (٣).

(١) الخزانة ١ / ١٤ - ١٥ . وانظر في أصول النحو ص ٥٠ - ٥٥ .

(٢) انظر في أصول النحو ص ٤٩ .

(٣) نفسه.

ثم جاء ابن هشام تلميذ أبي حيان ، فأكثر من الاحتجاج بالحديث في كتبه ، حتى نصّ المترجمون له على أنه كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان ، شديد الانحراف عنه (١).

وأما الثالث فيمثلّه الشاطبي ، إذ قال في شرح الألفية: " لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب و سفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش و الخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تنقل بالمعنى ، وتختلف رواياتها و ألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم ، فإن رواته اعتنوا بألفاظه ، لما ينبني عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ووجوه القراءات ، وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية " (٢). وتبعه السيوطي فقال في الاقتراح: " وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرّوي " (٣). وعلى هذا يكون للسيوطي في الاحتجاج بالحديث قولان: المنع والتوسط.

وقد بحث السيد محمد الخضر حسين في هذه المسألة ، وانتهى إلى أنّ ثمة أنواعاً من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها ، وهي:

١- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام ، كقوله: " حمي الوطيس " (٤) ، " مات حتف أنفه " (٥) ، " ارجعن مأزوراتٍ غير

(١) في أصول النحو ص ٥٠.

(٢) الخزانة ١٢/١-١٣.

(٣) ص ٤٠.

(٤) انظر مسند أحمد ١/٥٥٢ ، رقم الحديث (١٧٧٥) ، والنهية في غريب الحديث ١/٤٤٧

(حمي).

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث ١/٣٣٧ (حتف).

مأجورات " (١) ، وغير ذلك من الأحاديث القصار.

٢- ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها عليه السلام ، أو أمر بالتعبّد بها ، كألفاظ القنوت والتحيّات و الأذكار و الأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

٣- ما يُروى على أنه مما خاطب به النبي الكريم كل قوم من العرب بلغتهم.

٤- ما تعددت طرقه إلى النبي صلى الله عليه و سلم ، أو إلى الصحابة ، أو التابعين الفصحاء ، و اتحدت ألفاظه.

٥- ما دُوّن من الأحاديث على أيدي من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها اللحن ، كمالك بن أنس و الإمام الشافعي.

٦- ما عُرف من حال رواته ، أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى ، كابن سيرين ، و رجاء بن حيوة ، و علي بن المديني.

٧- ما دُوّن في الصدر الأول ، و إن اختلفت رواياته (٢).

وما رآه السيد محمد الخضر حسين هو خير ما يقال في هذا الموضوع.

وقد أكثر السمين من الاستشهاد به في كتابه ، وخاصة في تفسير الألفاظ ، وتوضيح معانيها ، وذكر اشتقاقاتها ؛ فـ " مِذْرَاراً " في قوله تعالى: ﴿ وَ أَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِذْرَاراً ﴾ (٣) يراد به الماء " ويدلّ على أنه يراد به الماء قوله في الحديث: " في إثرِ سماءٍ كانت من الليل " (٤).

و " فطرة " في قوله تعالى: ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (٥) " إشارة منه إلى ما فَطَرَ ، أي: أبدعَ وركّز في الناس من معرفته ، ففطرة الله: ما

(١) انظر سنن ابن ماجه ٢/٢٥٦ ، كتاب الجنائز ، رقم الحديث (١٥٧٨).

(٢) انظر في أصول النحو ص ٥٥ - ٥٨.

(٣) الأنعام ٦/٦.

(٤) الدر المصون ٣/١٢. وانظر الحديث في سنن أبي داود ٢/٤٧٣ ، كتاب الطب ، وهو برقم (٣٩٠٦).

(٥) الروم ٣٠/٣٠.

رَكَزَ مِنَ الْقُوَّةِ الْمَدْرَكَةِ لِمَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (١) ، وَعَلَيْهِ: " كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ " الْحَدِيثُ (٢). وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَفْسِيرِ " فِطْرَةَ اللَّهِ " فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ " (٣).

" وَالْقَرْنُ: لَفْظٌ يَقَعُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ ؛ فَالْقَرْنُ: الْأُمَّةُ مِنَ النَّاسِ ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِاقْتِرَانِهِمْ فِي مَدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي " (٤). وَلِلْمُفَسِّرِينَ فِي " الْحَفْدَةِ " أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ ، وَاشْتِقَاقُهَا " مِنْ قَوْلِهِمْ: حَفَدَ يَحْفِدُ حَفْدًا وَحَفْدَانًا ، أَي: أَسْرَعَ فِي الطَّاعَةِ ، وَفِي الْحَدِيثِ: " وَإِلَيْكَ نَسْعِي وَنَحْفِيدُ " (٥) ، أَي: نُسْرِعُ فِي طَاعَتِكَ " (٦).

وَمَا جَاءَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ لُغَةٍ: نَصَفَ ، بِكَسْرِ النُّونِ وَضَمِّهَا ، " وَفِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ: نَصِيفٌ ، بِزِيَادَةِ يَاءٍ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: " مَا بَلَغَ مَدُّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ " (٧). وَمَا يَتَّصِلُ بِالنَّحْوِ وَقَوَاعِدِهِ وَمَعَانِي الْحُرُوفِ الْأَمْرِ بِاللَّامِ ؛ إِذْ يَكْثُرُ فِي الْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ: لِيَقُمَ زَيْدٌ ، لِيُعْنَ بِحَاجَتِي ، وَيَقْلَ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، نَحْوُ: " لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ " (٨) ، وَفِي الْمَتَكَلِّمِ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ

(١) الزخرف ٨٧/٤٣.

(٢) انظر مسند أحمد: ١٦٠/٥ ، رقم الحديث (١٤٨٦٥) ، وغريب الحديث ١٢١/١.

(٣) الدر المصون ٢١/٣.

(٤) نفسه ١١/٣. وانظر الحديث في صحيح البخاري ٨٧٨/٢ ، كتاب الشهادات ، وهو برقم (٢٥٠٩). وفيه " الناس " بدل " القرون ".

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث ٤٠٦/١ (حفد).

(٦) الدر المصون ٣٤٧/٤.

(٧) نفسه ٥٨٤/١. وانظر الحديث في صحيح مسلم ١٩٦٧/٤ ، كتاب فضائل الصحابة ، وهو برقم (٢٥٤٠) ومما جاء فيه: " لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه ".

(٨) في سنن أبي داود ١/١٩٦ ، كتاب الصلاة : " أقيموا صفوفكم " فلا شاهد فيه ، وهو برقم

(٦٦٢) .

السلام : " قَوْمُوا فَلأَصْلُ لَكُمْ " (١) ، والنهي نحو : " لا نَعُدُّ " (٢) .
 " والمستقرأ من لسان العرب أن المنصوب على الاختصاص : إمّا " أي " ،
 نحو : اللهم اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ ، أو معرف بـ " ال " ، نحو : نحنُ العربُ
 أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ ، أو بالإضافة ، نحو : " نحنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ " (٣) .
 وقد يقع خبر أفعال الشروع جملة شرطية ، كقول عمر : " فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا
 لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا " (٤) .
 ومن معاني " في " التعليل ، نحو : " إِنْ امْرَأَةٌ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ " (٥) .
 ومن معاني الباء البدل ، كقوله عليه السلام : " مَا يَسْرُتُنِي بِهَا حُمْرُ
 النَّعَمِ " (٦) " أي بدلها (٧) .
 ومن التصريف ألف " بَاءَ " ، إذ هي منقلبة عن واو ، لقولهم : بَاءَ يَبُوءُ ،
 مثل : قال يقول ، قال عليه الصلاة والسلام : " أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ " (٨) . والمصدر :
 الْبُؤَاءُ ، وباءَ : رَجَعَ (٩) .
 و الْأُمِّيُّ : نسبة إلى الأمة " وهي أمة العرب ، وذلك لأن العرب لا تحسب
 و لا تكتب ، ومنه الحديث : " إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَ لَا نَحْسِبُ " (١٠) .

(١) سبق تخريج الحديث: انظر ص ٢٣٩ ، ح ١ .

(٢) الدر المصون ٤/٤٥ .

(٣) نفسه ١ / ٢٨٤ . وقد سبق تخريج الحديث . انظر ص ٦٩٧ ، ح ٧ .

(٤) نفسه ٣ / ٢٥٠ .

(٥) الدر المصون ١ / ٩٣ . ولفظ الحديث في صحيح البخاري ١١١٩/٢ ، كتاب بدء الخلق :
 " دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض " .
 وهو برقم (٣١٤٠) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠١١/٢ في كتاب الجهاد ، برقم (٢٨٤٧) ، ولفظه فيه
 " فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً خيراً لك من أن يكون لك حمرُ النعم " .

(٧) انظر الدر المصون ١ / ٥٠ .

(٨) انظر النهاية في غريب الحديث ١ / ١٥٩ (بوا) .

(٩) الدر المصون ١ / ٢٤٢ .

(١٠) نفسه ٣ / ٣٥٤ . وانظر الحديث في مسند أحمد ٥٠٦/٢ . وهو برقم (٦٠٤١) .

ومما ذكره السمين من الأحاديث الشريفة في البلاغة قوله في قوله تعالى: ﴿و إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾ (١): " وفي قوله تعالى: ﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾ مجاز عن سرعة إجابته لدعوة داعيه ، و إلا فهو متعالٍ عن القرب الحسي لتعاليه عن المكان ، ونظيره: ﴿و نحنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (٢) ، " هو بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رَوَاحِلِكُمْ " (٣).

وقوله: " وِبِطَانَةِ الرَّجُلِ: خَاصَّتَهُ الَّذِينَ يُبَاطِنُهُمْ فِي الْأُمُورِ ، وَلَا يُظْهِرُ غَيْرَهُمْ عَلَيْهَا ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْبَطْنِ ، وَالْبَاطِنُ: دُونَ الظَّاهِرِ ، وَهَذَا كَمَا اسْتَعَارُوا " الشُّعَارَ " و " الدُّثَارَ " فِي ذَلِكَ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " النَّاسُ دِثَارٌ وَ الْأَنْصَارُ شِعَارٌ " (٤). والشُّعَارُ: مَا يَلْبِي جَسَدَكَ مِنَ الثِّيَابِ " (٥).

وقوله في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (٦): " وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةَ أَنْوَاعاً مِنَ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ ، فَمِنْهَا: الْإِتْيَانُ بِهَا مُجَمَّلَةً ، وَمِنْهَا: جَعْلُهُ لَهَا نَفْسَ الشَّهَوَاتِ مَبَالِغَةً فِي التَّنْفِيرِ عَنْهَا ، وَمِنْهَا: الْبِدَاءُ بِالْأَهْمِّ فَالْأَهْمُّ ؛ فَتَقَدَّمَ أَوَّلُ النِّسَاءِ لِأَنَّهُنَّ أَكْثَرُ امْتِرَاجاً وَ مَخَالَطَةً بِالْإِنْسَانِ ، وَهُنَّ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ " (٧) ، " مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَسْلَبَ لِلنَّبِّ الرَّجُلَ مِنْكَنَّ " (٨) ، وَيُرْوَى: الْحَازِمُ مِنْكَنَّ " (٩).

(١) البقرة ١٨٦/٢.

(٢) ق ١٦/٥٠.

(٣) الدر المصون ٤٧١/١. وما ذكره هو جزء من حديث ذكره الأحوازي في التحفة ٤٢٩/٩ ، برقم (٣٥٢٨) ، بلفظ: " هو بينكم و بين رؤوس رجالكم " .

(٤) ذُكِرَ فِي النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١٠٠/٢ (دثر) بلفظ: " أنتم الشعار والناس دثار " .

(٥) الدر المصون ١٩٣/٢.

(٦) آل عمران ١٤/٣.

(٧) انظر صحيح مسلم ٢٠٩٧/٤ ، كتاب الذكر والدعاء ، رقم الحديث (٢٧٤٠).

(٨) نفسه ٨٧/١ ، كتاب الإيمان ، رقم الحديث (٧٩) بتغيير يسير.

(٩) الدر المصون ٣٤/٢.

وكان السمين يفيد من الأحاديث الشريفة في القراءات وتوجيهها ، ومن ذلك مثلاً قوله في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ (١) : " وقرأ حمزة و الكسائي : ﴿ كَثِيرٌ ﴾ بالثاء المتلثة ، والباقون بالباء (٢) ... وأما وجه قراءة الأخوين ؛ فإما باعتبار الأثمين من الشاربين والمقامرين ، فلكل واحد إثمٌ ، وإما باعتبار ما يترتب على تعاطيها من توالي العقاب وتضعيفه ، وإما باعتبار ما يترتب على شربها مما يصدر من شاربها من الأقوال السيئة والأفعال القبيحة ، وإما باعتبار مَنْ يزاولها من لدن كانت عنباً إلى أن شربت ، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر ، ولعن معها عشرة: بائعها ومبتاعها. (٣) ، فناسب ذلك أن يوصف إثمها بالكثرة . ثم ذكر توجيهها آخر لها (٤) .

وقوله في قوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهُ قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ﴾ (٥) في قراءة عاصم وابن عامر بنصب فاء ﴿ فيضاعفه ﴾ (٦) : " و النصب من وجهين: ... والثاني: أنه نصب على جواب الاستفهام في المعنى ؛ لأنّ الاستفهام وإن وقع عن المقرض لفظاً فهو عن الإقراض معنى ، كأنه قال: أقرضُ الله أحد فيضاعفه . قال : " وقد منع بعض النحويين النصب بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسند إليه الحكم ، لا عن الحكم ، وهو محجوج بهذه الآية وغيرها ، كقوله : " مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ

(١) سبق تخريجها. انظر ص ٧٦٦ ، ح ١ .

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ٧٦٦ ، ح ٢ .

(٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لعنت الخمر بعينها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها ، وحاملها والمحمولة إليه ، وآكل ثمنها وشاربها وساقياها". انظر سنن ابن ماجه ٦٤/٤ ، كتاب الأشربة ، رقم الحديث (٣٣٨٠) .

(٤) الدر المصون ١/٥٣٦-٥٣٧ .

(٥) سبق تخريجها. انظر ص ٣٣٢ ، ح ٤ .

(٦) سبق تخريجها. انظر ص ٦٣٠ ، ح ٢ .

له " (١) بالنصب فيهما " (٢) .

واستدلّاه على صحة قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٣) في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد بقوله عليه السلام : " هل أنتم تاركو لي صاحبي ، تاركو لي امرأتي " (٤). أي : تاركو صاحبي لي ، تاركو امرأتي لي (٥).

على أن السمين كان يرجح القراءة المتواترة على الحديث ، إذا ما وقع التعارض بينهما ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرَّسُولُ وُظِنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ (٦) : " قوله : ﴿ كَذَّبُوا ﴾ قرأ الكوفيون : ﴿ كَذَّبُوا ﴾ بالتخفيف ، والباقون بالثقل (٧) ؛ فأما قراءة التخفيف فاضطربت أقوال الناس فيها ، وروي إنكارها عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : " معاذ الله ، لم تكن الرسل لتظن ذلك بربها " . وهذا ينبغي أن لا يصح عنها لتواتر هذه القراءة (٨).

وإذا ما رويت القراءة عن إمام كبير كنافع مثلاً ، وعارضت ما جاء في الحديث ، وقف السمين عند الحديث وأقوالهم في تضعيفه وتصحيحه ، كما فعل في قراءة نافع المتقدمة في همز " النبيين " من قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ (٩) ، إذ قال : " واستضعف بعض النحويين هذه القراءة ، قال أبو علي : ... وقال أبو عبيد : الجمهور الأعظم من القراء والعوام على إسقاط الهمز من " النبي " و " الأنبياء " ، وكذلك أكثر العرب ، مع حديث رويناه ، فذكر أن رجلاً

(١) سبق تخريجه . انظر ص ٦٣١ ، ح ١ .

(٢) الدر المصون ٥٩٥/١ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٤٠٢ ، ح ٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٣ / ١٥٩٤ ، كتاب تفسير القرآن ، برقم (٤٣٦٤) ، ولفظه فيه : " هل أنتم تاركون لي صاحبي ، هل أنتم تاركون لي صاحبي " فلا شاهد فيه .

(٥) انظر الدر المصون ١٨٨/٣ .

(٦) سبق تخريجها . انظر ص ٢٥٢ ، ح ٥ .

(٧) انظر البحر : ٣٤٧/٥ .

(٨) الدر المصون ٢١٨/٤ .

(٩) سبق تخريجها . انظر ص ٧٦٦ ، ح ٩ . وانظر قراءة نافع ص ٧٦٧ ، ح ١ .

الأحاديث فهي الفَيْصَل في ذلك " (١).

٣- كلام العرب:

وهو الأساس الثالث في الاحتجاج ، ويشمل النثر والنظم. وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته (٢). قال السيوطي: " وأما كلام العرب فَيُحْتَجَّجُ منه بما ثبتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم " (٣). وهذا هو الضابط في الاحتجاج بكلام العرب ، أي التأكد من سلامة لغة المحتج به ، وعدم تطرق الفساد إليها (٤).

وقد اعتمد النحاة على كلام العرب كثيراً في وضع قواعد النحو والصرف ، و زمن الاحتجاج بأقوال العرب يمتد عندهم إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحَضْر ، و أواخر القرن الرابع الهجري في البادية ، وأما المكان فإنه يقتصر على قبائل قلب الجزيرة ، لأنّ القبائل لم تكن على درجة واحدة من حيث الفصاحة ، وقيمة الاحتجاج بأقوالها (٥). قال أبو نصر الفارابي: " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، و أسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، و إيانة عما في النفس ، والذين عنهم نُقِلَتِ اللغة العربية وبهم اُفْتَدِيَ عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه ، وعليهم اتكّل في الغريب وفي الإعراب و التصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، و لا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم " . ثم أطل في ذكر القبائل المجاورة للأعاجم (٦).

(١) الدر المصون ٢٧/٦-٢٨.

(٢) انظر في أصول النحو ص ١٩.

(٣) الاقتراح ص ٤٤.

(٤) انظر في أصول النحو ص ٢٥.

(٥) انظر في أصول النحو العربي ص ٧٨.

(٦) الاقتراح ٤٤. وانظر ص ٤٥ منه.

والسبب في ترجيح لغة قريش على غيرها يعود - كما قال الفراء - إلى أن العرب كانت تحضر الموسم في كل عام ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات جميع القبائل ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغاتهم من مُسْتَبْشَع اللغات ، ومُسْتَقْبَح الألفاظ ، كالكَشْكَشَة مثل: رَأَيْتُكَيْشُ ، و بَكَيْشُ ، والكَسْكَسَة ك: رَأَيْتُكَيْسُ ، والعَنْعَنَة ، كقولك في " أَنْكَ " : عَنَّكَ ، والعَجْجَجَة ك: تَمِيمَجْ ، في " تَمِيمِي " ، والشَّنْشَنَة مثل " لَبَيْشَ " في " لَبَيْكَ " (١).

وقد قام البصريون والكوفيون بنقل اللغة واللسان العربي عن القبائل العربية ، وأثبتوا ذلك في الكتب ، وصيروه علماء وصناعة ، كما قال أبو نصر الفارابي (٢).

وفي باب (ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوبر) قال ابن جني: " علة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطأ ، ولو عَلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها (٣) ، وانتقاض عادة الفصحاء وانتشارها ، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نَعْدَم ما يفسد ذلك ، ويقدم فيه ، وينال ويغض منه " (٤).

وإذا ما عدنا إلى الدر المصون نرى أن السمين ذكر كثيراً من لغات القبائل ، من ذلك مثلاً " الرزق " ، ويعني " الشكر " في لغة أزد شنوءة ، ومنه:

(١) انظر الخصائص ١١/٢ ، والاقتراح ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) انظر الاقتراح ص ٤٥.

(٣) أي فسادها.

(٤) الخصائص ٥/٢.

﴿ وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾^(١) ، و " هيهات " بفتح التاء ، لغة الحجاز ، وهي المشهورة ، وبكسرهما ، لغة تميم و أسد^(٢) ، " والدنيا: مؤنثة مقصورة ، تكتب بالألف ، هذه لغة نجد وتميم ، إلا أن الحجاز وبني أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو ، فيقولون : " دَنَوَى " مثل " شَرَوَى " ، وكذلك يفعلون بكل " فُعَلَى " موضع لامها واو ، يفتحون أولها ، ويقبلون ياءها واواً ، وأما أهل اللغة الأولى فيضمون الدال ، ويقبلون الواو ياءً ؛ لاستتقالهم الواو مع الضمة^(٣) .

و " إِيَّان " بكسر الهمزة ، بمعنى " متى " لغة بني سليم^(٤) ، وحكاية الكسائي : " لَهْ مَالٌ وَبُهْ دَاءٌ " بسكون الهاء واختلاس حركتها ، لغة ثابتة عن بني عقيل وبني كلاب^(٥) .

وقولهم في " هُدَايَ " و " عَصَايَ " : هُدَيٌّ ، وَعَصَيٌّ ، بقلب الألف ياءً ، وإدغامها في ياء المتكلم ، على لغة هُدَيْل^(٦) ، والزمهرير: القمر ، بلغة طيئ^(٧) ، و " رَكَنَ " بفتح الكاف ، لغة قيس وتميم ونجد^(٨) و " كَسَالَى " بضم الكاف ، لغة الحجاز ، وبفتحها لغة تميم وأسد^(٩) .

وقد نبّه السمين في غير موضع من كتابه على ما جاء من النحو والصرف على لغتي الحجاز وتميم ، كقوله في " أمّا " : " وإن وقع بعدها مصدر ، نحو : أمّا علماً فعالمٌ : فإن كان نكرة جاز نصبه عند التميميين بـرجحان ، وضَعْفُ رفعه، وإن كان معرفة التزموا فيه الرفع ، وأجاز الحجازيون فيه

(١) انظر الدر المصون ٩٨/١ . وانظر الآية الكريمة في الواقعة ٨٢/٥٦ .

(٢) نفسه ١٨٤/٥ .

(٣) نفسه ٢٩٠/١ نقلاً عن ابن السراج في كتابه المقصور والممدود .

(٤) نفسه ٣٢٤ /٥ .

(٥) نفسه ٢٢٤ /٢ .

(٦) نفسه ١٩٩/١ .

(٧) نفسه ٤٤٢ /٦ .

(٨) نفسه ١٤٤/٤ .

(٩) نفسه ٤٤٦ /٢ .

الرفع والنصب ، نحو : أمّا العلمُ فعالمٌ " (١).

و " ما " يجوز أن تكون مهملة ؛ إما على لغة تميم ، وإمّا على لغة الحجاز ، لفوات شرط ، وهو تقديم خبرها ، وإن كان ظرفاً " (٢) .

ولغة الحجاز فك المثلين فيما سكن ثانيهما للجزم أو للوقف ، نحو : لم تَمْرُرْ ، وامرُرْ ، ولغة تميم الإدغام ، والتنزيل جاء باللغتين ، نحو : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾ (٣) ، قرىء في السبع بالوجهين (٤).

ولغة الحجاز التخفيف ، ولغة تميم التشديد ، نحو : صَعَرَ ، وصَعَّر (٥). وكان يشير إلى الفصيح والأفصح من هذه اللغات ، من ذلك مثلاً : نَهَرَ ، بفتح الهاء ، على اللغة الفصيحة ، وفيه لغة أخرى ، وهي " نَهَرَ " بتسكين الهاء (٦) ، و " يَغْرِشُ " بكسر الراء وضمها ، والأولى لغة الحجاز ، وهي الأفصح (٧) ، والفصيح في " آيَان " فتح الهمزة ، ودونه " آيَان " بكسرها ، وهي لغة سليم (٨) ، و " الأَصْر " بكسر الهمزة وضمها ، والأولى هي الفصحى (٩).

واللغات ليست على مستوى واحد ، ولذلك كانوا يستخدمون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطرذاً ، قال ابن هشام : " واعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطرذاً ؛ فالمطرذ لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ،

(١) الدر المصون ١ / ١٦٥ .

(٢) نفسه ٣ / ٨٨ .

(٣) سبق تخريجها . انظر ص ٣٠٩ ، ح ٥ .

(٤) الدر المصون ١ / ٥٧١ . وانظر ٢ / ٢٠٠ ، ٥٤٧ . وقرأ بفك الإدغام نافع وابن عامر ،

وبالإدغام باقي السبعة . انظر البحر ٤ / ٥٢٣ .

(٥) الدر المصون ٥ / ٣٨٨ .

(٦) نفسه ١ / ٦٠٤ .

(٧) نفسه ٣ / ٣٣٤ .

(٨) نفسه ٣ / ٣٨٠ .

(٩) نفسه ٢ / ١٥٧ .

والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل " (١).

ومما ذكره السمين من ذلك قوله : " وقال يونس: الرَّهْنُ والرَّهَانُ عربيان ، والرَّهْنُ فِي الرَّهْنِ أَكْثَرُ ، والرَّهَانُ فِي الْخَيْلِ أَكْثَرُ " (٢). " فَرِهَانُ جَمْعُ " رُهْنٌ " ، و " فَعْلٌ " و " فِعَالٌ " مطرد كثير ، نحو : كَعَبٌ وَكِعَابٌ ، وَكَلَّسٌ وَكِلَابٌ " (٣). " و " فِعَالٌ " المضعَّفُ يطرُدُ فِي تَكْسِيرِهِ " أَفْعَلَةٌ " ك : أَهْلَةٌ ، وَشَدَّ فِيهِ " فِعْلٌ " ، كقولهم : عِنَنَ وَجَجَ فِي: عِنَانٌ وَجَجَجٌ " (٤) . " ... إِلَّا أَنْ الصِّفَةُ عَلَى "فُعْلٌ" كثيرة ، نحو : لُبِدٌ وَحُطْمٌ ، وَقَلِيلَةٌ عَلَى "فِعْلٌ" ، حكي سيبويه : لَحْمٌ زَرِيمٌ " (٥). ولا يقال : أَخَيْرٌ وَأَشْرٌ ، بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَّا فِي نَدْرَةٍ (٦). " وَ الشَّنَانُ ، بِالْفَتْحِ ، مِمَّا شَدَّ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْكَلْبِيَّةِ ، قَالَ سَيْبَوِيهِ : كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى وَزْنِ "فُعْلَانٌ" بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، لَمْ يَتَّعَدْ فِعْلُهُ إِلَّا أَنْ يَشُدَّ شَيْءٌ كـ " الشَّنَانُ " يَعْنِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى "فُعْلَانٌ" بِالْفَتْحِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فِعْلُهُ مَتَّعِدٌ ، وَفِعْلُهُ أَكْثَرُ الْأَفْعَالِ مَصَادِرٌ ، سَمِعَ لَهُ سِتَّةَ عَشَرَ مَصْدَرًا " (٧).

وهذا مبني على استقرار لغات قبائل العرب ، فكان الكثير الذي يصح استتباط القواعد منه والقياس عليه ، وكان ما سوى ذلك من القليل أو الضعيف أو النادر الشاذ الذي لا يصح اعتماده قاعدة (٨).

وأما أقوالهم فقد ذكر السمين بعضها في تفسير بعض الألفاظ وذكر معانيها، وفي بعض الأمور المتعلقة بالنحو والصرف ؛ من ذلك مثلا : الدين ، ويعني: الجزاء ، وله معان أخرى منها : الحال ، سئل بعض الأعراب فقال : " لو كنت

(١) الاقتراح ص ٤٧ .

(٢) الدر المصون ٦٨٦/١ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ٤٧٩ /١ .

(٥) نفسه ٣١ /٥ . وزيم : أي متفرق . انظر اللسان ٢٧٩ /١٢ (زيم) .

(٦) انظر الدر المصون ٢٢٩ /٦ .

(٧) نفسه ٤٨٣ /٢ .

(٨) انظر الدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٢ - ٣٣ .

على دينٍ غيرِ هذه لَأَجَبْتِكَ " أي : على حالة (١).
والخَلْقُ : الإبداع والاختراع ، ويعني أيضاً : التقدير ، قال الحجاج : " ما
خَلَقْتُ إِلَّا فَرَيْتُ ، ولا وَعَدْتُ إِلَّا وَفَيْتُ " (٢).
" ويقال : يَنْعَتِ الثمرة وَأَيْنَعَتْ ، ثلاثياً ورباعياً ، بمعنى ، وقال الحجاج :
" أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها " (٣).
والغَيْثُ : المطر ، يقال : غِيثَتِ البلاد : أي : مُطِرَتْ ، وقالت أعرابية:
" غَيْثًا مَاشِيْنَا " أي : مُطِرْنَا ما أَرَدْنَا (٤).
" والجِنَّةُ : التُّرْسُ ونحوه ، وكل ما يَقِيكَ سوءاً ، ومن كلام الفصحاء :
" جَبَّةُ البُرْدِ جِنَّةُ البَرْدِ " (٥).
وذهب جمهور النحاة إلى أن " إِيَا " ضمير ، ثم " اختلفوا فيه على أربعة
أقوال : ... ورابعها : أن " إِيَا " عماد ، وما بعده هو الضمير ، وشذت إضافته
إلى الظاهر في قولهم : " إذا بلغ الرجلُ الستين فإِيَاهُ وإِيَا الشَّوَابِ " بإضافة " إِيَا "
إلى " الشوَابِ " ، وهذا يؤيد قول من جَعَلَ الكاف والهاء والياء في محل جرّ ،
إذا قلت : إِيَاكَ ، إِيَاهُ ، إِيَايَ " (٦).
و " كيف : اسم استفهام يُسأل به عن الأحوال ، وبُنِيَ لتضمّنه معنى
الهمزة ، وبني على أخفّ الحركات ، وشذّ دخول حرف الجرّ عليها ، قالوا :
" على كيفَ تَبِيعَ الأَحْمَرَيْنِ " (٧).
والمضارع المثبت لا يفترن بواو الحال " وما ورد من ذلك فهو

(١) الدر المصون ٧٣/١ .

(٢) نفسه ١٤٦ / ١ .

(٣) نفسه ١٤٣/٣ .

(٤) نفسه ١٩٠ / ٤ .

(٥) نفسه ٣١٩ / ٦ .

(٦) الدر المصون ٧٣/١ .

(٧) نفسه ١٦٩/١ . والأحمران : اللحم والخمر .

مؤول بإضمار مبتدأ قبله ، نحو قولهم : " قمتُ وأصكُ عينه " ... أي : وأنا أصكُ " (١).

وزعم الكوفيون أن " نِعْمَ " و " بئسَ " اسمان ، بدليل دخول حرف الجر عليهما في قولهم : " ما هي بنِعْمَ الولدُ ، نصنرُها بكاءً وبرُّها سرقة " و " نِعْمَ السَيْرُ على بئسَ العَيْرُ " (٢).

وإغراء الغائب ضعيف ، حكى سيبويه : " عليه رجلاً لَيْسَنِي " قال : وهو شاذ (٣).

" حاشا : عدّها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعليّة ، فإن جَرَّتْ فهي حرف ، وإن نصبتْ فهي فعل ، وهي من أدوات الاستثناء ، ولم يعرف سيبويه فعليتها ، وعرفها غيره ، وحكوا عن العرب : " غَفَرَ الله لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ " بالنصب " (٤).

" وقرىء شاذاً : ﴿ بِالْعِدْيَةِ ﴾ (٥) بقلب الواو ياءً لانكسار ما تقدّمها ، ولا يُعتبر الفاصل لأنه ساكن ، فهو حاجز غير حصين ، وهذا كما قالوا : " هو ابن عمي دنيا " بكسر الدال ، وهو من الدنوّ ، وكذلك : قنينة ، وصينية ، وأصله السلامة كالذرورة والصفوة والرّبوة " (٦).

الأعجمي والمعرّب :

بانتشار الإسلام في البلاد المفتوحة ظهر التفاعل بين اللغة العربية ولغات هذه البلاد ، ونجم عن ذلك ظهور كلمات معرّبة كثيرة تعبّر عن مظاهر الحياة

(١) الدر المصون ٢٠٩/١ .

(٢) نفسه ٢٩٩/١ .

(٣) نفسه ٤١٥/١ .

(٤) نفسه ١٧٥/٤ .

(٥) انظر البحر ٤/٤٩٥ . وقراءة الجمهور بالواو . قال تعالى : ﴿ إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم

بالعدوة القصوى ﴾ الأنفال ٨/٤٢ .

(٦) الدر المصون ٤٢٢/٣ .

الحضارية المختلفة^(١).

والأعجمي عند العرب المتقدمين " ضدّ العربي ، أو كل ما ليس بعربي ، سمي الأعجم بذلك ؛ لأنه لا يفصح ولا يبين كلامه ، وكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو عندهم أعجم ، والعربي : الذي يفصح ويُعرب عما في نفسه ، والدخيل : أعجمي الأصل ، لكونه صدر ابتداء عن أولئك الأعاجم " ^(٢).

ولا فرق كبير بين المصطلحين ، أي الأعجمي والدخيل ، لأنّ الدخيل هو ما أدخلته العرب إلى لغتها من غير تغيير ، فهو أعجمي ^(٣) .

وأما المعربّ فهو الأعجمي الذي أخضعته العرب لقواعدها النحوية والصرفية والصوتية . قال الجوهرى : " وتعريب الاسم الأعجمي : أن تتفوه به العرب على منهاجها ، تقول : عَرَبْتَهُ العرب وأعربته أيضاً " ^(٤) . ويسمى المعرب أيضاً أعجمياً ودخيلاً نظراً إلى أصله ، وثمة خلاف كبير بين العلماء في الفصل بين هذه المصطلحات ^(٥) ، ليس هذا موضعه .

وتُعرّف عجمة الاسم بوجوه : نقل عُجمته عن أحد أئمة اللغة ، وخروجه عن الأوزان العربية للأسماء ، كـ : إِبْرَيْسَمَ ، وبدؤه بنون فراء ، نحو : نَرْجِسَ ، واجتماع الصاد والجيم فيه ، نحو : صَوْتَلْجَانِ وَجَصَّ ، و اجتماع الجيم والقاف فيه ، نحو : مَنَجْنِيقَ ، و خُلُوَ الخماسي أو الرباعي من حروف الذَّلَاقَةِ ، وهي الباء والراء والفاء واللام والنون ، نحو : سَقَرَجَلٌ وَقَدَّعَمَلٌ ^(٦) .

وقد اختلف العلماء في وقوع الأعجمي والمعربّ في القرآن الكريم ، فذهب أكثرهم ، ومنهم الشافعي وأبو عبيدة وابن جرير الطبري وابن فارس ، إلى عدم وقوع شيء من ذلك فيه . قال أبو عبيدة : إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ،

(١) في أصول اللغة والنحو ص ٤١ .

(٢) أثر الدخيل على العربية الفصحى ص ٣٠ .

(٣) نفسه .

(٤) الصحاح ١ / ١٧٩ (عرب) .

(٥) انظر أثر الدخيل على العربية الفصحى ص ٣٤ - ٥١ .

(٦) الاقتراح ص ٣٤ . وانظر المعربّ ص ١٠٠ - ١٠١ ، والمزهر ١ / ٢٧٠ - ٢٧٥ .

فمن زعم أن كذا بالنَّبْطِيَّة فقد أكبر القول .

وقال الطبري : ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن ، أنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية ، أو نحو ذلك ، إنما اتفق فيها توارد اللغات وتوافقها .

وقيل غير ذلك ، ونسب أبو عبيد هذا المذهب إلى أهل العربية^(١) .

وزهد بعضهم ، كابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة ، إلى وقوع هذا في القرآن الكريم^(٢) ، ونسبه أبو عبيد إلى الفقهاء ، ثم اختار مذهباً وسطاً بين المذهبين فقال : " والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً ، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية ، كما قال الفقهاء ، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها ، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها ، فصارت عربية ، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب ، فمن قال : إنها عربية ، فهو صادق ، ومن قال : أعجمية ، فصادق " . ومال إلى هذا القول الجواليقي وابن الجوزي وآخرون^(٣) . ولكل مذهب من هذه المذاهب أدلته المذكورة في مظانها^(٤) ، والإنصاف يقتضي القول بوقوع الأعجمي والمعرّب في القرآن الكريم .

وفي الدر المصون تحدث السمين عن الأعجمي وما يتصل به ، فقال عند قوله تعالى : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾^(٥) : " والأعجمي : من لم يتكلم بالعربية . وقال الراغب : العجم : خلاف العرب ، والعجمي منسوب إليهم ، والأعجم : من في لسانه عجمة ، عربياً كان أو غير عربي ، اعتباراً بقلّة فهمه من العجمة . والأعجمي : منسوب إليه ، ومنه قيل

(١) الإتيان ١٠٥/٢ .

(٢) انظر المعرّب ص ٩٢ ، والمزهر ١/٢٦٨ .

(٣) الإتيان ١٠٨/٢ .

(٤) انظر المعرّب ص ٩٢ - ٩٤ ، والبرهان ١/٣٨٢ - ٣٨٣ ، والإتيان ٢/١٠٥ - ١٠٨ ،

والمزهر ١/٢٦٨ - ٢٧٠ ، وتاج العروس ، المقدمة ١/٢٧ - ٢٨ ، وأثر الدخيل على

العربية الفصحى ص ٦٩ - ٧١ .

(٥) سبق تخريجها . انظر ص ٤٧٥ ، ح ٢ .

للبهيمة : عَجَمَاء ، من حيث إنها لا تُبَيِّن ، وصلاة النهار عجماء ، أي : لا يجهر فيها . والعجم : النوى ، لاختفائه . وحروف المعجم ، قال الخليل : الحروف المقطّعة ؛ لأنها أعجمية . قال بعضهم : معناه : أن الحروف المجردة لا تدلّ على ما تدلّ عليه الموصولة . وأعجمتُ الكتاب : ضد أعربته ، وأعجمته : أزلتُ عجمته ، ك : أَشْكَيْتُهُ ، أي : أزلتُ شكايته " (١) .

وذكر السمين نحواً من هذا عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ . فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) .

وعرض لما ورد في القرآن الكريم من الأعجمي والمعرب منه إلى اللغة العربية ، وذكر أقوال العلماء في بعض الألفاظ ، واختلافهم فيها ، ومن ذلك مثلاً : " إبليس " قال السمين : " وإبليس : اختلف فيه ، فقيل : إنه اسم أعجمي ، مُنْع من الصرف للعلمية والعجمة ، وهذا هو الصحيح . وقيل : إنه مشتق من " الإبلاس " ، وهو اليأس من رحمة الله تعالى ، والبعد عنها... ووزنه عند هؤلاء : إفعيل ، واعتُرض عليهم بأنه كان ينبغي أن يكون منصرفاً ، وأجابوا بأنه أشبه الأسماء الأعجمية لعدم نظيره في الأسماء العربية ، وردّ عليهم بأن مثله في العربية كثير ، نحو : إزميل ، وإكليل وإغريض وإخريط وإحليل . وقيل : لما لم يتسم به أحد من العرب صار كأنه دخيل في لسانهم ، فأشبهه الأعجمية ، وفيه بُعد " (٣) .

و " جبريل " قال السمين : " وجبريل : اسم ملك ، وهو أعجمي ، فلذلك لم ينصرف ، وقول من قال : إنه مشتق من " جبروت الله " بعيد ؛ لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية ... وقد تصرفت فيه العرب على عاداتها في الأسماء الأعجمية ، فجاءت فيه بثلاث عشرة لغة ، أشهرها وأفصحها : جبريل ، بزنة " قنديل " ... الثانية : كذلك ، إلا أنه بفتح الجيم ... وقال الفراء : لا أحبها لأنه ليس في كلامهم " فعليل " (٤) . وما قاله ليس بشيء ؛ لأن ما أدخلته العرب في لسانها

(١) الدر المصون ٤ / ٣٥٩ . وانظر كلام الراغب في مفرداته ص ٥٤٩ - ٥٥٠ (عجم) .

(٢) الدر المصون ٥ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وانظر الآية الكريمة في سورة الشعراء ٢٦ / ١٩٨ - ١٩٩ .

(٣) نفسه ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٤) لم أقف عليه .

على قسمين : قسم ألقوه بأبنيتهم ك : لَجَام ، وقسم لم يلحقوه ك : إِبْرَيْسَم ، على أنه قيل : إنه نظير " شَمُوِيل " : اسم طائر " (١).

" وطالوت " فيه قولان : أظهرهما : أنه اسم أعجمي ، فلذلك لم ينصرف للعتنين ، أعني العلمية والعجمة الشخصية . والثاني : أنه مشتق من " الطول " ، ووزنه " فَعْلُوت " ك : رَهْبُوت ، وِرْحَمُوت ، وأصله " طَوْلُوت " ، فقلبت الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكأنَّ الحامل لهذا القائل بهذا القول ما روي في القصة : أنه كان أطول رجل في زمانه ، إلا أن هذا القول مردود ، بأنه لو كان مشتقاً من " الطول " لكان ينبغي أن ينصرف ؛ إذ ليس فيه إلا العلمية . وقد أجابوا عن هذا ، بأنه وإن لم يكن أعجمياً ، ولكنه شبيه بالأعجمي ، من حيث إنه ليس في أبنية العرب ما هو على هذه الصيغة ، وهذا كما قالوا في : حَمْدُون وسَرَاوِيل ، وَيَعْقُوب وإِسْحَاق ، عند من جعلهما من : سَحَق ، وَعَقَب " (٢).

" ولا ينصرف [إسرائيل] للعلمية والعجمة ، وهو مركب تركيب الإضافة ، مثل : عبد الله ؛ فإنَّ " إسرأ " هو العبد ، و " إيل " هو الله تعالى . وقيل : " إسرأ " مشتق من " الأسر " وهو القوة ، فكأنَّ معناه : الذي قواه الله . وقيل : لأنه أسرِّي بالليل مهاجراً إلى الله تعالى . وقيل : لأنه أسرَّ جنياً كان يطفئ سراج بيت المقدس . قال بعضهم : فعلى هذا يكون بعض الاسم عربياً وبعضه أعجمياً ، وقد تصرّفت فيه العرب بلغات كثيرة ، أفصحها لغة القرآن ، وهي قراءة الجمهور " (٣).

واختلفوا في " يَأجُوج ومَأجُوج " بالهمز وعدمه " فقيل : هما أعجميان ، لا اشتقاق لهما ، ومُنْعَا من الصرف للعلمية والعجمة ، ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً ، والألف بدل عنهما ، أو بالعكس ؛ لأنَّ العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية . وقيل : بل هما عربيان ، واختلفوا في اشتقاقهما ... " (٤).

" وموسى : اسم أعجمي غير منصرف ، وهو في الأصل - على ما يقال -

(١) الدر المصون ١ / ٣١٢-٣١٣ .

(٢) نفسه ١ / ٦٠١ .

(٣) نفسه ١ / ٢٠٢ .

(٤) نفسه ٤ / ٤٨٢ .

مركب ، والأصل : مُوشى ، بالشين ؛ لأنّ " ماء " بلغتهم يقال له : " مو " ، و " الشجر " يقال له : " شاء " ، فعربته العرب فقالوا : موسى ، قالوا : وقد لقيته آل فرعون عند ماء وشجر . واختلافهم في " موسى " : هل هو " مُفعل " مشتق من " أوسيتُ رأسه " إذا حلقته ، فهو موسى ، كأعطيته فهو مُعْطَى ، أو هو " فُعَلَى " مشتق من " ماس يمس " أي : يتخترُ في مشيته ويتحرك ، فقُلبت الياء واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، كـ " مؤقن " من " اليقين " ، وهذا إنما هو في موسى الحديد التي هي آلة الحلق ؛ لأنها تتحرك وتضطرب عند الحلق بها ، وليس لموسى اسم النبي عليه السلام اشتقاق لأنه أعجمي " (١) .

واختُلف في " صرهنّ " : " هل هي عربية أو معرّبة ؟ فعن ابن عباس أنها معرّبة من النبطية ، وعن أبي الأسود أنها من السريانية ، والجمهور على أنها عربية لا معرّبة " (٢) .

" والسُرَادِقُ : فارسيّ معرّب ، أصله : سرادر . قاله الجواليقي (٣) . وقال الراغب : السُرَادِقُ : فارسيّ معرّب ، وليس في كلامهم اسم مفرد ثالث حروفه ألفٌ بعدها حرفان " (٤) .

" وهل " إستبرق " عربي الأصل ، مشتق من البريق ، أو معرّب ، أصله : استبرّه ؟ خلاف بين اللغويين " (٥) .

الشعر :

وهو القسم الثاني من كلام العرب المحتج بفصاحتهم اللغوية . قال ابن عباس : إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب ، فإن الشعر ديوان العرب " (٦) .

(١) الدر المصون ١/٢٢٣ .

(٢) نفسه ١/٦٣٢ .

(٣) المعرب ص ٣٩٨ .

(٤) الدر المصون ٤/٤٥١ . وانظر كلام الراغب في مفرداته ص ٤٠٦ - ٤٠٧ (سردق) .

(٥) الدر المصون ٤/٤٥٣ .

(٦) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/٩٠ .

ونقل ثعلب عن الأصمعي أن الشعر ختم بإبراهيم بن هرمة المتوفى سنة (١٥٠ هـ) ، وهو آخر الحجاج^(١).

وقد جعل البغدادي الشعراء في أربع طبقات: الأولى : الشعراء الجاهليون ، كامريء القيس والأعشى . والثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان . والثالثة : المتقدمون ، ويقصد بهم الإسلاميون الذين عاشوا في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق . والرابعة : المولّدون أو المحدثون ، كبشار بن بُرد وأبي نواس^(٢).

قال : " فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها " . وذكر خلافاً في صحة الاستشهاد بها ، وهذا الخلاف نقله عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة الذين كانوا يُلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأمثالهم في بعض ما قالوه ، عاديّن إياهم من المولّدين لمعاصرتهم لهم^(٣).

وقال في الرابعة : " وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل : يُستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري " ^(٣). وفي الاقتراح : أنهم أجمعوا على أنه لا يُحتجّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية^(٤). قال السيوطي: " وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس^(٥) ثم قال : " وهو وإن كان مُحدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه " ^(٦).

(١) انظر الخزانة ٨/١ ، وأثر الدخيل على العربية الفصحى ص ٥٨ .

(٢) الخزانة ١/٥ - ٦ .

(٣) نفسه ٦/١ .

(٤) انظر ص ٥٤ .

(٥) أي أبي تمام .

(٦) الاقتراح ص ٥٤ - ٥٥ . وانظر الكشف ١/٩٣ .

وقصر الجمهور الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط ، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى (١).

قال ابن جنى في باب المعاني بعد أن ذكر بيتاً من شعر المتنبي : " ولا تستكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولداً - في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع وغموضه ولطف متسرّبه ، فإن المعاني يتأهبها المولدون ، كما يتأهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس (٢) - وهو الكثير التعقب لجلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه . " قال ابن جنى : " وإياك والحنبلية بحثاً ، فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاقته وخيم " (٣).

وتحدّث الرعيني عن هذا الأمر فقال - فيما نقله عنه البغدادي :- " علوم الأدب ستة: اللغة والنحو و الصرف والمعاني و البيان و البديع ، والثلاثة الأولى لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة ، فإنه يُستشهد عليها بكلام المولدين ؛ لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى العقل ، و لذلك قُبِلَ من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحرى و أبي تمام وأبي الطيب (٤) ، وهلم جرا " (٥).

وكنّت قدّمت أن العلماء قد نظروا إلى بيئة المحتجّ بكلامه ، وذكر بعض المحدثين أنهم أسقطوا الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت و عدي بن زيد العبادي ، و الأعشى عند بعضهم ، لاختلاطهم بالأعاجم ، وتأثر كلامهم بلغة هؤلاء ، فظهر في شعرهم عدد غير قليل من الألفاظ و المصطلحات التي لا تعرفها العرب ، وهؤلاء كلهم من الشعراء الجاهليين (٦) ، وعلى هذا فإن القول

(١) انظر في أصول النحو ص ١٦ .

(٢) أي المبرد.

(٣) الخصائص ١/٢٤-٢٥.

(٤) أي المتنبي.

(٥) الخزانة ١/٥٠.

(٦) انظر في أصول النحو ص ٢٥.

بالإجماع على الاستشهاد بأشعار الجاهليين ليس على إطلاقه.

و أما ما لا يُعرَف قائله من الشعر أو النثر فإنه لا يجوز أن يُحتَجَّ به ، قال السيوطي: " و كأنَّ علَّةَ ذلك خوف أن يكون لمولِّد ، أو من لا يوثق بفصاحته ، و من هذا يُعلَم أنه يُحتَاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم " (١). وقد اعتمد النحاة على الشعر كثيراً في استنباط قواعدهم ، و أما النثر فلم يحظ إلا بقليل من اهتمامهم (١).

وإذا ما عدنا إلى الدر المصون نرى أن السمين قد أكثر من الاستشهاد بالشعر في العربية ومسائلها ، كتسمية اليتيم بالكَلِّ ، لنقله على كافله (٢) ، و إطلاق العَجَل على الطين في لغة حمير (٣) ، والخرطوم على الخمر (٤) ، والإستبرق على الحرير (٥) ، و الأبَّ على المرعى (٦) ، والحُطَم على السائق السريع (٧) ، والتنقيب على التطواف (٨).

وكمجيء العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض في النظم كثيراً (٩) ، وحذف المعطوف (١٠) ، وحذف الموصوف و إبقاء صفته (١١) ، ووقوع الجمل بعد " لكن " مقترنة بالواو و غير مقترنة (١٢) ، ووقوع المضارع

(١) الاقتراح ص ٥٥. وانظر الخزانة ١٦/١.

(٢) انظر الدر المصون ٣٤٩/٤.

(٣) نفسه ٨٦/٥.

(٤) نفسه ٣٥٤/٦.

(٥) نفسه ٤٥٣/٤.

(٦) نفسه ٤٨٢/٦.

(٧) نفسه ٣٠٣/٥.

(٨) نفسه ١٨١/٦.

(٩) نفسه ٥٣٠/١.

(١٠) نفسه ٦٩٥/١.

(١١) نفسه ٦٤٣/١.

(١٢) نفسه ٣١٩/١.

موقع الماضي ^(١) ، وعطف الاسم على الفعل ؛ لأنه في تأويله ^(٢) ، وحذف تاء التأنيث للإضافة ^(٣) .

ومن الضرورة حذف الفاء في جواب " أمّا " في غير القول ، ^(٤) وحذف العائد المنصوب ^(٥) ، ووقوع فعل الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً ^(٦) ، ووصول الفعل إلى الظرف المكاني المختص بنفسه ^(٧) ، وحذف حرف الجر وبقاء عمله ^(٨) ، وورود الخفض على الجوار في التوكيد ^(٩) .

ونقع في الدر المصون على مختلف طبقات الشعراء ، من جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومحدثين ، وأكثر ما ذكره السمين من شعر الطبقة الأخيرة كان في المعاني والبلاغة ، كقوله : " تطلق " الأمة " على الرجل الجامع لخصالٍ محمودة . وقيل : " فُعَلَّة " تدل على المبالغة ، وإلى المعنى الأول نظر ابن هانيء في قوله :

وليس على الله بمُسْتَتَكِرٍ أن يجمع العالَمَ في واحدٍ " ^(١٠) .

وقوله : " قلت : التشبيه المركب في اصطلاح البيانين : إما أن يكون طرفاه مركبين ، أي تشبيه مركب بمركب ، كقول بشار بن برد :

(١) نفسه ٣١٨/١ .

(٢) نفسه ٩٦/٢ .

(٣) نفسه ٥٦٢/٢ .

(٤) نفسه ١٦٥ / ١ .

(٥) نفسه ٣٤٧ / ١ .

(٦) نفسه ٣٢٧ / ٣ .

(٧) نفسه ٢٤٢ / ٣ .

(٨) نفسه ٥٣١ / ١ .

(٩) نفسه ٤٩٤ / ٢ .

(١٠) نفسه ٣٦٦ / ٤ . والبيت في ديوان أبي نواس ص ٢٠٢ . وهو في : الكشاف ٢ /

٦١٧ ، والبحر ٥ / ٥٢٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٥ ، وروح المعاني

١٤ / ٢٥٠ . ويروى : " لله " بدل " على الله " .

كَأَنَّ مَثَارَ النَّعَمِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (١)

وذلك أنه يشبه الهيئة الحاصلة من هوي أجرام مشرقة مستطيلة ، متناسبة المقدار ، متفرقة في جوانب شيء مظلم ، بليل سقطت كواكبه ، وإما أن يكون طرفاه مختلفين بالإفراد والتركيب ... " (٢).

وقد لا يعتد به لأن قائله مولد ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَآ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (٣) : " وقرىء : ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ ﴾ مبنياً للمفعول (٤) ، وجعله الزمخشري دالاً على أن " أظلم " متعدّ ، واستأنس أيضاً بقول حبيب :

هُمَا أَظْلَمَا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظَلَامَتَهُمَا عَن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ (٥)

ولا دليل في الآية لا احتمال أن أصله : وإذا أظلم الليل عليهم ، فلما بني للمفعول حذف " الليل " ، وقام " عليهم " مقامه ، وأما حبيب فمولد " (٦).

والزمخشري استشعر مثل هذا الاعتراض من معاصريه أو ممن سيأتي بعده ، ولذلك قال بعد كلامه المذكور : " وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإيقانه " (٧).

وقد سبق ذكر هذا النص عند حديث السيوطي عن مسألة الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية (٨) ، وعدم ذكر السمين له ؛ إما لأنه لم يتنبه

(١) انظر ديوانه ١/ ٣١٨. وهو في: دلائل الإعجاز ٩٦ ، ومعاهد التنصيص ٢٨/٢.

(٢) الدر المصون ٤/ ٢٠ .

(٣) البقرة ٢/ ٢٠.

(٤) وهي قراءة يزيد بن قطيب . انظر الكشاف ١/ ٩٣ .

(٥) نفسه . وانظر البيت في ديوان أبي تمام ١/ ١٣٠ ، والبحر ١/ ٢٢٨ .

(٦) الدر المصون ١/ ١٤٢ .

(٧) الكشاف ١/ ٩٣ .

(٨) انظر ص ٨٠٠.

له ، وإما لأنه لا يسلم بهذا ، وهو الأرجح ، وخالف بهذا شيخه أبا حيان الذي ذكر كلام الزمخشري في المسألة المتقدمة ، واستشهاده ببيت أبي تمام المذكور ؛ لأنه وإن كان محدثاً فهو من علماء العربية ، ثم قال : " فظاهره - كما قلنا - أنه متعدّ ، وبناءؤه لما لم يسمّ فاعله ، ولذلك استأنس بقول أبي تمام " (١).

على أن السمين قد استأنس ببيت للمتنبّي عند حديثه عن قراءة ابن عامر المتقدمة في الأنعام (٢) ، فقال : " وقد وقع في شعر أبي الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول ، كقوله :

بعثتُ إليه من لساني حديقةً سقاها الحيّ سقيَ الرياضِ السحابِ (٣)

أي : سقيَ السحابِ الرياضِ " (٤).

وتمثل ببيت آخر له في رده على أبي حيان وانتصاره للزمخشري ، فقال : " ... ثم أخذ يذكر عن إنسان مع أبي القاسم كالسها مع القمر ، أنه غلط في نصوص كتاب سيبويه ، الله أعلم بصحتها :

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وأفتَهُ من الفهمِ السقيمِ (٥)

وعلى تقدير التسليم فالفاضل من عدت سقطاته " (٦).

وذكر في موضع ثالث تلحينهم له في قوله:

إذا كانَ بعضُ الناسِ سيفاً لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطُبولٌ (٧)

قال : " فجمع بوقاً على بوقات ، مع قولهم : أبواق " (٨).

ومما يمكن التنبه إليه في الدر المصون ، هو أن السمين كان يذكر شواهد

(١) البحر ٢٢٨/١ .

(٢) انظر ص ٧٨٦ .

(٣) ديوانه ١٥٨/١ . وانظر البحر ٢٣٢ /٤ . ويروى : " حملت إليه " بدل " بعثت إليه " .

(٤) الدر المصون ٣ / ١٩١ .

(٥) سبق ذكره . انظر ص ٤٢٤ ، ح ٥ .

(٦) الدر المصون ٦ / ٣٤٧ .

(٧) انظر ديوانه ١٠٨/٣ . وهو في : المحتسب ٢٩٥/١ ، و الهمع ٧١/١ ، و الدرر ٦/١ .

(٨) الدر المصون ٦ / ٤٥٨ .

الشعرية كاملة ، وهذا هو الغالب ، وقد يكفي بذكر الشطر المتضمن لموضع الشاهد ، وبعض ما استدلّ به مما لم يُعرّف قائله ، أو عُرف قائله و أطلقه السمين غفلاً ، وهذا كثير ، و قليلة هي الشواهد التي عزاها إلى قائلها ، وربما يعود السبب في ترك عزوها إلى شهرتها في زمنه ، أو لأن من نقل عنه ذكرها مغفلةً.

وبهذا أكون قد أتيت على نهاية الحديث عن السماع و أصوله ، وموقف السمين الحلبي منها .

ثانياً - القياس :

وهو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة ، وذلك إذا كان المنقول عن العرب كثيراً بحيث يصحّ القياس عليه ^(١).

والقياس عمود النحو ، ولهذا قيل في حده : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " ^(٢).

وينبغي ألا يؤخذ من هذا أن النحاة في استقراءهم لكلام العرب واستنباط القوانين ، قد غفلوا عن طبيعة اللغة ، فهم يعلمون أن قوانينها لا تجري كلها على نحو ما ، أو وفق نظام صارم ، وإنما قد يشذّ عن ذلك بعض الألفاظ أو التراكيب على نحو مخالف للقانون المستنبط من أكثر كلامهم ، ولهذا قيل : إن طريق اللغة السماع ، وطريق النحو القياس ^(٣).

قال ابن جني : " ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ممن نحن له متّبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون ". قال : " فهذا مذهب العلماء بلغة العرب ، وما ينبغي أن يُعمل عليه ويؤخذ به " ^(٤).

على أنه ينبغي ألا يُفهم من قولهم : " وطريق النحو القياس " أن النحو

(١) في أصول النحو ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) الاقتراح ص ٧١ .

(٣) انظر في أصول النحو ص ٧٨ ، والقياس في النحو ص ٨٠ .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٣ .

كله قياس ، كما فهم ابن الأنباري ، إذ قال : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأنّ النحو كلّ قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو " (١). وفي هذه العبارة الأخيرة غلوّ كبير .

ومن قواعدهم أنه إذا تعارض القياس والسمع أخذ بالأخير ولم يُقَس عليه ؛ لأنه شدّ عن بابه (٢). قال ابن جنّي في باب تعارض السماع والقياس : " إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقَسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿ اسْتُخُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (٣) فهذا ليس بقياس لكنه لا بدّ من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في " استَقَامَ " : استَقَوَمَ ، ولا في " استَبَاعَ " : استَبَيَعَ " (٤).

وإذا ما تتبعنا هذا في الدر المصون نرى أن السمين قد أشار إليه ، ونبه عليه ، من ذلك مثلاً قوله عند قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ... ﴾ (٥) : " الجمهور على ﴿ يُطِيقُونَهُ ﴾ من أطاق يطيق ، مثل : أقام يُقيم ، وقرأ حميد : ﴿ يُطَوِّقُونَهُ ﴾ (٦) من " أطوق " ، كقولهم : " أطول " في " أطال " ، و " أغول " في " أغال " ، وهذا تصحيح شاذ ، ومثله في الشذوذ من ذوات الواو : أجود بمعنى : أجاد ، ومن ذوات الياء : أغيمت السماء وأجملت ، وأغملت المرأة وأطيبت ، وقد جاء الإعلال في الكلّ ، وهو القياس ، ولم يقل بقياس نحو : أغيمت ، وأطول ، إلا أبو زيد " (٧).

(١) الاقتراح ص ٧١ .

(٢) انظر القياس في النحو ص ٨١ .

(٣) المجادلة ١٩/٥٨ .

(٤) الخصائص ١ / ١١٧ .

(٥) البقرة ٢ / ١٨٤ .

(٦) انظر البحر ٢ / ٤١ .

(٧) الدر المصون ١ / ٤٦٢ . وانظر البحر ٢ / ٤١ .

وقوله : وَجَمَعَ " فَعِيل " على " فُعَالِي " ك : شيخ قديم وشيوخ قُدَامَى ، شاذ لا يقاس عليه (١).

وشذَّ جمع " الجبين " على " أَجْبِن " " وقياسه في القلة: أَجْبِنَة ، كـ : أَرْغَفَة ، و في الكثرة: جُبْن ، و جُبْنَان ، كـ : رَغِيْف ، و رُغْفَان ، و رُغْف " (٢).

" و البَحِيرَة: فَعِيلَة ، بمعنى " مَفْعُولَة " ، فدخول تاء التأنيث عليها لا ينقاس ، ولكنها لما جَرَتْ مجرى الأسماء الجوامد أُنْثت " (٣).

وكان يقول: " اختار: يتعدى لاثنتين ؛ إلى أولهما بنفسه ، و إلى ثانيهما بحرف الجر ، و يجوز حذفه ، تقول: اخترتُ زيداَ من الرجال ، ثم يُتَّسع فتحذف "من" فتقول: [اخترتُ زيداَ الرجال ... " ثم يقول: " وهذا النوع مقصور على السماع ، حصره النحاة في ألفاظ " فيذكرها ، وهي: اختار ، أمر ، استغفر ، سَمَى ، كَنَى ، صَدَقَ ، زَوَّجَ ، حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، نَبَأَ ، أَخْبَرَ ، خَبَرَ ، وهذه الخمسة الأخيرة يجوز فيها ما تقدّم إذا لم تضمّن معنى " أَعْلَمَ " (٤).

ويقول في موضع آخر: " ... لأن ذلك باب لا ينقاس ، إنما يقتصر فيه على ما ذكره النحاة " (٥).

ويقول في النصب على إسقاط حرف الجر: " وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع ، كقوله تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ﴾ (٦) أي: على صراطك ، اتفق الكل على أنه على تقدير " على " (٧).

وقد قسموا المطرّد و الشاذ من حيث القياس و الاستعمال إلى أربعة

(١) الدر المصون ١/٢٨٦.

(٢) نفسه ١/٥١٠.

(٣) نفسه ٢/٦٢٠.

(٤) نفسه ٣/٣٥١.

(٥) الدر المصون ٤/١٥٤.

(٦) سبق تخريجها. انظر ص ٥٥٩ ، ح ٢.

(٧) الدر المصون ٣/٤٤٤.

أقسام: مطرد في القياس و الاستعمال ، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول ،
ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، نحو: وَذَرَ وَوَدَعَ ، و مطرد في الاستعمال
شاذ في القياس ، كقولهم: اسْتَحْوَذَ ، و أُغْيِلَتِ المرأَةُ ، وشاذ في القياس والاستعمال
معاً ، كإجازة المبرد إتمام وزن " مفعول " في نحو: مَقُولٌ ، و مَصْنُوعٌ ، فيقول
فيهما: مَقُولٌ و مَصْنُوعٌ (١).

وإذا ما تعارضت قوة القياس مع كثرة الاستعمال فإنه يقدم ما كثر
استعماله (٢).

ومن أمثلة ما ذكره السمين من هذا: اطراد زيادة الباء في فاعل " كفى " ،
وفي خبري " ليس " وأختها " ما " ، وعدم اطرادها في مفعول " كفى " (٣)،
واطراد حذف حرف الجر مع " أن " و " أن " الناصبة للمضارع (٤).

ومن ذلك أيضاً : إلقاء حركة الهمزة على الزاي في نحو : " هُزْءاً " ، ثم
حذفها ، فتصبح " هُزْأاً " ، وهو قياس مطرد (٥).

" والرياح : جمع " رِيح " جمع تكسير ، وياء الريح والرياح منقلبة عن
واو ، والأصل : روح ؛ لأنه من راح يروح ، وإنما قلبت في " ريح " لسكونها
وانكسار ما قبلها ، وفي " رِيح " لأنها عين في جمع بعد كسره ، وبعدها ألف ،
وهي ساكنة في المفرد ، وهو إبدال مطرد " (٦) .

واستَحْوَذَ ونسْتَحْوِذُ ، وأُغْيِمَت ، وأُغْيِلَت ، مما شذَّ قِياساً وفصح
استعمالاً (٧).

وظَلَّتْ ومَسَّتْ وأَحَسَّتْ وهَمَّتْ ، بحذف أحد المتئين وإبقاء الحرف الأول

(١) انظر المنصف ١/٢٧٧.

(٢) انظر الاقتراح ص ١٢٢.

(٣) الدر المصون ١/٥١ .

(٤) نفسه ١/١٥٨ .

(٥) نفسه ١/٢٥٤ .

(٦) نفسه ١/٤٢٤ .

(٧) نفسه ١/٤٤٥ ، وانظر ٦/٢٩٠ منه .

على حاله ، مما شذَّ قياساً لا استعمالاً^(١).

" وأهالي : جمع تكسير لـ " أهلة " فهو شاذ في القياس ، كـ : ليلة وليال ، قال ابن جني : " أהל " بمنزلة " ليال " ، واحدها " أهلاة " و " ليلاة " ، والعرب تقول : أهل وأهلة " (٢).

و " الرحمن " لا يُستعمل إلا معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً ، ولا يقال فيه : رحمن ؛ لأنه شاذ (٣).

" وقيل : " الحمد " مقلوب من " المدح " ، وليس بسديد ، وإن كان منقولاً عن ثعلب ؛ لأنّ المقلوب أقلّ استعمالاً من المقلوب منه ، وهذان مستويان في الاستعمال ، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس ، فكانا مادتين مستقلتين " (٤).

" والرجيم " : " فعيل " بمعنى " مفعول " ، أي : مرجوم ، نحو : قَتِيل وجَرِيح ، ويجوز أن يكون بمعنى " فاعل " ؛ لأنه يرجم غيره بالشرّ ولكنه بمعنى " مفعول " أكثر ، وإن كان غير مقيس " (٥).

" وتسكين " فعِل " بكسر العين ، مقيس ، وتسكين مفتوحها شاذ " (٦).

وإذا أمعنا النظر في الأمثلة المتقدمة نرى أن للقياس نوعين : الأول مبنيّ على استقراء لغة العرب ، والثاني خاضع لأحكام النحاة واستتباطاتهم العقلية ، وبخاصة أهل البصرة . قال السيوطي : " اتفقوا على أن البصريين أصحّ قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية " (٧). ولهذا نرى أن ثمة مواضع قيس فيها على القليل ، وأخرى لم يُقس

(١) الدر المصون ٥ / ٥٢ .

(٢) نفسه ٦٠١ / ٢ .

(٣) نفسه ٦٢ / ١ .

(٤) نفسه ٦٣ / ١ .

(٥) نفسه ٤٩ / ١ .

(٦) نفسه ٤٠٢ / ١ .

(٧) الاقتراح ص ١٢٨ .

فيها على الكثير ، وهذا يعني ما قررناه سابقا ، وهو أن للقياس قواعد أخرى فرضتها أحكامهم وأقيستهم غير تلك القواعد التي بنوها على المستقرأ من كلام العرب ، وما ذهبوا إليه في تعريف حد النحو من أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلامهم ^(١)، إنما ينطبق على هذه الأخيرة فقط ، وهذا ما جعل بعضهم يطلق على النوع الأول المبني على المستقرأ : القياس النحوي ، وعلى النوع الثاني الخارج عنه : القياس العقلي ^(٢).

وموقف السمين من هذا ونحوه هو ما نبهت عليه في غير موضع ، أي أنه يجيز القياس على الكثير ، ويمنعه في القليل و الشاذ ، و لذلك كان يقول في الرد على البصريين في عدم تجويزهم العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض: " والذي ينبغي أنه يجوز مطلقا لكثرة السماع الوارد به " ^(٣). ويقول: " ... إلا أن هذا مردود بأن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس ، إنما جاءت في الضرورة " ^(٤). " وقد جاء " فاعل " يراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة ، نحو: عائذا بالله من شره ، أي: عيادا ، و نحو: العاقية ، و لم تصر هذه الحروف من الكثيرة بحيث يسوغ القياس عليها " ^(٥).

ولقد كانت فكرة الأصول و الفروع و ما تستتبعه من تعليل عماد القياس النحوي عند الخليل وعند من تابعه على طريقته من النحاة ^(٦).

والأصل: هو الحكم الذي يستحقه الشيء بنفسه. و الفرع: هو الحكم الذي لا يستحقه الشيء بنفسه ^(٧). وقد حاول النحاة الربط بينهما بروابط متعددة ،

(١) الاقتراح ص ٧١ .

(٢) أصول النحو العربي ص ٨٢ .

(٣) الدر المصون ١/٥٣٠.

(٤) نفسه ١/٤٨٣.

(٥) نفسه ٢/٦٤٨.

(٦) القياس في النحو ص ٣١-٣٢.

(٧) نفسه ص ٣٢.

لا موضع لذكرها هنا (١).

وأما العلل فقد عرفها بعضهم بأنها " القوانين المستتبطة من كلام العرب ، التي ينتظم بها هذا الكلام و يصح نطقه . " أو " هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه " (٢).

وقسم الزجاجي علل النحو إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية ، و علل قياسية ، و علل جدلية نظرية ؛ فالتعليمية هي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، كقولنا: " إن زيدا قائم. إن قيل: بم نصبتم زيدا ؟ قلنا: بـ " إن " ؛ لأنها تنصب الاسم و ترفع الخبر ، لأننا كذلك علمناه و نعلمه " (٣).

والقياسية ، كقولهم: " نصبت زيدا بـ " إن " في نحو: إن زيدا قائم ، فلم يجب أن تنصب " إن " الاسم ؟ فيأتي الجواب بأنها لما ضارعت هي و أخواتها الفعل المتعدي إلى المفعول حملت عليه فأعملت عمله " فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو: ضرب أخاك محمد ، وما أشبه ذلك " (٤).

والجدلية النظرية: هي نوع من التمارين العقلية المنطقية ، أو محاولة لتدريب الطلاب ، نفع عليها في كتب النحو ، كالإنصاف وأسرار العربية لابن الأنباري ، ومثل هذا الضرب يثير كثيرا من التساؤلات والجدل الذي لا طائل تحته، وهو مما لا يفيد مع النوع الثاني في تعلم كيفية نطق كلام العرب ، وإنما وضعه النحاة (٥).

وقد سئل الخليل عن العلل النحوية ، فقيل له: " عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت

(١) انظر الاقتراح ص ٧٧-٧٨.

(٢) أصول النحو العربي ص ١٣٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

(٤) نفسه ص ٦٥.

(٥) نفسه.

أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست " (١).

ونظر بعضهم إلى هذه العلة فرأى قسما منها منساقا لطبيعة اللغة وقانونها ، وقسما آخر يظهر حكمة العرب ، و يكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالا ، وهي متشعبة واسعة ، اشتهر منها أربعة وعشرون نوعا ، وهي: علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استتقال ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى (٢).

وقد سمي ابن السراج العلة الثانية " علة العلة " ، وهي كقولهم: لم صار الفاعل مرفوعا و المفعول منصوبا ؟ قال: " وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، و إنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها " (٣).

وكان ابن جني الذي وصل بحث العلة على يده إلى ذروة نمائه ونضجه في كتابه الخصائص ، يرى أن علة النحويين أقرب إلى علة المتكلمين منها إلى علة المتفقهين ؛ لأنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون بالنقل أو الخفة على النفس ، وليس كذلك علة الفقه (٤).

ومثل للخفة والنقل بجعل العرب فاعلا واحدا للفعل ، وأنهم قد يجعلون له مفعولات كثيرة ، ولذلك رفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، ليقول في كلامهم ما يستقل ، ويكثر فيه ما يستخف (٥).

(١) الإيضاح في علة النحو ص ٦٥.

(٢) الاقتراح ص ٨٣.

(٣) نفسه ص ٨٥.

(٤) الخصائص ٤٨/١ .

(٥) نفسه ٤٩/١.

ونقع في الدر المصون على كلا النوعين المتقدمين من العلل ، ومما ذكره النحاة منها:

١- أن ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم يباين فيه نظائره ، من ذلك " التزامهم حذف التنوين من العلم الموصوف بـ " ابن " مضاف إلى علم آخر ، و لو لم يكن ممنوعا من الصرف ؛ لاستتقالهم التنوين ، وكثرة ما يتردد على ألسنتهم من قولهم: فلان بن فلان " (١).

وحذف الهمزة من لفظ الجلالة ، إذ الأصل: الإله ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفت في " ناس " ، و الأصل: أناس ، فالتقى حرف التعريف مع اللام ، فأدغم فيها و فخم (٢).

وحذف النون من نحو " لم يكُ " تخفيفا لكثرة الاستعمال ، " بشرط ألا يليها ضمير متصل ، نحو: لم يُكُنْه ، و ألا تحرك النون لالتقاء الساكنين ، نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣).

٢- الهروب من الثقل و الجنوح إلى الخفة: وهو أصل الأصول ، فأصل " نُسْتَعِين " : نُسْتَعُونَ ، مثل " نُسْتَخْرِج " في الصحيح ؛ لأنه من العون ، فاستنقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى الساكن قبلها ، فسكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها ، فقلبت ياء ، وهذه قاعدة مطردة ، نحو: مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ ، وهما من الوزن و الوقت " (٤).

" وأصل " تَتَلَوْنَ " : تَتَلَوُونَ ، فاستنقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت (٥) ، فوزنه: تَفْعُونَ " (٦).

(١) القياس في النحو ص ٦٢.

(٢) الدر المصون ١/٥٧.

(٣) نفسه ٢/٣٦٤. سبق تخريجها. انظر ص ٧٣٢ ، ح ٦.

(٤) الدر المصون ١/٧٦.

(٥) أي الواو الأولى.

(٦) الدر المصون ١/٢١١.

والفتحة في " إن تضل " فتحة النقاء ساكنين ؛ إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام في الثانية ، و الثانية مسكنة للجزم ، ولا يمكن إدغام في ساكن ، فحركنا الثانية بالفتحة هربا من التقائهما ، وكانت الحركة فتحة ؛ لأنها أخف الحركات " (١).

٣- التنبيه على الأصل: كما في اسْتَحُوذَ و أُغِيْمَت ، فترك إعلالهما و لم يقل فيهما: استحاذ و أغامت ، ك : استقام و استعاذ ، وبابهما ، وذلك تنبيها على الأصل (٢).

٤- علة الفرق: كما في " العيد " ، إذ قالوا في تصغيره: " عِيْدٌ " ، وكسروه على " أعياد " ، وكان القياس: عُوَيْدٌ و أَعُواد ، لزوال موجب قلب الواو ياء ؛ لأنهما إنما قلبت لسكونها بعد كسرة ، ك : ميزان ، و إنما فعلوا ذلك قالوا: فرقا بينه وبين عود الخشب " (٣). ومن ذلك أيضا : " أمهات " إذ الهاء زائدة فرقا بين العقلاء وغيرهم (٤).

٥- علة العوض: فأصل " اللهم " : يا الله ، حذف حرف النداء ، وعوض عنه هذه الميم المشددة (٥) ، وأصل " بنت " : بُنُوَةٌ ، حذف لامها ، وعوض منها تاء التأنيث (٦).

٦- استغناؤهم بالشيء عن الشيء: كاستغنائهم عن تثنية " سواء " بتثية " سِيٌّ " بمعنى " مِثْلٌ " ، فيقولون : سِيَّان ، أي : مِثْلَان (٧) ، واستغنائهم عن ياء " رَبِّ " في المنادى بالكسرة (٨).

وهذه العلل ونحوها إنما هي قوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب ،

(١) الدر المصون ٦٧٦/١. وانظر مثلا: ٦٦/١ ، ٢١٠ ، ٢٩٠ ، ٣٧٢ ، ٥٦٢ ، ٦٧٥ ، ٢٢٦/٢ ...

(٢) نفسه ٤٤٥/٢ ، ٢٩٠/٦ .

(٣) نفسه ٦٥١/٢-٦٥٢ .

(٤) نفسه ٣٤٠/٢ .

(٥) نفسه ٥٣/٢ .

(٦) نفسه ٣٤١/٢ .

(٧) نفسه ١٠٤/١ .

(٨) نفسه ٦٣٠/١ .

الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى أن العصر المملوكي عامة وعصر المماليك البحرية خاصة كان عصر تقدم فكري وحضاري كبيرين، حظي فيه العلماء برعاية السلاطين وتشجيعهم مما كان له أثره في إقبالهم على البحث والتصنيف ، ومن هؤلاء العلماء السمين الحلبي مؤلف كتاب " الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " الذي يعدّ موسوعة في بابيه ، ولا عجب في هذا فإن العصر المملوكي عامة كان عصر الموسوعات العلمية ، وقد تألق فيه علماء كبار في مختلف ضروب الثقافة ، أمثال ابن خلكان والذهبي والصفدي وابن تيمية وابن دقيق العيد وابن مالك وأبي حيان الأندلسي وابن هشام والخطيب القزويني وابن منظور ، وغيرهم .

أما السمين الحلبي فهو أحد العلماء الذين ولدوا في حلب ونشؤوا فيها ، ثم كانوا من جملة العلماء الذين اضطرتهم الظروف السياسية إلى الرحيل إلى مصر ، واتخاذها موطناً لهم ، والتلمذ على كبار علمائها .

وقد أثنى العلماء عليه ، ووصفوه بالفقيه البارِع في النحو والتفسير وعلم القراءات ، المتكلم في الأصول ، و " العلامة النحوي المقرئ " .

وكتابه الدر المصون سفر عظيم في إعراب القرآن وذكر قراءاته وتوجيهها، وقد ضمنه السمين خمسة علوم ، هي الإعراب والصرف واللغة والمعاني والبيان ، والتزم فيها ، فهو لا يتعداها إلى العلوم الأخرى ، كالبحث في أسباب النزول ، والخوض في أقوال المفسرين والفقهاء ، ولا يذكر من ذلك إلا ما يخدم غايته الأساسية ، وهي الإعراب .

وحدد في مقدمته بعض ما أقام عليه منهجه ، فهو لا يذكر من القواعد والضوابط إلا ما هو مختار عند أهل الصناعة ، وأما المذاهب فقد يفصل فيها ، ويذكر حجج أصحابها والاعتراضات عليها ، وقد يكتفي بالإشارة إليها والإحالة على كتبها المصنفة لهذا الغرض ؛ لأن كتابه لا يحتمل ذكرها ، ولم يأل جهداً في استيفاء الكلام على مسائل الكتاب ، والتعرض للقراءات المشهورة والشاذة ، وما

قيل في توجيهها ، وذكر الأوجه النحوية و إن كانت ضعيفة ، لأنه قصد التنبيه عليها ، والتعرض للمناقشات الواردة على بعض النحاة والمفسرين ، كالزمخشري وابن عطية وأبي البقاء والمهدوي ومكي والنحاس ، وحرصه على عدم تكرار ما يعرض له من ضوابط وقواعد كلية إلا إن بعد العهد فإنه يذكر ما ينبه القارئ عليها.

وإن الناظر في كتاب الدر المصون يرى كثيراً من الأقوال والآراء والنقول في النحو و الصرف و اللغة و القراءات و البلاغة ، وقد وقف السمين منها مواقف عدة تعبر عن وجهة نظره فيما يعرضه منها ، وخاصة آراء النحاة وأقوالهم واختياراتهم ومناقشاتهم ، فقد أكثر من التعرض لها ، وتعقب معظمها بالرد والاعتراض والمناقشة ، وقد يكتفي بالتنبيه على مذهب صاحبها النحوي ، وأخذ بهذا المذهب أو ذاك ، أو تفرد برأيه ومخالفته للجمهور ، أو يتبعها بما يوضحها ، أو يذكرها من غير تعقيب. ويأتي في مقدمة هؤلاء النحاة الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء العكبري و أبو حيان، فقد عرض السمين لكثير من أقوالهم واختياراتهم، وناقشهم فيها ، أو اكتفى بردها من غير تحليل ، أو رجح بينها ، وقد يوافقهم في بعضها ، ويستدل لصحتها بما يؤيدها في كتب القوم ، أو ينقلها فحسب ، والغالب هو التعقب والاعتراض على ما جاء فيها.

ومن النحاة الآخرين الذين تعرض السمين لهم سيبويه والقراء والأخفش والزجاج و أبو علي الفارسي ومكي ، وقد وقف السمين من أقوالهم مواقفه المتقدمة ، باستثناء سيبويه ، فإنه كان حجة فيما يقول ، ولذا وجدنا السمين يؤيده ويعتدل لصحة ما ذهب إليه ، ومخالفته له نادرة.

ومما يمكن أن نلاحظه في مواقف السمين هو التنبيه على مصدر بعض الأقوال ، وتبعية صاحبها لهذا النحوي أو ذاك في بعض ما قاله أو اختاره في هذه المسألة أو تلك ، كتبعية الزمخشري للزجاج ، وتبعية أبي حيان لابن عطية أو للزمخشري.

وليس كل ما قاله السمين وتتبعه هو رأيه وموقفه ، بل هو رأي شيخه أبي حيان واختياره ، والعودة إلى كتابه البحر تؤكد صحة ما أقول ، فقد تبع السمين

شيخه في معظم ما قاله وناقشه ، و أفاد من كتابه كثيراً ، سواء في القراءات ، أم في الإعراب والصرف واللغة ، وإن لم يكن يصرح بنقله عنه غالباً ، و إذا ما ذكره فإنه يطلق عليه لفظ " الشيخ " ، لكننا لا يمكن أن ننكر مناقشاته الكثيرة له ، وخاصة في تعقبه للزمخشري ، والطعن في أصله الفارسي ، فقد بالغ أبو حيان في موقفه منه ، وتتبعه السمين في هذا وانتصر للزمخشري ، وأوضح قصده ، وهو أنه كان يريد المعنى البلاغي ومصطلحه غالباً ، لا كما فهم أبو حيان من الوجهة النحوية ، على أن هذا لا يمنع من القول: إن السمين كان يبالي أيضاً في موقفه من شيخه وتعصبه للزمخشري ، وظهرت في عبارة كل منهما حدّة وبعد عن النزاهة العلمية ، وأضحى الأمر غير متعلق بالنحو والمعنى والبلاغة ، بل هو أقرب إلى الشتم منه إلى العلم.

وقد ردّ السمين أيضاً اعتراضات أبي حيان على ابن عطية وغيره من النحاة ، لكنها قليلة ، ولم نلاحظ فيها ذاك التعصب. وتتبعه العلماء لمناقشات السمين لشيخه فقالوا: " وصنف إعراباً على القرآن الكريم ، مادته من تفسير شيخه المذكور ، إلا أنه زاد عليه ، وناقشه فيه مناقشات غالبها جيدة". وهذا يعني أن كتاب الدر المصون ليس نسخة ثانية للبحر ، وليس تلخيصاً له ، كما ادعى بعضهم.

وإنصافاً للسمين أقول أيضاً: إنه ظهرت له بعض المواقف الخاصة في غير مناقشاته لشيخه ، وأعني بذلك مواقفه من مكّي خاصة ، إذ لم نلاحظ فيها ذاك التأثير بمواقف أبي حيان ، وكذلك مواقفه من أبي البقاء ، إذ معظمها كان غير منقول من البحر. على أنه لا يمكن دفع القول بإفادة السمين من البحر كثيراً ، وتبعيته لصاحبه في كثير من آرائه وتوجيهاته النحوية ، وعلى هذا فإن شخصية السمين لم تكن واضحة في هذا ، لأنه قال بقول غيره ، واتخذ موقفه.

ولا تقف إفادة السمين من البحر في هذا فحسب ، بل إنه كان ينقل أقوال النحاة منه دون العودة إلى مصادرها ، وقد يتابع شيخه في نسبة هذا القول أو ذلك إلى غير صاحبه ، أو ينقل من المصادر الأخرى أيضاً من غير عزو نقوله إلى

أصحابها ، أو يثبت نص أحد النحاة وينسبه إلى غيره ، كنقله لنص الزمخشري ونسبته إلى الزجاج.

على أن هذا لا يعني الغض من قيمة الكتاب ، وذلك لاشتماله على علوم عدة ؛ من نحو وصرف وأدب ولغة وقراءات وبلاغة ، وغناه بآراء العلماء وأقوالهم ومذاهبهم ومناقشاتهم ، ومناقشتها والترجيح بينها ، واحتوائه على مسائل في النحو وقواعده وضوابطه ، وتنبيهه على التمارين الذهنية فيها ، وإشاراته إلى مفردات اللغة واشتقاقاتها واستعمالاتها ، و إلى المصطلحات البلاغية ودلالاتها على إعجاز القرآن الكريم ، ولهذا قال بعضهم: فكتاب السمين مع اشتماله على غيره أجل ما صنف فيه ؛ لأنه جمع العلوم الخمسة ."

وقد ترك هذا الكتاب أثراً طيباً في الكتب المصنفة بعده ، سواء في كتب التفسير أم في غيرها ، واختلفت إفادة أصحابها منه ، ما بين نقل و مناقشة واستحسان ، وخاصة ابن عادل الدمشقي في كتاب اللباب ، إذ يمكن عد كتابه نسخة ثانية منقولة عن الدر المصون بلفظ السمين ، أو بتصرف يسير في بعض كلامه ، مما يزيد من قيمة الكتاب.

الفهارس

فهرس شواهد القرآن الكرم

رقم الآفة	الصفحة	رقم الآفة	الصفحة
	٧٠٠	٢٣	١- الفاتحة
	١٣٥	٢٤	٧٦٦ ، ٧٢٤ ، ٥١٧
	٦٨٥ ، ١٣٥	٢٥	٧٦٥
	٥٧٨ ، ٥٦٧ ، ٣٥٦ ، ٧٣	٢٦	٧٣٤ ، ١٩٣
	٧٥٣ ، ٧٠٦		٧٧٠ ، ٧١٨ ، ٣٧٣ ، ١٠٩
	٣٤٠	٢٧	٢- البقرة
	٥٧٤	٢٨	٥٧٣
	٧٠٤ ، ٣٢٩ ، ٢٤١ ، ١٣٥	٢٩	٧٣٣
	٥٤٧ ، ٤٦٧ ، ٢٨٠ ، ٢٤٢	٣٠	٧١٣
	٦٤٩		٢٤٣
	٧١٥ ، ٦٨٥ ، ٦٨٠	٣١	٧٦٧
	٧١٦	٣٢	٦١٧ ، ١٣٨
	٧٢٧ ، ٦٩٤ ، ٥٤٨ ، ٢١٥	٣٥	١١٤
	٢٨١	٣٦	٣٢٧
	٧٦٧ ، ٢٨٠	٣٨	٥٦٧-٥٦٦
	٦٨٨	٣٩	٤٨٦
	٥٥٧	٤٠	٥٨٠ ، ٣٠٦ ، ١٣٣ ، ١٣٢
	٦٧	٤١	٦٢٠
	٢٦٤	٤٢	٣٧٦
	٤٢٦ ، ٢٤٦	٤٥	٧٣٣ ، ٧٠٥ ، ٦٨٠
	٢٩٤	٤٦	٨٠٤ ، ٥٧٢ ، ٤٩٦ ، ١٨٣
	٦١٢ ، ٣١٨	٤٨	٥٦٣
	٥٦٧	٤٩	٥٧٦ ، ٨٣

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٥٠	٣٠٧	٩٣	٦٨١
٥٤	١٨٨ ، ٣٠٨ ، ٧٣٨ ، ٧٤٦	٩٥	٦١
٥٨	٢٢١	٩٦	٥٢٨ ، ٦٠
٦٠	١٨٨ ، ١٨٩ ، ٤٠٥ ، ٧٣٣	٩٨	١١٥
٦١	٧٤ ، ٥٧٧ ، ٧٦٦ ، ٧٨٦	١٠٠	٢٩١
٦٢	٧٦٦	١٠٢	٣٣٩ ، ٣٥٣ ، ٤٠١ ، ٤٨٩
٦٤	٥١١		٥٣٥ ، ٥٩٩ ، ٦٠٤ ، ٦٨٩
٦٥	٣٧٧		٧٠٩
٦٧	٧٦٣	١٠٣	٣٨٧ ، ٩٨
٦٨	٣٧٠	١٠٥	٥٧٤
٧٠	٣٠٨	١٠٨	٣٦٤ ، ٣٤١
٧١	٦٠٨	١١٣	٦٢٢ ، ٣٣٠
٧٢	٧٠٣	١١٦	١١٦
٧٣	٢٢٠	١٢٠	٢٩٣
٧٤	٣٤٠ ، ٧٠٦	١٢١	٢٩٣
٧٩	٣٥٩	١٢٤	٤٧٢ ، ٢٨٢
٨٠	١٩٥ ، ٢٨٢	١٢٧	٧٧١
٨١	١٩٥	١٢٨	٦٤٠
٨٣	٢٤٤ ، ٢٧٦ ، ٤٢٧ ، ٤٩٨	١٣٠	١١٧ ، ٢٩٥ ، ٦٦٤ ، ٦٨٤
	٥٣٩ ، ٥٤٠	١٣١	٢٩٥
٨٥	٦٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧	١٣٢	٢٩٥
٨٨	٣٥٧ ، ٦٣٢ ، ٧١٩	١٣٣	٩٩ ، ٣٢٤ ، ٦٠٩
٨٩	١٩٦	١٣٧	١٧٩
٩٠	٢٣٣ ، ٥٠٧	١٣٩	٢٩٦ ، ٤٦٥
٩١	٢٨١ ، ٣٧٠ ، ٤٠٤	١٤٠	٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٤٦٥

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
١٤٣	٣٦٥ ، ٣٤٢	٢٠٨	١٠٤
١٤٤	٥١٢ ، ١٥٨-١٥٧	٢١٣	٧٧٢ ، ٦٠٠
١٤٨	٧٣٩ ، ٧٠٢ ، ٤٣٥ ، ٢٩٧	٢١٦	٦٢٥ ، ٤٢٢
١٥٠	٥٦٨ ، ٥٦٠ ، ٥٣٠ ، ٧٠	٢١٧	٧١٩ ، ٦٩٨ ، ٥٣٦ ، ١٦٥
١٥٨	٧٠		٧٤٢
١٦١	٧٢٢	٢١٩	٧٨٥ ، ٧٦٦
١٦٣	٣٨٨	٢٢٠	٧٣٣
١٦٥	٧٦٥ ، ٦٠٨ ، ٢٨٣ ، ٢٣٥	٢٢١	٣٨٨
١٦٧	٢٣٤	٢٢٤	٥٨٨
١٦٨	٢٨٥ ، ٢٣٦	٢٢٦	٣٤٩
١٧٠	٧٢١	٢٢٨	٣٣٧
١٧٥	٥٠٣	٢٢٩	٧٢٠ ، ٣٤٧
١٧٧	٤٩١	٢٣٣	٦٩٨ ، ٦٦
١٨٠	٢٣٦	٢٣٦	٧١٦
١٨٤	٨٠٧ ، ٧٧٣	٢٣٧	٧٧٣
١٨٥	٧٠٣ ، ٦١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٠٢	٢٤٥	٧٨٥ ، ٧٢٢ ، ٦٣٠ ، ٣٣٢
	٧٢٩	٢٤٦	٧٢٠ ، ٥٥٠ ، ٣١٤
١٨٦	٧٨٤	٢٤٩	٧٧٠
١٨٨	٥٤٩	٢٥٨	٥٨١ ، ١٩٦ ، ١١٣
١٩٦	٣٠٣ ، ١٠٣ ، ٣٣٦ ، ٤٥٥ ، ٥٩٦	٢٥٩	٨٥١ ، ٦٩١ ، ١٥٨ ، ١٩٦ ، ٣٣٤ ، ٤٢٢
١٩٧	٥٢٨ ، ٤٩١		٥٧٩
١٩٨	٦٩٥	٢٦٠	٢٧٠
١٩٩	٥٠٤	٢٦٣	٢٩٨
٢٠٠	٧١٩ ، ١٨٤	٢٦٥	٢٨٦
٢٠٤	٣٤٩	٢٧٠	٧٠٠

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٦٨٢	٤١	٥٧٧	٢٧١
٤٠٦	٤٥	٧٦٣ ، ٦٥١	٢٧٣
٤٠٦	٤٧	٧٤٧ ، ٤٥٩	٢٨٠
٥٦٤ ، ٤٠٦	٤٨	٥٣٩ ، ٥١٣ ، ٣٦٠ ، ٢٠٧	٢٨٢
٥٦٩ ، ٥٦٤	٤٩	٧٣٩ ، ٦٧٥ ، ٦٠٥	
٥٩٧	٥٨	٦٦٤ ، ٢٧٨	٢٨٣
١٣٨	٦٢	٧٤٠ ، ٢٥٣	٢٨٤
٤٦٦	٦٥		
٤٦٦ ، ٦٣	٦٦	٣ - آل عمران	
٤٦٦	٦٧	٦٥٢	٣
٧٥٧ ، ٦٩	٧١	٣٨٩	١٠
٦٣٦	٧٩	٥١٥	١١
٦٣٥	٨٠	٧٨٤	١٤
٤٩٥ ، ١٣٩	٨١	٦٥٣	١٥
٧٣٤	٨٣	٤٠٤ ، ٢٨٧	١٨
٧٣٤	٨٥	٣١٠ ، ٢٨٧	١٩
٧٠٦ ، ٥٥٣	٩١	٥٥٢	٢١
٧٠٣ ، ١٢٨	٩٧	٧٣٣ ، ٥٩٠	٢٨
٤٤٤	١٠٣	٥٨٩ ، ٤٠٩	٣٠
٢٢١	١٠٧	٣٠٩	٣١
٢٤٧	١١٣	٥٣٧	٣٣
٤٩٢	١٢٠	٢٩٢	٣٥
٧٣٣ ، ٣٤٣	١٢١	٤٩٩ ، ٣١١	٣٧
٦١٩	١٤٤	٤٥١	٣٩

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٣٤٣ ، ٢٠٧ ، ١٧٧ ، ١٠٥	١١	٦٠٠	١٤٥
٦٥٤ ، ٣٤٨ ، ٧٥	١٢	٧٦٧ ، ٣٦٦	١٤٧
٣٤٣	١٧	٥١٦	١٥٢
٢٢٢	١٩	٥٩٨	١٥٤
٢٨٨	٢٥	٢٧١	١٥٧
١١٩	٢٦	٦٨٣ ، ٦٤٣	١٥٨
٢٤٨	٢٨	٤٣٧	١٦٤
٣٩١	٣٣	٢٩٢	١٦٦
٦١٠	٣٤	٧٠٨	١٦٨
٥٩١	٣٧	٤٠٧	١٦٩
٥٩١	٣٨	٧٤١	١٧٦
٧٣٢ ، ٥٩١	٤٠	٦٨٦	١٧٨
٢٢٢	٤٣	٣١٣	١٧٩
٦٧١ ، ٦٣٣	٤٦	٦٦٨	١٨٥
٢٣٩	٥٨	٥٥٦	١٨٨
٢٥٨	٦٣	٣٦٨	١٩٤
٥٩٥	٧١	٧٧٤ ، ٥١٧	١٩٥
٥٠٥	٧٣	٤ - النساء	
٦٦٥	٧٥	٧٤١ ، ٦٩١	١
٧٦٦	٨٦	٥٩٦ ، ١٨٤ ، ١١٧	٣
٦٠١ ، ٢٦٥	٩٠	٧٠٦ ، ٦٣٩ ، ٦٣٦	٤
٥٢٩ ، ٢٢٣ ، ١١٣	٩٢	٤٧٣	٦
٤٩٨ ، ٣٣٢ ، ٢٦٦	٩٥	١٧٧	٧
٢٦٦	٩٦	٦٣٩	٨
٧٧١	٩٧	٣٩٠	١٠

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٢١٩	١٧	٢٢٥	١٠٠
٤٧١	١٩	٦٧	١١٧
٢١٦ ، ١٨٥	٢٤	١٩٨	١٢٢
١٩٠	٢٧	١٩٨	١٢٣
٤٣٩	٣١	٣٦١	١٢٧
٥٥٨ ، ٤٩٣	٣٨	٦٨٧	١٢٨
٣٩٢	٣٩	١٤١	١٣١
٦٢٤	٥٣-٥٢	٧٠٠ ، ٤١٠ ، ٢٧٢	١٣٥
٧٩١ ، ٣٠٩	٥٤	٧٥٥	١٤٣-١٤٢
٧٥٥	٥٥	٥٦٠	١٤٨
٧٥٤	٦٠	٧٥٦ ، ٤١١ ، ٣٥٨	١٥٩
٦٦٧ ، ٣٤٤	٦١	٢٧٣	١٦٤
٦٣٧ ، ٣١٢	٧٣	٦٨٧	١٦٥
٧٣٢	٧٨	٧٠٩	١٦٦
٦٩٩ ، ٥٠٧ ، ٤٦٦	٨٠	٦٧٢	١٧٠
٣١٤	٨٤	٦٣٧ ، ٢٤٠	١٧١
٧٦٨	٨٥	٦٨٧ ، ٣٦١	١٧٦
٧٧٣	٨٩	-٥ المائدة	
٦٥٨ ، ٦٥٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤١	٩٥	٢٤٩	١
٧٠٥		٧٥٧ ، ٦٥٥ ، ٥١٥	٢
٤٨٧	١٠٥	٢٤٩	٣
٥١٧ ، ٢٠٨ ، ١٩٨ ، ٦٩	١٠٦	٤٧٤ ، ١٢٠	٤
٧٥٢ ، ٦٤٠ - ٦٣٩ ، ٦٢٥		٦٧٢	٦
٧٥٣ ، ٣٧٢ ، ٢٠٩ ، ١٩٩	١٠٧	١٦٢	٩
٦١٢ ، ٤٦٧	١٠٩-١٠٨	٣٦١ ، ٣١٥	١٣

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
١١٠	٥٤٠	٧٤	٢١١
١١٢	٦٧١	٧٥	٥٥٤ ، ٢١١
١١٣	٤١٢	٧٦	٢١٠
١١٤	٥٦٩	٨٤	٢٢٤
١١٥	٣١٦	٩٥	٣٣٩
		٩٧	٤٤٥
	٦- الأنعام	٩٩	٤٦٨ ، ٣٦٩
١	٢٤٩	١٠٠	٧٠٤
٢	٤١٣	١٠١	٤٦٩
٣	٣٦٨	١٠٦	٣٥٠
٥	٢٨٩	١٠٨	٥٩٢
٦	٧٨١ ، ٤٧٤	١٠٩	٤٥٣
١٢	٦٠٢ ، ١٥١	١١٠	٤٥٢
١٤	٣٩٢ ، ٢٧٤ ، ١٤٩	١١١	٤٩٧
١٩	٢٤٠	١١٢	٥٦٥
٢٣	٧٦٩	١١٣	٥٦٥
٢٩	٤٠٨ ، ١٣٧	١١٤	٤٠٥
٣٢	٥٣٢	١١٧	٦٤٤ ، ٢٤١
٤٠	٥٨٢ ، ٥٥٣ ، ٤٦٧ ، ٦٥	١٢١	٣١٢
٤٣	٢١٠	١٢٢	٣٥١
٥٢	٧٤٨	١٢٨	٣٩٤ ، ٣٩٣
٥٩	٢٨٦	١٣٦	٧٦١
٦٨	٢٧٩	١٣٧	٧٨٦ ، ٧٤٢ ، ٤٠٢
٧٠	٢٦٦	١٣٩	٥٧١
٧١	٧٥٩	١٤٥	٤٦٠
٧٣	١٥٢		

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
١٥١	٥٤٢	١٠٣-١٠٢	١٠٢
١٥٢	٥٤٣	١٠٨	١٩٠
١٥٣	٢٢٣، ٤٠٥، ٥٤٢، ٦٣٧	١٠٩	٢٢٤
١٥٤	٢٢٣	١١٣	١٨٢
	٧- الأعراف	١٢٧	٢٢٤
٢-١	٥٥٦	١٢٨	٢٢٤
٣	٣٥٧	١٣٧	٦٨٦
٤	٥٨٣	١٣٨	٣٦٣
٨	٥٤٨	١٤٨	٢١١
١٠	٧٤٨، ٣٥٧	١٥٥	٥٠٥، ٣٢٩
١٦	٨٠٨، ٥٩٢، ٥٥٩	١٥٨	٤٦٩
١٨	٤١٤	١٦٠	٤٢٩
٢٠	٦٨٩	١٦٩	٢١٢، ١٤٢، ٨٤
٢٧	٦٢٧، ٢٧٤	١٧٠	١٤٢
٢٨	٢٧٤	١٧٢	١٩٥
٣٢	٦٦٨	١٧٧	١٠٧
٣٦	٣١٧	١٨٥	١٩١
٣٧	٦٢	١٨٦	٤٦٤
٥٣	٤٤٠	١٨٨	٢٦٧
٥٥	٧٠٥	١٩٢	٥٩٤
٥٩	٧٦٨، ٦٥٨، ٢٥٥	٢٠١	٥٩٤
٧٥	٥٦٨	٢٠٢	٥٩٤
٧٧	٧٥٨	٨- الأنفال	
٩٧	١٧٥	٦	٢٤٠
٩٨	٤٥٣	١٤	٦١٣

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٢٥	٤٤٦ ، ١٤٢	٧٢	١٦٣
٢٦	٤٣٩	٩٠	٧٧١
٣٢	٧٧٤	١٠٨	٦٩٣ ، ٨٧
٣٤	٥٥٠	١١٧	٥٧٢ ، ٤٥٦
٤١	٥٥٣ ، ٥٣١	١٠ - يونس	
٤٢	٧٩٤	٢	٣٥٨
٦٧	٥٤٧ ، ٥٣٨	٤	٣٢٤
	٩ - التوبة	٥	٧٥٠ ، ٤٥٧
١	٤٧٠	٩	٣٥١
٣	٤٧٠	١٠	٤٨٨
٥	٥٥٨	١١	٣٧٥
٦	٦٨٧ ، ٥١٩	٢٢	٧٣٤
٢١	٧٤٩	٢٣	٦٢١
٣٢	٧٣٥ ، ٤٢٦ ، ٢٤٦	٢٤	٣٥١
٣٣	٦١٢	٢٧	٣٧٧
٣٦	١٠٥	٢٨	٤٤٧
٣٧	٧٥٣	٣٧	١٩١
٣٨	٧٣٣ ، ١٥٩	٤٥	٢٢٤
٤٠	٣١٨ ، ١٦٠	٥٠	٦٤٥
٥٣	٤٤٦	٥٨	٢٣٨ ، ٢١٤
٦١	١٣٨	٦١	٥٥٩
٦٢	٥٠٠ ، ١١٤	٦٢-٦٤	٦٦٦
٦٣	٥٣١ ، ٤٩٤	٧١	٧٢٣ ، ٤٦٠
٦٨-٦٩	٢٩٩	٧٢	١٤٩
٧٠	٧٠٤	٧٤	٤٥٥

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٢٩٩	١٠٥	٣٧٨	٧٨
٧٣٢ ، ٦٥٢	١٠٧	٣٩٦	٨١
٤٨٩	١٠٨	١٤٩	١٠٤
٦٤١ ، ٥٠٦	١١١	١١ - هود	
٢١٥	١١٢	١٤٣	٥
١٢ - يوسف		١٠٧	٧
١٣٢	١٥	٦٩٣	٨
٧١٥	١٦	٥١٨	١٥
١٦٨	١٨	٦٥٨	١٦
٧٠٠	٢٦	٣٥٠	١٧
٦٢٨ ، ٦١٨ ، ٤١٥	٣١	١٧٩	٢٨
٥٦٦ ، ٤٠٩ ، ١٥٩	٣٥	٢٠٨	٤٢
٤٥٨	٣٦	٢٠٨	٤٥
٤١٦	٣٧	٦٣٢	٤٦
٣٤٩	٣٩	٣٧١	٤٧
٣٤٩	٤١	١٩٢	٥٤
٦٥١	٤٣	٢٥٨	٥٧
٤٨٨ ، ٣٠٩	٧٥	٥٥٥	٦٦
٦٢٩	٨٠	٥١٧	٦٩
٦٠٩ ، ٥٣٨	٨٢	٣١٩	٧٠-٧١
٧٥٥	٨٧	٦٥٩	٧١
٧٠٩ ، ٤٨٨	٩٦	٣٧٦	٨١
٧٨٦ ، ٢٥٢	١١٠	١٢٣	٨٨
١٣ - الرعد		٤٤٣	٨٩
٧٣١	٧	٢٩٩	١٠٣

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٣٥٢	٥-٤	٢٦٧	١٠
٣٤١	٣٢	٤١٧	١٤
٣٢٠	٣٧	٥٠٨	٢٩
٧٢٢	٤٠	٣٥١	٣٣
٢٠٠	٤٤-٤٣	٤٤٩	٤٣
١٢٢	٥١	١٤ - إبراهيم	
٥١٩	٥٣	١٢٢	١٠
٤٦٢	٥٧	٧٧٣	١٢
٣٥٣	٥٩	٦٣٤ ، ١٢٩	١٦
٣٧٩	٧١	٧٤٣	٢٢
٨٩	٧٨	٧٢٩	٣٠
٧١٣	٩٢	٤٩٥ ، ٢٧٢	٣٩
٧٩٦ ، ٤٧٥	١٠٣	١٥ - الحجر	
٢١٧	١٠٦	٥٠٢ ، ٤٢٠	٤
٦٢٣ ، ٢٧٢	١٢٤	٧١٠	٥
١٧ - الإسراء		٥٣٢	١٠
٤٦٣	٢-١	٣٩٧	١٦
٦٦٠ ، ٣٤٥	٣-٢	٥٦٤ ، ٣٩٧	١٩
٧١٧	٤	٦٩٣	٢٧
٧٥٠	١٦	٣٢٣	٤٧
٤٦٣	١٧	٧٦٢	٥٦
٣٣٤	٢١	٣٢٤	٦٦
٨٣	٢٣	٧٤٤	٧٨
٢٢٦	٣٢	١٥٥	٨٢
١٠٩	٣٦	١٦ - النحل	

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٦٨٧	٩٦	٣٥٨	٥٢-٥١
٤٩٧	١٠٩	٨٩	٦٠
١٩-مريم		٥٩٥	٦١
٢٠٨	٣	٢٠٤	٧٤
٧٠٦، ٢٠٨	٤	٣٥٥	٧٨
٤٠٤	١٥	٢٤١	٨٤
٥٩٥	١٧	٥٤١، ١١٠	٨٨
٧٠٨	٢٧	١٨٧	٩٢
٢٢٥	٢٩	٣١٨	٩٣
٧٣٣	٣٣	٥٠٠	١٠٠
١٨٠	٣٦	٥٢١	١٠٥
٥٠٤	٣٨	٥٢١	١٠٦
١١١	٥٠	١٨-الكهف	
٧١١	٦١	١٠٧	٥
١٧٥	٦٦	٧٦٢	٦
١٧٤	٦٧	٦٤٤	١٢
١١١	٦٩	٧٠٣	١٨
٤١١	٧١	٣٣٥، ٢٨٦	١٩
١٢٤	٧٤	٤٢٠	٢٢
٦٨٨	٧٩	٧٢٤، ٣٠٩، ١٧٤	٣٩
٢٠-طه		٣٠٩	٤٠
٤١٨	٤-١	٨٩	٤٦
٤٥٦	١٥	١٠٧	٥٠
٢٢٦	٣٩	٥٥٤	٦٣
٣٦٤	٤٠	٥٢٢	٨٨

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٥٠	٧٣١	١٠٣	٧٤١ ، ١٢٥
٥٢	٥٧١	١٠٤	٤٨٧ ، ١٢٥
٥٨	٢١٦ ، ٨٥	١٠٩	٧٥٦
٦٢	١٤٤	١١١	٧٥٦
٦٣	١٤٤ ، ٨٤		٢٢ - الحج
٦٩	٦٦٨	٤	٥٣١
٧٤	٧١١	٥	٥٠١
٨١	٦٩٥	١٢	٦٣٤
٩٦	٧٩	١٨	٢٩٠
٩٨	٢١٣	١٩	١٤٥
١٢٤	٦٧	٢٦	٧٧٥
		٢٧	٧٧٥ ، ١٤٦
		٣٠	٧٣٣
		٤٤	٢٢٦
٢٢	٤٩٨ ، ٣٧٥ ، ٢٤٥ ، ٦٣	٤٥	٢٢٦ ، ١٨٦
٢٣	٧٢	٤٦	٧١١
٣٣	٤٥٨	٤٧	٢٢٧
٣٨	١٥٢	٤٨	٢٢٦
٣٩	١٥٢	٦٣	٣٢٠ ، ٣١٧
٤٠	٢٥٩ ، ١٥٢	٧٨	٧٩
٦٠	١٧٥		٢٣ - المؤمنون
٧٧	٧٣٣	٤٠	٧٠٩
٩٠	٧٠٥	٥٢	٦٣٧
٩٢	٧٠٤	٨٢-٨١	١٣٤
٩٧	٣١٧ ، ٦٩٠	٩٠	١٥٣

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٤٧٥ ، ١٣٤	١٣٣-١٣٢	١٢٢	٩٢-٩١
٧٤٣	١٧٦	١٥٣	٩٦
٧٩٧	١٩٩-١٩٨	٦٨٩ ، ٨٠	١١٢
٤٢٠	٢٠٨	٨٠	١١٤
٢٧- النمل		٢٤- النور	
١٠٢	٣	٣٩٩ ، ٣٢٢	١
٤٧٦	٦	٥٥٨	٢
٧١٢	٩	٢٠٥	٩
٤٠٥	١٩	٥٢٥	١٤
٥٢٤	٣٥	١٢٩	٣٥
٦٥٢	٧٢	٤٥٦	٤٠
٣٠١	٨٨	٣٥١	٤١
١٤٩	٩١	١٥٣	٥٤
٢٨- القصص		١٥٣	٥٦
٢٦٨ ، ١٦١	٨	٣٠٠	٦٤
١٦١	٩	٢٥- الفرقان	
٧٥١ ، ٥٠٢	١٥	٧١٠	١
١٦٩	٢٠	٥٦٥	٣٢
٢٦٨	٤٧	٤٥٤	٧٠-٦٨
٧٥٧	٤٨	٢٦- الشعراء	
٦٦٤	٥٨	٣٢٢	٤
٧٣٩	٦١	٢١٢	١٨
٢٦٢	٦٨	٢٤٢	٢٢
٢٠١	٧٣	١٤٣	٦٣
٢٠٤	٨٢	٦٨٦	١٠٥

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٢٩-	العنكبوت	٦	٧١٣
٢	٦٢٥	١٠	٢٨٦، ٦٠٦
١٢	٢٣٩	١١	٢٨٦
٢٢	٥٣٣	١٢	٥٢٩
٢٣	٥٧٩	١٣	٧٣
٤٦	٥٣٤	١٤	٧٧٠
٦٥	٦٢٠	١٥	٢٦٣
٦٧	٢٧١	٢٣	٧٥٤
	٣٠- الروم	٢٤	٢٨٢
٢٤	٥٣٤، ٤٣١	٤٦	٢١٢، ١٢٨
	٣١- لقمان	٤٨	١٦٦
١٩	٥٧٦	٣٥- فاطر	
٢٧	٤٩٧	٣	٧٠٩، ٢٥٥
	٣٢- السجدة	٨	٣٥١
٣	٤٧٠	١٠	١٧٤
	٣٣- الأحزاب	٢٤	٤٧١
١١-١٠	٣٠١	٣٦	٢٥٦
١٨	٦٢٣	٤٠	٧٣٣
٢٣	١٣٨	٤٢	٧٣٨، ٦٢٠
٤٠	٤٩٠	٤٣	٧٣٨
٤٩	٤٢٣	٣٦- يس	
٥٧	١١٤	٦	٤٧٠
٦١	١٧٢	٢١-٢٠	٤٧٦
	٣٤- سبأ	٢٧-٢٦	٥٢٣، ٨٦
٣	١٢٢	٣١	٦٠٧

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
١٤٧	٦٤	٦٤٢ ، ١٢٥	٣٢
١١٧	٧٥	٣٧٣	٣٧
٣٩- الزمر		٥٦١	٣٨
١٤٨	١٢	٥٦١ ، ٤٥٧	٣٩
٤٣١	٦٤	٢٧٥	٤٣
٥٧٢ ، ١٦٣ ، ٧٩	٦٧	٣٧- الصافات	
٥٥٥	٧١	١٥٤	١١
٥٥٤ ، ٤٠٧	٧٣	١٣٨	٣٥
٤٠- غافر		٣٦٥	٥٥
٤٧٦ ، ٤٢٤	٣-٢	١٦٢	٧٨
٤٢٥	١٠	١٦٢	٧٩
٥٨٥	١٦	٥٦٤ ، ٥١٦ ، ٤٠٧	١٠٣
١٥٠	١٩	٥١٦ ، ٤٠٧	١٠٤
١٥٤	٢١	١٥٤	١٤٩
١١٢	٢٨	٤١١	١٦٤
٤١- فصلات		٣٨- ص	
٥٠٣	١٠	٧٥٨	٣
٢٤١	١١	٧٤٤	١٣
٤٧١	١٣	١٤٥	٢١
٧٣١	١٧	٧٣	٢٤
٤٢- الشورى		٣٤٥	٢٥
٨٢	٥	١٢٦	٣٧
١٠٢	٧	٣٧٩	٤٦
٥٨١	١١	٥٥٧ ، ٣٧٢	٥٧
٧٦٢	٢٨	٣٧٢	٥٨

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٢٩	٦٣٣	١٩	١٣٨
٤٥	٧٣٣ ، ٣٤١	٢١	٥٨٩
٥١	٣٨٠	٤٩- الحجرات	
	٤٣- الزخرف	٣	٥٧٦
٥	٥١٥ ، ٣٠١	٧	١٥٦
٢٧-٢٦	٤٢٦	٩	١٤٦
٨٧	٧٨٢	٥٠- ق	
	٤٤- الدخان	١٤	٧٤٤
٤-٣	٢٠١ ، ٨٢	١٦	٧٨٤
٥-٤	٥٠٣	٢١	٤٢٧
	٤٥- الجاثية	٢٦-٢٤	٢٦٩
٣	٣٢٤	٤٤	١٢٢
٤	٣٢٤ ، ١٧١ ، ٨١	٥٣- النجم	
٥	٣٢٥ ، ٨١	٩	٦٤١
١٤	٥٨٣	٢٠-١٩	٦٠٣
٣٢	٣٧٤	٣٢	٧٣٢ ، ٦٣
	٤٦- الأحقاف	٥٤- القمر	
١٠	٨١	٨-٧	٣٦٩
١٥	٥٢٨	٩	٢٠٢
٢٦	٧٠٩	٢٤	٣٥٢
٣٣	٥٧٥	٥٥	٤٧٦
	٤٧- محمد	٥٥- الرحمن	
٣	١٥٥	٦	٥٦١
١٥	٣٥١	٧	٥٦١
١٦	١٤٥	٣١	٧٦١

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٣٣	٥٣٣	٣	٨٦
	٥٦- الواقعة	٤	٢١٩
٢٦	٢١٨	٦١- الصف	
٥٥-٥٤	٢٠٣	٢	٥٢٤
٦٢	٦٧٤	٦	٥٠٢
٧٠	٩٩	٦٢- الجمعة	
٧٦	١٢٢	٥	١٢٩
٨٢	٧٩٠	٧-٦	٦١
٨٣	٥٤٨	١١	٧٠٠
٨٤	٥٤٨، ٥٤٧	٦٣- المنافقون	
٩١	٢١٨	٤	٢٤٦
٩٥	٥٣٢	٥	٦٨٨
	٥٧- الحديد	١٠	٦٢٤، ٤٦٤
٦	٧٣٢	٦٥- الطلاق	
١٠	٥٥١، ٣١٤	٣	٢١٣
٢٧	٣٩٨	٦	١٢٩
	٥٨- المجادلة	٦٦- التحريم	
٢	٦٦٢، ٦١٧	٣	٦٣١
٣	٦٦١	٤	٧٣٢
١٩	٨٠٧، ٧٣٥	٦٧- الملك	
	٥٩- الحشر	٢	١٠٨
١٣	٢٧٢	١٧-١٦	٣٧٦
١٧	٤٨٩	١٩	٣٣٩
٢٤	٨٥	٦٨- القلم	
	٦٠- الممتحنة	٤	٢٧٢

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٤٠	١٢١	٣٥-٣٢	١٥٦
	٦٩- الحاقه	٣٦-٣٥	٧٠٤ ، ٣٤٦
٢-١	٣١٧	٤٩	٥٥٠
١٩	٦٨٧ ، ٨٧	٥٠	٨٥
٤٤	٦٨٩	٧٥- القيامة	
	٧٠- المعارج	٩	٦٩٩
١٦-١٥	٧٠٤	٣٠-٢٩	٧٣١
٢١-١٩	٦٦٢	٧٦- الإنسان	
	٧١- نوح	١	٦٧٤ ، ٨٦
١	٢٠٣	٧	١١٣
٤	٢٥٤	٢١	٥٦٥ ، ٤٣١
١٣	٥٥٠	٢٤	٣٨٠
١٧	٤٢٨	٣١	٤٣٦
٢٥	٢٧٠	٧٧- المرسلات	
	٧٢- الجن	٨	٥٧٣
٢-١	٦٧٤	٣٦	٢٥٥
٤-٣	٦٧٣	٧٨- النبأ	
١٨	٦٣٧ ، ١٨٠	١	٥٢٥ ، ٨٥
	٧٣- المزمّل	٧٩- النازعات	
١	٥٦٢	٤٠	٢٥٢
٢	١٤٥	٤١	٢٥١
٣	٥٦٢	٤٣	٥٢٤
٢٠	١٧٤-١٧٣	٨٠- عبس	
	٧٤- المدثر	٤-٣	٤٥٠
٦	٤٣٠	١٧	٥٠٤

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٢-١	٢٠٦	١٩-٢٠	١٧٨
٩-٧	٢٥٧	٩٣- الضحى	
٢٨-٢٧	٥٩٤	٤٥٤	١
		٧٥٩	٣
١	٥٨٥ ، ٥٧٣	٦٨٣ ، ٦٤٣	٥
		٦٩٢	١٠-٩
		٩٤- الشرح	
١٠	٥٥٢	٧٥٨	٧
١٣	١٧٤		
١٦-١٥	٧٠٤	٩٥- التين	
		٣٤٦	٤
٢	٥٦٣	٩٦- العلق	
٨	٥٦٣	١٩٣	١
١٧	٣٣٦ ، ١٠٨	٧٥١	٧-٦
		١٦٤ ، ١٠٠	١٦-١٥
		٩٧- القدر	
٢١	١٧٠		
٢٣	١٧٠	٦٣	١
		٧٦٤	٥
١٤	٤٥٥ ، ٢٨٤	٩٨- البينة	
١٥	٤٥٥	٨١٤ ، ٧٣٢	١
		٩٩- الزلزلة	
١	٤٥٤	٤٣٢	٥-٤
٥	١١٧	١٠٦- قريش	
١٢	١٣١	٦٣٨ ، ٦٣٧ ، ١٨١	١
		٦٣٨ ، ١٨١	٣-٢

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
		١٠٧- الماعون	
		٤٣٤	١
		٤٣٤	٧-٤
		١٠٩- الكافرون	
		١١٧	٣
		١١٠- النصر	
		٥٧٣	١
		١١٢- الإخلاص	
		٧١١، ٣١٧	١

- ٣٤١ لن يدخل أحدكم الجنة بعمله.
- ٧٦٠ لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم.
- ٧٨٢ ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه.
- ٧٨٠ مات حتف أنفه.
- ٧٨٤ ما تركت بعدي فتنة أضرّ على الرجال من النساء.
- ٧٨٤ ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للرجل منكن.
- ٧٨٣ ما يسرني بها حمر النعم.
- ٧٨٧ مثل الحواميم في القرآن مثل الحبرات في الثياب.
- ٧٨٦ معاذ الله ، لم تكن الرسل لتظن ذلك بربها.
- ٧٨٧ من أراد أن يرتع في رياض موقنة من الجنة فليقرأ الحواميم.
- ١٣٠ من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت.
- ٦٣١ من يستغفرني فأغفر له ، من يدعوني فأستجيب له.
- ٧٨٦-٧٨٥
- ٧٨٤ الناس دثار والأنصار شعار.
- ٧٨٣ ، ٦٩٧ نحن معاشر الأنبياء لا نورث.
- ٤٩٧ نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.
- ٧٨٦ هل أنتم تاركو لي صاحبي ، تاركو لي امرأتي.
- ٧٨٤ هو بينكم وبين أعناق رواحلكم.
- ٧٨٢ وإليك نسعى ونحفد.
- ٢٣٩ وكان رسول الله عليه السلام مما يحرك شفّتيه.
- ٧٧٨ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.

فهرس الأمثال وأقوال العرب

٤٣٩	أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.
٧٩٣	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.
٧٩٣	أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها.
٤٦١	استوى الماء والخشبة.
٥٦٢	أكلت لحماً سمكاً تمرأ.
٤٨٧	ألا ماء ولو بارداً.
٦٩٧، ٣٣٥	اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.
١٣٧	اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم.
٥٦٩	إليّ أبي عبد الله.
٥٧٨	أما العبيد فذو عبيد.
٥٧٨	أما قريشاً فأنا أفضلها.
٤٦٢	أنت أعلم ومالك.
٦٨١، ٣٠٩	أنت ظالم إن فعلت.
٧٥٣	إنّ القول ما قالت حذام.
٦١٠-٦٠٩	إني من دين.
٥٢٩	البرد شهران والحر شهران.
٦٩٨	بك الله نرجو الفضل.
٥٣٤-، ٤٣١	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.
٥٦٧، ٥٣٥	
٤٦١، ٤٦٠	جاء البرد والطياسة.
٧٩٣	جبة البرد جنة البرد.
٤٣٠	خذ اللص قبل يأخذك.
٥٥٢	دعني من تمرتان.
١٦٤	رجع أدراجه.

١١٧ ، ١١٦	سبحان ما سخركن لنا.
١٦٧	صلى الله عليه الرؤوف الرحيم.
٥٩٣ ، ٥٩٢	ضرب زيد الظهر والبطن.
١٢٢	ظهرت الشعرى العبور الليلة.
٧٩٣	على كيف تتبع الأحمرين.
٧٩٤	عليه رجلاً ليسني.
٥٠٢	عليه مئة بيضاً.
٤٨٧	عليّ عبد الله.
٧٩٣	غثنا ما شئنا.
٧٩٤	غفر الله لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبع.
٥٧٧	قد كان من حديث فخلّ عني حتى أذهب.
٧٩٤ ، ١٢٧ - ١٢٦	قمت وأصك عينه.
٢٦٣	كان أنت خير منه.
٣٦٣	لا أكلمك ما أن حراء مكانه.
٤٣٢	لله درّ بني فلان ، ما أشد في الهيجاء لقاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها ، وأحسن في اللزمات عطاءها.
٧٩٠	له مال وبه داء.
٤٩٨ ، ٢٤٥	لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا.
٧٩٣ - ٧٩٢	لو كنت على دين غير هذه لأجبتك.
٦٢٤	ليس خلق الله أشعر منه.
٦٢٤ ، ٦٢٣	ليس الطيب إلا المسك.
٦٢٤	ليس قالها زيد.
٥٢٩	الليلة الهال.
٧٩٣	ما خلقت إلا فريت ، ولا وعدت إلا وفيت.
٤٦٢ - ٤٦١	ما زلت أسير والنيل.
٣٦٥	ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي.

٦٢٤ ، ٦٢٣	ما كان الطيب إلا المسك.
٧٩٤	ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة.
٣٧٣	مررت بالرجل خير منك.
١٦٧	مررت به المسكين.
٤٣١-٤٣٠	مره يحفرها.
٥٩٣	مطرنا السهل والجبل.
٦٩٧	نحن العرب أقرى الناس للضيف.
٧٩٤	نعم السير على بئس العير.
٦٧٢	هذا جحر ضب خرب.
٦٦١	هذا درهم ضرب الأمير.
٥٧٧	هل لك في كذا وكذا.
١٦٤	هم درج السيول.
٧٩٤	هو ابن عمي دنيا.
٣٤٨	هو فارس حرب.
٥٩٥	وقع المصطرعان عدلي عير.
٣٧٩ ، ٣٤٩	يا سارق الليلة.
٥٢٩	اليوم خمر وغداً أمر.

فهرس شواهد الشعر والرجز

أ- شواهد الشعر

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
			قافية الهزمة
			الهزمة المفتوحة
٥٣١		الأخطل	خفيف
			وظباء
			الهزمة المضمومة
٣٦٥	زهير بن أبي سلمى	وافر	السواء
٥٣٣، ٥٣٤	حسان بن ثابت	وافر	سواء
			الهزمة المكسورة
١٦٨	-	خفيف	إباء
			قافية الباء
			الباء المفتوحة
١١٧	الحارث بن ظالم المري	وافر	الرقابا
٥٨٣	جرير	وافر	الكلابا
٥٨٠	غادية السلمي	وافر	وثابا
٤٣٦	جرير	وافر	والخشابا
			الباء المضمومة
١٦٨	عروة بن حزام	طويل	لحبيب
			أو كثير عزة
١٨٧	ضابئ بن الحارث البرجمي	طويل	لغريب
٥٩٣	النابغة الذبياني	طويل	ويقشب
٨٠٤	بشار بن برد	طويل	كواكبة
٤٣٥	-	بسيط	ذيب
٣٦٣	-	كامل	ذاهب

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٥٥٨	-	كامل	يتذبذبُ
	البناء المكسورة		
٨٠٤	أبو تمام	طويل	أشيب
٨٠٥	المتنبي	طويل	السحائب
٥٨٢	امرؤ القيس	طويل	مغلب
٥٣٤	حسان أو عبد الله بن رواحة	طويل	ولا متقارب
٦٧٣	أبو الغريب الأعرابي أو أبو الجراح العقيلي	بسيط	الذنب
٣٦٤	الكميت	بسيط	الكلب
٢٦١	الجميح الأسدي	بسيط	للشيب
٥٠٥	عمرو بن معد يكرب	بسيط	نشب
٤٩٦	حسان بن ثابت	كامل	لحروب
٥٣١	الأعشى	خفيف	الخطوب
	قافية التاء		
	التاء المكسورة		
٥٢٣	عمرو بن معد يكرب	طويل	كرت
	قافية الحاء		
	الحاء المفتوحة		
١٥٤	عبد الله بن الزبعرى	كامل	ورمحا
	الحاء المضمومة		
٦٣٤	تميم بن مقبل	طويل	أكدح
٥٤٧	أبو ذؤيب الهذلي	وافر	صحيح
	قافية الدال		
	الدال المفتوحة		
٦٩٣	الفرزدق	طويل	عوذا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	الدال المضمومة		
٧١٦	أمية بن أبي الصلت	بسيط	والجمدُ
٧٤٧	الفضل بن العباس	بسيط	وعدوا
	الدال المكسورة		
١٣٩	-	طويل	إلى هندِ
٦٨٥	طرفة بن العبد	طويل	المتجردِ
٤٣٠	طرفة بن العبد	طويل	مخلدي
١٩٧	زهير بن أبي سلمى	طويل	ولا بحقلدِ
٦٦٤	أمية بن أبي الصلت	وافر	بالشهادِ
٥٢٥، ٥٢٤	حسان بن ثابت	وافر	رمادِ
٦٨٣	عامر بن الطفيل	كامل	لم يقصدِ
٣٦٥	حسان بن ثابت	كامل	الملحدِ
٨٠٣	أبو نواس	سريع	واحدِ
	قافية الراء		
	الراء المفتوحة		
٧٠٧	امرؤ القيس	طويل	أحمرا
٣٥٧، ٣٥٦	حذيفة بن أنس	طويل	ومئزرا
٥٥١	الفرزدق	بسيط	عمرا
٤٤٥	الربيع بن ضبع	منسرح	نفرا
٤٤٩	عدي بن زيد	خفيف	والفقيرا
	أو ابنه سواده		
٥٣٩	أبو دؤاد الإيادي	مقارب	نارا
	الراء المضمومة		
٦١٧	الفرزدق	طويل	ولا متيسرُ
٤٢٣	الفرزدق	طويل	أزورها

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١١٣	ساعدة بن جؤية	طويل	صغيرها
٧٤	-	بسيط	كثروا
٢٧٩	-	بسيط	وتنتصر
٥٥٩	-	وافر	القدور
٥٥٧	عدي بن زيد	خفيف	تصير
	الراء المكسورة		
٥٦٧	رجل من بني أسد	طويل	بكير
٣٦٠	جرير	طويل	الخضر
٤٣٢	-	طويل	الصبر
٢٩٠	-	طويل	والغدر
٦٨٤	جرير	بسيط	قدر
٥٧٢	النابعة الذبياني	كامل	حذار
٥٨٥	عدي بن زيد	رمل	اعتصاري
١١٦	الأعشى	سريع	الفاخر
	قافية الزاي		
	الزاي المضمومة		
٤٩٩	الشمخ	طويل	أو معارز
	قافية السين		
	السين المفتوحة		
٦٤٤	العباس بن مرداس	طويل	القوانسا
٥٢٦	المتنبي	كامل	نسيسا
	السين المكسورة		
٢٠٢	الكميت	طويل	احبس
	قافية العين		
	العين المفتوحة		

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٥٦٥	حريث بن عئاب الطائي	طويل	أجمعا
٦٤١	الكلحبة اليربوعي	طويل	إصبعاً
٣٩٩	-	بسيط	سمعا
٧٦٠	أبو الأسود الدؤلي	رمل	ودعة
٧٦٠	سويد بن أبي كاهل العين المضمومة	رمل	ودعة
٦٩٨	الفرزدق	طويل	الأصابعُ
٣٩٣	النابغة الذبياني	طويل	سابعُ
٣٩٣	النابغة الذبياني	طويل	خاشعُ
٦٨٣	الكميت بن معروف	طويل	واسعُ
٤١٣	الفرزدق	طويل	يقطعُ
٥٨٦	قيس بن الملوح	طويل	شفيغُها
١٠٥	العباس بن مرداس العين المكسورة	بسيط	جرعُ
٥٥٧	النمر بن تولب قافية الفاء الفاء المضمومة	كامل	فاجزعي
٢٦٢	عنتره	بسيط	معروفُ
٥٠٠	قيس بن الخطيم قافية القاف القاف المضمومة	منسرح	مختلفُ
٦٢٦، ٣١٧	ذو الرمة القاف المكسورة	طويل	فيغرقُ
٣٩٩	-	طويل	شارقِ
٦٩٤	عمرو بن عمار الطائي	طويل	فتزلق

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	أو امرؤ القيس		
٥٨٠	امرؤ القيس	طويل	وترتقي
٦٨٧، ٥٢٠	عدي بن زيد	خفيف	الساقبي
	قافية الكاف		
	الكاف المفتوحة		
١٢٧	عبد الله بن همام السلولي	مقارب	مالكا
	قافية اللام		
	اللام الساكنة		
	كعب بن جعيل	رمل	تمل
٥٢٠	أو حسام بن ضرار الكلبي		
١٢٣	-	مقارب	الأجل
	اللام المفتوحة		
٥٠٣	رجل من طيئ	بسيط	الأملا
٥٦٩	-	بسيط	ضليلا
٥٢٦	رجل من طيئ	بسيط	مخدولا
٦٤٠	الأعشى	منسرح	نغلا
	اللام المضمومة		
٦٤٩	معن بن أوس	طويل	أول
٨٠٥	المتنبي	طويل	وطبول
٢٠٣	جرير	طويل	نواصلة
٥٢٥، ٥٢٤	كعب بن مالك	بسيط	القبل
٦٢٣	هشام بن عقبة	بسيط	مبذول
٥٤٢	الأعشى	بسيط	نننقل
١٠٠	-	بسيط	وتضليل
٥٠٤	-	بسيط	والعمل

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٥٨٠	الأعشى	بسيط	والفتلُ
٤٠١	أبو حية النميري	وافر	أو يزيلُ
١٦٥	شمير بن الحارث الضبي	وافر	والصهيل
٣٥٤	المقنع الكندي	كامل	قليلُ
	اللام المكسورة		
٤٠٣	-	طويل	بعسيلِ
١٦٨	طليحة بن خويلد	طويل	حبالِ
	الأسدي	طويل	الخالِي
٦٨٣	امرؤ القيس	طويل	الخالِي
٣٠٧	امرؤ القيس	طويل	لم يحولِ
٤٦٥	امرؤ القيس	طويل	معجلِ
١٠١	رجل من بني دارم	طويل	ولا عزلِ
١٠٠	جرير	كامل	الباطلِ
٥٥٥	تميم بن مقبل	كامل	بخيالِ
٥٥٥	أبو كبير الهذلي	كامل	لم يفعلِ
٣٣١	الأسود بن يعفر	سريع	بالباطلِ
٧٣٨	امرؤ القيس	سريع	ولا واغلِ
	قافية الميم		
	الميم الساكنة		
٤٨٨، ٣١٤	باعث بن صريم، أو أرقم بن	طويل	السلمُ
٥٥١، ٥٠٦	علباء، أو علباء بن أرقم		
	اليشكري		
	الميم المفتوحة		
٧٢٩	لبيد	طويل	عماعما
١٣٤	-	طويل	مسلمًا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	درنا بنت عبعة	طويل	فدعاهما
٤٠١	أو عمرة الخثعمية		
٢٦١	أبو مكعت	بسيط	ناما
	الميم المضمومة		
٥٩٧	عمرو بن براقه	طويل	وجارم
٤٩٨	ذو الرمة	طويل	بغامها
٥٤٨	طرفه بن العبد	مديد	قدمه
٤٩٢، ١١٠	زهير بن أبي سلمى	بسيط	ولا حرم
٥٤١، ٤٩٣			
٥٩٣	جرير	وافر	حرام
٥٢٠	الأحوص	وافر	الحسام
١١٨	النايعة الذبياني	وافر	سنام
			وخصوم
٤٢٥	أبو الأسود الدؤلي	كامل	لدميم
٢٤٧	أحيحة بن الجلاح	متقارب	ألوم
	الميم المكسورة		
٥١٥	الفرزدق	طويل	ابن خازم
٦١١	زهير بن أبي سلمى	طويل	عم
٢٣٩	أبو حية النميري	طويل	الفم
٣٥٩	زهير بن أبي سلمى	طويل	المرجم
٧٥	الفرزدق	طويل	وهاشم
٨٠٥، ٤٢٤	المتنبي	وافر	السقيم
٣١٤	الفرزدق	وافر	كرام
٦١١	الحارث بن وعلة الذهلي	كامل	جذم
٥٧٢	حسان بن ثابت	كامل	قوام

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٥٠٣	قطري بن الفجاءة	كامل	لحمام
٤١٥، ٤١٦	الجميح الأسدي	سريع	[قدم والشتم الكريم
٥٦٢	-	خفيف	
	قافية النون		
	النون المفتوحة		
١٥٠	المرقش الأكبر أو بشامة بن حزن النهشلي	بسيط	فاسقينا
٥٦٠، ٥٣٠	الفرزدق	بسيط	مروانا
	النون المضمومة		
٥٥٢	الأفوه الأودي	طويل	يكونُ
٦٢٣	حميد الأرقط	بسيط	المساكينُ
	النون المكسورة		
٢٤٣	عمر بن أبي ربيعة	طويل	بثمانٍ
١٨٧	عمرو بن أحمر	طويل	رمانِي
	أو الأزرق بن طرفة		
٥٥٩	عروة بن حزام	طويل	لقضاني
٣١٣، ٣١٢	حسان أو ابنه عبد الرحمن أو كعب بن مالك	بسيط	مثلانٍ
٥٣٠، ٤٩٩	عمرو بن معد يكرب	وافر	الفرقدانِ
٥٦٠			
٣٧٣	رجل من بني سلول	كامل	لا يعنيني
٥٠٦	-	هزج	حقانٍ
٦٩٢	-	منسرج	المجانينِ
٥١٢	-	خفيف	الأزمانِ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٧٢٨	-	خفيف	الأمني
	قافية الهاء		
	الهاء الساكنة		
٦١٨	المتنخل الهذلي	مقارب	قواهُ
	الهاء المفتوحة		
٦٩١	العباس بن مرداس	وافر	سواها
	قافية الياء		
	الياء المفتوحة		
٤٦٥	زهير بن أبي سلمى	طويل	جائيا
٢٨٥	سوار بن المضرب السعدي	طويل	راضيا
٥٥٨،٥٥٧	-	طويل	هيا

ب- الرجز

الصفحة	الرجز	القافية
	الهمزة المكسورة	
٧٨٧	العباس	النباء
	الباء المضمومة	
٦٩٨	رؤية	الضباب
	الباء المكسورة	
٤٢٩	رؤية	الخصب
	التاء المكسورة	
٣١٠	جدر بن ضبيعة	أتمت
	الذال المفتوحة	
٦٣٣	العجاج	تمعددا
٦٣٣	العجاج	أجلدا

الصفحة	الراجز	القافية
٥٨٣	رؤبة أو العجاج	سيدا
٦١٣	-	وبددا
٢٧٩	الزاي المكسورة رؤبة	حمز وجمزي
٣٣٢	الضاد المفتوحة حميد الأرقط	مستريضا
٤٩٣، ٤٩٢	العين المضمومة جرير بن عبد الله البجلي أو عمرو بن خثارم	تُصرعُ
٥٨١	اللام الساكنة رؤبة أو حميد الأرقط	مأكولُ
٣٥٤	اللام المفتوحة امرؤ القيس	وكاهلا
٥٢١، ٥٢٠	النون الساكنة رؤبة	وإنْ

فهرس الأعلام

- حرف الألف
- الأبذي: أبو الحسن علي بن محمد الخشني. نحوي ، حافظ للخلاف في النحو ، عارف بكتاب سيبويه وغوامضه. قرأ عليه ابن الزبير. (ت ٦٨٠ هـ). بغية الوعاة ١٩٩/٢. * ٣٨٣
- أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي ابن فراس العبقيسي ، مسند الحجاز ، القاضي العدل أبو الحسن. سمع من محمد بن الربيع الجيزي ، وأبي سعيد ابن الأعرابي وغيرهما ، وروى عنه: أحمد بن محمد العتيقي ، و أبو علي الأهوازي، والداني ، و آخرون. (ت ٤٠٤ هـ ، وقيل غير هذا). سير أعلام النبلاء ١٨١/١٧-١٨٣. * ٦٤٧
- إبراهيم بن هرمة ، أبو إسحاق. شاعر غزل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهو آخر الشعراء المحتج بشعرهم. (ت ١٥٠ هـ ، وقيل: ١٧٦ هـ). انظر الأعلام ٥٠/١. * ٨٠٠
- ابن الأبرش: خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي. كان إماماً في العربية ، وله حظ وافر من الحديث و الفقه والأصليين. (ت ٥٣٢ هـ). بغية الوعاة ٥٥٧/١. * ٤٢٠
- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، تاج الدين ، أبو محمد. أخذ النحو عن البهاء بن النحاس ، ولازم أبا حيان ، وتقدم في الفقه و النحو واللغة. (ت ٧٤٩ هـ). من مصنفاته: شرح الكافية و الشافية لابن الحاجب ، و الدر اللقيط من البحر المحيط ، وغير ذلك.
- أبي بن كعب بن قيس ، أبو المنذر الأنصاري ، سيد القراء. قرأ على النبي

- بغية الوعاة ١/٣٢٦-٣٢٧. * ٣٨٧.
- عبد الواحد المليجي . (ت ٤٠١هـ) .
من مصنفاته: كتاب الغريبين ، غريب
القرآن وغريب الحديث . انظر بغية
الوعاة ١/٣٧١، والأعلام ١/٢١٠ .
* ٨٨.
- أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم
الأموي المروزي ، أبو بكر ، قاضي
حمص ، الإمام الحافظ . حدث عن علي
ابن الجعد ويحيى بن معين ، وحدث عنه
النسائي وخلق كثير . (ت ٢٩٢هـ —) .
من مصنفاته: العلم ، ومسند عائشة ،
وغير ذلك . انظر سير أعلام النبلاء
١٣/٥٢٧-٥٢٨ .
* ٦٤٧ .
- الأحمر: عنبة بن النضر ، أبو عبد
الرحمن اليشكري ، المقرئ النحوي .
قرأ على أصحاب حمزة ، وروى عنه
عبد الله ابن جعفر السواق . غاية النهاية
في طبقات القراء ١/٦٢٥ .
* ٥٠٩ .
- أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله ،
الإمام ، شيخ الإسلام ، وصاحب مذهب
الحنبلية . أخذ عن شيوخ كثر ، منهم
الشافعي ، وحدث عنه البخاري ومسلم
وغيرهما . (ت ٢٤١هـ) . انظر سير
أعلام النبلاء ١١/١٧٧-٣٥٨ ، ومعجم
المؤلفين ١/٢٦١ .
* ٣٠٥ .
- أبو الأحوص ، سلام بن سليم الحنفي ،
مولاهم الكوفي . إمام ثقة حافظ ، حدث
عن سماك بن حرب وأبي حصين ،
وغيرهما ، وحدث عنه وكيع و يحيى
ابن آدم وخلف بن هشام و آخرون . (ت
١٧٩هـ) . انظر سير أعلام النبلاء
٨/٢٨١-٢٨٢ .
* ٥٠٩ .
- ابن أبي الأحوص: الحسين بن عبد
العزیز بن محمد الغرناطي الجبالي . من
فقهاء المحدثين ، والقراء و النحاة
والأدباء ، أخذ من كل علم بطرف .
- أحمد بن الهروي: أبو عبيد أحمد بن
محمد . قرأ على أبي سليمان الخطابي ،
وأبي منصور الأزهري ، وروى عنه

لازم الشلوبيين في العربية والأدب . ٦٣٨ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٩ ، ٦٦٩ ،
 (ت ٦٧٩ هـ وقيل : ٦٨٠ هـ) . من ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٧ ،
 مصنفاته: الأربعون ، وشرح الجمل . ٦٩٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٢٠ ، ٧٢٩ ،
 بغية الوعاة ١/٥٣٥ .
 * ٣٨٣ .

الأخفش الصغير: علي بن سليمان ، أبو
 الأخفش الحسن البغدادي ، أحد الأخفاش الثلاثة
 المشهورين . قرأ على ثعلب و المبرد ٥٧ ، ٨٢ ، ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٦ ،
 واليزيدي ، وروى عنه علي بن هارون ١٩٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ،
 وأبو عبيد الله المرزباني . (ت ٣١٥ هـ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ،
 وقيل : ٣١٦ هـ) . من تصانيفه: شرح ٢٨٣-٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ،
 كتاب سيبويه ، الأنواء ، التثنية ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 والجمع... ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ،
 انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٠٧ ،
 وبغية الوعاة ٢/٢٧٦ ، وبغية الوعاة ٢/١٦٧-١٦٨ . ٤٢١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ،
 * ٨٢ ، ٥١٨ ، ٥٤٤ . ٤٦١ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ،
 ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،
 الأخفش الكبير: عبد الحميد بن عبد
 المجيد ، أبو الخطاب . كان إماماً في ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،
 العربية ، أخذ عن الأعراب ، وعن أبي ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ،
 عمرو وطبغته ، وأخذ عنه سيبويه و ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ،
 الكسائي و يونس و أبو عبيدة . (ت ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ،
 ١٧٧ هـ) . انظر إنباه الرواة على أنباه ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ،
 النحاة ٢/١٥٧ ، وبغية الوعاة ٢/٧٤ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ،
 و الأعلام ٣/٢٨٨ . ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ،
 * ٤٨٠ ، ٥٤٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

- المصحف. (ت ٦٩هـ). بغية الوعاة . ٢٢٢/٢-٢٣.
- * ٧٤٨ ، ٧٦٠ ، ٧٩٩.
- الأشموني : نور الدين ، أبو الحسن ، وأخذ عنه نافع وجماعة . (ت ١١٧ هـ) . انظر إنباه الرواة على أنباه الفقيه الإمام المقرئ الأصولي . النحاة ١/١٧٢ - ١٧٣ ، وتذكرة الحفاظ أخذ القراءات عن ابن الجزري . (ت ٩٧/١ هـ) ، وغاية النهاية في طبقات القراء (٩٢٩هـ) . من مصنفاته شرح ألفية ابن مالك ، ونظم المنهاج وشرحه .
- شذرات الذهب ٨/ ١٦٥ .
- * ٨٧ .
- الأعشى : ميمون بن قيس البكري ، الأعشى الكبير . من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات. (ت ٧هـ). الأعلام ٧/٣٤١.
- * ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٨٠٠ ، ٨٠١.
- الأعمش : سليمان بن مهران ، أبو محمد الأسدي ، من أئمة المقرئين والمحدثين . قرأ على يحيى بن وثاب ، وقرأ عليه حمزة وغيره . أئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر . (ت ١٤٨هـ). معرفة القراء الكبار روى عن أبي عمرو بن العلاء ، ونافع وحمام بن سلمة . (ت ٢١٦هـ) ، وقيل (٢١٥هـ). بغية الوعاة ٢/١١٢-١١٣ .
- * ٧٤٦ ، ٨٠٠ .
- * ٨٢ ، ٤٥٠ ، ٧٤٩ ، ٧٦١ .
- الأعشى : ميمون بن قيس البكري ، الأعشى الكبير . من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات. (ت ٧هـ). الأعلام ٧/٣٤١.
- * ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ .
- الأعمش : سليمان بن مهران ، أبو محمد الأسدي ، من أئمة المقرئين والمحدثين . قرأ على يحيى بن وثاب ، وقرأ عليه حمزة وغيره . أئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر . (ت ١٤٨هـ). معرفة القراء الكبار روى عن أبي عمرو بن العلاء ، ونافع وحمام بن سلمة . (ت ٢١٦هـ) ، وقيل (٢١٥هـ). بغية الوعاة ٢/١١٢-١١٣ .
- * ٧٤٦ ، ٨٠٠ .

- الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان . ٦٠٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٣٨ ،
كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني ٦٤٤ ، ٦٥١ ، ٦٥٦ ، ٦٦٦ .
الشعر، حافظاً له . (ت ٤٧٦هـ) . من امرؤ القيس بن حجر بن الحارث
تصانيفه : شرح الجمل، وشرح أبياته ، الكندي ، أشهر شعراء العرب على
وشرح ديوان المتنبي . إنباه الرواة على الإطلاق ، اشتهر بلقبه ، وعرف بالملك
أنباه النحاة ٤/٦٥-٦٦ . الضليل . (ت ٨٠ ق هـ) . الأعلام
* ٢٥٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٤ ، ٥٥٧ ، ٤٨٥ ، ١١/٢-١٢ .
٦٣٨ * ٤٦٤ ، ٥٨٠ ، ٧٠٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٨٠٠ .
أمية بن أبي الصلت : شاعر جاهلي
الألوسي: محمود بن عبد الله الحسيني
شهاب الدين ، أبو الثناء . مفسر، محدث،
أديب ، من المجددين، من أهل بغداد .
(ت ١٢٧٠هـ) . من مصنفاته: روح
المعاني ، وحاشية على شرح القطر،
وغير ذلك . الأعلام: ٧/١٧٦-١٧٧ .
* ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ،
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ،
١٦٩ ، ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ،
٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ،
٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،
٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ،
٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ،
٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٩٥ ، ٦٠١
- الأنباري : عبد الحمز بن محمد بن
عبيد الله ، أبو البركات ، كمال الدين
النحوي صاحب الإنصاف ونزهة
الألباء . أخذ عن ابن الشجري وأبي
منصور الجواليقي . (ت ٥٧٧هـ) . بغية
الوعاة ٢/٨٦-٨٨ .
* ٤٨٣ ، ٥٤٦ .
ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم .
من علماء النحو والأدب . سمع من

- ثعلب وخلق. (ت ٣٢٨هـ، وقيل: * ٤٧.
- ٣٢٧هـ). من مصنفاته: غريب الحديث والأضداد والزاهر ، وغير ذلك .بغية الوعاة ٢١٤/١.
- * ٥٥٢، ٥٥١، ٥١٠، ٣٥٧، ٣٣٤، ٧٣ ، ٥٩٠.
- والأعلام في فنون العربية وبلاغتها. (ت ٤٦٩هـ ، وقيل ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي البصري . أحد الأئمة والأعلام في فنون العربية وبلاغتها. (ت ٤٦٩هـ ، وقيل
- الأهوازي : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن هرمز، شيخ القراء والمحدثين في عصره ، عني بالروايات والأداء ، قرأ على كثيرين. (ت ٤٤٦هـ) . من تصانيفه: الموجز والوجيز في القراءات . ١٧/٢ .
- انظر معرفة القراء الكبار ٤٠٢/١-٤٠٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٠/١-٢٢٢ .
- * ٤٨٨، ١٧٦ .
- ابن البادش: أحمد بن علي بن خلف الأنصاري الغرناطي. إمام نحوي مسند مقريء ، عارف بالأدب والإعراب . أخذ عن أبيه وعن أبي علي الغساني وغيرهما. (ت ٥٤٠هـ
- قيل: ٥١٤هـ). من مصنفاته: الإقناع في القراءات . انظر البلغة ٦٠، وبغية الوعاة ٣٣٨/١.
- * ١٧٤ ، ٤٢٠ ، ٤٦١ .
- البحثري: الوليد بن عبيد بن يحيى ، أبو عبادة الطائي المنبجي . شاعر
- أيوب : أبو بكر بن أبي تميمة كيسان العنزي مولاهم البصري السُّخْتِيَانِي ، الإمام الحافظ سيد العلماء . سمع من سعيد بن جبير والحسن البصري وغيرهما ، وحدث عنه محمد بن سيرين وعمرو بن دينار وسفيان ومالك وآخرون. (ت ١٣١هـ). انظر سير أعلام النبلاء ١٥/٦-٢٦.

الوقت وصاحب الديوان المشهور . الحنبلي. سمع الحديث ، وقرأ النحو
(ت ٢٨٣هـ، أو : ٢٨٤هـ). انظر سير واللغة ، وكان غزير الفضل يقول
أعلام النبلاء ١٣/٤٨٦ - ٤٨٧ ، والأعلام الشعر الحسن . (ت ٥٦٩هـ). شذرات
١٢١/٨ . الذهب ٤/٢٣٦ .
* ٨٠١ . * ٣٠٤ .

البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، ابن برهان : عبد الواحد بن علي ،
أبو عبد الله ، إمام الحفاظ وشيخ الإسلام ، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي
صاحب الصحيح (ت ٢٥٦هـ—). انظر صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام
سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١ - ٤٧٥ . العرب. قرأ على عبد السلام البصري
* ٦٠ ، ٧٤٢ . * وأبي الحسن السمسسي . (ت ٤٥٦هـ).
من مصنفاته: اللمع والاختيار وأصول

البدر الدماميني : محمد بن أبي بكر بن اللغة. انظر إنباه الرواة على أنباه
عمر ، بدر الدين ، ويعرف بابن النحاة ٢/٢١٣-٢١٥ ، وبغية الوعاة
الدماميني . برع في النحو والنظم والنثر ٢/١٢٠-١٢١ ، والأعلام ٤/١٧٦ .
والخط، وشارك في الفقه وغيره. * ١٦٩ ، ٣٥٨ ، ٥٥٧ .

(ت ٨٣٧هـ ، وقيل : ٨٢٧هـ—) من ابن بري : عبد الله بن بري بن عبد
مصنفاته : تحفة الغريب بشرح مغني الجبار، أبو محمد. عالم بالعربية ،
الليبي ، تعليق الفرائد في شرح تسهيل كثير الاطلاع ، إمام النحو في مصر .
الفوائد ، وغير ذلك . انظر بغية الوعاة قرأ العربية على مشايخ عصره. (ت
١/٦٦-٦٧ ، وهدية العارفين ٦/١٨٥ . ٥٨٢هـ). من مصنفاته: اللباب ،
* ٧٧٨ . التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب

أبو البركات بن نجاح : يحيى بن نجاح أبو البركات بن نجاح
ابن مسعود المؤدب الأديب الشاعر
٢/٣٤ .
* ٧٧٩ .

- البيزي: أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو
الحسن . قرأ على عكرمة بن سليمان ،
وقرأ عليه الحسن بن
الحياب.(ت ٢٥٠هـ) . غاية النهاية في
طبقات القراء ١١٩/١-١٢٠.
- * ٧٥٠ .
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤
٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩
٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤
٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤
٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩
٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤
٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩
٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٥
٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٨٥
٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ ، ٥٤٠
٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٦٩ ، ٥٨٤ ، ٥٩٩
٦٢٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠
٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦١ ، ٦٦٤
٦٧٥ ، ٧٠٠ ، ٧٢٩ ، ٧٤٥ ، ٧٥٦
٧٧٣ ، ٧٧٦
- بشار بن برد العقيلي ولأء. شاعر
مشهور، نظم في أكثر ضروب الشعر ،
وكان راجزاً وخطيباً وصاحب منثور
مزدوج ، وله رسائل معروفة.
(ت ١٦٧هـ). معجم المؤلفين ١/٤٢٦ .
* ٨٠٠ ، ٨٠٣ .
بطليموس: ٤٨٣ .
البطليوسي: عبد الله بن محمد بن السيد،
أبو محمد. كان عالماً باللغات والآداب
والنحو. (ت ٥٢١هـ). من تصانيفه: شرح
أدب الكاتب ، الحلل في شرح أبيات
الجمال ، وغير ذلك. بغية الوعاة ٢/٥٥-
٥٦ .
* ٥٩ .
أبو البقاء
٥٦ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٧
١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٦٨

بكر بن بكار: أبو عمرو القيسي البصري. عالم كبير محدث ، حدث عن ابن عون وحمزة ، وغيرهما ، وحدث عنه أبو داود الطيالسي و إبراهيم بن سعدان ، وله جزء مشهور. انظر سير أعلام النبلاء ٥٨٣/٩ ، وميزان الاعتدال ٥٨/٢-٥٩. غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦٩/٢. * ٤٧.

* ٢٢٩.

أبو بكر: شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي. إمام كبير عالم من أئمة أهل السنة. عرض على عطاء ، وروى عنه إسحاق بن عيسى. (ت ١٩٣هـ). انظر معرفة القراء الكبار ١٣٤/١-١٣٨ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٢٥/١-٣٢٠هـ). بغية الوعاة ٤٨/١. ٣٢٧.

* ٢٩٦ ، ٣٢٨ ، ٣٦٩ ، ٤٨٥ ، ٥٠٩ ، * ٦١٥.

أبو بكر بن شقير: أحمد بن الحسن بن العباس النحوي. بغدادي في طبقة ابن السراج ، روى كتب الواقدي عن أحمد بن حمزة ، محمد بن أحمد بن عبد الملك الأموي مولاهم ، الأندلسي المرسي ، الشيخ الإمام ، مسند المغرب، المتوفي سنة ٥٩٩هـ ، ويمكن عدّه من تلامذة ابن عطية ، وأما أبو بكر بن أبي حمزة الذي أخذ عن

وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة أبو بكر محمد بن المفرج بن إبراهيم
البطليوسي. مقرئ مشهور ، قرأ . ٧٠-٦٩/١

على مكّي وأبي عمرو الداني * ٦٢٢ .

وغيرهما ، وقرأ عليه يحيى بن خلف

أبو بكر مبرمان: محمد بن علي بن وابن أبي رجاء البلوي. (ت ٤٩٤هـ).

إسماعيل ، ومبرمان لقبه. لازم المبرد ، غاية النهاية في طبقات القراء

وعنه أخذ الفارسي والسيرافي . (ت ٢٦٥/٢ .

٣٢٦هـ ، وقيل : ٣٤٥هـ) . من * ٦٤٧

مصنفاته : العيون ، شرح شواهد الكتاب ،

وغير ذلك . انظر إنباه الرواة على أنباه أبو بكر بن النقور: عبد الله بن محمد

النحاة ٣/١٨٩ ، وبغية الوعاة ١/١٧٥- ابن أبي الحسين البغدادي البزاز . ثقة

محدث ، سمع العلاف وطائفة . ١٧٧ .

* ٦١٥ . (ت ٥٦٥هـ) . شذرات الذهب

٢١٥/٤ .

* ٣٠٤ . أبو بكر محمد بن علي الأدفوي المشهور .

أخذ النحو عن النحاس ، والقراءة عن

المظفر بن أحمد بن حمدان ، وانفرد بهاء الدين السبكي: أحمد بن علي بن

عبد الكافي ، أبو حامد بن تقي الدين . بالإمامة في قراءة نافع ورواية ورش ،

وكان متمكنا من علم العربية . (ت علامة في اللغة والمعاني والبيان .

٣٨٨هـ) . بغية الوعاة ١/١٨٩ .

* ٦٤٧ .

(ت ٧٧٣هـ). من مصنفاته : النظم الفائق، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، وشرح على الحاوي، وغير ذلك . بغية الوعاة ١/٣٤٢-٣٤٣. * ٣٨٣

ابن عبد الكافي. كان إماماً بارعاً في علوم عدة. (ت ٧٧١هـ). من تصانيفه: طبقات الشافعية الكبرى ، وشرح المنهاج للنووي والبيضاوي. النجوم الزاهرة ١١/٨٦-٨٧، ومعجم المؤلفين ٢/٣٤٣-٣٤٤.

البهاء بن النحاس: محمد بن إبراهيم بن محمد ، أبو عبد الله ، شيخ الديار المصرية في علم اللسان . أخذ العربية عن ابن عمرو ، وهو من شيوخ أبي حيان. (ت ٦٩٨هـ). انظر البلغة ١٨٢-١٨٣ ، وبغية الوعاة ١/١٣-١٤. * ٣٨٣

التبريزي: يحيى بن علي بن محمد ، أبو زكريا ، الخطيب. أحد أئمة النحو واللغة والأدب. أخذ عن أبي العلاء المعري والجرجاني ، وغيرهما. (ت ٥٠٢هـ). من مصنفاته: شرح القصائد العشر ، شرح اللمع ، شوح المفضليات ، وغير ذلك . انظر بغية الوعاة ٢/٣٣٨، والبلغة ٢٣٩-٢٤٠. * ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩.

البيضاوي: عبد الله بن عمر ، ناصر الدين، أبو الخير. إمام علامة، عارف بالتفسير والفقه والعربية والمنطق. (ت ٦٨٥هـ، وقيل ٦٩١هـ). من مصنفاته: مختصر الكشاف، "المنهاج" في الأصول، وشرحه عليه ، شرح الكافية لابن الحاجب، وغيرها . بغية الوعاة ٢/٥٠-٥١. * ٧٩

ابن تغري بردي: يوسف ، أبو المحاسن ، جمال الدين ، المؤرخ الكبير صاحب النجوم الزاهرة والمنهل الصافي . برع في فنون الفروسية. (ت ٨٧٤هـ). انظر شذرات الذهب ٧/٣١٧-٣١٨، والأعلام ٨/٢٢٢-٢٢٣. * ٤٨ ، ٤٨٤.

حرف التاء

تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن علي

تقي الدين السبكي: تقدم الحديث عنه في ابن سلام وغيره. روى عنه محمد بن ص ٤١، وانظر ٣٨٣.

ونفطويه. (ت ٢٩١هـ). من

التقي بن رزين: تقي الدين ، محمد بن الحسين بن رزين الشافعي. أبو عبد الله. برع في الفقه و العربية و الأصول

وشارك في فنون العلم الأخرى. لازم ابن

الصلاح ، وقرأ على السخاوي ، وأخذ

العربية عن ابن يعيش. (ت ٦٨٠هـ).

انظر شذرات الذهب ٣٦٨/٥-٣٦٩.

* ٣٨٣.

التقي الصائغ: تقدم في ص ٤٦.

أبو تمام: حبيب بن أوس بن الحارث

الطائي ، الشاعر المشهور ، أحد الأدباء

و أمراء البيان. (ت ٢٣١هـ). من

مصنفاته: ديوان الحماسة ، وديوان

شعره ، و نقائض جرير و الأخطل ،

والوحشيات. انظر وفيات الأعيان

١١/٢-٢٦ ، و الأعلام ١٦٥/٢.

* ٥٩ ، ٨٠١ ، ٨٠٥.

حرف الجيم

الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب ،

أبو عثمان. من أهل البصرة ، وهو

أحد شيوخ المعتزلة. (ت ٢٥٥هـ).

من مصنفاته: البخلاء ، والبيان

والتبيين ، والحيوان وغيرها. بغية

الوعاء ٢/٢٢٨.

حرف الثاء

ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني ، أبو

العباس. إمام الكوفيين في النحو واللغة.

لازم ابن الأعرابي ، وسمع من محمد

- * ٤٨٢ . الجراح بن عبد الله الحكمي ، أبو عقبة. أمير خراسان ، وأحد الأشراف الشجعان ، ولي البصرة ثم خراسان وجستان ، ثم انصرف إلى الغزو والفتح ، فاستشهد بمرج أربيل. انظر الأعلام ١١٥/٢ .
- * ٧٥٧ . (ت ٤٦٥هـ). من مصنفاته " الكامل " في القراءات . انظر معرفة القراء الكبار ٤٢٩/١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٩٧/٢-٤٠١ .
- * ٧٥١ ، ٧٥٢ . الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن. إمام العربية و اللغة والبيان ، وهو أول من دون علم المعاني. قرأ على ابن عبد الوارث. (ت ٤٧١هـ ، وقيل: ٤٧٤هـ). من مصنفاته: دلائل الإعجاز ، وأسرار العربية ، وشرح الإيضاح. انظر البلغة ص ١٣٤-١٤٤ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ .
- * ١٧٤ ، ٢٠٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٨٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٦٣٢ . ابن جبير: سعيد بن جبير ، الإمام الحافظ المقرئ المفسر ، أبو محمد. ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالبي ، مولا هم الكوفي ، أحد الأعلام. روى عن ابن عباس وغيره. (ت ٩٥هـ). سير أعلام النبلاء ٣٢١/٤-٣٤٣ .
- * ٨٤ ، ٥٧١ ، ٧٧١ . الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق الجحدري: عاصم بن أبي الصباح العجاج. أخذ عن سليمان بن قتيبة ، وأخذ عنه عيسى بن عمر. (ت ١٢٨هـ). غاية النهاية في طبقات القراء ٣٤٩/١ .
- * ٧٧٢ ، ٧٥٨ ، ٨٤ . الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق الجحدري. فقيه عالم بالنحو واللغة. أخذ عن الأخفش و يونس و الأصمعي وأبي عبيدة. انتهى إليه علم النحو في زمانه. (ت ٢٢٥هـ). من تصانيفه: التنبية وكتاب السير ، وغير ذلك. بغية الوعاة ٨/٢-٩ .

* ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٥٩ ، ٤٤٢ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٧٣٥ ،
٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٨٤ ، ٦٩١ ، ٧٣٧ ، ٧٥٩ .
٦٩٥ ، ٧٢٨ .

أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المخزومي
المدني القارئ. أحد القراء العشرة ،
تابعي مشهور. عرض القرآن على
عبد الله بن عياش و ابن عباس وأبي
هريرة، وروى عنه نافع وغيره.
جرير بن عبد الله البجلي: من أعيان
الصحابة. حدث عنه أنس والشعبي ،
وغيرهما (ت ٥١هـ). انظر سير أعلام
النبلاء ٢/٥٣٠-٥٣٦ .
٣٨٤ .
* ٤٩٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢٨٧ ، ٧٩٥ .

أبو جعفر الدينوري: أحمد بن عبد الله
ابن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو
جعفر. روى عن أبيه ، وحدث عنه
الزجاجي وغيره. (ت ٣٢٢هـ) .
انظر تاريخ بغداد ٤/٢٢٩ ، وإنباه
الرواة على أنباه النحاة ١/٢٢٩ .
* ٦٩٧ ، ١١٩/٢ .
* ٨٠٠ ، ٧٣٨ ، ٦٨٤ .

أبو جعفر بن الزبير: أحمد بن إبراهيم
ابن الزبير ، الإمام الأستاذ الحافظ
الغرناطي أحد نحاة الأندلس ومحدثيها.
قرأ على أبي الوليد العطار وغيره ،
وقرأ عليه خلق منهم أبو حيان.
ابن الجزري: محمد بن محمد بن علي بن
يوسف أبو الخير ، الحافظ ، المقرئ ،
صاحب غاية النهاية في طبقات القراء ،
والنشر ، وغيرهما. (ت ٨٣٣هـ). انظر
شذرات الذهب ٧/٢٠٤-٢٠٦ .
(ت ٧٠٨هـ). غاية النهاية في طبقات

القراء ٣٢/١-٣٣. جمال بن الصيرفي : جمال الدين ،
* ١٠٨ ، ٢٣٠ ، ٣٣٦. أبو زكريا ، يحيى بن أبي منصور بن
أبي الفتح ، ويعرف بابن الحبيشي.

أبو جعفر بن الطباع: أحمد بن علي بن
محمد الرعيني الغرناطي. إمام حاذق
مشهور. قرأ على يوسف الأبيدي وعبد الله
ابن محمد بن الكواب وغيرهما ، وقرأ العكبري ، وكان إماما عاما متفنا
عليه أبو حيان وغيره. (ت ٦٨٠هـ). (ت ٦٧٨هـ). شذرات الذهب
غاية النهاية في طبقات القراء ٨٧/١. ٣٦٣/٦.
* ٣٨٣. * ٣٠٤.

أبو جعفر بن مضي = ابن مضاء
* ٢٢٩. ابن جني : عثمان بن جني ، أبو
الفتح، صاحب المحتسب والخصائص
والمنصف وغيرها. (ت ٣٩٢هـ).

جلال الدين القزويني: محمد بن عبد
الرحمن بن عمر ، أبو المعالي قاضي
القضاة. أتقن الأصول والعربية والمعاني
والبيان. (ت ٧٣٩هـ). من مصنفاته:
تلخيص المفتاح ، وإيضاح التلخيص. بغية
الوعاء ١٥٦/١-١٥٧.
* ١٠٤، ٣٤. ٧٧٥ ، ٧٧٩ ، ٧٨٩ ، ٨٠١ ، ٨٠٦ ،
٨٠٧ ، ٨١٠ ، ٨١٣.

جمال الدين = ابن مالك
* ٣٥٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩. أبو جهل: ٨٩.

الجواليقي: موهوب بن أحمد بن محمد، أبو منصور. إمام عصره في اللغة. قرأ على الخطيب التبريزي والأعلام ٣/٣١٦ - ٣١٧.

وأبي الفوارس طراد بن محمد * ٧٨٧ ، ٧٩٦.

الزينبي. (ت ٥٤٠هـ — ، وقيل :

٥٣٩هـ) . من مصنفاته : المعرب ،

شرح أدب الكاتب ، وغير ذلك. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٣٣٧ ، الجوهرية: إسماعيل بن حماد أنو نصر الفارابي إمام اللغة والأدب ، صاحب الصحاح في اللغة. (ت والبلغة ٢٧٠.

* ٧٨٧ ، ٧٩٦ ، ٧٩٩.

٣٩٣هـ). انظر نزهة الألباء ٣٤٤ -

٣٤٥ ، وبغية الوعاة ١/٤٤٦ ، ٤٤٧ .

* ٥٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٥ . ابن الجوزي : عبد الرحمن بن

علي بن محمد الجوزي القرشي

البغدادي ، أبو الفرج ، علامة

عصره ، برز في علوم كثيرة

حرف الحاء

منها التاريخ والحديث ، واشتهر بكثرة

التصنيف . أخذ اللغة عن أبي منصور

الجواليقي . (ت ٥٩٧هـ) . من علوم القرآن واللغة والشعر . قرأ

مصنفاته: روح الأرواح ، كتاب سيبويه على الأخفش ،

وروى عن أبي عبيدة وأبي

زيد والأصمعي ، وروى عنه ابن دريد حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله ،
وغيره . (ت ٢٥٥هـ) . من مصنفاته: المؤرخ الباحث صاحب كشف الظنون
إعراب القرآن ، والمقصود والممدود ، عن أسامي الكتب والفنون ، وغيره .
والقراءات ، وغير ذلك . بغية الوعاة (ت ١٠٦٧هـ) . انظر الأعلام ٢/٢٣٦
٦٠٦/١-٦٠٧ .

* ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤ ، ٦٦٤ ، ٧٤٣ ، * ٤٨٤ ، ٧٨ ، ٥٢ .
٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٧١ .

حازم بن الحسن البصري: لعله خازم
ابن الحاج : أحمد بن محمد بن أحمد ، أبو ابن الحسين البصري ، أبو إسحاق .
العباس الإشبيلي . مقرئ أصولي أديب سكن الكوفة ، وروى عن مالك بن
محدث ، قرأ على الشلوبين وغيره . (ت دينار وأيوب السختياني ، وروى عنه
٦٤٧هـ) . له إملاء على كتاب سيبويه ، أبو معاوية وغيره ، وليس بثقة . انظر
ومختصر خصائص ابن جني ، ومصنف تهذيب التهذيب ٣/٧٢ - ٧٣ .
في علم القوافي ، وغير ذلك . انظر بغية * ٥٠٩ .
الوعاة ١/٣٥٩ .

* ٣٣٨ .
الحاكم: محمد بن عبد الله بن محمد ،
أبو عبد الله بن البيّع الضبي
ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ،
النيسابوري ، الإمام الحافظ الناقد
جمال الدين ، أبو عمرو صاحب الكافية العلامة ، شيخ المحدثين ، صاحب
والشافية وغيرهما . (ت ٦٤٦هـ) . انظر بغية المستدرک وغيره . حدّث عن أبيه ،
والوعاة ٢/١٣٤-١٣٥ .
* ١٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٥٠ ، ٤٢٦ ، ٧١٨ .

عنه الدارقطني، وأبو العلاء الواسطي. يحيى بن مسعود وغيره ، وحدث عنه ابنه أبو رافع الفضل والحميدي. (ت ٤٠٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء ١٧٧-١٦٢/١٧.

* ٧٨٧ ، ٦٠ .

كتاب الإيصال إلى فهم كتاب الخصال، والإملاء في شرح الموطأ ، والفصل في المثل والنحل ، وغير ذلك . انظر حبيب = أبو تمام

* ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٤ .

سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨-٢١٢ .

* ٧٣٧ .

الحجاج بن يوسف الثقفي، أبو محمد . قائد داهية سفاك خطيب. (ت ٩٥هـ). انظر وفيات الأعيان ٢/٢٩-٥٤ ، والأعلام ١٦٨/٢ .

شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. (ت ٥٤هـ). انظر * ٧٩٣ .

ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ، شهاب الدين ، صاحب الدرر الكامنة. (ت ٨٥٢هـ). انظر شذرات الذهب ٧/٢٧٠-٢٧٣ .

* ٣٦٥ ، ٥٢٥ ، ٥٣٤ ، ٥٧٢ ،

* ٨٠٠ ، ٥٧٣ .

* ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٣٨٦ .

أبو الحسن = الأخفش

ابن حزم: أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي ، الإمام الأوحـد،

الفقيه الحافظ ، المتكلم ، الأديب، ذو الفنون

* ٢٥٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣١٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٧٢ ، ٤٨٥ ، ٥١٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٦٨٩ ، ٦٩١ .

والمعارف ، صاحب التصانيف. سمع من

- أبو الحسن بن الباذش : علي بن أحمد بن
 خلف بن محمد الغرناطي. متقدم في الأدب
 واللغة والقراءات، وله مشاركة في
 الحديث. (ت ٥٢٨هـ). من تصانيفه: شرح
 الكتاب ، المقتضب ، شرح الأصول، شرح
 الجمل، وغير ذلك . انظر بغية الوعاة
 ١٤٢/٢-١٤٣، وهدية العارفين ٦٩٦/٥ .
 * ٤٦١ .
- الحسن البصري: أبو سعيد الحسن ابن أبي
 الحسن يسار البصري. من سادات التابعين
 والعلماء في عصره . قرأ على حطان
 الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء
 وعاصم الجحدري. (ت ١١٠هـ). انظر
 وفيات الأعيان ٦٩/٢-٧٣. وغاية النهاية
 في طبقات القراء ٢٣٥/١ .
- * ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٣٤٨ ،
 ٣٤٩ ، ٤٣٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٢ ، ٧٠٤ ، ٧٢٢ ،
 ٧٢٣ ، ٧٣٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤٨ ، ٧٥٠ ، ٧٥٥ ،
 ٧٥٩ ، ٧٦٨ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨٠٠ .
- أبو الحسن الزعفراني: محمد بن يحيى ،
 النحوي البصري ، أحد تلاميذ علي
 بن عيسى الربعي . قرأ الكتاب على
- الفارسي. بغية الوعاة ٢٦٨/١ .
 * ٦١٥ .
- الحسن بن صافي بن عبد الله ، أبو
 نزار الملقب بملك النحاة من أئمة
 النحاة ، غزير الفضل ، متفناً في
 العلوم. (ت ٥٦٨هـ). من مصنفاة:
 المنتخب، والحاوي ، والعمدة ، وغير
 ذلك . بغية الوعاة ٥٠٥/١ . وانظر
 إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٤٠/١ -
 * ٦١ .
- أبو الحسن علي بن المظفر
 النيسابوري: لعله الحسن بن المظفر
 النيسابوري، الضرير اللغوي أبو علي،
 مؤدب أهل خوارزم في عصره ،
 وشاعرهم ومقدمهم . أخذ عنه
 الزمخشري. (ت ٤٤٢هـ). من
 مصنفاة: ديوان شعره ، وتهذيب
 ديوان الأدب، وتهذيب إصلاح
 المنطق، وغيرها. بغية الوعاة
 ٥٢٦/١ ،
 * ٩٣ .

الحسن بن عمران: أبو عبد الله،

ويقال: أبو علي العسقلاني. روى عن

عمر بن عبد العزيز، وعطية بن قيس

وغيرهما. انظر تهذيب التهذيب ٢/٢٨٣ - ابن أحمد بن الحسين. سمع من ابن

العلاف وأبي الخطاب، وقرأ عليه .٢٨٤

خلق، منهم ابن الجوزي، وكان بارعاً * ٧٥٧.

في المذهب والخلاف والفرائض.

حسين الجعفي: حسين بن علي الجعفي (ت ٥٥٦هـ). انظر شذرات الذهب

مولاهم الكوفي، أبو عبد الله الزاهد، أحد .١٧٦/٤

الأعلام. قرأ على حمزة، وأخذ الحروف * ٣٠٤.

عن أبي عمرو، وأبي بكر بن عياش،

وبرع في القراءة والحديث. قرأ عليه أيوب

ابن المتوكل وغيره. (ت ٢٠٣). انظر

معرفة القراء الكبار ١/١٦٤-١٦٥.

عمارة وحجاج بن المنهال. * ٧٤٣.

(ت ١٦٧هـ). بغية الوعاة ١/٥٤٨-٥٤٩.

حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر * ٤٨٠.

الأسدي الكوفي، الإمام المقرئ، صاحب

عاصم، وأعلمهم بقراءته. روى عنه بكر

ابن بكار، وهشام بن عمار، وآخرون. (ت

١٨٠هـ). انظر معرفة القراء الكبار

١/١٤٠-١٤١، وغاية النهاية في طبقات

القراء ١/٢٥٤-٢٥٥.

* ٢٥٢، ٢٩٦، ٤٦٥، ٦٤٢، ٦٥٩، ٧٦٣،

النهاية في طبقات القراء ١/٢٦١-٢٦٩.

.٢٦٣

الدين النحوي. كان أستاذاً بارعاً ، وعلامة الخطيب البغدادي: أحمد بن علي
زمانه في النحو واللغة والفقهاء والعروض ابن ثابت ، أبو بكر الحافظ
والفرائض. (ت ٦٣٧هـ). من مصنفاته: المؤرخ صاحب تاريخ بغداد.
النهاية وشرح ألفية ابن معط ، وشرح (ت ٤٦٣). انظر وفيات الأعيان
المقدمة الجزولية. انظر بغية الوعاة ٩٢/١-٩٣.
٣٠٤/١ ، وهديّة العارفين ٩٥/٥ . * ٥٠٩ .
* ١٧٤ .

خلف الأحمر: البصري ، أبو محرز
ابن خروف: علي بن محمد بن علي ، نظام
الدين ، أبو الحسن الإشبيلي. إمام في النحو
واللغة. (ت ٦٠٩هـ). من مصنفاته: شرح
كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي ،
وكتاب في الفرائض ، وغير ذلك. انظر
البلغة ١٦٤-١٦٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣ . ١/٥٥٤ .
* ١٠٨ ، ١١٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٤ ، ٤٢٩ ، * ٥١٤ .
٤٤٨ ، ٤٦١ ، ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠١ ، ٧٧٩ .

خلف بن بشكوال: خلف بن عبد الملك
ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد ، أبو محمد.
علامة زمانه في النحو ، وله معرفة بالعلوم
الأخرى ، تتلمذ على عدة شيوخ. (ت ٥٧٨هـ). انظر وفيات الأعيان
(ت ٥٦٧هـ). من تصانيفه: اللامع ،
والمرتجل في شرح الجمل الكبيرة ، وغير
ذلك. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة
٩٩/٢-١٠٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩ ، وهديّة
العارفين ٥/٤٥٦ .
* ٣٠٤ .

خلف بن هشام البزار ، أبو محمد. أحد
القراء العشرة ، وأحد الرواة عن سليم عن
حمزة. أخذ القرآن عن سليم بن
عيسى وغيره ، وروى عنه الأعمش عن
زائدة بن قدامة. (ت ٢٢٩هـ). غاية النهاية
في طبقات القراء ١/٢٧٢-٢٧٤.

* ٧٣٦.

والداني: عثمان بن سعيد ، أبو عمرو ،
الإمام العلم المعروف بابن الصيرفي ،
أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته
وتفسيره وطرقه وإعرابه. قرأ على
خلف بن إبراهيم بن خاقان وغيره ،
وقرأ عليه أبو بكر بن الفصيح وخلق.
(ت ٤٤٤هـ). من مصنفاته: التيسير
وجامع البيان والمقنع وغيرها. انظر
معرفة القراء الكبار ١/٤٠٦-٤٠٩ ،
وغاية النهاية في طبقات القراء
١/٥١٣.

* ٧٥٤، ٧٣٧، ٥٩.

ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن
أبي بكر ، أبو العباس ، شمس الدين ،
صاحب وفيات الأعيان. (ت ٦٨١هـ).

انظر شذرات الذهب ٥/٣٧٠-٣٧٣.

* ٩٤ ، ٩٦ ، ٤٨٤ ، ٥١٠ ، ٦١٥.

الداودي: محمد بن علي بن أحمد،
شمس الدين . شيخ أهل الحديث في
عصره ، تتلمذ على السيوطي.
(ت ٩٤٥هـ) ومن مصنفاته: طبقات
المفسرين. انظر شذرات الذهب
٨/٢٦٤، والأعلام ٦/٢٩١.

* ٥١.

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم
الغراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، صاحب
كتاب العين. (ت ١٧٠هـ) ، وقيل:
١٧٥هـ). انظر وفيات الأعيان ٢/٢٤٤-
٢٤٨.

* ٥٨ ، ١٨١ ، ٢١٦ ، ٢٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٧٣ ،

٣٧٤ ، ٤٤٨ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،

٥٤٤ ، ٥٧٥ ، ٦٤٢ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧١٨ ،

٧٢١ ، ٧٤٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٧ ، ٨١١ ، ٨١٢ .

ابن الدبيثي: محمد بن سعيد بن يحيى،
أبو عبد الله الواسطي ، الحافظ الناقد
الشافعي الفقيه. روى عن أبي بكر بن
الباقلاني وغيره ، وروى عنه الجمال
بن الشريشي وآخرون. (ت ٦٣٧هـ).

حرف الدال

انظر غاية النهاية في طبقات القراء * ٥٨ .
١٤٥/٢-١٤٦، والأعلام ١٣٩/٦ .

* ٣٠٤ .
ابن دقيق العيد: تقي الدين ، محمد بن
علي القشيري ، أبو الفتح. تفقه على
والده وعلى غيره ، وصنف التصانيف
الخزرجي ، حكيم الأمة ، وأحد الذين
جمعوا القرآن حفظاً عن النبي صلى الله
عليه وسلم . عرض عليه ابن عامر (ت ٧٠٢هـ). انظر شذرات الذهب
وغيره. (ت ٣٢٢هـ). غاية النهاية في
٦/٥-٦ .
* ٣٣ ، ٣٨٣ .
طبقات القراء ٦٠٦/١-٦٠٧ .
* ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ .

الدمياطي: أحمد بن محمد بن أحمد ،
ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن
درستويه بن المرزبان النحوي ، أبو محمد.
أحد من اشتهر وعلا قدره ، جيد التصنيف،
صحب المبرد ، وأخذ عن الدار قطني
وغيره. (ت ٣٤٧هـ). من مصنفاته: ٢٤٠/١ .
الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح ، * ٨٤ .
ومعاني الشعر وغيرها. بغية الوعاة
٣٦/٢ .

حرف الذال

* ١١٧ ، ٤٨٦ ، ٥١٨ ، ٦٩٤ .
ابن زكوان: عبد الله بن أحمد بن
بشير. قرأ على الكسائي وأيوب بن
ابن دريد: محمد بن الحسن بن دريد بن
عتاهية ، أبو بكر الأزدي اللغوي صاحب
الجمهرة. (ت ٣٢٣هـ). انظر البلغة ١٩٣ ،
القراء ٤٠٤/١-٤٠٥ .
* ٧٧٠ ، ٧٧٣ .
وبغية الوعاة ٧٦/١-٨١ .

الذهبي: رؤية بن العجاج ، أبو الشعثاء عبد الله
تقدم الحديث عنه في ص ٤٠. وانظر ابن رؤية. راجز مشهور ومجود ،
٢٣٠، ٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٨٤ ،
٥١١ .
وفيات الأعيان ٢/٣٠٣-٣٠٥ .
* ٥٢٩ .

ذو الرمة: غيلان بن عقبة ، أبو الحارث ،
شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ،
أكثر شعره تشبيبه وبكاء أطلال .
(ت ١١٧هـ) . الأعلام ٥/١٢٤ .
* ٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٨٠٠ .

ابن أبي الربيع: عبید الله بن أحمد ،
أبو الحسين الإشبيلي. إمام أهل النحو
في زمانه. قرأ النحو على الدباج
والشلوبين، وأخذ القراءات عن محمد
ابن أبي هارون. روى عنه جماعة
منهم أبو حيان (ت ٦٨٨هـ) . من
مصنفاته: شرح الإيضاح ، شرح
الكتاب ، شرح الجمل. بغية الوعاة
٢/١٢٥-١٢٦ .

حرف الراء

* ١٢٧ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢٠٣ ،
٤٨٥ . وانظر أبو الحسن بن ربيع:
٢٠٣ ، ٣٨٣ .

الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل، أبو
القاسم الأصفهاني، صاحب مفردات ألفاظ
القرآن. (ت ٥٠٢هـ) . انظر البلغة ٩١ ،
وبغية الوعاة ٢/٢٩٧ ، والأعلام ٢/٢٥٥ .
* ٧٩٦ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٥٨ .

الربيع بن ضبع بن وهب الفزاري
الذبياني. شاعر جاهلي معمر ، من
الفرسان. كان أحكم العرب في زمانه،
ومن أشعرهم وأخطبهم. الأعلام

الرؤاسي: محمد بن الحسن بن أبي سارة
الرؤاسي النحوي ، أبو جعفر. أستاذ أهل
الكوفة في النحو ، وهو أستاذ الكسائي
والفراء. من مصنفاته: الفيصل، معاني
القرآن ، وغير ذلك. بغية الوعاة ١/٨٢-
٨٣ .
* ٧٤٠ .

١٥/٣ .

* ٤٤٤ .

رجاء بن حيوة بن جرول. ثقة فاضل ، (ت ٧٧٩هـ). من تصانيفه: طراز
كثير العلم. روى عن عبادة بن الصامت الحلة وغيره. انظر الدرر الكامنة
ومعاوية وأبي الدرداء وغيرهم، وروى ٣٦١/١-٣٦٢ ، وبغية الوعاة ٤٠٣/١
عنه عدي بن عدي بن عميرة الكندي ، والأعلام ٢٧٤/١ .

وآخرون. (ت ١١٢هـ). تهذيب التهذيب * ٨٠١ .

٢٣٧-٢٣٦/٣ .

الرماني: علي بن عيسى بن علي ، أبو

* ٧٨١ .

الحسن . كان إماماً في العربية

أبو رجاء العطاردي: عمران بن تيم ، والأدب. أخذ عن الزجاج وابن السراج

ويقال: ابن ملحان البصري التابعي الكبير . وابن دريد. (ت ٣٨٤هـ). من

عرض على ابن عباس ، وحدث عن عمرو مصنفاته: شرح كتاب سيبويه ، وشرح

وغيره. روى عنه أبو الأشهب العطاردي. المقتضب، وغير ذلك. انظر إنباه

(ت ١٠٥هـ). غاية النهاية في طبقات الرواة على أنباه النحاة ٢٩٤-٢٩٦ ،

القراء ٦٠٤/١ . وبغية الوعاة ١٨٠/٢-١٨١ .

* ٧٧٤ ، ٧٤٨ ، ١٧١ ، ٤٢٠ ، ٤٨٥ .

الرضي: محمد بن الحسن الاستربادي الرياشي: العباس بن الفرّج، أبو

صاحب شرحي الكافية والشافية لابن الفضل الرياشي اللغوي النحوي. كان

الحاجب. (ت نحو ٦٨٦هـ). انظر بغية عالماً باللغة والشعر ، كثير الرواية

الوعاة ٥٦٧/١-٥٦٨ ، والأعلام ٨٦/٦ . عن الأصمعي . أخذ عن المبرد وابن

دريد . (ت ٢٥٧هـ). من مصنفاته * ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٩٣ ، ٥٦٣ .

الرعيني: أحمد بن يوسف بن مالك ، أبو كتاب الخيل، والإبل ، وغير ذلك. بغية

جعفر الأندلسي. أديب ، وله نظم ، عارف الوعاة ٢/٢٧ .

بالتصنيف. ← * ٤٨١ .

حرف الزاي

- الزجاجي: محمد بن بهادر بن عبد
الله، أبو عبد الله، بدر الدين . عالم * ١٨٢، ١٤٨، ١٠٥، ٩٩، ٨٤، ٧٣، ٧٢، ٥٨
بفقه الشافعية والأصول. أخذ عن جمال ٢٩٩، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٧، ١٩٩، ١٩٦، ١٨٣
الدين الإسنوي، وسراج الدين ٤٨٥، ٤٨٠، ٤٥٩، ٤٤٨، ٤٣٩، ٣٤٠، ٣٢٥
البلقيني. (ت ٧٩٤هـ). له تصانيف ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٦٠، ٥٥٧، ٥٣٥، ٥٢٦، ٥١٣
كثيرة منها: البرهان في علوم القوآن، ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩
وشرح جمع الجوامع للسبكي، وغير ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦
ذلك . انظر شذرات الذهب ٦/٣٣٥، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣
والأعلام ٦/٦٠-٦١. ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦٠٩، ٦٠٨
* ٧٣٤، ٧٤٩، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤١، ٦٤٤، ٦٤٢، ٦٤١
.٧٧٥، ٧٧١

- الزعراني: الحسين بن مالك، أبو
عبد الله . مقرئ شهير، له اختيار
في القراءة . قرأ على ابن واقد وقرأ
عليه أبو نصر بن حاشد. غاية النهاية
في طبقات القراء ١/٢٤٩.
* ٧٥١، ٧٥٠
الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو
القاسم صاحب الجمل، تتلمذ على الزجاج
فنسب إليه . (ت ٣٣٩هـ)، وقيل:
.٧٧/٢ . بغية الوعاة
* ٥٩، ٥٨٧، ٦٤٢، ٨١٢

- الزمخشري:
أبو زرعة المقدسي: طاهر بن محمد بن
طاهر . سمع من المقومي وعبد الرحمن بن
أحمد وعبدوس وغيرهم. (ت ٥٦٦هـ).
شذرات الذهب ٤/٢١٧.
* ٣٠٤
* ٥٧، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨١
٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥
٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١
١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦
١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١
١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١

	٤٤٠	٤٣٩	٤٣٨	٤٣٧	٤٣٦	١٢٧	١٢٦	١٢٥	١٢٤	١٢٣	١٢٢
	٤٤٨	٤٤٤	٤٤٣	٤٤٢	٤٤١	١٣٣	١٣٢	١٣١	١٣٠	١٢٩	١٢٨
	٤٥٨	٤٥٧	٤٥٥	٤٥٣	٤٥١	١٣٩	١٣٨	١٣٧	١٣٦	١٣٥	١٣٤
	٤٧٠	٤٦٨	٤٦٢	٤٦١	٤٥٩	١٤٥	١٤٤	١٤٣	١٤٢	١٤١	١٤٠
	٥٢٥	٥٢٣	٤٧٧	٤٧٥	٤٧٢	١٥١	١٥٠	١٤٩	١٤٨	١٤٧	١٤٦
	٥٩٧	٥٨٤	٥٥٦	٥٥٥	٥٤٩	١٥٧	١٥٦	١٥٥	١٥٤	١٥٣	١٥٢
	٦١٢	٦١١	٦١٠	٦٠٩	٥٩٨	١٦٣	١٦٢	١٦١	١٦٠	١٥٩	١٥٨
	٦٣٤	٦٣٢	٦٢٤	٦١٨	٦١٧	١٦٩	١٦٨	١٦٧	١٦٦	١٦٥	١٦٤
	٧٤٢	٧٤٠	٧١٨	٦٨٥	٦٦١	١٧٥	١٧٤	١٧٣	١٧٢	١٧١	١٧٠
	٧٧٩	٧٧٦	٧٥٩	٧٥٧	٧٤٣	١٨١	١٨٠	١٧٩	١٧٨	١٧٧	١٧٦
	٨١٦	٨٠٥	٨٠٤	٨٠٠		١٨٧	١٨٦	١٨٥	١٨٤	١٨٣	١٨٢
						١٩٣	١٩٢	١٩١	١٩٠	١٨٩	١٨٨
الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله،						١٩٩	١٩٨	١٩٧	١٩٦	١٩٥	١٩٤
أبو بكر الزهري المدني. أحد الأئمة						٢٠٥	٢٠٤	٢٠٣	٢٠٢	٢٠١	٢٠٠
الكبار ، وعالم الحجاز والأمصار ،						٢١١	٢١٠	٢٠٩	٢٠٨	٢٠٧	٢٠٦
تابعي. قرأ على أنس بن مالك وغيره،						٢١٧	٢١٦	٢١٥	٢١٤	٢١٣	٢١٢
و روى عنه مالك بن أنس وخلق.						٢٢٣	٢٢٢	٢٢١	٢٢٠	٢١٩	٢١٨
(ت ١٢٤هـ ، وقيل غير هذا). غاية						٢٣٢	٢٢٨	٢٢٧	٢٢٦	٢٢٥	٢٢٤
النهاية في طبقات القراء ٢/٢٦٢-						٣٧١	٣٦٥	٣٤٩	٣١٩	٣١١	٢٥٨
						٢٦٣	٤٠٥	٤٠١	٣٩٨	٣٨٧	٣٨١
						٤٠٤	٤١٠	٤٠٩	٤٠٨	٤٠٧	٤٠٦
* ٧٧٧ ، ٧٥٣ ، ٦٦١						٤١٦	٤١٥	٤١٤	٤١٣	٤١٢	٤١١
زهير بن أبي سلمى: حكيم الشعراء						٤٢٢	٤٢١	٤٢٠	٤١٩	٤١٨	٤١٧
في الجاهلية ، وهو من أصحاب						٤٢٨	٤٢٧	٤٢٦	٤٢٥	٤٢٤	٤٢٣
المعلقات. (ت ١٣ق.هـ). انظر						٤٣٥	٤٣٤	٤٣٣	٤٣٢	٤٣١	٤٣٠
الأعلام ٣/٥٢.											

* ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، وغيرهما. (ت ٢١٥هـ) وقيل غير
(هذا). من مصنفاته: النوادر ، لغات
٧٣٨ ، ٦١١ .

الزيادي: إبراهيم بن سفيان بن سليمان ،
٥٨٣-٥٨٢/١ .

أبو إسحاق. نحوي لغوي راوية شاعر ،
* ٧٥٠ ، ٦٨١ ، ٣٦١ ، ٣٠٩ ، ٢٨١ ،
قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، وروى

عن أبي عبدة والأصمعي. (ت ٢٤٩هـ).
زيد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو
من تصانيفه: الأمثال، شرح نكت سيبويه،
القاسم العجلي الكوفي، شيخ العراق.

النقط والشكل، وغير ذلك . انظر معجم
إمام حاذق ثقة . قرأ على ابن مجاهد
والأدباء ١/١٥٨-١٦٠ ، وبغية الوعاة
وغيره. (ت ٣٥٨هـ). غاية النهاية في

طبقات القراء ٢/٢٩٨-٢٩٩ .
٤١٤/١ .
* ٥٦٢ ، ٤٩٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ١٧٢ .
* ٧٧٤ ، ٧٤٩ ، ٤٨٩ ، ٤٥٥ ، ١٣٥ ، ٨١ .

ابن زيد: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
العدوي، مولاهم المدني . روى الحديث
زينب بنت الشعري : زينب بنت أبي

عن أبيه وغيره ، وروى عنه يونس بن
ابن سهل ، أم المؤيد . كانت عالمة ،
عبيد وآخرون. (ت ١٨٢). من مصنفاته:
أجاز لها الزمخشري وغيره.

تفسير القرآن، والناسخ والمنسوخ. انظر
(ت ٦١٥هـ). انظر وفيات الأعيان
تهذيب التهذيب ٦/١٦٢ ، وهدية العارفين
٢/٣٤٤-٣٤٥ .

٥١٢/٥ .
* ٤٥٣ ، ٥٣٣ .
* ٩٤-٩٣ .

أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن
ثابت الإمام المشهور . كان إماما في
العربية ، غلبت عليه اللغة والنوادر
والغريب. أخذ عن أبي عمرو ورؤية

- حرف السين الشافعي. كان إماماً علامة ، بصيراً
السجاوندي: محمد بن طيفور، أبو عبد الله السجاوندي الغزنوي. إمام كبير محقق ، مقريء نحوي مفسر. (ت ٥٦٠هـ). له كتاب حسن في تفسير القرآن، وكتاب علل القراءات ، والوقف والابتداء. انظر الوافي بالوفيات ١٧٨/٣، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٥٧/٢، والأعلام ١٧٩/٦ * ٧٥٧.
- ابن السراج: أبو بكر ، محمد بن السري النحوي. أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب. أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي. (ت ٣١٦هـ). من مصنفاته: الأصول ، وغيره. البلغة ١٩٧. * ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٨ ، ٤٥٦ ، ٤٨٥ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧١٧ ، ٨١٣.
- السخاوي: محمد بن عبد الرحمن ، شمس الدين أبو الخير ، المؤرخ الكبير صاحب الضوء اللامع وغيره. (ت ٩٠٢هـ). انظر شذرات الذهب ١٥/٨-١٨. * ٤٨.
- السخاوي: علي بن محمد بن عبد الصمد ، علم الدين ، أبو الحسن النحوي المقرئ أبو سعد الشقاني: لم أقف عليه. * ٩٣.

سعدون: الذي عاصر الكسائي والفراء
إنما هو محمد بن سعدان ، وليس سعدون
ابن إسماعيل الذي توفي سنة ٢٩٥هـ .
(بغية الوعاة ١/٥٨١). وابن سعدان
الضريير الكوفي نحوي مقرئ ، له كتابان :
أحدهما في القراءات ، والآخر في النحو .
٤٢٥/١ .

(ت ٢٣١هـ) . انظر نزهة الألباء ١٥٤ ،
ومعجم الأدباء ٢٠١/١٨ ، وبغية الوعاة

١١١/١ .

* ٥٠٩ .

سفيان بن عيينة بن أبي عمران
ميمون ، أبو محمد الهلالي الكوفي
المكي الإمام المشهور . عرض على
ابن كثير ، وروى عنه سلام بن
سليمان . (ت ١٩٨هـ) . غاية النهاية
في طبقات القراء ٣٠٨/١ .

أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان .
كان من نجباء الأنصار وعلماهم
وفضلائهم ، حفظ عن الرسول صلى الله
عليه وسلم سنناً كثيرة ، وروى عنه علماً

جماً ، وروى عنه جماعة من الصحابة
والتابعين . (ت ٧٤هـ) . الاسـتيعاب

ابن سلام = أبو عبيد
٦٠٢/٢ .

* ٤٨٢ .

* ٢٦٣ .

سعيد بن سالم: أبو عثمان المكي القدّاح ،
الإمام المحدث . حدث عن ابن جريج
وسفيان الثوري وغيرهما ، وروى عنه
سفيان بن عيينة والشافعي وآخرون . (ت
نحو ١٩٠هـ) ، انظر سير أعلام النبلاء
٣٢٠-٣١٩/٩ .

٥٤٥ *
طبقات القراء ٣٠٩/١ .

- * ٧٢٣. أبو السمال: قعنب بن أبي قعنب ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة رواه سلمة بن عاصم ، أبو محمد النحوي. عالم حافظ ثقة ، أخذ عن الفراء. (ت ٣١٠هـ). طبقات القراء ٢/٢٧. من مصنفاته: معاني القرآن ، وغريب الحديث. انظر البلغة ١٠٦ ، وبغية الوعاة ١١٣/٣ ، والأعلام ٥٩٦/١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ *
سهل = أبو حاتم * ٤٠٦.

- السلمي: عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، أبو عبد الرحمن السلمي ، مقري الكوفة. أخذ عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وغيرهما ، وأخذ عنه عاصم وعطاء وآخرون. (ت ٧٤هـ ، وقيل: ٧٣هـ). غاية النهاية في طبقات القراء ١/٤١٣-٤١٤. * ٧٢٣ ، ٧٤٨. السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، أبو زيد وأبو القاسم السهيلي المالقي. إمام في العربية واللغة والقراءات ، نحوي متقدم ، أديب مفسر ، محدث حافظ للرجال والأنساب ، صاحب استنباطات. (ت ٥٨١هـ ، وقيل: ٥٨٨هـ). من مصنفاته: نتائج الفكر ، والروض الأنف ، وشرح على الجمل ، لم يكمله. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١٦٢-١٦٤ ، وبغية الوعاة ٨١/٢. * ١١٧ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ٢٨٨ ، ٣١١ ، ٣٣٩ ، ٥٧٣ ، ٦٩٥ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩. * ٥٣٨. سليمان بن جمار المدني: سليمان بن مسلم ابن جمار ، وقيل: سليمان بن سالم بن جمار ، أبو الربيع الزهري مولاهم المدني. مقري جليل ضابط. عرض على شيبه وغيره. (ت بعد ١٧٠هـ). غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣١٥. * ٥٣٨. سيبويه:

* ٥٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ،

ابن السيد = البطليوسي	١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ،
	١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، * ١٧٦ .
ابن سيده: علي بن أحمد أبو الحسن.	١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
حافظ ، لم يكن في زمانه أعلم منه	٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ،
بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب.	٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ،
(ت ٤٥٨ هـ). من مصنفاته: المحكم	٢٩٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ،
والمخصص وشرح الحماسة. انظر	٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٨ ،
إنباه الرواة على أنباه النحاة	٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ،
، وبغية الوعاة ٢٢٥-٢٢٧ ،	٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ،
	٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ١٤٣/٢ .
	٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٧٢ ، * ٧٧٩ .
	٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
السيرافي : الحسن بن عبد الله بن	٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ،
المزربان ، أبو سعيد . شيخ الشيوخ	٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ،
وإمام الأئمة في النحو والفقه واللغة	٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
والشعر وسائر الفنون. (ت ٣٦٨ هـ).	٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ،
من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه.	٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٣١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ،
بغية الوعاة ١/٥٠٨ .	٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٥٧٣ ،
	٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، * ١٧١ ، ٢٧٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٤ ، ٤٢٠ ،
	٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٤٦١ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥٦٢ ، ٥٧٤ ،
	٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ .
ابن السيرافي: يوسف بن الحسن بن	٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٢ ، ٦٥٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ،
عبد الله ، أبو محمد. متقدم في اللغة	٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ،
والعربية ، وله معرفة بالعلوم	٧١٢ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٣٨ ،
الأخرى. (ت ٣٨٥ هـ). من مصنفاته:	٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٥١ ، ٧٧٧ ، ٧٨٧ ، ٧٩٢ ،
شرح أبيات الكتاب ، شرح أبيات	٧٩٤ ، ٨٠٥ .

الإصلاح ، وغير ذلك. بغية الوعاة ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٩ ،
٣٥٥/٢. وانظر البلغة ٢٤٥.

* ٤٨٥ . ٣٤٩ ، ٣٨٦ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٣٢ ،

٤٥٢ ، ٥٠٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ،

ابن سيرين: محمد بن سيرين ، أبو بكر بن

أبي عمرة البصري ، مولى أنس بن مالك ،

إمام البصرة مع الحسن. روى عن مولاة ،

٧٨٠ ، ٧٨٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠٢ ، ٨٠٤ ،
وعن زيد بن ثابت ، وغيرهما. ٨١٠.

حرف الشين

(ت ١١٠هـ). غاية النهاية في طبقات

القراء ١٥١/٢-١٥٢.

الشارح: محمد بن محمد بن عبد الله

ابن مالك، الإمام بدر الدين بن جمال

الدين الطائي النحوي. كان إماماً في

النحو والمعاني والبيان والبديع ،

مشارك في الفقه والأصول.

(ت ٦٨٦هـ). من مصنفاته: شرح

ألفية والده، وشرح كافيته ولاميته،

وغير ذلك. بغية الوعاة ١/٢٢٥.

* ١٣٤

سيف الدولة بن حمدان: علي بن عبد الله

ابن حمدان التغلبي ، أبو الحسن ، الأمير

سيف الدولة الحمداني أمير حلب.

(ت ٣٥٦هـ). انظر الأعلام ٣/٤-٣٠٣

٣٠٤ .

* ٦١٥ .

السيوطي: جلال الدين ، أبو الفضل عبد

الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي

صاحب المصنفات الكثيرة ، كالمع وبغية

الوعاة وحسن المحاضرة وطبقات

المفسرين. (ت ٩١١هـ). انظر شذرات

الأعلام ٥/١٨٠.

الذهب ٥١/٨-٥٥.

٤٨ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ١٣٠ ،

* ٧٨٠ ، ٣٢٦ ، ٥٢ .

الشرف الدمياطي: شرف الدين عبد
خلف المؤمن بن/الدمياطي الشافعي العلامة
الحافظ. رحل وسمع الكثير ، وله
تصانيف في الفقه واللغة وغير ذلك ،
منها: السيرة النبوية ، وكتاب الخيل.
(ت ٧٠٥هـ). انظر فوات الوفيات
٢/٤٠٩-٤١١ ، وشذرات الذهب
٦/١٢-١٣ .
* ٣٨٣ .

ابن شقير = أبو بكر بن شقير
* ٦٢٢ .

الشلوبين = أبو علي الشلوبين .
* ١٨٠ ، ٣٥٨ ، ٥٧٤ ، ٦٥٥ ، ٦٩١ .
الشلوبين الصغير: محمد بن علي بن
محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ،
أبو عبد الله. لازم ابن عصفور ، وأقرأ
القرآن والعربية. (ت نحو ٦٦٠هـ).
له شرح أبيات سيبويه. البلغة ١٠ ،
وبغية الوعاة ١٣/١٨٧ .
* ٤٨٥ .

الشماخ بن ضرار: شاعر مخضرم ،
أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو من
طبقة لبيد والنابعة. كان من أرجز
الناس على البديهة. (ت ٢٢هـ).
انظر الأعلام ٣/١٧٥ .

الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس ، أبو
عبد الله القرشي ، الإمام ، عالم العصر ،
فقيه الملة ، ناصر الحديث ، صاحب مذهب
الشافعية. أخذ عن سفيان بن عيينة وغيره ،
وحدث عنه القاسم بن سلام وخلق .
(ت ٢٠٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء
١٠/٥٩٩-٩٩ .
* ٧٨١ ، ٧٩٥ .

أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل ، أبو
القاسم المقدسي ، الشيخ الإمام العلامة
الحجة الحافظ ذو الفنون . قرأ على
السخاوي ، وروى عنه شهاب الدين
الكفري وأحمد بن مؤمن. (ت ٦٦٥هـ).
ومصنفاته كثيرة منها: شرح الشاطبية ،
وضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري ،
والسلوك ، وغير ذلك . غاية النهاية في
طبقات القراء ١/٣٦٥-٣٦٦ .
* ٧١ ، ٥٢ ، ٧٥٠ ، ٧٦٥ .

ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد ،
أبو السعادات ، صاحب الأمالي الشجرية.
(ت ٥٤٢هـ). انظر بغية الوعاة ٢/٣٢٤ .
* ٥٩ ، ٤٠٠ .

* ٤٩٩ .

غاية النهاية في طبقات القراء / ٣٢٩ -

.٣٣٠

* ٥٨٣ .

أبو شمر زعيم القدرية: ٥٤٥ .

حرف الصاد

الشهاب الخفاجي: أحمد بن محمد بن عمر ، ابن الصائغ: شمس الدين ، محمد بن شهاب الدين المصري، قاضي القضاة ، عبد الرحمن الحنفي. أخذ عن الشهاب وصاحب التصانيف في الأدب واللغة . ابن المرحل وأبي حيان وغيرهما، (ت ١٠٦٩هـ). من مصنفاته: ريحانة وبرع في اللغة والنحو والفقهاء. الألباء، وعناية القاضي وكفاية الراضي ، (ت ٧٧٦هـ). من مصنفاته: شرح وغير ذلك . الأعلام ١/٢٣٨-٢٣٩ . الألفية ، ونتائج الأفكار ، وغير ذلك . بغية الوعاة ١/١٥٥-١٥٦ . * ٧٩ .

* ١٧٦ .

الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، صاحب البدر الطالع. فقيه مجتهد ، صاحب الإحاطة: لسان الدين بن من كبار علماء اليمن. (ت ١٢٥٠هـ). الخطيب ، محمد بن عبد الله بن سعيد ومصنفاته كثيرة منها ما تقدم ، وفتح الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله. وزير مؤرخ أديب. (ت ٧٧٦هـ). من مصنفاته الأخرى: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، واللحة البدرية في الدولة النصرية، وريحانة شيبية بن نصاح بن سرجس بن يعقوب. الكتاب ، وغير ذلك. الأعلام ٦/٢٣٥ . * ٢٣٠ .

إمام ثقة ، مقرئ المدينة مع أبي جعفر ، وقاضيهما، ومولى أم سلمة . عرض على عبد الله بن عياش ، وعرض عليه نافع وأبو عمرو ، وهو أول من ألف في الوقوف ، وكتابه مشهور. (ت ١٣٠هـ).

- إماما في الأدب. انظر بغية الوعاة * ٢٣١.
٢/٢٠٥.
- صاحب شذرات الذهب = ابن العماد * ٢٦٣.
٩٥ *.
- صاحب الإنصاف = الأنباري
* ١٧٣.
صاحب الكشف: تقدم ص ٤١٨،
٤٢٩.
- صاحب الإيضاح البياني: تقدم في موضعه.
انظر ص ١٠٤.
صاحب كشف الظنون = حاجي خليفة
* ٥٦، ٩٦، ٣٨٧.
- صاحب البسيط: تقدم في موضعه. انظر
ص: ١٣١، ٣١١، ٣٢٤.
صاحب الكليات: أيوب بن موسى
الحسيني الكوفي الحنفي، أبو البقاء.
صاحب التقريب: تقدم في موضعه. انظر
ص ١١٠. (ت ١٠٩٤). انظر هدية العارفين
٢٢٩/٥، ومعجم المؤلفين ١/٤١٨.
* ٢٠١.
- صاحب الجنى الداني = المرادي.
* ٩٩، ١٤٠.
صاحب اللوامح = أبو الفضل الرازي.
* ٧٧٥.
- صاحب الخزانة = عبد القادر البغدادي.
* ٧٧٨.
صاحب المشرق: تقدم في موضعه.
انظر ص ٥٧٠.
- صاحب شجرة النور الزكية: محمد بن
محمد بن عمر مخلوف. عالم بتراجم
صاحب المغرب: تقدم في موضعه.
انظر ص ٦٣٨.
الملكية، من المفتين. (ت ١٣٦٠هـ).
انظر الأعلام ٧/٨٢.

صاحب المغني = ابن هشام
* ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ٢٩٧/٦ ،
١٤٠ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، ٣١٠ ، ٤٢٦ . * ٨٧ .

صاحب النظم = الجرجاني
* ٤٨٨ .

الصفار: قاسم بن علي بن محمد
صاحب نفح الطيب: أحمد بن محمد بن
البطليوسي. صحب الشلوبين وابن
أحمد ، أبو العباس المقرئ التلمساني ،
عصفور. (ت بعد ٦٣٠هـ). من
المؤرخ الأديب الحافظ ، صاحب نفح
مصنفاته: شرح كتاب سيبويه. بغية
الطيب في غصن الأندلس الرطيب.
الوعاة ٢/٢٥٦ .
(ت ١٠٤١هـ). انظر الأعلام ١/٢٣٧ . * ٢٦٥ ، ٤٨٥ .

الصفدي: خليل بن أيك بن عبد الله ،
صاحب الهمع = السيوطي
* ١٨٠ ، ٢٣٧ .

صلاح الدين ، أبو الصفاء ، الأديب
المؤرخ الكبير ، صاحب الوافي
بالوفيات ، وأعوان النصر في أعيان
العصر ، وغيرهما. (ت ٧٦٤هـ).

صاعد بن أحمد الجياني: لعله صاعد بن
الحسن بن عيسى البغدادي ، أبو العلاء.
انظر الدرر الكامنة ٢/١٧٦-١٧٧ ،
وأعلام ٢/٣١٥-٣١٦ . * ٣٨٤ .
أصله من الموصل ، ودخل الأندلس ،

وكان عالما باللغة والآداب والأخبار ،
صحب السيرافي والفارسي والخطابي.
ابن الصلاح: تقي الدين أبو عمرو ،
عثمان بن عبد الرحمن بن موسى
(ت ٤١٧هـ). بغية الوعاة ٢/٧ . * ٤٨٢ .
الشافعي الحافظ، شيخ الإسلام. تفقه
وبرع في المذهب وأصوله ، وفي

الصبان: محمد بن علي ، أبو العرفان.
عالم بالعربية والأدب. (ت ١٢٠٦هـ). من
الحديث وعلومه. (ت ٦٤٣هـ). من
مصنفاته الفتاوى وعلوم الحديث
وطبقات الشافعية ، وغير ذلك. انظر
شذرات الذهب ٦/٢٢١-٢٢٢ .
على الألفية ، والكافية الشافية في العروض

- * ٧٧٩. الضياء المقدسي: محمد بن عبد الواحد
ابن أحمد ، أبو عبد الله ، ضياء الدين ،
الصيمري: عبد الله بن علي بن إسحاق ، محدث عصره ، عالم مؤرخ. سمع من
أبو محمد ، حفظ عنه شيء من اللغة ابن الجوزي وغيره ، وروى عنه
وغيرها ، وهو صاحب التبصرة في النحو. ابن النجار وآخرون. (ت ٦٤٣هـ—).
(ت ٥٤١هـ). انظر بغية الوعاة ٤٩/٢ ، من تصانيفه: فضائل القرآن ،
وكشف الظنون ٣٣٩/١. والأحاديث المختارة ، والأحكام.
* ٣٦٧. وغيرها. انظر شذرات الذهب
٢٢٤/٥-٢٢٦ ، والأعلام ٢٥٥/٦.
* ٣٠٤. حرف الضاد

- ابن الضائع: علي بن محمد بن علي
الكتامي الإشبيلي ، أبو الحسن. علامة وقته
في العربية والكلام. (ت ٦٨٠هـ—). من
مصنفاته: شرح الجمل ، شرح كتاب
سيبويه. ← → بغية الوعاة
٢٠٤/٢.
* ٢٨٨ ، ٣٣٦ ، ٤٦١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩.
عن أبي عمر الزاهد ، وروى عنه أبو
الطيب الطبري. (ت ٤٠٦هـ—). من
مصنفاته: شرح الإيضاح ، وشرح
كتاب الجرمي. نزهة الألباء ٣١٥-
٣١٦.
* ٦١٥ ، ٦١٦. وردت عنه الرواية في حروف القرآن.
سمع سعيد بن جبير ، وأخذ عنه التفسير.
(ت ١٠٥هـ). غاية النهاية في طبقات
القراء ٣٣٧/١.
* ١٤٦. ابن طاهر: محمد بن أحمد بن طاهر ،
ويعرف بالخدب الأقصيري
الإشبيلي. من حذاق النحويين. قرأ

النحو على مشايخ الأندلس ، وعنه أخذ ابن خروف وغيره. (ت ٥٧٠هـ ، وقيل غير هذا). وله تعليق على الإيضاح. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٩٥/٤ ، والبلغة ٢٠٦ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ . * ٤٤٨ ، ٥٠١ .

الحسين. نحوي أديب شاعر. أخذ عن الأعلام ، وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما ، تفرد بأراء في النحو خالف فيها الجمهور (ت ٥٢٨هـ). له الترشيح ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، وغير ذلك. بغية الوعاة ٦٠٢/١ .

أبو طاهر ، أحمد بن محمد السلفي ، الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي ، شيخ الإسلام. سمع من محمد بن عبد الرحمن المدني وغيره ، وحدث عن أبي مطيع وآخرين ، وحدث عنه محمد بن طاهر المقدسي وغيره. (ت ٥٧٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء ٣٩-٥/٢١ . * ٩٣ .

* ١١٩ ، ١٤٧ ، ٣٧٤ ، ٤٨٦ ، ٦٨٢ .

طرفة بن العبد ، أبو عمرو. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى. (ت ٦٠ق.هـ). انظر الأعلام ٢٢٥/٣ . * ٤٣١ ، ٦٨٥ .

طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب، الطبري: محمد بن جرير ، أبو جعفر. العالم الفقيه المقرئ النحوي اللغوي الحافظ الإخباري ، جامع العلوم. (ت ٣١٠هـ). من مصنفاته: تفسير القرآن ، وكتاب التاريخ ، وغير ذلك. إنباه الرواة على أنباه النحاة ٨٩/٣-٩٠ . * ٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٦٩ ، ٧٣٩ ، ٧٩٦ .

أبو محمد ، ويقال: أبو عبد الله الهمداني الكوفي. تابعي كبير ، له اختيار في القراءة ينسب إليه. أخذ عن النخعي والأعمش ، وروى عنه ابن أبي ليلى والكسائي وفياض بن غزوان. (ت ١١٢هـ). غاية النهاية في طبقات القراء ٣٤٣/١ . * ٨١ .

ابن الطراوة: سليمان بن محمد ، أبو

- أبو الطيب = المتتبي. * ٦١٥ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ .
- في طبقات القراء ١/٣٤٦-٣٤٩ . * ٨٠ ، ٢٥٢ ، ٢٩٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨٣ ، ٦٠٥ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٥ ، ٦٤٢ ، ٦٥٩ ، ٦٨٩ ، ٧٦٣ ، ٧٥٨ ، ٧٦٣ ، ٧٦٧ ، ٧٦٩ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥ .
- أبو الطيب ، عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون . أستاذ كبير ، ضابط ثقة . روى عن ابن عبد الرزاق وابن خالويه . وعرض عليه مكي وغيره . (ت ٣٨٩هـ) . غاية النهاية في طبقات القراء ١/٤٧٠-٤٧١ . * ٦٤٧ .
- ابن أبي العافية: محمد، أبو عبد الله، النحوي المقرئ الإشبيلي. أخذ عن الأعلام الأدب وغيره وكان من أهل المعرفة والأدب. (ت ٥٠٩هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٧٣ . * ٣١١ ، ٣٣٦ ، ٤٢٠ .
- حرف العين
عائشة : ٦٣ ، ٨٤ ، ٧٨٦ .
- ابن عادل: سراج الدين ، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي ، أبو حفص ، صاحب التفسير الكبير " اللباب في علوم الكتاب" . (ت بعد ٨٨٠هـ) . انظر كشف الظنون ٢/١٥٤٣ ، والأعلام ٥/٥٨ . * ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ .
- ابن عامر: عبد الله بن عامر اليحصبي. إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة. (ت ١١٨هـ) . انظر معرفة القراء الكبار ١/٨٢-٨٦ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٤٢٣-٤٢٥ . * ٨٥ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٣٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٤٢ ، ٤٦٥ ، ٤٨٩ ، ٥٣٢ ، ٥٨٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٤٢ ، ٦٥٩ ، ٧٣٦ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٦٣ ، ٧٦٥ ، ٧٦٩ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨٠٥ .
- عاصم بن أبي النجود، أبو بكر الأسدي ، مولا هم الكوفي، شيخ القراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن زر بن حبيش وأبي عمرو، وروى عنه أبان بن تغلب والأعمش وأبو بكر شعبة بن عياش وغيرهم. (ت ١٢٧هـ) . انظر غاية النهاية

ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد وأكثر أبو حيان من النقل عنه في
المطلب، ابن عم الرسول صلى الله عليه الارتشاف. انظر إنباه الرواة على أنباه
وسلم، حبر الأمة وعالمها. (ت ٦٨هـ—). النحاة ١٥٨/٢، وبغية الوعاة ٧٥/٢.

انظر معرفة القراء الكبار ٤٥/١-٤٦. *٢٧٧.
وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٥/١-
٤٢٦.

عبد القادر بن عمر البغدادي. علامة
بالأدب والتاريخ والأخبار. *٧٥١،٤٥٣،٣٩٥،٢٥٤،٢٤٨،٢٢٣.
(ت ١٠٩٣هـ). من مصنفاته: خزانة
٧٩٩،٧٩٦،٧٥٦.

الأدب، وشرح شواهد الشافية، وشرح
شواهد المغني، وغير ذلك. الأعلام
أبو العباس = المبرد * ٦٨١،٦٥٠،٦١٦،٥٨٥،٣٢٨،٢٤١
٤١/٤.

* ٨٠١،٦٨٩. ٨٠١،٨٠٠،٨٥*

العباس بن عبد المطلب، أبو الفضل، عم
النبي صلى الله عليه وسلم. من أكابر
قريش في الجاهلية والإسلام. (ت ٣٢هـ).
انظر الأعلام ٢٦٢/٣.

عبد الله = ابن مسعود .
* ٧٨٧.

٧٤٢،٦١٧،٤٩٥،٤٨٩،٤٣٠،٣٩٦

العباس بن مرداس: شاعر فارس، أدرك

الجاهلية والإسلام. (ت نحو ١٨هـ). انظر
الأعلام ٢٦٧/٣.

أبو عبد الله الرازي: محمد بن عمر
ابن الحسين بن الحسن التيمي البكري
الرازي، فخر الدين. فريد عصوره،
٦٩١*.

عبد الدائم بن مرزوق القيرواني نحوي
قديم، روى عنه أبو جعفر السرقسطي،
الرافق أهل زمانه في علم
الكلام والمعقولات وعلم الأوائل.

(ت ٦٠٦هـ). من مصنفاته: تفسيره الكبير في " مفاتيح الغيب " ، والمحصل ، والمحصول ، وغير ذلك. انظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٤-٢٥٢ ، والأعلام ٣١٣/٦ .
* ١٢١ ، ٤٧٦ ، ٥٦٩ ، ٧٣٧ .
النحاة ٩٢/٢ .

* ٢٨٣ .

عبد الله بن سهل بن يوسف ، أبو محمد الأنصاري الأندلسي ، مقرئ أهل الأندلس. أستاذ ماهر ، محقق ثقة. قرأ القراءات على مكّي وأبي عمرو الداني ، وقرأ عليه عبد العزيز بن عبد الملك. (ت ٤٨٠هـ). انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢١/١-٤٢٢ .
* ٦٤٧ .
فهرس ابن عطية ٦٧-٦٩ .

* ٢٢٩ .

عبد الله بن شبرمة: الإمام العلامة ، فقيه العراق ، أبو شبرمة ، قاضي الكوفة. حدث عن أنس بن مالك ، وعامر الشعبي وغيرهما ، وروى عنه ابن فضيل وابن السماك. (ت ١٤٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء ٣٤٧/٦-٣٤٩ .
* ٨٠٠ .

وخلق. (ت ١٥١هـ ، وقيل غير هذا).

أبو عبد الله الطوال: محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي ، من أهل الكوفة. أحد

١٩/١ .

* ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٢١ ، ٢٧٤ ، ابن كعب ، وروى عنه مجاهد
٤٥٥ ، ٤٨٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٦٦٤ ، ٧٥٤ ، وعطاء. (ت ٧٤هـ). غاية النهاية في
٧٦٠ ، ٧٦١ . طبقات القراء ١/٤٩٦-٤٩٧ .
* ٧٥٧ .

ابن عبيد: أبو الحسن علي بن محمد بن
عبيد البغدادي البزاز. إمام حافظ ثقة ،
سمع من عباس الدوري وغيره ، وسمع
منه الدار قطني وجماعة. (ت ٣٣٠هـ).
العلامة البحر ، صاحب التصانيف.
انظر سير أعلام النبلاء ١٥/٢٨٦-
٢٨٧ .
العجاج وأبي عمرو ، وحدث عنه علي
ابن المديني وابن سلام. (ت ٢٠٩هـ)
* ٨٤ .
وقيل غير هذا). من مصنفاته: مجاز
القرآن ، وغريب الحديث ، وغيرهما.
انظر سير أعلام النبلاء ٩/٤٤٥-
٤٤٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩٤-٢٩٦ .

أبو عبيد: القاسم بن سلام. كان إمام عصره
في فنون العلوم. أخذ عن أبي زيد
والأصمعي والكسائي والفراء وغيرهم.
(ت ٢٢٤هـ ، وقيل غير هذا). من
مصنفاته: كتب الغريب في اللغة والحديث
والقرآن ، ومعاني القرآن ، والأمثال
السائرة ، وغيرها. بغية الوعاة ٢/٢٥٣-
٢٥٤ .
* ٥٦٦ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٦٤٨ ، أبو عثمان = المازني
* ٦٧١ ، ٧٤٨ ، ٧٧١ ، ٧٨٦ ، ٧٩٦ .
* ٥١٢ .

عبيد بن عمير بن قتادة ، أبو عاصم الليثي
المكي. وردت عنه الرواية في حروف
القرآن. روى عن عمر بن الخطاب وأبي
عثمان بن عفان:
* ١٨٠ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨ .

عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد ، أبو وهب و أبو طريف الطائي ، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم. له أحاديث. روى عنه الشعبي وابن جبير وغيرهما. ٦٣٤.

(ت٦٧هـ ، وقيل غير هذا). انظر سير

أعلام النبلاء ١٦٢/٣-١٦٥.

* ٦٠٩ ، ٦١٠.

عضد الدولة بن بويه:

* ٦١٥ ، ٦١٦.

عدي بن زيد العبادي التميمي. شاعر من دهاة الجاهليين. (ت نحو ٣٥ق.هـ). انظر الأعلام ٢٢٠/٤.

* ٦٨٧ ، ٨٠١.

عطاء بن أبي رباح بن أسلم ، أبو محمد القرشي مولاهم المكي ، أحد الأعلام. وردت عنه الرواية في

حروف القرآن روى عن أبي هريرة ، و عرض عليه أبو عمرو. (ت١١٥هـ وقيل: ١١٤هـ). غاية النهاية في القرشي، أبو عبد الله. أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. (ت٩٣هـ). انظر الأعلام

٢٢٦/٤.

ابن عطية:

* ٧٥٩.

* ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٩٦ ،

العشاب: تقدم في موضعه. انظر ص٤٦.

ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد بن

علي ، أبو الحسن الإشبيلي ، صاحب شرح

الجميل والمقرب وضرائر الشعر.

(ت٦٦٩هـ). انظر البلغة ص١٦٠-

١٦١.

* ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٧٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،

- ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٤ ، النهاية في طبقات القراء ٥١٥/١ .
- ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، * ٥٢٥ ، ٧٥٠ ، ٧٩٦ .
- ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، علي بن أبي طالب: ٧٥٩ .
- ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،
- ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٩٤ ، أبو علي ، الحسين بن محمد الصدفي ،
- ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، الفقيه الإمام الحافظ. أخذ عن أبي
- ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، العباس العذري وجماعة ، وأخذ عنه
- ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ابن عطية. (ت ٥١٤هـ). انظر فهرس
- ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ابن عطية ٧٤-٧٦ .
- ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، * ٢٢٩ .
- ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٢١ ،
- ٥٢٢ ، ٥٣٦ ، ٥٤٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، أبو علي ، الحسين بن محمد
- ٦٠٢ ، ٦٦٤ ، ٧٣٠ ، ٧٤٢ ، ٧٥١ ، ٧٥٤ ، الغساني. انتهت إليه الرئاسة بالأندلس
- ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٧٥ ، ٧٨٧ ، في علم الحديث ، مع تصرف في علم
- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن ، النحو والغريب والأدب والشعر ، وهو
- صاحب المساعد على التسهيل ، وشرح أحد شيوخ ابن عطية. (ت ٤٩٨هـ).
- ألفية ابن مالك. (ت ٧٦٩هـ). انظر بغية
- الوعاة ٤٧/٢-٤٨ .
- * ١٤٦ ، ١٧٢ ، ٥٣٨ ، ٦٧٩ .
- أبو علي الشلوبين: عمر بن محمد بن
- عمر الإشبيلي. إمام عصره في
- العربية والتعليم. أخذ عن ابن ملكون
- وغيره ، وأخذ عنه ابن أبي الأحوص
- وغيره. (ت ٦٤٥هـ). من مصنفاته:
- التوطئة ، وتعليق على كتاب
- سيبويه ، وغير ذلك. بغية الوعاة
- عكرمة مولى ابن عباس ، أبو عبد الله
- المفسر. وردت الرواية عنه في حروف
- القرآن. روى عن ابن عباس وعن أبي
- هريرة ، وعرض عليه أبو عمرو بن
- العلاء. (ت ١٠٥ ، وقيل غير هذا). غاية

- ٢٢٤/٢-٢٢٥. ٤٨٥ ، ٥١٢ ، ٥٣٥ ، ٥٨٧ ، ٦٠٤ ،
 * ١٧١ ، ٤٦١ . ٦٠٥ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ،
 ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ،
 علي بن عساكر البطائحي: أبو الحسن
 النحوي المقرئ. قرأ النحو على البارع
 وغيره ، وسمع من ابن البناء والصيرفي ،
 وكان إماما كبيرا في القراءات وعللها ،
 عارفا بالنحو. (ت ٥٧٢هـ). بغية الوعاة
 ١٧٩-١٨٠. وانظر شذرات الذهب
 ٢٤٢/٤ . علي بن المديني: أبو الحسن ، علي بن
 عبد الله بن جعفر السعدي ، مولا هم
 البصري. يعرف بابن المديني. إمام
 حجة ، عالم بالحديث ، سمع عن أبيه
 وحماد بن زيد وغيرهما ، وحدث عنه
 أحمد بن حنبل وآخرون ، وبرع في
 هذا الشأن ، وأكثر من التصنيف فيه ،
 وساد الحفاظ في معرفة العلل.
 (ت ٢٣٤هـ). له: الأسماء والكنى ،
 والضعفاء ، وعلل المسند ، وغيرها.
 انظر سير أعلام النبلاء ١١/٤١-٦٠.
 * ٦١٥ . ابن العماد: عبد الحي بن العماد
 الحنبلي ، أبو الفلاح ، صاحب شذرات
 الذهب. (ت ١٠٨٩هـ). انظر الأعلام
 ٢٩٠/٣ ، ٤٠٨ ، ٤٣٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ،
 * ٦٠ ، ٦١ ، ٨٣ ، ١٢٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٨ ،
 ٣٣٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ،

- * ٣٨٣ ، ٥١١ .
- * ٦٤ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ،
٢٩٦ ، ٣٧٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٧ ،
٤٩٢ ، ٢٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٦١ ، ٥٩٨ ،
٥٩٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٣٠ ، ٦٦٠ ،
٧٢٩ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ،
٧٤٣ ، ٧٤٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٨٠٠ .
- أبو عمر الزاهد: محمد بن عبد الواحد
المطرز اللغوي غلام ثعلب صاحب
اليواقيت . إمام حافظ للغة ، روى عن
الأئمة الأثبات ، وروى عنه الجم الغفير .
(ت ٣٤٥هـ) . انظر بغية الوعاة ١/١٦٦ -
١٦٨ ، والبلغة ٢٠٤-٢٠٥ .
* ٦٩٧ ، ٧٦٥ .
- * ٤٣٢ ، ٥٠٥ .
- عمر بن عبد العزيز بن مروان ، أبو
حفص ، الخليفة الصالح والملك العادل ،
من ملوك الدولة الأموية بالشام .
(ت ١٠١هـ) . انظر الأعلام ٥/٥٠ .
* ٧٧٧ .
- عيسى بن عمر ، أبو عمر التقي
البصري ، العلامة ، إمام النحو . روى
عن الحسن وعاصم الجحدري
وغيرهما ، وأخذ عنه الأصمعي
والخليل وغيرهما . (ت ١٤٩هـ) . سير
أعلام النبلاء ٧/٢٠٠ ، وغاية النهاية
في طبقات القراء ١/٦١٣ .
- * ٦٨ ، ٨١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٤٨٠ ،
٥٢٥ ، ٦٥٨ ، ٧٢٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٨ ،
٧٦٨ .
- أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي ، إمام
أهل البصرة في القراءة والنحو ، وأحد
القراء السبعة . قرأ عليه خلق منهم يحيى
ابن المبارك اليزيدي ، وأخذ عنه القراء
واللغة أبو عبيدة والأصمعي ومعاذ بن
جبل ، وغيرهم . (ت ١٥٤هـ) . انظر معرفة
القراء الكبار ١/١٠٠-١٠٥ ، وبغية الوعاة
٢/٢٣١ .
- عنتر بن شداد العبسي . أشهر فرسان
العرب ، ومن شعراء الطبقة الأولى .
(ت نحو ٢٢ ق.هـ) . انظر الأعلام

١٠٧/٤، والأعلام ١٣٤/٥.

النبلاء ١٢/٤٨٠-٤٨٨.

* ٢٣٠

* ٤٧٠

الفراء:

الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة

التميمي . شاعر من الطبقة الأولى من ، ١٥٨ ، ١٤٧، ١٣٧، ١٠٧، ٥٨ ، ٥١ *

الإسلاميين، وصاحب الأخبار مع ، ١٦٥ ، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠،

جرير والأخطل. (ت ١١٠هـ). انظر ، ٢٠٧ ، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧٧،

الأعلام ٩٣/٨ ، ٢٧٨ ، ٢٢٥، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥٣،

* ٨٠٠، ٦١٨، ٦١٧، ٧٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨، ٣٩١، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٨،

٥٠٩ ، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥،

ابن فضال المجاشعي: علي بن فضال ، ٥١٦ ، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢،

ابن علي بن غالب ، أبو الحسن. اشتهر ، ٥٢٣ ، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩،

بالفرزدق وبالمجاشعي، وهو إمام في ، ٥٣٠ ، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦،

النحو واللغة والتصريف والتفسير ، ٥٣٧ ، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣،

والسير . حدث عن جماعة من شيوخ ، ٥٤٥ ، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٨٤، ٥٨٥،

المغرب. (ت ٤٧٩هـ). من مصنفاته: ، ٥٩٨ ، ٥٩٩، ٦١٨، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٥٦، ٦٦٧،

الإسكير في علم التفسير، شرح معاني ، ٦٦٨ ، ٦٧٣، ٦٩١، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠١،

الحروف، العروض، وغيرها . انظر ، ٧٠٢ ، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٤، ٧١٥،

البلغة ١٥٥، وبغية الوعاة ١٨٣/٢، ، ٧١٨ ، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥٠،

والأعلام ٣١٩/٤ ، ٧٥٩ ، ٧٧١، ٧٨٩، ٧٩٧.

* ٥٠٠

ابن الفرات: أحمد بن الفرات بن خالد ،

الشيخ الإمام الحافظ الكبير، محدث فضالة بن عبيد بن نافع الأنصاري

أصبهان. سمع من حسين الجعفي ويحيى ، ٧٥٩ ، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٠،

ابن آدم، وحدث عنه أبو داود وغيره. ، ٧٥٩ ، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٠،

(ت ٢٥٨هـ). انظر سير أعلام وما بعدها، وفتح الشام ومصر

(ت ٥٣هـ). انظر الأعلام ١٤٦/٥. غاية النهاية في طبقات القراء ١٣/٢. * ٧٤٢

أبو الفضل الرازي: عبد الرحمن بن أحمد
ابن الحسن ، الإمام المقرئ ، شيخ
الإسلام، صاحب اللوامح في شواذ
القراءات، وجامع الوقوف ، وغيرهما.

(ت ٤٥٤هـ). انظر معرفة القراء الكبار
١/٤١٧-٤١٩، وغاية النهاية في طبقات
القراء ١/٣٦١-٣٦٣، وبغية الوعاة
٢/٧٥.

* ٧٧٥، ٧٥٣، ٧٥١، ٥٩

أبو القاسم بن حبيش: عبد الرحمن بن
محمد بن عبد الله، أبو القاسم بن حبيش
ابن فليح: عبد الوهاب بن فليح بن رياح ،
أبو إسحاق المكي . إمام أهل مكة في
الحديث وغريبه ولغته، وله المغازي.
القراءة. أخذ عن داود بن شبل وهشام بن
سليمان والحسن، وروى عنه محمد بن
عمران الدينوري وغيره. (ت

نحو ٢٥٠هـ). غاية النهاية في طبقات
القراء ١/٤٨٠-٤٨١. * ٧٥٠

القاسم بن عبيد الله الحارثي: وزير من
الكتاب الشعراء ، وله غزل رقيق.
(ت ٢٩١هـ). انظر سير أعلام النبلاء
١٤/١٨١-١٩، والأعلام ٥/١٧٧. * ٥٨٧

الفياض بن غزوان الضبي الكوفي. مقرئ
ثقة . أخذ عن طلحة بن مصرف ، وروى
عنه عمر بن شعبان ونعيم بن ميسرة ، وله
اختيار في القراءة شذ فيه عن الجماعة.

القاسم بن معن بن عبد الرحمن
الكوفي. كان جامعاً للعلم، راوية للشعر

عالمًا بالعربية والنحو . حدّث عن عاصم الأحول وغيره، وعنه أبو نعيم الفضل بن دكين وآخرون. (ت ١٧٥هـ، وقيل: ١٧٦هـ) . انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٣٠-٣١، وبغية الوعاة ٢/٢٦٣. النحاة ١٢٨، بغية الوعاة ٢/٦٣-٦٤. * ٢٦٢.

* ٥٩.

قالون: عيسى بن مينا، أبو موسى، مولى بني زريق. مقرئ المدينة، وراوي قراءة نافع. أخذ عنه أبو زرعة وخلق. (ت ٢٢٠هـ). سير أعلام النبلاء ١٠/٣٢٦-٣٢٧. * ٧٣٩.

قدار بن سالف: ١٣١.

ابن قدامة المقدسي: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، شمس الدين . كان عالمًا في الحديث والفقه والأصول والعربية، بارعًا في فنون العلوم. له مناقشات مع أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك. (ت ٧٤٢هـ، وقيل: ٧٤٤هـ). من مصنفاته: شرح على التسهيل، والأحكام، وتراجم الحفاظ، وغير ذلك. انظر الدرر الكامنة ١/٢٦٠، وبغية الوعاة ١/٢٩-٣٠. * ٧٤٧، ٢١٣.

قتادة بن دعامة السدوسي، قدوة المفسرين والمحدثين، أبو الخطاب. روى عن أنس ابن مالك، وروى عنه شعبة وغيره. (ت ١١٨هـ). انظر سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٩-٢٨٣. * ٤٧.

ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم، أبو محمد الكوفي الدينوري. كان رأسًا في العربية واللغة والأخبار حدّث عن أبي حاتم وغيره، وحدّث عنه ابنه أحمد وابن درستويه. (ت ٢٦٧هـ، وقيل غير هذا). القطب القسطلاني: الإمام قطب الدين،

أبو بكر محمد بن أحمد بن علي المصري . * ٩٣ ، ٤٨٣ ، ٥٤٦ .

كان أحد من جمع العلم والعمل والورع .

سمع من علي بن البناء والشهاب

السهروردي، وتفقه في مذهب الإمام

الشافعي. (ت ٦٨٦هـ). شذرات الذهب

البيزي ، وروى عنه أبو ربيعة بن

* ٣٨٣ .

إسحاق ، وابن مجاهد ، وابن عبد

الرزاق ، وغيرهم. (ت ٢٩١هـ).

قطرب: محمد بن المستنير، أبو علي

النحوي . لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى

ابن عمر ، وأخذ عن النظام مذهب

الاعتزال ، ولم يكن ثقة. (ت ٢٠٦هـ). من

* ٧٥٠ .

مصنفاته: المتلث، النوادر، الأضداد ،

إعراب القرآن ، وغيرها. انظر بغية

الوعاء ١/٢٤٢-٢٤٣ .

* ٤٨٠ ، ٥٤٥ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٦٨٠ ،

٦٩٧ .

غيره، وكان من المكثرين وحدث

عنه: شعبة والثوري ، وآخرون.

(ت ١٦٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء

٨/٤١-٤٤ .

ابن القعقاع = أبو جعفر

* ٣٩٦ .

* ٥٠٩ .

القفطي: علي بن يوسف بن إبراهيم ، أبو

الحسن ، الوزير القفطي صاحب إنباه

الرواة على أنباه النحاة. (ت ٦٤٦هـ).

ابن كثير: عبد الله بن كثير بن

انظر بغية الوعاء ٢/٢١٢-٢١٣ ،

وشذرات الذهب ٥/٢٣٦ .

المطلب، إمام أهل مكة في القراءة ،

وأحد القراء السبعة. قرأ على مجاهد

- وغيره ، وقرأ عليه أبو عمرو وشبل بن ٢٠٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٤ ،
 عباد ، وآخرون. (ت ١٢٠هـ). انظر ٢٨٧ ، ٤٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،
 معرفة القراء الكبار ١/٨٦-٨٨. وغاية ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٦٥ ،
 النهاية في طبقات القراء ١/٤٤٣-٤٤٥ . ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٠٩ ،
 * ٢٩٦ ، ٣٦٧ ، ٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
 ٥٦١ ، ٥٨٧ ، ٧٣٦ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٤٤ ، ٥٦٩ ، ٦٣٠ ،
 ٧٦٤ ، ٧٦٧ ، ٧٦٩ ، ٧٧٤ . ٦٤٢ ، ٦٤٤ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ،
 ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٩١ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ،
 الكرمانى: محمود بن حمزة بن نصر ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٧ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ،
 النحوي ، تاج القراء ، وأحد العلماء النبلاء ٧٣٦ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٥ ،
 (ت نحو ٥٠٠هـ). من مصنفاته: اللباب ٧٤٦ ، ٧٦١ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٨ ،
 والإفادة والعنوان ، وغيرها. بغية الوعاة ٧٦٩ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥ ، ٧٩٠ .
 ٢٧٧/٢ .
 * ٥٩ ، ٦٨٦ .
 كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ،
 أبو المضرب. شاعر عالي الطبقة ،
 من أهل نجد ، وله ديوان شعر
 مطبوع. (ت ٢٦هـ). انظر الأعلام
 ٢٢٦/٥ .
 حمزة وغيره ، وله اختيار في القراءة. * ٥١ .
 (ت ١٨٢ هـ وقيل: غير ذلك). من
 مصنفاته: معاني القرآن ، القراءات ،
 النواذر ، وغير ذلك. بغية الوعاة ١٦٢/٢ -
 ١٦٤ ، وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة
 ٢٥٦/٢-٢٧٤ .
 * ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ٢٠٤ هـ ، وقيل: ٢٠٦هـ). انظر
 نزهة الألباء ٨٩-٩٠ . ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ،

* ٥٤٤ .

ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم

ابن كيسان ، أبو الحسن النحوي. كلن

إماماً في العربية ، خلط بين مذهبي

البصريين والكوفيين. (ت ٢٩٩هـ—).

من تصانيفه: معاني القرآن وعلل

النحو. انظر البلغة ١٨٣-١٨٤ ،

وبغية الوعاة ١٨/١-١٩.

* ١٦٩ ، ٣٦٨ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٦٣١ ،

٦٩٧ ، ٧٠٣ .

كمال الدين الأنصاري: عبد الواحد بن عبد

الكريم الزملكاني ، أبو محمد. برع في

المعاني والبيان ، وشارك في فنون العلم

الأخرى. (ت ٦٥١هـ—). من مصنفاته:

نهاية التأميل في أسرار التنزيل. انظر

كشف الظنون ١٩٨٧/٢ ، وشذرات الذهب

٢٥٤/٥ .

* ٥٩ .

حرف اللام

ليبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل

العامري ، أحد الشعراء الفرسان

الأشراف في الجاهلية. (ت ٤١هـ—).

انظر الأعلام ٥/٢٤٠ .

* ٧٢٩ ، ٨٠٠ .

الكميت بن زيد الأسدي ، أبو المستهل.

شاعر الهاشميين ، من أهل الكوفة اشتهر

في العصر الأموي ، وكان عالماً بآداب

العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، وهو

من أصحاب الملحقات ، أشهر شعره

"الهاشميات" . (ت ١٢٦هـ—). الأعلام

٢٣٣/٥ .

* ٨٠٠ .

حرف الميم

المازني: بكر بن محمد بن بقية ، أبو

عثمان النحوي ، أستاذ المبرد. روى

عن الأصمعي وأبي عبيدة ،

(ت ٢٤٨هـ ، وقيل ٢٤٩هـ—). له

كتاب التصريف ، وكتاب الديباج.

انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة

١/٢٨١-٢٩١ ، والبلغة ٧١ .

* ١١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٨ ، ٤٨٢ ،

الكواشي: أحمد بن يوسف بن حسن ،

موفق الدين الموصللي. فقيه شافعي ، برع

في العربية والقراءات والتفسير.

(ت ٦٨٠هـ—). بغية الوعاة ١/٤٠١ .

* ٧٦٤ .

- ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥١٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٣٤٠ ، مالك بن أنس ، أبو عبد الله المدني ،
٤٩٦ ، ٥٧٤ .
إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة
الأعلام ، وصاحب المذهب . أخذ عن
المالقي: أحمد بن عبد النور ، أبو جعفر .
كان عالماً بالنحو ، عارفاً بعلوم العربية .
(ت ٧٠٢هـ) . من مصنفاته: رصف الأعيان ٤/١٣٥-١٣٨ ، وغاية النهاية
المباني في حروف المعاني ، شرح
الجزولية ، وغير ذلك . انظر البلغة * ٦٤٩ ، ٧٨١ .
ص ٥٩ ، وبغية الوعاة ١/٣٣١-٣٣٢ .
* ١٢٧ ، ٣٣١ .
مالك بن دينار ، أبو يحيى البصري .
عالم زاهد . سمع أنس بن مالك ، وكان
ابن مالك: محمد بن عبد الله ، جمال الدين ،
أبو عبد الله ، صاحب الألفية ، والتسهيل
وشرحه ، والكافية الشافية وشرحها ، وغير
ذلك . (ت ٦٧٢ هـ) . انظر بغية الوعاة
١/١٣٠-١٣٤ .
* ٥٨ ، ٨٧ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
١٣٧ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد ،
أبو العباس ، الخليفة العباسي .
(ت ٢١٨ هـ) . انظر سير أعلام النبلاء
١/٢٧٢-٢٩٠ .
* ٥٠٩ ، ٣٨٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤٣١ ،
٤٤٢ ، ٤٥٠ ، ٤٦١ ، ٤٩٠ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ،
الماوردي: أبو الحسن ، علي بن محمد ،
ابن حبيب البصري الشافعي . كان إماماً
في الفقه والأصول والتفسير ، بصيراً
٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٨٥ ،
٥٩٧ ، ٦٢٥ ، ٦٣٤ ، ٦٤٠ ، ٦٤٤ ، ٦٦١ ،
٦٦٦ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ .

بالعربية. أخذ عن الصيرمي وغيره. صاحب كتاب السبعة شيخ العصر.
(ت ٤٥٠هـ). وله الحاوي والإقناع ، (ت ٣٢٤هـ). انظر معرفة القراء
وغير ذلك. شذرات الذهب ٣/٢٨٥-٢٨٦. الكبار ١/٢٦٩-٢٧١، وغاية النهاية
* ٢٩٥. في طبقات القراء ١/١٣٩-١٤٢.
* ٥٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٦.

المبرد: محمد بن يزيد ، أبو العباس ،
صاحب المقتضب والكامل وغيرهما. مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي،
(ت ٢٨٦هـ). انظر إنباه الرواة على أنبياه أحد الأعلام، من التابعين والأئمة
النحاة ٣/٢٤١-٢٥٣. المفسرين. قرأ على ابن السائب وابن
* ٥٩ ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ٢٣٧ ، عباس ، وأخذ عنه ابن كثير وأبو
٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، عمرو ، وغيرهما . له اختيار في
٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨ ، القراءة . (ت ١٠٣هـ، وقيل غير
٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، هذا). انظر غاية النهاية في طبقات
٤٢٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٦ ، القراء ٢/٤١-٤٢.
* ٥٠٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٨ ، ٥٨٧ ، ٦١٦ ،
٦٢٩ ، ٦٤٤ ، ٦٨٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٤ ، ٧٠٠ ، ٢١٣ ، ٢٤٨ ، ٢٩١ ، ٣٩٦ ، ٤٥٣ ، ٧٤٢ ،
٧٠٨ ، ٧١٥ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٨٠٩ . ٧٤٥ ، ٧٩٦ .

المتنبي: أحمد بن الحسين، أبو الطيب أبو محمد = ابن عطية
الشاعر الحكيم ، وأحد مفاخر الأدب * ٤٠ ، ٤٠٠ ، ٤٧٩ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ .
العربي . (ت ٣٥٤هـ). انظر الأعلام
١١٥/١ .
* ٣٠٦ ، ٥٢٦ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ .
محمد بن أحمد بن مطرف، أبو عبد
الله الكناني القرطبي ، ويعرف
بالطرفي. مقرئ كبير ، تلا على
ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس ، مكي وغيره ، وكان عجباً في
أبو بكر البغدادي المقرئ الأستاذ ،
القراءات ، أخذ عنه كثيرون ، وقرأ

عليه عون الله القرطبي وآخرون ، والأخبار ، صاحب مختصر العين
(ت ٤٥٤هـ). غاية النهاية في طبقات وأخبار النحويين. (ت ٣٧٩ هـ).
القراء ٨٩/٢. * ٦٤٧.
* ٤٨٦. البلغة ١٩٤.

محمد بن بكر السجستاني : محمد بن محمد الخضر حسين: ٧٨٠، ٧٨١.
عزيز، أبو بكر . كان أديباً فاضلاً متواضعاً، أخذ عن أبي بكر بن الأنباري،
وصنف غريب القرآن المشهور. محمد بن أبي زيد: هو عبد الله بن أبي
زيد ، أبو محمد شيخ المغرب. سمع من أبي سعيد الأعرابي وغيره ، وأخذ
(ت ٣٣٠هـ). انظر بغية الوعاة ١/١٧١-١٧٢.
* ٨٨. عنه كثير من الطلاب. (ت ٣٨٩هـ).
انظر شذرات الذهب ٣/١٣١. * ٦٤٧.

أبو محمد بن أبي جمرة = أبو بكر بن أبي جمرة.
أبو محمد ، عبد العزيز بن عبد الوهاب بن أبي غالب القيرواني. شيخ
فاضل عالي الرواية ، وأحد من تتلمذ عليه ابن عطية. (ت ٤٩٥ هـ). انظر
فهرس ابن عطية ٦٩-٧١. * ٢٢٩.
محمد بن الجهم بن هارون ، أبو عبد الله السمري الكاتب النحوي ، وله أدب غزير
وشعر جميل . روى عن جماعة من الأئمة، ووثقه أئمة الحديث. (ت ٢٧٧هـ).

إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٨٨. * ٥٠٩.
أبو محمد عبيد الله: عبيد الله بن عمر ابن هشام الإشبيلي. أتقن العربية ،
وكان شاعراً فاضلاً. تصدر للإقراء بمراكش ، وصنف الإفصاح في
اختصار المصباح ، وشرح الدرديعية ، الأندلسي الإشبيلي العالم بالنحو واللغة

وغير ذلك. (ت ٥٥٠ هـ). بغية الوعاة القراء ١٦٧/٢، وانظر معرفة القراء
١٢٧/٢.
* ٢٢٩.

محمد بن أبي ليلى: محمد بن عبد الرحمن، المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله
أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي النحوي اللغوي الفقيه بدر الدين ،
القاضي، أحد الأعلام. أخذ عن عيسى المعروف بابن أم قاسم ، صاحب
والشعبي ، وروى عنه حمزة والكسائي. الجنى الداني وشرح الألفية وغيرهما.
(ت ١٤٨ هـ). غاية النهاية في طبقات (ت ٧٤٩ هـ). انظر بغية الوعاة
القراء ١٦٥/٢.
٥١٧/١.

* ٣٦٩.

محمد بن مسعود الغزني ، وسماه ابن هشام: ابن الزكي ، وهو صاحب كتاب
البيديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه. وقال ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحاة ،
بغية الوعاة ٢٤٥/١.
* ١٣٢ ، ٢٤١.

ابن مسعود: عبد الله بن مسعود بن ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن بن
محيصن السهمي ، مولاهم المكي ، مقروئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة. عرض على
مجاهد ، وعرض عليه أبو عمرو ، وهو أحد القراء الأربعة عشر ، وله اختيار في
القراءة خالف فيه إجماع أهل بلده. انظر غاية النهاية في طبقات القراء
(ت ١٢٣ هـ). غاية النهاية في طبقات
٤٥٩-٤٥٨/١.

- * ١٤٤ ، ١٤٦ ، ٤١٥ ، ٤٥٦ ، ٥٤٠ ، ابن معطي: يحيى بن معطي بن عبد
النور ، أبو الحسين ، زين الدين الزواوي المغربي. كان إماماً في
العربية وشاعراً ، أقرأ النحو. (ت ٦٢٨هـ). من مصنفاته: الفصول
، شرح أبيات سيبويه ، شرح الجمل ،
وفيها آراء ومخالفات خارجة عن مذاهب أهلها . ومطلع على علوم شتى. وهدية العارفين ٥٢٣/٦ .
(ت ٥٩٢هـ). من مصنفاته: " المشرق " * ٥٦٦ .
في النحو ، الرد على النحويين ، وغير
ذلك. انظر البلغة ٥٦ ، وبغية الوعاة
٣٢٣/١ .
* ٣٣١ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ .
أبو مضر ، محمود بن جرير الضبي
الأصبهاني. فريد عصره في علم اللغة
والنحو والطب ، أخذ عنه الزمخشري
وغیره. (ت بعد ٥٠٧هـ). انظر بغية
الوعاة ٢/٢٧٦ .
* ٩٣ .
المفضل بن محمد بن يعلى الضبي
النحوي الكوفي صاحب المفضليات.
إمام في اللغة والنحو، مقرئ إخباري
موثق. أخذ عن عاصم والأعمش ،
وروى عنه الكسائي وسعيد بن أوس.
(ت ١٦٨ هـ). انظر البلغة ٢٢٥ ،
وغيابة النهاية في طبقات القراء
* ٧٤٢ .

٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٦ ، ٣٠٧/٢ ، وبغية الوعاة ٢٩٧/١ .
 * ٢١٣ ، ٦٨٩ .
 ٥١٧ ، ٥٤٩ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ،
 ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، المقريزي: نقي الدين ، أحمد بن علي بن
 ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، عبد القادر ، الإمام البارح عمدة المؤرخين
 ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ، صاحب السلوك ، والمواعظ والاعتبار
 ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، في ذكر الخطط والآثار وغيرهما .
 ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، (ت ٨٤٥هـ) . انظر شذرات الذهب
 ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٢٥٥-٢٥٤/٧ .
 ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٧٤٣ ، * ٥٠ .
 ٧٧٢ ، ٧٧٦ .

ابن مقسم: محمد بن الحسن بن يعقوب ،
 أبو بكر البغدادي ، الإمام المقرئ النحوي . ابن ملكون: إبراهيم بن محمد بن
 أخذ عن العباس بن الفضل الرازي وابن بكار ، وروى عنه أبو بكر بن مهران ،
 نحوي جليل . روى عنه ابن خروف ، وله اختيار في القراءة . (ت ٣٥٤هـ) .
 والشلوبين وابن حوط الله . غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٣/٢ - (ت ٥٨٤هـ) . من تصانيفه: شرح
 الحماسة ، النكت على التبصرة ١٢٥ .
 للصيمري ، وغير ذلك . بغية الوعاة * ٧٥١ ، ٧٥٢ .
 ٤٣١/١ .

ابن مكتوم = أحمد بن عبد القادر . * ٤٠٨ ، ٤٠٩ .
 * ٣٨٧ .

مندل بن علي العنزي ، أبو عبد الله الكوفي ، ويقال: اسمه عمرو ، ومندل مكي:
 * ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ٢٠٧ ، لقبه . روى عن الأعمش وعاصم
 * ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، الأحول ، وروى عنه زيد بن الحباب

وآخرون ، وليس بثقة. (ت ١٦٧ هـ). موسى بن سليمان ، أبو عمران
انظر تهذيب التهذيب ١٠/٢٦٦-٢٦٧ ، اللخمي المقرئ المسند. قرأ على مكي
والأعلام ٧/٢٩٢.

* ٥٠٩ .
الرحمن القصبى وآخرون.

(ت ٤٩٤ هـ). غاية النهاية في طبقات
أبو منصور نصر الحارثي: لم أف أف عليه.

القراء ٢/٣١٩.

* ٦٤٧ .

* ٩٣ .

حرف النون

ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي بن
أحمد ، جمال الدين الإفريقي ، أبو الفضل
صاحب لسان العرب في اللغة .

(ت ٧١١ هـ). انظر بغية الوعاة ١/٢٤٨ .

* ٧٢١ ، ٧٦٠ .
المضري. شاعر جاهلي من الطبقة

الأولى ، (ت نحو ١٨ ق.هـ). انظر

الأعلام ٣/٥٤-٥٥.

* ٥١ ، ٣٩٣ .

المهدوي: أحمد بن عمار ، أبو العباس
المقرئ النحوي المفسر. كان مقدماً في

العربية والآداب. قرأ على جده مهدي بن

إبراهيم، وقرأ عليه موسى بن سليمان

للخمي وغيره. (ت نحو ٤٤٠ هـ). من

مصنفاته: التفصيل في التفسير، ومختصوه

التحصيل. انظر غاية النهاية في طبقات

القراء ١/٩٢، وبغية الوعاة ١/٣٥١ ،

والأعلام ١/١٨٤-١٨٥ .

* ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٢٣٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، * ٥٤٥ .

٣٤٠ ، ٥٣٦ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ .

ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن

أحمد بن عبد الدائم الحلبي ، محب الدين * ٣٠٦ .
 ناظر الجيش. مهر في العربية وغيرها ،
 وحدث وأفاد. أخذ عن التقي الصائغ نبيح بن عبد الله العنزي ، أبو عمرو
 وغيره. (ت ٧٧٨ هـ). من مصنفاته: الكوفي. تابعي ثقة ، روى عن ابن
 شرح التلخيص والتسهيل. بغية الوعاة عباس وابن عمر ، وروى عنه الأسود
 ابن قيس. تهذيب التهذيب ١٠/٣٧٢ .
 * ٢٧٦/١ .
 * ٣٨٣ .
 * ٧٥٧ .

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. أحد ابن النجار: محب الدين ، محمد بن
 القراء السبعة الأعلام. أخذ عن بعض محمود بن الحسن ، أبو عبد الله
 تابعي أهل المدينة ، منهم الأعرج المؤرخ الكبير صاحب تاريخ بغداد.
 والزهري، وروى عنه قالون والأصمعي إمام ثقة حجة مقرئ. (ت ٦٤٣ هـ).
 وغيرهما. (ت ١٦٩ على الأرجح). انظر انظر شذرات الذهب ٥/٢٢٦-٢٢٧ .
 غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٣٠ - * ٣٠٤ .
 ٣٣٤ .

* ٨٥ ، ٢٣٥ ، ٢٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٤٢ ، ٤٩٢ ، النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل
 المرادي ، أبو جعفر. أخذ عن المبرد ٧٤١ ، ٧٣٩ ، ٧٣٦ ، ٦٣٠ ، ٥٦٥ ، ٥٦١
 والزجاج ، وهو صاحب إعراب ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٦١ ،
 القرآن ، ومعانيه ، والمقنع ، وشرح ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٧ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ .

ابن نباتة: عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل الفارقي، أبو يحيى، صاحب
 الخطب المنبرية. كان مقدماً في علوم الأدب، وأجمعوا على جودة خطبه وتفردها
 أبيات الكتاب، وغير ذلك .
 (ت ٣٣٨ هـ). انظر بغية الوعاة ١/٣٦٢ .

* ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، في موضوعها. (ت ٣٧٤ هـ). انظر وفيات
 الأعيان ٣/١٥٦-١٥٨ ، والأعلام ١٦٧ ، ٧٢٠ ، ٧٤٣ ، ٧٦٤ .
 ٣٤٧/٣ - ٣٤٨ .

* ٨٠٠ .

* ٨٠٣ .

النووي: يحيى بن شرف النووي صاحب الوهاج في اختصار المنهاج. تقدم في موضعه. انظر ص ١٦-١٧. * ٣٨٦ .

هيرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش. بغدادي، مشهور بالإقراء والمعرفة. قرأ على حفص، وأخذ عنه أحمد بن علي الخزاز. انظر معرفة القراء الكبار ٢٠٥/١، وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٥٣/٢.

حرف الهاء

* ٢٥٢ . هارون بن موسى العتكي البصري الأزدي

مولاهم ، أبو عبد الله. علامة، له قراءة

معروفة. روى عن عاصم الجحدري

* ٧٥١ . وعاصم بن أبي النجود وغيرهما ، وروى

عنه علي بن نصر وآخرون. (ت قبل

٢٠٠هـ). غاية النهاية في طبقات القراء

* ٢٨٠ . ابن هرمز = الأعرج

٣٤٨/٢ .

* ١٤٥ .

ابن هشام : عبد الله بن يوسف بن

هارون بن موسى القرطبي النحوي، أبو

أحمد، جمال الدين ، أبو محمد صاحب نصر . سمع من أبي علي القالي البغدادي

وغيره ، ولقي شيوخاً جلة. روى عنه أبو

عمر بن عبد البر. (ت ٤٠١هـ). له تفسير

٤١٥/٢-٤١٦، وبغية الوعاة ٦٨/٢-

عيون كتاب سيبويه. إنباه الرواة على أنباه

* ٨٦، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٣٠، ١٣٧،

النحاة ٣/٣٦٢-٣٦٣ .

١٣٨، ١٤٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٨١،

* ٤٨٥ .

١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨،

٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤،

ابن هانئ = أبو نواس.

٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، * ٣٥٤ .
 ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٨ ، أبو منذر القرشي الأسدي المدني ،
 ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤٣٩ ، شيخ الإسلام . إمام ثقة . أخذ عن أبيه
 ٤٨٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، وعمه ابن الزبير ، وغيرهما . حدث
 ٥١٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، عنه شعبة ومالك وآخرون . (ت ١٤٦
 ٥٥٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٥٩١ ، هـ ، وقيل غير هذا) . سير أعلام
 ٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٣٢ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، النبلاء ٦/٣٤-٤٧ .
 ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨ ، * ٥٤٤ ، ٧٦٠ ، ٧٧٧ .
 ٧١٧ ، ٧٨٠ ، ٧٩١ .

هشام بن عمار بن نصير ، أبو الوليد
 هشام أخوذي الرمة: هشام بن عقبة ، السلمي الظفري ، الإمام الحافظ
 شاعر ، وبينه وبين أخيه ذي الرمة العلامة المقرئ ، عالم أهل الشام .
 مساجلات في الشعر . (ت نحو ١٢٠هـ) . سمع من مالك وغيره ، وروى عنه
 انظر الأعلام ٨/٨٧ .
 * ٦٢٣ .
 داود . (ت ٢٤٥هـ) . انظر سير أعلام

النبلاء ١١/٤٢٠-٤٣٥ ، ومعرفة
 ابن هشام الخضراوي: محمد بن يحيى
 الأندلسي ، ويعرف بابن البرذعي . كان
 رأساً في العربية . أخذ عن ابن خروف
 * ٧٤٢ . وغيره . (ت ٦٤٦ هـ) . من مصنفاته:
 فصل المقال في أبنية الأفعال ، الإفصاح
 ابن هشام اللخمي: محمد بن أحمد بن
 هشام بن إبراهيم اللخمي النحوي ، أبو
 عبد الله . مؤدب بالعربية ، قائم عليها
 ٢٦٨ .

وعلى اللغات والآداب. (ت ٥٥٧ هـ). من الواحدي: علي بن أحمد ، أبو الحسن مصنفاته: الفصول ، وشرح فصيح ثعلب ، الإمام المصنف المفسر النحوي ، وشرح مقصورة ابن دريد. انظر البلغة ١٨٩ ، وبغية الوعاة ٤٨/١-٤٩. * ٤٨٥.

المتتبي ، وغير ذلك. (ت ٤٦٨ هـ).

إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٢٢٣-٢٢٥ ، والبلغة ١٤٥-١٤٦. هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي . أحد أعيان أصحاب الكسائي. (ت ٢٠٩ هـ). من مصنفاته:

مختصر النحو ، الحدود ، القياس. بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

* ١١٣ ، ٢٥٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٤٢٤ ، حدث عن أبي بكر وعمر، وحدث عنه عطاء بن يسار وغيره . (ت ٦٨ هـ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦ ، ٥٧٩ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ . وقيل: ٦٥ هـ). انظر سير أعلام النبلاء ٢/٥٧٥-٥٧٦. * ٧٥٧.

حرف الواو

وائل بن حجر : ٧٨٠.

ورش: عثمان بن سعيد بن عبد الله ،

وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر، وقيل وائلة بن الأسقع بن عبد العزى الليثي. أخذ الإقراء بمصر ، وراوي قراءة نافع.

القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، (ت ١٩٧ هـ). انظر سير أعلام النبلاء وقرأ عليه يحيى بن الحارث. (ت ٨٣ هـ) ١٣/٢٩٥-٢٩٦ ، ومعرفة القراء

وقيل غير هذا. انظر سير أعلام النبلاء الكبار ١/١٥٢-١٥٥ ، وغاية النهاية ٣/٣٨٣-٣٨٧ ، وغاية النهاية في طبقات

في طبقات القراء ١/٥٠٢-٥٠٣. * ٧٦١.

القراء ٢/٣٥٨.

ابن ولاد: أحمد بن محمد بن ولاد، أبو

* ٧٤٢.

- العباس . كان بصيراً بالنحو ، أستاذاً. (ت * ٤٨٠ .
 ٣٣٢هـ). من مصنفاته: المقصور
 والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد.
 يحيى الذماري: يحيى بن الحارث بن
 عمرو الذماري . شيخ القراءة بدمشق
 بغية الوعاة ١/٣٨٦ .
 بعد ابن عامر . روى عن واثلة بن
 الأسقع ، وروى عنه يحيى بن حمزة
 وغيره. (ت ١٤٥هـ). غاية النهاية في
 حرف الياء
- اليافعي: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن
 علي اليمني الشافعي المؤرخ، صاحب مرآة
 الجنان وغيره. (ت ٧٦٨هـ). انظر شذرات
 الذهب ٦/٢١٠-٢١١ .
 يحيى بن يعمر: تابعي جليل ، فقيه
 أديب نحوي مبرز . سمع ابن عمر
 وجابراً وأبا هريرة ، وأخذ النحو عن
 أبي الأسود. (ت ١٢٩هـ). انظر البلغة
 الرومي الحموي ، أبو عبد الله شهاب
 الدين: مؤرخ ثقة ، من أئمة الجغرافيين ،
 ومن العلماء باللغة والأدب. (ت ٦٢٦هـ).
 من مصنفاته: معجم الأدباء ، ومعجم
 البلدان. انظر وفيات الأعيان ٦/١٢٧-
 ١٣٩ . والأعلام ٨/١٣١ .
 * ٥٤٤، ٥١٠، ٩٤ .
 المعروف باليزيدي. نحوي مقرر
 ثقة، علامة كبير . أخذ عن أبي عمرو
 وحزمة ، وروى عنه أولاده، وأبو
 عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي ،
 ومؤدب الرشيد العباسي. (ت ١٩٠هـ).
 وغيرهم. (ت ٢٠٢هـ) من مصنفاته:
 المقصور والممدود والنوادر. غاية
 انظر الأعلام ٨/١٤٤ .

النهاية في طبقات القراء ٣٧٥/٢-٣٧٧، التصانيف وفقه العصر. حدث عن
وانظر بغية الوعاة ٣٤٠/٢.
* ٧٣٦، ٧٤٠.

٣/٣٠٦-٣٠٧.

يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد * ٦٠.
الحضرمي مولاهم البصري. أحد القراء
العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها. أخذ
عن سلام الطويل ومهدي بن ميمون،
وغيرهما. وروى عنه أبو حاتم
السجستاني وآخرون، وهو أعلم أهل زمانه
بالقرآن والنحو. (ت ٢٠٥هـ). انظر غاية
النهاية في طبقات القراء ٣٨٦/٢-٣٨٩.
* ٤٠٦، ٧٢٣، ٧٣٦، ٧٤٠.

أبو اليمن بن عساكر: عبد الصمد بن
عبد الوهاب بن زين الأمانة، الإمام
الزاهد أمين الدين. كان قوي المشاركة
في العلم، بديع النظم. (ت ٦٨٦هـ).
شذرات الذهب ٣٩٥/٥.
العكبري. (ت ٥٦٠هـ). من مصنفاته: * ٣٨٣.

المفردات، النكت، الإشارات، شرح
المذهب، وغيرها. شذرات الذهب
١٩٠/٤.
* ٣٠٤.

أبو يوسف البلخي، يعقوب بن علي
ابن محمد. أحد الأئمة في الأدب. أخذ
عن الزمخشري. انظر معجم الأدباء
٥٥/٢٠، وبغية الوعاة ٣٥١/٢.

أبو يعلى بن الفراء: محمد بن الحسين بن
محمد البغدادي، القاضي الحبر، صاحب

يونس بن حبيب الضبي ولاءً ، أبو عبد
الرحمن البصري . برع في النحو ، وله
فيه قياس . سمع من العرب ، وروى عن
سيبويه . سمع منه الكسائي والفراء .
(ت ١٨٢ هـ) . بغية الوعاة ٣٦٥/٢ .
وانظر البلغة ٢٤٧ .

* ١٧١ ، ٣٤١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٨٠ ،
٤٨١ ، ٤٩٠ ، ٥٠٣ ، ٥١٤ ، ٥٢٩ ، ٦٩١ ،
٧٩٢ .

يونس الدبوسي: تقدم في موضعه . انظر
ص ٤٦ .

فهرس المسائل النحوية والصرفية

أرأيت	حرف الألف
تتعدى إلى اثنين، الثاني جملة استفهامية	الإبدال
أو قسمية: ٤٦٧.	إبدال الهمزة واواً للتخفيف: ٧٦٣.
معانيها: ٥٨٢.	الاختصاص
الاستثناء	يكون بـ "أي" أو بـ "الـ" أو بالإضافة:
* الاستثناء المتصل: ٤٥٤.	٧٨٣.
* الاستثناء المنقطع: فيه لغتان: ٤٦٠.	لا يكون المنصوب على الاختصاص
* لا يعمل ما قبله فيما بعد "إلا": ٣٨٠.	نكرة ولا مبهماً: ٩٩-١٠٠، ٦٩٧
* الاستثناء المفرغ:	الإدغام
لا يقع الإيجاب: ٢٤٦، ٤٢٦-٤٢٧،	إدغام تاء الافتعال في الصاد: ٧٧٣.
٦٩٧.	إذ
الاستفهام	ظرف زمان ماض يخلص المضارع
للهمزة صدر الكلام: ١٧٥، ٢٧٠.	للمضي، وتليه الجملة، وقد تحذف
لا يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما	ويعوض منها تنوين: ٥٤٧-٥٤٨.
قبله: ١٥٩-١٦٠، ٣٦٥-٣٦٦.	ملازمتها للظرفية، وتقع مفعولاً به،
لا يقع حالاً: ٣٣٤.	وتليه الجملة، وقد تحذف ويعوض منها
القول في إعادة حرف الاستفهام مع البدل: ٣٣٥.	تنوين: ٥٤٧-٥٤٨.
القول في وقوع الجملة الاستفهامية بدلاً: ٣٣٦.	ملازمتها للظرفية، وتقع مفعولاً به،
الاسم	ويضاف إليها الزمان: ٤٣٨-٤٣٩.
اشتقاقه: ٦٧٩.	لا تقع "إذ" موقع "إذا": ٤٣٩.
اسم الفاعل	إذا الشرطية
لا يعمل إلا إذا اعتمد على نفي أو	العامل فيها: ٢٣٧.
استفهام: ٢٧٨-٢٧٩	يجازى بها مقرونة بـ "ما": ٥٨٢.
لا يوصف قبل العمل: ٦٥٦، ٦٣٩.	تضاف إلى الجمل الفعلية: ٥٧٣.
	القول في ظرفيتها: ٤٧٣.

إضافة الموصوف إلى صفته: ٥٣٢.
الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص: ٥٣٢.
الشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها
فلا يضاف إليها إلا إذا اختلف لفظه:
٥٣٣-٥٣٢.

الإضمار

إضمار الاسم أحسن من إضمار
الحرف: ٦٩٠.
لا يجوز إضمار حرف العطف: ٢٨٨.
إضمار الفاعل: ١٠٦، ١٥٨-١٥٩.
إضمار الفعل أسهل من العطف على
المعنى: ١٩٧.
إضمار "قد": ٢١٢.

الاعتراض

الاعتراض بين المعطوف والمعطوف
عليه: ٢٢٠.
مواضع الجملة الاعتراضية: ١٠٠-
١٠١.

أفعال التفضيل

يعمل في حالين: ٤٥٢.
يجري مجرى فعله في التعدي إلى
حرف الجر الذي تعدى إليه: ١٨٥.
يجوز فيه الإفراد والمطابقة إذا أضيف إلى
معرفة ١٣١-١٣٢.
لا يجوز أن يكون من باب الصفة المشبهة
٢٤١.

أسماء الإشارة

لا توصف إلا بما فيه "ال": ١٤٧-
١٤٨.
لا يجوز أن تكون موصولة إلا "ذا"
بشروط: ٥٩٧-٥٩٨، ٦٣٥.
لا يجوز حذف حرف النداء منها:
٥٢٥-٥٢٦.

أسماء الأفعال

لا تعمل مضمرة عند البصريين: ٣٥٥.
"أمين" اسم فعل بمعنى "استجب": ٦٣٨.
الاشتغال
ما يترجح رفعه على نصبه أو العكس:
٣٩٧-٤٠٠، ٣٥٢.

الإضافة

تقدير المضاف مع ثاني الجزأين أولى
من تقديره مع الأول منهما: ٤٩١.
المشهور إعراب المضاف إليه بإعراب
المضاف المحذوف: ٥٣٧-٥٣٩.
المضاف جزء من المضاف إليه: ٢٩١.
الخلافاً في إضافة الظرف المستقبل إلى
الجملة الاسمية: ٥٨٥.
الإضافة بمعنى "في": ٣٤٩.
الإضافة بمعنى "من" وشرطها: ٤٤٢.
الإضافة بمعنى اللام: ٤٤٢-٤٤٣.
إضافة الصفة إلى الزمان: ٣٤٨.
إضافة الصفة إلى الموصوف: ١٥٠.

- لا ينصب المفعول به على الصحيح:
٦٤٤-٦٤٥.
- إعماله عمل اسم الفاعل لا يثبت
الجمهور: ٦٤٩-٦٥٠.
- ال
عوض من الضمير المحذوف: ٢٥١-
- ٢٥٢، ٦٨٥.
- "ال" الموصولة اسم على الصحيح: ٦٩٦.
- آل
لا يضاف إلى غير العقلاء: ٥٦٧-
- ٥٦٨.
- إلّا
إلا الاستثنائية: ٤٢٠
- "إلا" صفة بمعنى "غير": ٣٧٥، ٤٩٨.
- للو صف بها شرطان: ٢٤٥، ٢٥٠
- "إلا" العاطفة: ٢٥٠، ٢٥١، ٥٢٩،
٥٣٠، ٥٥٩، ٥٦١، ٦٨٤.
- مجئها لغواً: ١٩٢.
- أم
"أم" المتصلة لا تعطف الجمل: ٣١٠
- "أم" المنقطعة: ٤٦٥-٤٦٦.
- "أما"
كسر همزة "إن" وفتحها بعدها: ٥٨٥.
- "أما"
وقوع المصدر بعدها نكرة ومعرفة: ٥٧٨.
- الأمر
- إن كان فيه معنى الشرط كان الجواب
كجواب الشرط: ٤٤٦.
- القول في بنائه: ٦٧٩.
- الآن
علة بنائه: ٦٠٨-٦٠٩.
- أن
"أن" الزائدة:
تزداد باطراد في موضعين: ٤٨٨-
- ٤٨٩.
- وفي غير ذلك ضرورة: ٥٥٠-٥٥١.
- "أن" الشرطية: ٥١٣-٥١٥.
- "أن" المفسرة: ٢٠٤.
- "أن" الناصبة:
تضم في مواضع محصورة وما سواها
شاذ: ٤٣٠-٤٣١، ٦٨١.
- القول في وصل "أن" المصدرية بفعل
الأمر: ٢٠٥-٢٠٦.
- أن
القول في الابتداء بها: ٥٨٤.
- إن
يحذف الفعل بعدها في موضعين:
٥١٩-٥٢٠.
- "إن" المخففة ، ووقوع اللام الفارقة
بعدها: ٦٩٥.
- "إن" النافية: إعمالها عمل " ما "
الحجازية: ٧٥٦.

القول في زيادتها في خبر " ما " النافية

على لغة بني تميم : ٦١٧-٦١٩

البدل

أقسامه: ٣٧٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٥٦٣، ٥٦٨، ٥٦٩

البدل على نية تكرار العامل :

١٣٣-١٣٤، ٣٨٨-٣٨٩.

حلول البدل محل المبدل منه:

٢٤٤، ٦٩٩.

لا يشترط في البدل المطابقة في

التعريف والتكثير ، والإفراد والتثنية

والجمع : ١٨٦، ٢٦٤، ٣٩٣-٣٩٤.

يجوز إبدال النكرة من غيرها

بشرطين عند الكوفيين:

١٦٤-١٦٦.

القول في البدل من محل اسم "لا":

٣٨٨-٣٨٩.

لا يبدل من الشيء حتى يستوفى : ٤٩٤.

لا يجوز البدل من موجب في باب

الاستثناء : ٢٥٠-٢٥١.

البدل من الجملة : ٦٠٧.

لا تبدل الجملة الفعلية من الجملة

الاسمية : ١٣٢-١٣٣.

لا يصح الاعتراض بالجملة القولية بين

البدل والمبدل منه : ١٤٤.

بل

وقوعها للإضراب : ٢٦٠.

"إن"

عملها في الاسم والخبر: ٦٧٩-٦٨٠.

القول في عملها في الحال: ٣١٠-

٣١١.

الحمل على محل " إن " واسمها في

العطف بالحرف بشروط: ١٦٦-١٦٧.

القول في وقوع الجملة المصدرة بها

خبراً لـ "إن" : ٣٩٠.

أني

معانيها: ٢٤٦-٢٤٧.

أو

معناها: ٣٨٠.

مجيئها بمعنى الواو: ٣٨٠.

أي

" أي " الموصولة: ١١١-١١٢.

وقوعها منادى نكرة مقصودة: ٥٦٣-

٥٦٤.

وقوعها في أسلوب الاختصاص: ٦٩٧،

٧٨٣.

حرف الباء

الباء

معانيها: ٣٠٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٧٨٣.

الباء الزائدة:

تطرد زيادتها في فاعل " كفى " وفي

خبري " ليس " و " ما " : ٨٠٩.

ولا تطرد في المفعول: ٨٠٩، ٨١١.

١٢٠-١٢١، ٣٣٥-٣٣٦ .
 القول في تعلق الظرف والجار
 و المجرور بالفعل الناقص : ٣٥٨ .
 التقديم
 وجوب تقديم المفعول ⇨
 إذا اتصل بضمير الفاعل : ٢٨٢-٢٨٣ .
 التمييز
 يجب تنكيه عند البصريين :
 ١١٧ - ١١٩ ، ٦٦٤ .
 لا يجوز حذفه في باب نعم وبئس
 وما أجري مجراهما : ١٣٠ - ١٣١ .
 التنازع
 شرطه : ٢٠٢
 إعمال السابق عند الكوفيين ، والمجاور
 عند البصريين : ١٩٢ ، ٦٨٧-٦٨٨ ،
 ٦٩٢
 التوابع
 لا يجوز إجراؤها مجرى عطف
 النسق في العطف على محل " إن "
 واسمها : ٥٩٨ ، ٦٦٦ .
 التوكيد
 يؤكد المضمرة بالمظهر ، ولا يجوز
 العكس : ٣١٨ - ٣١٩ .
 لا يصح حذف المؤكد وإقامة التوكيد
 مقامه : ٤٤٧ - ٤٤٨ ، ٥٠١ .
 حرف الجيم

بلى
 حرف بسيط عند البصريين ، ومركب
 عند الكوفيين : ٦٩٦ .
 الفرق بينها وبين " نعم " و " لا " : ٢٧١
 حرف التاء
 التخفيف
 تخفيف الهمزة لأنها حرف ثقيل : ٧٣٨
 التصحيح الشاذ
 تصحيح واو " استحوذ " : ٨٠٧
 التعدي
 الأفعال المتعدية إلى اثنين :
 إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني بحرف
 الجر : ٥٠٤ - ٥٠٥ ، ٨٠٨ .
 القول في " سمع " وتعديها إلى واحد
 أو اثنين : ١٧٦ .
 الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل :
 ٦٣١ - ٦٣٢ .
 التعدي إلى الضمير المتصل المنصوب
 في باب ظن وفقد وعدم :
 ٣٩٣ ، ٤٦٢ - ٤٦٣ .
 تعدي الفعل إلى متعلقاته بحروف
 مختلفة : ٦٥٢ .
 التعليق
 ما يعلق من أفعال القلوب : ١٠٨
 تعليق بعض الأفعال وإن لم تكن من
 أفعال القلوب :

الماضي الواقع حالاً: ٦٠٢ .
 القول في تقديم الحال على المجرور
 بالحرف الزائد وغير الزائد: ١٦٨ .
 القول في تقديم الحال على عاملها
 المعنوي ، وتوسطها بين جزأي الجملة:
 ٣٣٧-٣٣٩ ، ٥٧١ - ٥٧٢ .
 القول في تعدد الحال كتعدد الخبر
 والنعته ، سواء كان صاحبها واحداً أم
 أكثر: ٤٥١ - ٤٥٢ .
 حتى
 حرف غاية : ١٥٣ .
 مجيئها بمعنى " إلا أن " : ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
 الحذف
 حذف أحد مفعولي باب " ظن "
 وأخواتها : ٤٠٨ - ٤٠٩ ، ٤٤٥ .
 حذف تاء التأنيث للإضافة :
 ٧٤٧ ، ٨٠٣ .
 حذف حرف الجر : ٥٩٣
 حذف حرف العطف : ٥٦٢ .
 حذف الخبر : ٥٠٠ .
 حذف العائد المنصوب : ٨٠٣ .
 حذف الفاعل : ٦٨٠ .
 حذف القول : ٥٣٩ .
 حذف المستثنى : ٣٥٦ - ٣٥٧ .
 حذف المصدر : ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ٦٧٠ .

جمع " فعيل " على " فعالي " شاذ: ٨٠٨ .
 جمع المذكر السالم:

لا يجوز تأنيث فعله عند البصريين:
 ٦٨٦ .

حرف الحاء

حاشا

وقوعها حرفاً وفعلاً: ٦٢٨ - ٦٢٩ ،
 ٧٩٤

إفادتها معنى التنزيه في باب الاستثناء:
 ٤١٦ .

الحال

أقسامها: ٣٥٠ ، ٤٠٤ - ٤٠٦ ، ٧٣٣ .
 صاحبها معرفة غالباً: ٥٠٣ .

مجيئها من النكرة: ٥٠٣ .

تكون مشتقة غالباً، وقد تأتي غير مشتقة
 ويغني عن الاشتقاق أشياء: ٥٩٥-٥٩٦ .

سدّها مسدّ الخبر : ٥١٨ .

القول في مجيئها من المضاف إليه :

١٨٢-١٨٣ ، ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ٣٢٤

منع سيبويه وقوع " أن " والفعل

موقعها: ٣٤٨ .

لا تقع جملة طلبية : ٣٥٣ .

المعطوف على الحال حال : ١٣٥ .

لاتباشر واو الحال المضارع المثبت:

١٢٦ - ١٢٧ .

القول في اشتراط دخول " قد " على

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
 مقامه : ٣٧٥ ، ٦٣٣ .
 حذف المعادل : ٣٥١ .
 حذف المعطوف : ٨٠٢ .
 حذف الموصوف وإقامة الصفة
 مقامه : ٣٧٥ ، ٥٣٢ ، ٨٠٢ .
 حذف نون الرفع تخفيفاً : ٧٥٧ .
 حذف نون " لم يك " لكثرة
 الاستعمال : ٨١٤ .
 حذف الهمزة من لفظ الجلالة لكثرة
 الاستعمال : ٨١٤ .
 الحذف والفصل : ٣٦٢ - ٣٦٣ .
 حرف الجر
 يحذف قياساً مع " أن " و " ان " :
 ١٤٩ - ١٥٠ ، ٥٩٣ .
 يجوز حذفه وبقاء عمله في صور :
 ٦٩٨ ، ٨٠٨ .
 حيث
 ظرف مكان مبني على الضم ،
 وليست ظرف زمان : ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،
 ٦٢٧
 حيثما
 شرطية لزيادة " ما " بعدها :
 ٥١٢ - ٥١٣ .
 حرف الخاء
 الخبر

استقلال فائدة الإسناد به : ١٠٦-١٠٧ .
 لا يجوز الإخبار بظرف الزمان : ٤٤٤ .
 الإخبار عن الجثة بالحدث
 ممتع : ٥٧٧ .
 الأصل في الخبر ألا يكون مؤكداً :
 ٣٠٧ .
 الخبر الواجب التأخير : ٣٢٠ ، ٦٩٣ .
 تقديم خبر " ليس " عليها : ٦٩٣ .
 تعدد الخبر : ٤٥١ .
 حذف خبر الأول لدلالة خبر
 الثاني عليه : ٥٠٠ .
 لا يجوز حذف خبر " كان " : ٤٥٩ .
 روابط الجملة الخبرية : ٣١٦ .
 وقوع خبر أفعال الشروع
 جملة شرطية : ٧٨٣ .
 الجملة الطلبية لا تقع خبراً لـ " إن " :
 ٢٦٠ - ٢٦١ .
 الخفض على الجوار
 بشرط أمن اللبس : ٦٧٢ .
 القول في مجيء الخفض على الجوار
 في التوابع : ٦٧٣ ، ٨٠٣ .
 حرف الشين
 الشرط
 أداة الشرط : لها الصدر فلا يعمل
 فيها ما قبلها : ٥٣٢ . لا يجوز حذفها :
 ٦٢٦ .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
 مقامه : ٣٧٥ ، ٦٣٣ .
 حذف المعادل : ٣٥١ .
 حذف المعطوف : ٨٠٢ .
 حذف الموصوف وإقامة الصفة
 مقامه : ٣٧٥ ، ٥٣٢ ، ٨٠٢ .
 حذف نون الرفع تخفيفاً : ٧٥٧ .
 حذف نون " لم يك " لكثرة
 الاستعمال : ٨١٤ .
 حذف الهمزة من لفظ الجلالة لكثرة
 الاستعمال : ٨١٤ .
 الحذف والفصل : ٣٦٢ - ٣٦٣ .
 حرف الجر
 يحذف قياساً مع " أن " و " ان " :
 ١٤٩ - ١٥٠ ، ٥٩٣ .
 يجوز حذفه وبقاء عمله في صور :
 ٦٩٨ ، ٨٠٨ .
 حيث
 ظرف مكان مبني على الضم ،
 وليست ظرف زمان : ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،
 ٦٢٧
 حيثما
 شرطية لزيادة " ما " بعدها :
 ٥١٢ - ٥١٣ .
 حرف الخاء
 الخبر

معمول الصفة لا يتقدم على موصوفها:
٢٥٧.

مواضع حذف الموصوف وإقامة صفته
مقامه: ٢٨٥ - ٢٨٦، ٤٨٦ - ٤٨٧.
حذف الموصوف بعد " من " التبعية
جائز: ٦٣٤.

الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي
ممتنع عند النحاة: ٣٩٢.

الفصل بينهما بجملة عاملة في
الموصوف ، أو في المضاف إلى
الموصوف : ٣٩٢.

القول في وصف الأسماء الموصولة
والأسماء المتوغلة في البناء، أو
الوصف بها : ٤٤٩ - ٤٥٠.

مشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ،
ومخالفة " أفعل من " لهما : ٢٤١.

القول في الصفة إذا جرت على غير
من هي له : ٣٢٢ - ٣٢٣، ٦٦٥ - ٦٦٦
٦٩٠.

صيغ المبالغة

أقوالهم في أعمالها عمل اسم الفاعل:
٤٩٥ - ٤٩٦.

حرف الضاد

الضمير

القول في اجتماع ضميري الخطاب
والغائب، وحكمهما في الانفصال

لا يليها إلا الفعل خلافاً للكوفيين
والأخفش: ٦٨٧.

إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً
فلا بد أن يكون مستقبلاً معنى: ٥٩٩.
وقوع فعل الشرط ماضياً والجزاء
مضارعاً أو العكس : ٤٩٢، ٨٠٣.
وجوب الجزم إذا كان فعلاً الشرط
والجزاء مضارعين: ٤٩٢.

مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء
وجوباً : ٣٠٩ - ٣١٠، ٦٦٣.

القول في حذف جواب الشرط أو
تقديمه: ١١١، ١٧٢ - ١٧٣، ٢٨١،
٤٩٢، ٦٨٠ - ٦٨١.

إذا اجتمع شرط وقسم أجيب السابق
منهما، وجعل دالاً على الآخر : ١٤٠ -
١٤١، ٣١٢، ٣٦١.

إجابة الشرط مع تقدم لام التوطئة :
٥٤١ - ٥٤٢.

المعطوف على جملة الشرط شرط:
٣٣٦، ٣٣٧.

لا تكون الجملة الشرطية إلا فعلية:
٣٣٦، ٣٣٧.

حرف الصاد

الصفة

العامل في الموصوف عامل في صفته:
٦٥٧.

٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٤٢٥ ، ٥٢٨
 القول في إغناء الظرف وإن أكد:
 ٤٨٩ .
 ظرف الزمان
 لا يجوز الإخبار به عن اسم عين :
 ٥٢٩ .
 القول في وقوعه نكرة مخبراً به عن
 الحدث: ٥٢٨ ، ٦٨٢ .
 المستغرق منه للحدث وإعرابه : ٦٨٢ .
 ظرف المكان
 وصول الفعل إلى ظرف المكان
 المختص بواسطة " في " إلا مع
 "دخل" وألفاظ آخر: ٤٩٩ .
 وصول الفعل إليه بنفسه : ٨٠٣ .
 إعرابه : ٤٩٩ .
 حرف العين
 العامل
 لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم
 العامل: ٦٩٣ .
 عسى
 لا يجوز استعمالها صلة لـ " مَنْ " :
 ١١٣ .
 مجيء خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً
 بـ " أن " : ١١٣ - ١١٤ ، ٥٧٧ -
 ٥٧٨ .
 العطف

والاتصال: ١٧٩ - ١٨٠ .
 المواضع التي يفسر فيها الضمير بما
 بعده: ١٠٦ ، ١٣٦ .
 تقديم المضمرة على مفسره، ومواضعه:
 ٤٠٧ - ٤٠٩ .
 ضمير الشأن أو القصة، ويسميه
 الكوفيون ضمير المجهول:
 ١٣٦ - ١٣٨ .
 تفسيره بجملة مصرح بجزأياها عند
 البصريين ، أو بمفرد عند الكوفيين:
 ١٣٦ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ٦٩٠ .
 وجوب حذفه مع " كأن " المخففة:
 ٥٠٥ .
 حذفه مع " أن " المشددة مخصوص
 بالضرورة : ٥٣١ .
 يؤتى بضمير الشأن للتأكيد والتعظيم،
 والحذف ينافيه: ٣٢١ .
 ضمير الفصل
 يشترط فيما بعده أمران : ١٧٤ ، ٥٢٧
 - ٥٢٨ .
 يسميه الكوفيون ضمير العماد:
 ٥٢٧ .
 ضمير الكناية : ٥٢٧ .
 حرف الظاء
 الظرف
 الاتساع فيه وفي الجار والمجرور:

- العطف بـ " أو " : ١٠٤ .
- العطف بالواو : ١٠٣ - ١٠٤ .
- عطف الاسم على الفعل أو عكسه : ٣٣٩ - ٣٤٠ ، ٨٠٣ .
- لا يعطف المستقبل على الماضي : ٣٧٧ .
- عطف الفعل على الفعل : ٣٧٨ .
- عطف الصفات بعضها على بعض بشرط اختلاف مدلولاتها : ٤٢٢ ، ٤٤٩ .
- العطف على الموضع : ٤٥٥ ، ٤٧٢ ، ٦٦٧ - ٦٦٨ .
- الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم : ٤٦٤ - ٤٦٥ .
- العطف على المعنى : ٦١٠ ، ٦٢٤ .
- عطف الإنشاء على الخبر : ٢٦٤ - ٢٦٥ ، ٥٤٠ .
- العطف للتوكيد : ٢١٤ .
- العطف على معمولي عاملين : ٣٢٥ - ٣٢٦ .
- القول في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار : ١٧١ - ١٧٢ ، ٣٦١ ، ٤٧٢ - ٤٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٩٠ - ٦٩١ ، ٧٢٨ ، ٧٤١ - ٧٤٢ ، ٨٠٢ .
- القول في العطف على الضمير المستتر : ٢١٥ - ٢١٦ .
- لا يجوز حذف حرف العطف : ٥٦٢ .
- القول في العطف على جملة ذات وجهين : ٥٦١ - ٥٦٢ .
- عطف البيان لا يقع في النكرات خلافاً للكوفيين : ٢١١ ، ٦٣٤ .
- لا يجوز التخالف في التعريف والتكثير في عطف البيان : ١٢٨ .
- ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، ويستثنى من هذا الحكم صور : ١٨٦ .
- حرف الفاء الفاء للترتيب ، والأحوال لا ترتيب فيها فلا تأتي بعدها : ٣٧٧ .
- تقتضي الفاء التعقيب : ٢٠٣ .
- اقتران الفاء الرابطة لجواب الشرط بـ "عسى" : ٢٢٢ .
- الفاء الرابطة للجملتين : ٢١١ ، ٢٧٦ .
- دخول الفاء على جواب "أما" لتضمنه معنى الشرط : ٥٦٧ .
- حذفها منه في غير القول ضرورة : ٨٠٣ .
- عدم اقترانها بالجملة الاسمية ضرورة : ٣١٣ .
- مذهب الأخفش زيادة الفاء مطلقاً : ٤٩٤ ، ٦٣٨ ، ٥٥٨ - ٥٥٦ .
- دخولها في خبر الموصول لشبهه المبتدأ

١٢١-١٢٢، ١٥٣-١٥٤، ٦٦٧

فَعَلَّ

القول في فتح عينه إذا كانت حلقية :
٧٢٧-٧٢٨.

فَعِيل

بمعنى " مفعول " كثير وإن كان غير
مقيس : ٨١٠.

في

من معانيها التعليل : ٧٨٣.

حرف القاف

القائم مقام الفاعل

حكمه حكم الفاعل في عدم التقديم :
١٠٩-١١٠.

لا يجوز نيابة غير المفعول به مع
وجوده : ٥٨٣.

خلافهم في إقامة الجار والمجرور

مقام الفاعل : ٦٩٥-٦٩٦ ، ٥٨٣.

القول في إقامة الجملة مقامه أو مقام
نائبه : ٥٦٦-٥٦٧.

قَدَّ

القول في تقديرها في الماضي

الواقع حالاً : ٦٨١-٦٨٢.

القسم

لا يكون جواب القسم إلا جملة : ٥٦٥.

اجتماع القسم والشرط وإجابة السابق
منهما : ٣٦١.

بالشرط: ٤٩٤

ما يشترط في صلته: ٤٩٤.

القول في دخولها على خبر " إنَّ " وأخواتها: ٥٥٢-٥٥٣.

الفاء الفصيحة: ١٨٨-١٨٩.

اقتران الفاء بـ "قد": ١٨٩.

نصب المضارع بالفاء على جواب الاستفهام: ٦٣١.

الفاعل

سده مسد الخبر في الوصف المعتمد على نفي أو استفهام: ٥١٧-٥١٨.

الخلاف في جواز كون الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصل بمعمول الفعل: ٧٢٨.

مواضع حذف الفاعل: ٢٨٤، ٦٨٠.

الفصل

الفصل بين " ما أفعل " في التعجب وبين المتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور: ٤٣١-٤٣٢.

لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي: ٤٢٥-٤٢٦، ٥٩٠.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه: ٤٠١-٤٠٤، ٧٨٦.

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه: ٦٤٠-٦٤١.

الفصل بين الموصوف وصفته:

الجمهور : ٣١٥ ، ٥١٨ - ٥١٩ .
 " كأن " المخففة
 لا تعمل عند الكوفيين ، وتعمل عند
 البصريين في ضمير الشأن المحذوف :
 ٥٠٥ .
 كل
 من ألفاظ العموم : ٤٢٨ .
 لا تستعمل إلا مضافة : ٣٩١ .
 إجازة بعضهم توكيدها للأمر على
 الموضع : ٥٩٩ .
 كلاً
 حرف ردع وزجر : ٦٨٨ - ٦٨٩ .
 كم
 لا توصف " كم " الخبرية والاستفهامية ،
 ولا يوصف بهما : ١٢٤ - ١٢٥ .
 كيف
 نصبها على التشبيه بالظرف عند
 سيبويه ، وعلى الحال عند الأخفش :
 ٥٧٤ .
 تأتي اسم استفهام ، ويقال مجيئها شرطاً
 ولا يجزم بها : ٦٨٠ .
 دخول حرف الجر عليها شاذ : ٧٩٣ .
 حرف اللام
 لام الابتداء : مواضعها : ٢٧٢ .
 تعدّ من مسوغات الابتداء بالانكسار :
 ٢٧٢ .

لا يصح عدّ الجملة جواباً عن القسم
 والشرط معاً : ٤٧١ .
 القلب
 قلب تاء الافتعال ذالاً : ٧٧١ .
 قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها :
 ٧٩٤ .
 حرف الكاف
 القول في كونها اسماً أو حرفاً :
 ٣٣٠ - ٣٣١ ، ٥٦٩ - ٥٧١ ، ٥٨٠ -
 ٥٨٢ .
 زيادتها : ٥٨١
 الكاف المتصلة بـ " إليك " و " عليك "
 و " دونك " : ٤٨٧ - ٤٨٨ .
 كاد
 القول في زيادتها : ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٧٢ -
 ٥٧٣ .
 كافة وأخواتها
 لا تتصرف ، فليست التاء فيها للتأنيث :
 ١٠٥ .
 كان
 تامة وناقصة : ٤٥٩ .
 القول في تذكيرها هي وأخواتها وتأنيث
 اسمها : ٤٦٩ .
 دلالة " كان " الناقصة على الزمان من
 غير انقطاع : ٢٢٥ - ٢٢٦ .
 " كان " الزائدة لا تعمل شيئاً عند

خلافهم في عملها الرفع في الخبر :
٥٧٤.

بناء اسمها إذا لم يضاف أو لم يكن
شبيهاً بالمضاف : ١٣٩.

لكن

تأتي حرف استدراك : ٤٩٠.

وحرف عطف ، على خلاف بينهم في
اقترانها بالواو أولاً : ٤٩٠ - ٤٩١.

وقوع الجمل بعدها مقترنة بالواو
وغير مقترنة : ٨٠٢ .

لما

حرف وجوب لوجوب عند سبويه ،
وظرف زمان بمعنى " حين " عند
الفارسي : ٦٢٠ - ٦٢١ .

القول في جوابها : ١٩٧ .

"لما" بمعنى " إلا " لها موضعان :
٦٤١ - ٦٤٢ .

لو

حرف لما كان سيقع لوقوع غيره عند
سبويه ، وحرف امتناع لامتناع عند
النحاة : ٤٩٧ - ٤٩٨ .

لا يليها إلا الفعل : ٥٨٦ .

قد يليها اسم مرفوع بفعل محذوف
يفسره مابعد : ٥٠١ .

جوابها فعل مثبت ، أو منفي بـ " ما " ،
أو مضارع مجزوم بـ " لم " : ٩٩ .

لام الأمر : تكثر في المضارع الغائب ،
والمخاطب المبني للمفعول ، وتقل في

المبني للفاعل وفي المتكلم :

٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٧٨٢ - ٧٨٣ .

من معاني اللام : التعليل والصيرورة
والمآل والعاقبة : ٢٦٨ .

اللام الزائدة: تأتي باطراد في موضعين :
١٤٩ ، ٦٥٢ .

القول في زيادتها في معمول العامل
المتعدي إلى أكثر من واحد :

٤٣٥ - ٤٣٧ .

اللام الفارقة : تأتي للتفرقة بين " إن " ^١
المخففة ، و " إن " النافية : ٣٤٢ .

مذاهبهم في جواز تقديم معمول مابعد
لام القسم عليها : ٦٩٦ .

لام المحاذاة والازدواج :
٢٦٥ - ٢٦٦ .

اللام الموطئة : تأتي مع أدوات الشرط
وخاصة " إن " : ١٤٠ .

لا

" لا " النافية تأتي لنفي ما في المستقبل :
٣٧١ .

ولتوكيد معنى النفي السابق : ٦٣٥ .

" لا " النافية للجنس :

حملها على نقيضتها " إن " في العمل :
٥٧٣ .

لا توصل بالجملة الاسمية على المشهور:
٣٦٣ - ٣٦٤.

" ما " الموصولة : بمعنى " الذي " في
العموم : ٣٧٠.

وقوعها على ما لا يعقل : ١١٦.

القول في وقوعها على من يعقل وصفاته:
١١٦-١١٧ ، ٣٩٥.

لا تكون نعتاً للمعارف : ٤٧٤.

" ما " النافية : لنفي ما في الحال : ٣٧١.

شروط عملها عمل ليس : ٣٥٧ ، ٦١٩ -
٦٢٠ ، ٧٩١.

أقوالهم في " ما " المتصلة بـ : نعم "
و " بئس " :

٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٥٠٧ - ٥٠٨.

مثل

لا يتعرف بالإضافة : ٦٥٨.

المصدر

إعمال المصدر المعرف بـ " الـ "

قليل : ١٢٣ - ١٢٤.

إعمال المصدر المضاف : ١٢٣.

إعمال المصدر الموصوف قبل أخذه

معموله : ١٢٥ - ١٢٦.

القول في عمله مضمراً : ٣٥٨ - ٣٥٩.

المصدر المؤكد لمضمون الجملة : ٣٠١.

مجيء المصدر حالاً لا ينقاس

وإن كان كثيراً : ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٤١٩.

حذف " كان " واسمها وإبقاء المؤكد
بعدها : ٥٠٠.

لولا

حرف تحضيض يختص بالأفعال:
٥١١.

" لولا " الداخلة على المبتدأ:
٥١١ - ٥١٢.

حذف جوابها : ٢٦٩.

لن

لا تقع جواباً للشرط إلا بالفاء : ٤٤٦.

ليس

فعل ناقص ، وزعم الفارسي أنها

حرف كـ " ما " : ٦٢٢ - ٦٢٤.

حرف الميم

ما

" ما " الاستفهامية : يجب حذف ألفها

إذا جرت : ٥٢٣ - ٥٢٥.

القول في " ما " التعجبية : ٥٠٤.

" ما " الكافة : ٢٤٠.

تدعى المتلوة بفعل " ما " المهيئة:

٢٤٠.

" ما " المصدرية: الخلاف في كونها

اسماً أو حرفاً : ٢٨٩ - ٢٩٠ ، ٣٢٨

٤٥٦.

لا تشاركها " أن " المصدرية في النيابة

عن الزمان : ١١٢.

- المصدر المؤول فرع المصدر الصريح: ٦٦١
٦٦١. القول في تعدده: ٦٠٦.
نيابة المصدر عن فعل الطلب: ٥١٧-
٥١٨. العلمية والعجمة: ٧٩٧-٧٩٨.
القول في جواز تقديم معمول المصدر
النائب عن فعل الأمر عليه: ٢٧٦-٢٧٧
لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله
على الأصح: ٦٧٠.
المضارع
نصبه بإضمار " أن " عند البصريين:
٤٤٠-٤٤١، ٤٥٠-٤٥١، ٦٩٥.
يجوز في المضارع المقترن بالواو أو
الفاء بعد الجزاء ثلاثة أوجه: ٢٥٣-
٢٥٤.
لا يقترن المضارع المثبت بواو الحال:
٧٩٣-٧٩٤.
وقوع المضارع موقع الماضي: ٨٠٢-
٨٠٣.
المعارف
مراتبها: ٣٦٦-٣٦٨.
المضمر أعرف المعارف: ٧٦٩.
إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يجعل
الأعرف اسماً: ٣٦٧، ٧٦٧.
المفعول معه
شرطه: صحة العطف على ما قبله:
٤٦١.
يستعمل على وجهين: ٤٦٢.
القول في تعدده: ٦٠٦.
الممنوع من الصرف
للعلمية والعجمة: ٧٩٧-٧٩٨.
من
لابتداء الغاية في المكان والزمان على
الصحيح: ٦٩٣.
وتأتي لمعانٍ أخرى: ١٤٣، ٢٧٠، ٧٣٣،
٧٣٤.
"من" الزائدة: تزداد بشرطين عند البصريين،
وبشرط واحد عند الكوفيين، ومطلقاً عند
الأخفش: ٢٥٤ - ٢٥٥، ٥٧٤-٥٧٧.
من
الموصولة: إذا ضمنت معنى اسم الشرط
لا توصل بالجملة الاسمية على المشهور:
٣٣٧.
من ذا
حكمها حكم " ماذا ": ٣٣٣-٣٣٤.
المنادى
للمنادى المفرد المعرفة الموصوف بـ
" ابن " أو " ابنة " أحكام: ٥٤٠.
يجوز في صفة المنادى المبني على الكسر
الرفع والنصب: ٥٤١.
الموصول
لا يجوز الإخبار عنه قبل تمام صلته:
٥١٥-٥١٦.

١٥١. القول في حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته: ٥٣٣-٥٣٥ ، ٦٦٨-٦٦٩.

١٦٧. لا تكون صلته إلا جملة صريحة خبرية: ١١٣ ، ٤٢٣-٤٢٤.

حرف النون

تُحذف نون " لم تك " بشرطين: ٧٣٢.

القول في توكيد الفعل بالنون بعد " إِمَّا ": ٢٧٩-٢٨٠.

يجب توكيد المضارع بإحدى نوني التوكيد إذا كان مثبتاً مستقبلاً مقترناً بلام القسم: ٦٨٣.

إذا فصل بالمعمول أو بـ " قد " أو حرف التنفيس امتنع توكيده بالنون: ٦٨٣.

القول في توكيد المضارع بالنون بعد " إِمَّا ": ٢٧٩-٢٨٠.

× النعت = الصفة

القول في توافق النعت والمنعوت في التعريف والتكثير: ٣٧٣-٣٧٤ ، وانظر: ٢٦٩.

النعت بالمصدر وأقوالهم فيه: ١٤٦.

ومما لا ينعت ولا ينعت به المصدر الذي بمعنى الأمر: ١٤٦.

الإتباع والقطع في النعت: ١٤٧.

النصب على المدح أو الذم أو الترحم:

١٥١. نعت الضمير الغائب عند الكسائي: ١٦٦-

١٦٧. لا يجوز أن يتقدم معمول النعت على المنعوت: ٦٦٢.

إذا تقدم النعت على المنعوت أعرب حالاً: ٦٨٩.

نعم وبئس فعلان عند البصريين ، اسمان عند الكوفيين: ٧٩٤.

لا يكون فاعلهما " أن " والفعل: ٤٦٦.

حذف المخصوص بالذم وإقامة صفته مقامه: ٥٠٧.

الذكرة

مسوغات الابتداء بها: ٣٨٧-٣٨٨ ، ٣٩٩-

٤٠٠. وانظر: ٢٧٢ ، ٣٢٢.

وقوع الجملة بعدها صفة: ٢٧٤.

حرف الهاء

هل

على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير: ٦٧٤.

هلا

لا يليها إلا الأفعال: ٥٨٦.

حرف الواو

الواو الاستثنائية أو الابتدائية: ٤٠٦-٤٠٧.

واو الحال: ٢٧٠-٢٧١.

١٥١. نعت الضمير الغائب عند الكسائي: ١٦٦-

١٦٧. لا يجوز أن يتقدم معمول النعت على المنعوت: ٦٦٢.

إذا تقدم النعت على المنعوت أعرب حالاً: ٦٨٩.

نعم وبئس فعلان عند البصريين ، اسمان عند الكوفيين: ٧٩٤.

لا يكون فاعلهما " أن " والفعل: ٤٦٦.

حذف المخصوص بالذم وإقامة صفته مقامه: ٥٠٧.

الذكرة

مسوغات الابتداء بها: ٣٨٧-٣٨٨ ، ٣٩٩-

٤٠٠. وانظر: ٢٧٢ ، ٣٢٢.

وقوع الجملة بعدها صفة: ٢٧٤.

حرف الهاء

هل

على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير: ٦٧٤.

هلا

لا يليها إلا الأفعال: ٥٨٦.

حرف الواو

الواو الاستثنائية أو الابتدائية: ٤٠٦-٤٠٧.

واو الحال: ٢٧٠-٢٧١.

الواو الزائدة: القول بزيادتها مذهب
مرجوح: ٥٥٤-٥٥٦ ، ٥٦٤ .
واو الصرف: ٢٨٠ .
الواو العاطفة: للجمع المطلق، وجعلها
بعضهم للترتيب: ٤٢٤ .
إقامتها مقام " أو " : ٥٩٦-٥٩٧ .
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها: ٥٩٠ .
تدخل على الجملة الموصوف بها لتأكيد
لصوقها بموصوفها: ٤٢١-٤٢٢ .
ويل
القول في نصبها ورفعها: ٣٥٩-٣٦٠ .

المصطلحات النحوية(*)

- اسم الفاعل (الفعل الدائم) : ٧٠١ - ٧٠٣ .
البدل (الترجمة والتبيين والتكرير) : ٧٠٣ - ٧٠٥ .
التمييز (التبيين والتفسير ...) : ٧٠٥ - ٧٠٦ .
الجر (الخفض) : ٧١٨ - ٧١٩ .
الحال (القطع) : ٧٠٦ - ٧٠٩ .
حروف الجر (حروف الإضافة) : ٧١٩ - ٧٢٠ .
الزيادة واللغو (الصلة والحشو) : ٧٠٩ .
الضمير أو المضمرة (الكناية أو المكني) : ٧١٠ - ٧١١ .
ضمير الشأن والأمر والحديث والقصة (المجهول) : ٧١١ - ٧١٢ .
ضمير الفصل (العماد) : ٧١٢ - ٧١٣ .
الظرف (المحل والصفة والغاية) : ٧١٣ - ٧١٥ .
العطف (النسق) : ٧٢٠ - ٧٢٣ .
ما ينصرف وما لا ينصرف (ما يجري وما لا يجري) : ٧١٥ - ٧١٦ .
المفاعيل (المفعول به) : ٧١٦ - ٧١٨ .
الوصف والصفة (النعت) : ٧٢٣ - ٧٢٥ .

(*) ما بين قوسين مصطلحات منسوبة إلى الكوفيين .

المصادر والمراجع

أ - الكتب المطبوعة

- الإبانة عن معاني القراءات / مكّي بن أبي طالب / تحقيق محيي الدين رمضان / دار المأمون للتراث / ط ١ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / أحمد بن عبد الغني الدميّاطي / دار الندوة الجديدة ببيروت .
- الإتيقان في علوم القرآن / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية بصيدا / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج / د. مسعود بوبو / منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي / دمشق ١٩٨٢م .
- الإحاطة في أخبار غرناطة / لسان الدين بن الخطيب / تحقيق محمد عبد الله عنان / الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة / ط ١ (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / أبو حيان الأندلسي / تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب / الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة / ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨هـ) .
- الأزهية في علم الحروف / علي بن محمد الهروي / تحقيق عبد المعين الملوحي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الأصول في النحو / ابن السراج / تحقيق د. عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- أصول النحو العربي / د. محمد عيد / عالم الكتب القاهرة / ط ٤ (١٤١هـ - ١٩٨٩م) .
- إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس / تحقيق د. زهير غازي زاهد / عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية / ط ٢ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- الأعلام / خير الدين الزركلي / دار العلم للملايين / ط ١٠ (١٩٩٢م) .

- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء / محمد راغب الطباخ / تعليق محمد كمال / دار القلم العربي بحلب / ط ٢ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الاقتراح في علم أصول النحو / جلال الدين السيوطي / تحقيق أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم / جروس برس / ط ١ (١٩٨٨هـ).
- أمالي ابن الحاجب / تحقيق فخر صالح سليمان قدارة / دار عمار بعمان ، دار الجيل ببيروت / ط (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الأمالي الشجرية / ابن الشجري / دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.
- أمالي المرتضى ، علي بن الحسين / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية ط ١ (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن / أبو البقاء العكبري / تحقيق إبراهيم عطوة عوض / دار الحديث / ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة / جمال الدين القفطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي بالقاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت / ط ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / كمال الدين أبو البركات الأنباري / تحقيق حسن حمد / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام / إشراف مكتب البحوث والدراسات / دار الفكر / ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الإيضاح / أبو علي الفارسي / تحقيق كاظم بحر المرجان / عالم الكتب / ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي / تحقيق د. مازن المبارك / مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م).

- بدائع الزهور في وقائع الدهور / ابن إياس / تحقيق محمد مصطفى /
الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- البداية والنهاية / ابن كثير / تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد
الموجود / دار الكتب العلمية ببيروت / ط (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / محمد بن علي الشوكاني /
مطبعة السعادة بالقاهرة / ط ١ (١٣٤٨هـ).
- البرهان في علوم القرآن / بدر الدين الزركشي / تحقيق د. يوسف عبد
الرحمن المرعشلي ، وجمال حمدي الذهبي ، وإبراهيم عبد الله الكردي / دار
المعرفة ببيروت / ط ٢ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / ابن أبي الربيع / تحقيق د. عياد بن عيد
النبيتي / دار الغرب الإسلامي ببيروت / ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- بغية الملتبس في تاريخ أهل الأندلس للضبي أحمد بن يحيى / تحقيق
إبراهيم الأبياري / دار الكتاب المصري بالقاهرة ، دار الكتاب ببيروت / ط ١
(١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه / ط ١ (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة / مجد الدين الفيروزا بادي / تحقيق
محمد المصري / منشورات مركز المخطوطات والتراث / ط ١ (١٤٠٧هـ
١٩٨٧م) .
- تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الزبيدي / تحقيق عبد
الستار أحمد فراج / مطبعة حكومة الكويت / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- تاريخ ابن خلدون / ضبط خليل شحادة / دار الفكر / ط ٢ (١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م) .
- تاريخ الأدب العربي / عمر فروخ / دار العلم للملايين ببيروت / ط ٣
(١٩٨١م) .

- تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان / ترجمة د. محمود فهمي حجازي
و د. حسن محمود إسماعيل / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٩٥م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام / شمس الدين الذهبي / تحقيق د.
بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط ، و د. صالح مهدي عباس / مؤسسة
الرسالة / ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- التاريخ الإسلامي / محمود شاکر / المكتب الإسلامي / ط٢ (١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م) .
- تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي / دار الكتب العلمية ببيروت .
- تاريخ الخلفاء / جلال الدين السيوطي / تحقيق د. رحاب خضر عكاوي /
مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر / ط١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
- تاريخ العرب / د. فيليب حتي ، د. أدورد جرجي ، د. جبرائيل جبّور /
الناشر : دار غندور للطباعة والنشر / ط٨ (١٩٩٠م) .
- تاريخ المماليك البحرية / د. علي إبراهيم حسن / مكتبة النهضة
المصرية / ط٢ (١٩٤٨م) .
- تتمة المختصر في أخبار البشر / عمر بن الوردی / تحقيق أحمد رفعت
البدراوي / الناشر : دار المعرفة ببيروت / ط١ (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م) .
- تحفة الأحوذی بشرح جامع الترمذی / محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفوري / تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف / دار الفكر / ١٣٨٣هـ -
١٩٦٤م .
- تذكرة الحفاظ / شمس الدين الذهبي / دار إحياء التراث العربي / ط
(١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) .
- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه / الحسن بن عمر بن حبيب / تحقيق
د. محمد أمين / مراجعة د. سعيد عبد الفتاح عاشور / الهيئة المصرية العامة
للكتاب / ١٩٨٢م .

- تذكرة النحاة / أبو حيان الأندلسي / تحقيق د. عفيف عبد الرحمن / مؤسسة الرسالة / ط ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تحقيق محمد كامل بركات / دار الكاتب العربي / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- تفسير البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي / تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، وزكريا عبد المجيد النوتي ، وأحمد النجولي الجمل / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن / تحقيق محمد شاکر / دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب / تقديم خليل محيي الدين الميس / دار الفكر / ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- تفسير القرآن العظيم / ابن كثير / دار الأندلس ببيروت / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري / تحقيق د. عبد الحليم النجار / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / المرادي / تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان / الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية / طبع بمطبعة الحلبي .
- التيسير في القراءات السبع / أبو عمرو الداني / تصحيح أوتويرتزل / دار الكتاب العربي / ط ٢ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / تحقيق عرفان العشّا / دار الفكر / ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- جمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش / دار الجيل ببيروت / ط ٢ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

- جهرة اللغة / ابن دريد / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / ط ١ (١٣٤٥هـ) .
- الجنى الداني في حروف المعاني / المرادي / تحقيق د. فخر الدين قباوة ،
ومحمد نديم فاضل / المكتبة العربية بحلب / ط ١ (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- حاشية الشهاب المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير
البيضاوي / المكتبة الإسلامية - محمد ازدمير .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / دار إحياء الكتب
العربية .
- الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسي / تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير
جويجاتي / دار المأمون للتراث / ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة / جلال الدين السيوطي / تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / ط ١ (١٣٨٧هـ -
١٩٦٧م) .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني /
المكتبة السلفية .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبد القادر البغدادي / تحقيق عبد
السلام محمد هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- الخصائص / ابن جنى / تحقيق محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر
ببيروت .
- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة / علي باشا مبارك / الهيئة المصرية
العامة للكتاب / ١٩٨٠م .
- خطط الشام / محمد كرد علي / بيروت / ط ٢ (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث / محمد حسين آل ياسين
/ منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت / ط ١ (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة / ابن حجر العسقلاني / تحقيق محمد
سيد جاد الحق / دار الكتب الحديثة .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع / أحمد بن الأمين الشنقيطي / دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الدر المنثور في التفسير المأثور / جلال الدين السيوطي / دار الفكر / ط١ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- دلائل الإعجاز / عبد القاهر الجرجاني / تحقيق محمود محمد شاكر / مكتبة الخانجي بالقاهرة / ١٩٨٤م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب / برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري / الفحاحين مصر / ط١ (١٣٥١هـ).
- ديوان ابن مقبل / د. عزة حسن / وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بدمشق / ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ديوان أبي الأسود الدولي / شرح أبي سعيد السكري / تحقيق محمد حسن آل ياسين / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان أبي تمام / شرح د. محيي الدين صبحي / دار صادر ببيروت / ط١ (١٩٩٧م) .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي / شرح سوهام المصري / المكتب الإسلامي / ط١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ديوان أبي الطيب المتنبي / تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي / دار المعرفة ببيروت .
- ديوان أبي نواس / شرح عمر فاروق الطباع / شركة دار الأرقم ببيروت / ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- ديوان الأحوص الأنصاري / تحقيق د. سعيد ضناوي / دار صادر ببيروت / ط١ (١٩٩٨م) .
- ديوان الأعشى الكبير / شرح د. محمد حسين / الناشر : مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .
- ديوان امرئ القيس / حسن السندوبي / المكتبة التجارية الكبرى بمصر / ط٤ (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) .

- ديوان أمية بن أبي الصلت / تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي / المطبعة التعاونية بدمشق / ط (١٩٧٤م).
- ديوان البحثري / حسن كامل الصيرفي / دار المعارف بمصر - القاهرة .
- ديوان بشار بن برد / تحقيق محمد رفعت فتح الله ، ومحمد شوقي أمين / مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة / ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ديوان جرير / شرح محمد بن حبيب / تحقيق د. نعمان محمد أمين طه / دار المعارف بمصر / ١٩٧١م.
- ديوان حسان بن ثابت / د. وليد عرفات / دار صادر ببيروت / ١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرمة / شرح أحمد بن حاتم الباهلي / تحقيق عبد القدوس أبو صالح .
- ديوان سحيم عبد بني الحساس / تحقيق عبد العزيز الميمني / ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م / الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني / تحقيق صلاح الدين الهادي / دار المعارف بمصر / ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد / شرح الأعم الشنتمري / تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ديوان العجاج / شرح الأصمعي / تحقيق سعدي ضناوي / دار صادر ببيروت / ١٩٩٧م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة / شرح قدرى مايو / عالم الكتب / ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ديوان عنتره / تحقيق محمد سعيد مولوي / المكتب الإسلامي / ١٩٦٤.
- ديوان الفرزدق / دار صادر ببيروت / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق د. ناصر الدين الأسد / مكتبة دار العروبة .
- ديوان كثير عزة / شرح د. إحسان عباس / نشر وتوزيع دار الثقافة ببيروت / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ديوان كعب بن مالك / د. سامي مكّي العاني / عالم الكتب / ط ٢ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ديوان مجنون ليلى / تحقيق عبد الستار أحمد فراج / الناشر : مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة .
- ديوان النابغة الذبياني / صنعة ابن السكيت / تحقيق د. شكري فيصل / دار الفكر .
- ديوان الهذليين / مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة / ط ١ (١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م) .
- الذيل التام على دول الإسلام للذهبي / محمد بن عبد الرحمن السخاوي / تحقيق حسن إسماعيل مروة / مكتبة دار العروبة بالكويت ، دار ابن العماد ببيروت / ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبد النور المالقي / تحقيق د. أحمد محمد الخراط / دار القلم بدمشق / ط ٢ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / الألويسي / دار الفكر / ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- السبعة في القراءات / ابن مجاهد / تحقيق د. شوقي حنيف / دار المعارف بمصر / ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب / ابن جنّي / تحقيق د. حسن هندراوي / دار القلم بدمشق / ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- السلاطين في المشرق العربي / د. عصام محمد شبارو / دار النهضة العربية للطباعة والنشر / ط ١٩٩٤م .
- السلوك لمعرفة دول الملوك / تقي الدين المقرئزي / تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور / مطبعة دار الكتب / ١٩٧٠م .
- سنن ابن ماجه / شرح أبي الحسن الحنفي / تحقيق خليل مأمون شيحا / دار المعارف ببيروت / ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

- شرح ديوان الفرزدق / عبد الله إسماعيل الصاوي / مطبعة الصاوي بالقاهرة / ط ١ (١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م) .
- شرح ديوان لبيد / تحقيق د. إحسان عباس / وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت .
- شرح شذور الذهب / ابن هشام / تحقيق عبد الغني الدقر / الشركة المتحدة للتوزيع / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح شواهد المغني / جلال الدين السيوطي / تعليق محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي / منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت .
- شرح القصائد العشر / الخطيب التبريزي / تحقيق د. فخر الدين قباوة / دار الأصمعي / ط ٢ (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية بصيدا / ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية / ابن مالك / تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي / دار المأمون للتراث .
- شرح الكافية في النحو / رضي الدين الاسترأبادي / دار الكتب العلمية ببيروت / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح اللمع / ابن برهان / تحقيق د. فائز فارس / السلسلة التراثية بالكويت / ط ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- شرح المعلقات السبع / الزوزني / تحقيق محمد الفاضلي / المكتبة العصرية ببيروت / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- شرح المعلقات العشر المذهبات / الخطيب التبريزي / د. عمر فاروق الطباع / دار الأرقم بن أبي الأرقم .
- شرح المفصل / ابن يعيش / مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف / ابن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / المكتبة العربية بحلب / ط ١ (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .

- شعر أبي حية النميري / تحقيق د. يحيى الجبوري / منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق / ١٩٧٥م.
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي / جمع مطاع الطرابيشي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ط٢ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شعر الكميت بن زيد الأسدي / جمع وتقديم د. داود سلوم / عالم الكتب / ط٢ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- شعر النمر بن تولب / صنعة د. نوري حمودي القيسي / مطبعة المعارف ببغداد.
- الشعر والشعراء / ابن قتيبة / تحقيق أحمد محمد شاكر / دار الحديث بالقاهرة / ط٢ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / محمد بن عيسى السلسلي / تحقيق عبد الله ابن علي الحسيني البركاتي / المكتبة الفيصلية / ط١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء / أحمد بن علي القلقشندي / شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين / دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) / ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- الصحاح / الجوهري / تحقيق أحمد بن الغفور عطار / دار العلم للملايين / ط٤ (١٩٩٠م).
- صحيح البخاري / تحقيق د. مصطفى ديب البغا / دار العلوم الإنسانية بدمشق / ط٢ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- صحيح مسلم / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي ببيروت / ط٢ (١٩٧٢م).
- الصلة / ابن بشكوال / تحقيق إبراهيم الأبياري / دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني ببيروت / ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- ضرائر الشعر / ابن عصفور / تحقيق إبراهيم محمد / دار الأندلس / ط٢ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- طبقات الشافعية/ جمال الدين الإسنوي / تحقيق كمال يوسف الحوت / دار
الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- طبقات الشافعية الكبرى / تاج الدين السبكي / تحقيق د. عبد الفتاح محمد الطلو ،
و د. محمود محمد الطناحي / هجر للطباعة والنشر / ط ٢ (١٤١٣هـ -
١٩٩٢م).
- طبقات المفسرين / علي بن أحمد الداودي / تحقيق علي محمد عمر / الناشر:
مكتبة وهبة / ط ١ (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- طبقات المفسرين / جلال الدين السيوطي / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١
(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- طبقات النحويين واللغويين / أبو بكر الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم / دار المعارف بمصر.
- العبر في خبر من غير / شمس الدين الذهبي / تحقيق د. صلاح الدين المنجد /
مطبعة حكومة الكويت / ط ١ (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- عصر سلاطين المماليك / محمود رزق سليم / الناشر: مكتبة الآداب
بالجماميز، المطبعة النموذجية / ط ١ (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ / السمين الحلبي / تحقيق محمد باسل
عيون السود / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- الحفاظ في محاسن الشعر وآدابه ونقده / ابن رشيح القيرواني / تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد / دار الجيل ببيروت / ط ٥ (١٩٨١م).
- غاية النهاية في طبقات القراء / ابن الجزري / نشر ج. برجستراسر / مكتبة
الخانجي بمصر / ط ١ (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م).
- غريب الحديث / ابن قتيبة / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م).
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، علوم القرآن ،
مخطوطات التفسير وعلومه / المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية
بعمان / ١٩٨٩م.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، علوم القرآن مخطوطات القراءات / مؤسسة آل البيت بعمان / ١٩٨٧م.
- الفهرست / ابن النديم / تحقيق محمد أحمد أحمد / المكتبة التوفيقية.
- فوات الوفيات / محمد بن شاكر الكتبي / تحقيق د. إحسان عباس / دار صادر ببيروت.
- في أصول اللغة والنحو / د. فؤاد حنا ترزي / دار الكتب ببيروت.
- في أصول النحو / سعيد الأفغاني / دار الفكر.
- قلائد العقيان / الفتح بن خاقان / تحقيق محمد الطاهر بن عاشور / الدار التونسية / ١٩٩٠م.
- القياس في النحو / د. منى إلياس / دار الفكر بدمشق / ط١ (١٩٨٥م).
- الكامل في التاريخ / ابن الأثير / تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري / دار الكتاب العربي / ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكتاب / سيبويه / تحقيق عبد السلام محمد هارون / الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- كتاب الشعر / أبو علي الفارسي / تحقيق د. محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني / ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / الزمخشري / تصحيح محمد عبد السلام شاهين / دار الكتب العلمية ببيروت / ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة / دار الفكر / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / مكي بن أبي طالب / تحقيق محيي الدين رمضان / ط٣ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- الكليات / أبو البقاء الحسيني الكفوي ، أيوب بن موسى / تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري / مؤسسة الرسالة / ط١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر ببيروت.

- لسان الميزان / ابن حجر العسقلاني / مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت / ط ٢ (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
- مجالس ثعلب / تحقيق عبد السلام محمد هارون/ دار المعارف بمصر.
- مجمع الأمثال / الميداني / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر / ط ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- المحتسب / ابن جنبي / تحقيق علي النجدي ناصف ، و د. عبد الحلیم النجار ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي / لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة / ط ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية / تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، و عبد العال السيد إبراهيم ، و محمد الشافعي صادق العناني / الدوحة / ط ١ (١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م).
- المختصر في أخبار البشر / الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء / دار الكتاب اللبناني ببيروت.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ابن خالويه / نشر ج. برجشتراسر/ مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- المخصص / ابن سيده / تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار الجيل ببيروت / ط ١ (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر / ط ٢ (١٩٧٢م).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر / ط ٢ (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان / الياقعي / تحقيق خليل المنصور / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- المسائل البصريات / أبو علي الفارسي / تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد / مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر / ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- المسائل الحلييات / أبو علي الفارسي / تحقيق د. حسن هنداوي / دار القلم بدمشق ، ودار المنارة ببيروت / ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المستدرك على الصحيحين / الحاكم النيسابوري / دار المعرفة ببيروت.
- مسند أحمد بن حنبل / تحقيق السيد أبو المعاطي النوري ، وأحمد عبد الـوزاق عيد ، وآخرون / عالم الكتب / ط ١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب / تحقيق ياسين محمد السواس / دار المأمون للتراث.
- مصر في العصور الوسطى / د. علي إبراهيم حسن / مكتبة النهضة المصرية / ط ٣ (١٩٥١م).
- معاني القرآن / الأخفش / تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد / عالم الكتب / ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- معاني القرآن / الفراء / عالم الكتب ببيروت / ط ٢ (١٩٨٠م).
- معاني القرآن وإعرابه / الزجاج / تحقيق د. عبد الجليل عبده شـلبي / عالم الكتب / ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص / عبد الرحيم بن أحمد العباسي / عالم الكتب ببيروت / ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧م).
- معجم الأدباء / ياقوت الحموي / دار إحياء التراث العربي ببيروت / ١٩٧٥.
- معجم البلدان / ياقوت الحموي / تحقيق فريد عبد العزيز الجندي / دار الكتب العلمية ببيروت.

- معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة / مؤسسة الرسالة / ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- المعرب / أبو منصور الجواليقي / تحقيق أحمد بن محمد بن الخضر / د. د. ف. عبد الرحيم / دار القلم بدمشق / ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار / شمس الدين الذهبي / تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط ، وصالح مهدي عباس / مؤسسة الرسالة / ط ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- المعلقات العشر / أحمد أمين الشنقيطي / دار الكتاب العربي بدمشق / ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / ابن هشام / تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر / ط ٥ (١٩٧٩م).
- المغول / د. السيد الباز العريني / دار النهضة العربية / ١٩٨١م.
- مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الأصفهاني / تحقيق عدنان داودي / دار القلم بدمشق ، الدار الشامية ببيروت / ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- المفصل في تاريخ الأدب العربي / أحمد الإسكندري ، وأحمد أمين ، وعلي الجارم ، وعبد العزيز البشري / تعليق د. حسان حلاق / دار إحياء العلوم ببيروت / ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- المفصل في علم العربية / الزمخشري / دار الجيل ببيروت.
- المفضليات / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون / دار المعارف / ١٩٦٤م.
- المقاصد النحوية / العيني / بهامش خزانة الأدب للبغدادي / دار صادر ببيروت.
- المقتضب / المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة / عالم الكتب ببيروت.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي / تحقيق محمد عبد القادر عطاء ، ومصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- المنصف / ابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم / ط ١ (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي / ابن تغري بردي / تحقيق د. محمد محمد أمين ، و د. سعيد عبد الفتاح عاشور / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٨٤م.
- المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار ، المعروف بالخطط المقرزية / تقي الدين المقرزي / دار صادر بيروت.
- الموسوعة / نقولا ناهض / شركة ترادكسيم بجنيف / ط ١ (١٩٨٥م).
- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية / أحمد شلبي / مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة / ط ٧ (١٩٨٦م).
- موسوعة الحضارة العربية الإسلامية / المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / ابن تغري بردي / تعليق محمد حسين شمس الدين / دار الكتب العلمية بيروت / ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / أبو البركات الأنباري / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار نهضة مصر بالقاهرة.
- النشر في القراءات العشر / ابن الجزري / تصحيح علي محمد الضباع / .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب / أحمد بن محمد المقرئ التلمساني / شرح د. مريم قاسم طويل ، و د. يوسف علي طويل / دار الكتب العلمية بيروت / ط ١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- نهاية الأرب في فنون الأدب / شهاب الدين النويري / تحقيق د. الباز العريني / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- النهاية في غريب الحديث و الأثر / ابن الأثير / تحقيق محمود محمد الطناحي / المكتبة الإسلامية.
- هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي / دار الفكر / ط ١ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي / تحقيق د. عبد العال سالم مكرم / دار البحوث العلمية / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الوافي بالوفيات / الصفدي / باعتناء جاكين سوبله ، وعلي عمارة / دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن / ط٢ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ابن خلكان / تحقيق د. إحسان عباس / دار صادر ببيروت / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢- المخطوطات

اللباب من علوم الكتاب / ابن عادل الدمشقي / مصورة عن نسخة المكتبة الظاهرية ، برقم ٣٩٦.

٣- الرسائل الجامعية

- البغداديات لأبي علي الفارسي / إعداد رفاه طرقي / دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- مصطلح الكوفيين في معاني القرآن للفراء / إعداد عبد الرحمن ألوجي / جامعة دمشق ١٩٨٧م.
- المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره / إعداد عوض حمد القوزي / جامعة الرياض / ط١ / ١٩٨١م.

فاتني أن أذكر الكتب التالية:

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب / عبد البر / تحقيق علي محمد البجاوي / دار الجيل ببيروت / ط١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- تهذيب التهذيب / ابن حجر العسقلاني / تحقيق مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية ببيروت / ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / السخاوي / منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت.
- فهرس ابن عطية / تحقيق محمد أبو الأجنان ، محمد الزاهي / دار الغرب الإسلامي ببيروت / ط ١ (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال / شمس الدين الذهبي / تحقيق علي محمد معوض وآخرون / دار الكتب العلمية ببيروت / ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

* * *

الفهرس العام

المقدمة:

- الباب الأول: عصر السمين الحلبي وحياته وآثاره ٩٠-١
- الفصل الأول : عصر السمين الحلبي ٤٢ - ٢
- الفصل الثاني : حياة السمين الحلبي وآثاره ٩٠ - ٤٣
- الباب الثاني : مواقف السمين الحلبي من آراء النحاة
واختياراتهم ونقولهم ٦٧٦ - ٩١
- الفصل الأول : السمين الحلبي والزمخشري ٢٢٧-٩٢
- * لمحة عن حياة الزمخشري ومكانته العلمية ومصنفاته ٩٣ - ٩٧
- * مواقف السمين منه :
- ١- ردوده واعتراضاته : ٩٨ - ١٦٢
- ٢- تنبيهاته وتوضيحاته : ١٦٢ - ١٩٣
- ٣- موافقاته : ١٩٣ - ٢٢٠
- ٤- نقوله : ٢٢٠ - ٢٢٧
- * خلاصة : ٢٢٧
- الفصل الثاني: السمين الحلبي وابن عطية ٣٠٢-٢٢٨
- * لمحة عن حياة ابن عطية ومكانته العلمية ومصنفاته ٢٢٩-٢٣٢
- * مواقف السمين منه:
- ١- ردوده واعتراضاته: ٢٣٢-٢٧٦
- ٢- تنبيهاته وتوضيحاته: ٢٧٦-٢٩١
- ٣- موافقاته: ٢٩١-٢٩٤
- ٤- نقوله: ٢٩٤-٣٠١
- * خلاصة : ٣٠٢
- الفصل الثالث: السمين الحلبي وأبو البقاء ٣٨١-٣٠٣
- * لمحة عن حياة أبي البقاء ومكانته العلمية ومصنفاته ٣٠٤-٣٠٦
- * مواقف السمين منه:

- ٣٥٣-٣٠٦ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٣٦٤-٣٥٣ ٢- تنبيهاته وتوضيحاته:
- ٣٧٦-٣٦٤ ٣- موافقاته:
- ٣٨٠-٣٧٦ ٤- نقوله:
- ٣٨١-٣٨٠ * خلاصة:
- ٤٧٨-٣٨٢ الفصل الرابع: السمين الحلبي وأبو حيان الأندلسي
- ٣٨٧-٣٨٣ * لمحة عن حياة أبي حيان ومكانته العلمية ومصنفاته
- * مواقف السمين منه:
- ٤٥٥-٣٨٧ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٤٦٥-٤٥٥ ٢- تنبيهاته وتوضيحاته:
- ٤٧١-٤٦٥ ٣- موافقاته:
- ٤٧٧-٤٧١ ٤- نقوله:
- ٤٧٨-٤٧٧ * خلاصة:
- ٦٧٦-٤٧٩ الفصل الخامس: السمين الحلبي والنحاة الآخرون
- ٥٠٨-٤٨٠ أولا- السمين الحلبي وسيبويه
- ٤٨٦-٤٨٠ * لمحة عن حياة سيبويه ومكانته العلمية وقيمة كتابه
- * مواقف السمين منه:
- ٥٠٠-٤٨٦ ١- موافقاته:
- ٥٠٣-٥٠٠ ٢- مخالفاته:
- ٥٠٨-٥٠٣ ٣- نقوله وتنبيهاته:
- ٥٠٨ * خلاصة:
- ٥٤٣-٥٠٩ ثانيا- السمين الحلبي والفراء
- ٥١١-٥٠٩ * لمحة عن حياة الفراء ومكانته العلمية ومصنفاته
- * مواقف السمين منه:
- ٥٢٥-٥١١ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٥٣٥-٥٢٥ ٢- تنبيهاته:

- ٥٤٣-٥٣٥ ٣-موافقاته:
- ٥٤٣ * خلاصة:
- ٥٨٦-٥٤٤ ثالثا- السمين الحلبي والأخفش
- ٥٤٦-٥٤٤ * لمحة عن حياة الأخفش ومكانته العلمية ومصنفاته
- * مواقف السمين منه:
- ٥٦٦-٥٤٦ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٥٧٩-٥٦٦ ٢- تنبيهاته:
- ٥٨٦-٥٧٩ ٣- موافقاته:
- ٥٨٦ * خلاصة:
- ٦١٤-٥٨٧ رابعا- السمين الحلبي والزجاج
- ٥٨٨-٥٨٧ * لمحة عن حياة الزجاج ومكانته العلمية ومصنفاته
- * مواقف السمين منه:
- ٥٩٦-٥٨٨ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٦٠٤-٥٩٦ ٢- تنبيهاته وتوضيحاته:
- ٦٠٨-٦٠٤ ٣- موافقاته:
- ٦١٣-٦٠٨ ٤- نقوله:
- ٦١٤-٦١٣ * خلاصة:
- ٦٤٦-٦١٥ خامسا- السمين الحلبي و أبو علي الفارسي
- ٦١٧-٦١٥ * لمحة عن حياة أبي علي ومكانته العلمية ومصنفاته
- * مواقف السمين منه:
- ٦٣٣-٦١٧ ١- ردوده واعتراضاته:
- ٦٣٨-٦٣٣ ٢- تنبيهاته وتوضيحاته:
- ٦٤٥-٦٣٨ ٣- موافقاته:
- ٦٤٦-٦٤٥ * خلاصة:
- ٦٧٦-٦٤٧ سادسا- السمين الحلبي ومكي
- ٦٤٩-٦٤٧ * لمحة عن حياة مكي ومكانته العلمية ومصنفاته

	* مواقف السمين منه:
٦٦٤-٦٤٩	١- ردوده واعتراضاته:
٦٧٠-٦٦٤	٢- تنبيهاته وتوضيحاته:
٦٧٦-٦٧٠	٣- موافقاته:
٦٧٦	* خلاصة:
٨١٦-٦٧٧	الباب الثالث: مذهب السمين الحلبي النحوي وموقفه من السماع والقياس
٧٢٥-٦٧٨	الفصل الأول: مذهب السمين الحلبي النحوي
٧٠١-٦٧٩	* موقفه من مذهبي البصريين والكوفيين:
٧٢٥-٧٠١	* المصطلحات النحوية:
٨١٦-٧٢٦	الفصل الثاني: موقف السمين الحلبي من السماع والقياس
٨٠٦-٧٢٧	أولاً- السماع:
٨٠٦-٧٣٠	* أصوله:
٧٧٧-٧٣٠	١- القرآن الكريم وقراءاته:
٧٨٨-٧٧٧	٢- الحديث الشريف:
٨٠٦-٧٨٨	٣- كلام العرب
٧٩٤-٧٨٨	* النثر
٧٩٩-٧٩٤	* الأعجمي والمعرب:
٨٠٦-٧٩٩	* الشعر:
٨١٦-٨٠٦	ثانياً- القياس:
٨١٦-٨١٢	* العلل وأنواعها:
٨٢٠- ٨١٧	الخاتمة:
٩٧٢- ٨٢١	الفهارس:
٨٤٢- ٨٢٢	١- فهرس شواهد القرآن الكريم
٨٤٤- ٨٤٣	٢- فهرس شواهد الحديث والأثر